

Princeton University Library



32101 073381905

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

مَحَاضِرُ الْفَقِيرِ الْفَقِيرِ الْفَقِيرِ

كِتَابُ الْبِرِّ

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

مَرْجِعُ الطَّائِفِ الْفَقِيرِ الْفَقِيرِ الْفَقِيرِ

أَيُّهَا الْعُضَى السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

قَدْ بَرَسَ

١

جَمَعَهَا وَحَقَّقَهَا
فَاضِلُ كُنْيَا الْمَلِكِ

مَحَاضِرُ الْفُقَرَاءِ قَامِيَّةٌ

كِتَابُ الْبِرِّ

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

مَرْجِعُ الطَّائِفِ فَقِيرُ أَهْلِ النَّبِيِّ

أَيُّهَا الْعِزُّ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ هَامِي الْمَخْلَا

قَدْ هَسَرَ

جَمْعُهَا عَلَى عَلَمِهَا
فَاضِلُ حُسْنِي الْبِلَادِي

(Arab)
KBL
.M54
qismi

RECAP

از این کتاب دوهزار نسخه در مؤسسه چاپ و انتشارات دانشگاه فردوسی بجا پرید
تیرماه ۲۰۳۵

شماره ثبت اداره کل فرهنگ و هنر خراسان : ۲۹۹۶-۲۹/۴/۲۰۳۵



فقيه اهل البيت عليه السلام
مت ١٣١٢ هـ ف ١٣٩٥ هـ

20-22255-1 (v.1)

موجز من

ترجمة حياة مرجع الطائفة آية الله العظمى السيد الميلائي قدس سره

بقلم

فاضل الحسيني الميلائي



الإمام المملاني في سطور

هو السيد محمد هادي الحلي الميلاي، ابن السيد جعفر، ابن السيد أحمد، ابن السيد مرتضى، ابن السيد علي أكبر، ابن السيد اسد الله، ابن السيد حسين (من شرفاء المدينة).

نسبه الشريف :

في ضواحي مدينة تبريز (أحدى كربات مدد ايران) منطقة تسمى - (اسكوچاي) و(ملان) منها كان يكها ثلة من المؤمنين يعمر قلوبهم حب اهل البيت عليهم السلام والدرية الطاهرة من هذه الدوحة المباركة .
وبدافع من هذا الولاء العظيم فقد طلبوا من وفد الحجاج القاصدين الى الديار المقدسة ان يوجهوا دعوته لبعض السادة من شرفاء المدينة المنورة كي يقدموا الى ايران، وآذروا بحاجات بخصوص .

قصدا للحجاج بمدايهم مساكهم المدينة المنورة حيث مرقد الرسول - الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ومرقد الأئمة الطاهرين عليهم السلام في - البقيع، وبعد الفراغ من الزيارة توجهوا الى محطة نتي هاشم، والتقوا بكبير

شرقاء وتقيب السادة الحسينيين آنذاك وقد قبل الشريف الدعوة و أرسل معهم شريفيين باليافة عنه هما (الشريف السيد حسين) و (الشريف السيد علي الأكبر) .

كانت استجابة السيد لدعوة الصحاح مثار فخر واعتزاز وشرف و مباهاة حيث اصطحوا معهم اخوين يسوي سبيهما - بعد ستة وعشرين عاماً - الى علي الأصغر اس الإمام علي بن الحسين استناد عليه السلام .

وصل الركب المبارك آذربايجان، وحط رحله في منطقة (اسكوچاي)، حيث الح الأهالي علي الشريفين بالباء هناك فتوجه (السيد حسين) الى (ميلان) اما (السيد علي الأكبر) فقد توجه نحو (شبه عازان) واستقر هناك. وتزوج السيد حسين من عائلة طيبة و احيط بأعلى مراتب الإكرام والتعجيل، واصبحت له الكلمة والعدة في المنطقة توفي عن عمر طبيعي، ودفن هناك، ولا يزال قبره مزاراً لأهالي المنطقة .

السيد اسدالله :

عجب السيد حسين عدة اولاد اكبرهم (السيد اسدالله). وقد حلف والده في القيام برعاية المنطقة وشمولها بلطفه و سعة صدره .

السيد علي الأكبر :

وقد حلف السيد اسدالله ولدا هو (السيد علي الأكبر) الذي ذهب الى تدرّس لتحصيل العلوم الدينية، وقد بلغ مرتبة سامية من الفضل وقد عاد الى (ميلان) بعد وفاة والده السيد اسدالله، وقام بدور الموحّث والعالم العامل

برشد الناس الى احكام الدين، ويلقنهم العقائد الصحيحة، ويبيدهم عن-
الإنحراف. وقد كان يوم وفاته شهداً حريفاً في تلك المنطقة ودقى حوار
مرقد والده السيد اسدالله .

السيد مرتضى :

وشاءت العناية الالهية ان يقدم السيد على الأكبر حادماً حقيقياً للمذهب
وحاميه الإمام المهدي ارواحاً فداها، فاختار من بين اولاده السيد مرتضى
وارسله الى تبريز وافهمه تعظيم المسؤولية وحساسة المهمة، حيث يقول عمر
من قائل: (فلو لاسر من كل فرقة مائتة ليتفقوا في ادبي وليندروا قومهم
اذا رجعوا اليهم لملتهم يحذرون) .

وقال له. هذه هجرة بحوائج ورسوله وانك ممن يشمله قوله عز وجل
(ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره
على الله)

وقد كان فيله فترة نقائه في تبريز مثالا للطلاب المحدث والباحث-
المتعش الى الحق. عاد السيد مرتضى من تبريز ليلزم التوجيه الديني لأهالي
المنطقة، ولا يزال احد المساجد المهمة في ميلان معروفا باسم مسجد
(السيد مرتضى) .

يبدو ان السيد مرتضى كان اول سيد ميلاني يتشرف الى حج بيت الله
الحرام. ولذلك فقد جدد العهد في سفره بأقربائه وعشيرته في المدينة المنورة
واعلمهم بامتداد هذه الدعوة المباركة الى قرية ميلان .

لقد كان السيد مرتضى على درجة كبيرة من القوى والفضيلة ونقت

عه كرامات وعصائب دفعت بالمؤمنين إلى الإشداد نحوه أكثر فأكثر. وقد كان هذا عاملاً مهماً في الحد من انتشار بعض الفرق الضالة في المنطقة. ولت كانت المنطقة لاتسع معاملة العلمي ولا يوجد فيها من يستفيد من فقهه وتبحره كدائسني فقد ألح عليه العلماء بالإتقال إلى تبريز ، فبرل عند رعبتهم واصبحت له المرجعية هناك .

توفي السيد مرتضى ، فبب المنطقة كلها الحداد عليه حتى أربعين يوماً ، ونقل حشانه الطاهر إلى الحف ودفن في (وادي السلام) ، وقد خلف ابناً كريماً منهم لسيد احمد الذي سذكر مؤخراً من ترجمته

السيد احمد :

لقد وجد السيد احمد نفسه محموا برعاية الأب ، ومؤهلاً للموعـ المر حل اعلية من الدراسة والتخصص في العلوم الدينية ، بفصل ماررق من دكاء حارق ومواهب عالية . فاسأدن وابده في لمر إلى لبحم الأشرف (باب مدينة علم السى) فحضر درس فقه عصره (الشيخ محمد حسن الجهمى صاحب بجواهر) السوفى ١٢٦٦ هـ حضور تعديق وتحقيق حتى بال احازة الإجتهد مه ، ولم يزل يعمد من ذلك السهل الصافى ، حتى دعى السى (تبريز) ، وانترم شؤون نفسه والقضاء وحل مشكلات الناس وارشادهم ، وكل ماهو من وظائف العالم الموجه ، بعد وفاة والده

وفوجيء هذا العالم الجليل بعد فترة من نقائه ، بأنتشار امضاء فرقة صانة في منطقة (اسكو جاى) فشرع ساعده لإقلاع جذور الفتنة واطفاء نار البدعة عملاً بالحديث الشريف (اذا ظهرت البدع فعلى العالم ان يظهر عسه

والأفعليه لعنة الله) وسمي حلاويزة هذه المرقاة الصالحة القفزة عليه بإعتياله وروى هذه بصحة العناية عن طريقها... ولكن العناية الإلهية مع من تحقيق تلك الحظوة البشوية. ويقل الأهلالي قعشين عجبتين ظهرت بهما الكرامة وداعت واتشرب هناك من أدي إلى توبة المعصين ودمهم على نواياهم- بسنة، واعتدارهم من انجراهم

اولاد السيد احمد :

نوفى السيد احمد عن خيه اولادهم السيد بقر، والسيد مهدي ، والسيد علي، والسيد مرتضى (المعروف بالسيد حاج آقا) والسيد جعفر. وقد كن كل واحد منهم مفخرة من معاصر العصر ، و سودا ل الإنسان الحير- لصالح .

اما السيد باقر و السيد مهدي فقد انصرفا إلى الكسب والتجارة وصارا من وجهاء تبرير ورحالها. وماوى الصغاه وانفراء حب شمسهم كرم هذين- ارجلين احبيلين واعثهما، ومع ذلك فقد كذا مترب المثل في القوى والفضيلة .

و غرل السيد علي امور الرعامه ففوصها إلى اخيه (السيد حاج آقا)، وصرع هو للعبادة وحياء اميل، حتى نال مراتب سامية من القوى والملكات العالية. وقد كان متدياً في لولاء لأهل البيت عليهم السلام، وقال شعراً كثيراً في هذه المناسبة، ولكن ما يمت على الأسف هو ضياع مجموعة شعره بينما ينقل الشيخ اسماعيل التبريري (تائب) ان السيد علي قل مخاطباً امير المؤمنين :

از شوق رخت رخت زدنيا برديم ور حزن ديدار تو جان سپرديم
 ديدار تورا وعده بمردن دادند مرديم در آروى مُردن مُرديم
 واما لسد حاج آقا فقد جمع بين العلم والفضل من جانب، والتصدي
 لأمر اساس وحال مشاكلهم من جانب آخر. وقد اخلص له بعض التجار
 وآرؤوه في مشاريعه الخيرية .

السيد جعفر :

و ما السيد جعفر فقد غرم على بهجره الى الجب الأشرف، بلوع -
 المراتب السامية من الإجهاد والعقّة. فحضر على مجهد عصره آية الله العظمى
 الشيخ محمد حسن المامقاني الصوفي سنة ١٣٢٣ هجرية. وقد اخلص به ،
 وشمله الأسناد بكل معاني الرعاة والبرمة والأعداد وشجعه في سبيل -
 تفوق العلمي وبوثقت الصلة أكثر عند صاحب السيد جعفر انه اسنده
 موافق على ديث وبروح من كرمته التي انحلت له سيدنا المسترحم له
 وسائر اخوته .

لقد كان آية الله العظمى المامقاني على درجة عظيمة من العلم والقوى،
 وله آثار مطبوعة ومخطوطة كثيرة. ومن مخطوطاته التي لم يجد طريقها
 الى الور (بشرى الوصول الى علم الأصول) في ثمانية اجزاء، وهي موسوعة
 اصولية صحيحة و(دراغ الأحلام في شرح شرائع الإسلام) وهي دورة فقهية
 ممتازة، اهداها الى صهره آية الله السيد جعفر الميلاي، لما وجد فيه من
 كفاءة علمية فائقة و اقر ذلك آية الله الشيخ عبد الله المامقاني حيث وشح
 بعض الأحرار توقيعه و ان هذه الأجزاء للسيد جعفر المزبور .

نقل بعض الشقة، ان سجل الرواتب للطلبة في عصر آية الله المامقاني كان يحوى اثنى عشر الف اسما .

ويقول الشيخ محمد حواد معيه في كتابه (مع علماء الجعف الاشرف) ص ١٠١ «وكان يفرق على انعماء والمحتاجين كل ما يصل اليه من اموال الحقوق ولا يبقى لفسه وعامه منها شيئا وكانت تسع حصص ان توماني في السنة او تزيد وكان اذا جاء حق في الليل يورعه في ساعته ولا يقبض اليه الصباح» .

ومن اراد الاطلاع بالتفصيل على ترجمه هذا العالم الجليل فعليه بمراجعة كتب (محرر المعاني في تاريخ المعاني) تأليف محله العلامة الثاني آية الله الشيخ عبد الله المامقاني (قدسه) .



وقبل ان تسفيد الأمانة من ثمرات وجود آية الله سيد جعفر الميسلاني الذي كان قد بلغ مرتبة الإحسان، اصيب بالحصاة في الثالثه فنزل الى بغداد واخرت له عملية جراحية توفي على اثرها فدفن في ارواق الشمالى من مرقد الإمام موسى بن جعفر صلوات الله وسلامه عليه، وكان ذلك في ١١ رجب ١٣٢٩ هجرية .

وهي هذا يقول سيدنا الحد قدس سره في مادة تاريخ والسده (مستع موسى جعفر) بحذف الألف المقصورة والمكرر من الجيم
ويبقى الإشارة ههنا الى الصداقة الوثيقة بين آية الله السد جعفر وآية الله اعظمى السيد محمد كاظم اليردى (قدس سره) .

وكانت هذه الصداقة سبباً لاقتراح سيدنا الجدد قدس سره على آية الله العظمى السيد محمد كاظم البردي اعلى الله مقامه ، ومناقشته في كثير من فروع (المروءة الوثقى) .

آية الله العظمى السيد محمد هادي الحسيني الميلاني :

استعرصا في انقراض السابعة كفيه نزوح جده هذه الأسرة من المدينة المنورة الى (ميلان) ، ثم اتفعل بعض افراد الأسرة الى تبرير، ومنها الى- الجعف الأشرف للترود من مهل العلم والفصيلة، والعودة الى الوطن، بينما اسقر السدد جعفر في العراق. وترك بعد وفاته ثلاثة اولاد وبسین كان اكبرهم ساً سمدنا المترجم له السدم محمد هادي الذي كان في السادسة عشرة من العمر فقط، والآخر ان هما الناحر الوحيه الموفق الحاج السيد موسى الميلاني. والسدد الحليل الحاج السيد كاظم اميلاني . ولد في الثامن من محرم سنة ١٣١٣ هـ فورث من آباء والأجداد الحاصل الكريمة والملكن العاصلة فتر الوائد بولادته وسماه (محمد هادي) ولقبه (عبيد- الدين) وراح الجميع يهتون الجدد (آية الله الشيخ محمد حسن المامقاني) بهذا المولود السعيد، وكان الجدد يشكر الله تعالى على ان ررق سطان ذرية الرسول صلى الله عليه وآله سهر على رعاية هذه الأسرة بعد فقد عبدها عمه (السيد حاج آقا) في تبريز، وخانه العلامة (آية الله الشيخ عبد الله السامقاني) في الجعف. وكان الناحر الوحيه (الحاج علي محمد كلكته جي) يمد الأسرة بالمال طيلة ٢٥ عاماً كي لا تشكو العوز من هذه الحجة، وذلك للصداقة-

الوثيقة بينه وبين المرحوم السيد جعفر. وطالما ذكر سيدنا المرحوم له دور
الوجه المذكور في تفرغه للدراسة وبلوغه مرتبة الاجتهاد، وعدم حاجته
لاخذ مساعدة من اي شخص كان من العلماء والتجار والأقرباء .

هذه المقومات ساعدت سيدنا المرحوم له على شق طريقه نحو العلم
والفضل، فأتقن قراءة القرآن، ودرس مبادئ النحو والصرف والبلاغة ،
ثم لقي تشجيعاً معظماً من بطير من الأقرباء .

تزوج سيدنا أحد فدرس سره من كريمة حله آية الله الشيخ عبد الله
الماسقاني ، فأحب منها ولدين هما عمي سبطي سماحة حجة الإسلام
والمسلمين السيد نور الدين لبلاي، ووالدي لمعدي سماحة حجة الإسلام
والمسلمين السيد عباس الميلاني، وبنتين .

وتزوج بعد حين من كريمة آية الله سيد حسن الخرائري من علماء
سمران، الذي كان من درية العالم الحليل المحدث السيد محمد الله الحسيني
الموسوي الخرائري ، فأحب منها ولداً واحداً هو عمي السيد محمد
الإسلام والمسلمين السيد محمد علي لبلاي .

هذه خلاصة من نشأة سيدنا المرحوم له. وذلك تفاصيل عن دراسته
و سائقته ، ومشيجه في الروية. وجهوده العلمية. وآثاره

أسانده :

- أ- المقدم : عبد الله الشيخ ابراهيم الهمداني، والآخوند ملاحسن-
التبريزي .
- ب- في المتن : آية الله الشيخ ابراهيم البالياني .

حجة الإسلام السيد جعفر الأردبيلي .

آية الله الميرزا علي الإيرواني (صاحب الحاشية على المكاسب والكفاية) .

حجة الإسلام والمسلمين الشيخ ابو القاسم المامقاني .

حجة الإسلام الشيخ غلامعلي السامرائي .

ج - في البحث الخارج :

١- دورة في الأصول : عند المرحوم آية الله شيخ الشريعة الاصفهاني
الموفي ١٣٣٩ هجرية . والذي تولى الرعاية بعد آية الله السيد محمد كاظم
البردي في الحنف من آثاره رسالة في ارث الروحة ، وقاعدة الطهارة ،
والجلود .

٢- دورتان في الأصول : عند المرحوم آية الله الشيخ آقا صياء امراقي
المتوفي ١٣٦١ هجرية

٣- دورتان في الأصول : عند المرحوم آية الله الميرزا حسين النائيني
المتوفي ١٣٥٥ هجرية .

٤- دورتان في الأصول : عند المرحوم آية الله الشح محمد حسين
لاصفهاني الموفي ١٣٦١ هجرية

٥- واما في الفقه فقد حصر مدة طوينة عند الميرزا النائيني والآقا
صياء العراقي والشح محمد حسين الاصفهاني . ولقد قال الشيخ الاصفهاني
مرة للمرحوم حجة الإسلام والمسلمين الميرزا محمدعلي الأردوبادي انه
السيد الميلاني ادق من سائر اقارائه في الفقه والأصول .

٦- الفلسفة : عند حجة الإسلام والعلمدين السليحين البادكوبى ، وآية الله الشيخ محمد حسين الاصفهانى ، الذى يعد بحق عملا قال الفقه والأصول والفلسفة لقد أحدث انقلابا فكريا عظيما فى الأبحاث الاصولية فى العصر الحديث . وقد صحه سيدنا المترجم له مع ثله من التلاميذ الى بعد د لإجراء المحووس الطبية عند متمرص وكان الطبيب الماسا . وقد قلب الطبيب ، الذى نشر دهشتى هو (دماغ) الرجل فانه من الأدمعة سادرة ، ويدل على بيوع صاحبه راجع ترجمته فى مقدمة (حاشية سكسب) بقلم العلامة النجعة المعمور له لشيخ محمد رضا لمظفر .

٧- عم لكلام والساطرة والتفسير . عند آية الله اشيخ محمد حواد ابلاغى صاحب لتأسف لقصة . من قبيل (الرحلة المدرسة) و (لهدى الى دين المصطفى) و (آلاء الرحمن) وتوحد فى حوشى تحه سيدنا المترجم له من (الهدى لى دين لمصطفى) تعميمات له على عبارات الأساد

٨- الاخلاق : عبدالسيد ميرزا على اقماسى ، والسيد عبدالغفار المارندرانى .

٩- الرياضيات . عند حجة الاسلام السيد ابى القاسم الحوسارى . وكان يقوول سيدنا المترجم له : كتب فى اسادسة عشرة من لعمر حيث كتبت ادرس الوسائل والمكاسب وكتب احصر احياء ، للبرك واليمن . بحث آية لله العظمى الاحو بد ، (قدس سره) وافهم الدرس جيدا ، لكن الحياء كان يمنع من الاستمرار نظرا لحدائثة سى . ولذلك كت اصعد على سطح مدرسة القوام ، واسمع صوت الآحوسد و هو يلقى الدرس فى مسجد الطوسى . ولم نأله ان يعد فى عمر الآحود فتوقى عام ١٣٢٩ .

مشايخه في الرواية :

١- آية الله السيد صدر الكاظمي قدس سره، ويروي عنه من طرق العامة أيضاً .

٢- آية الله الشح آغا بزرگ الطهراني قدس سره

٣- آية الله الحجة السيد عبدالحسين شرف الدين قدس سره ، وله إجازات منه من طرق العامة أيضاً .

٤- المحدث العجل الحاج الشيخ عباس الفسي قدس سره

٥- العالم الحجة البرزا محمد الطهراني قدس سره

٦- آية الله الشح محمد حواد اللاعي قدس سره

يروي عنه :

يحتوي دفتر الإجازات التي منح من قبل سيدنا المرحوم له مختلف أشكالها ما يقرب من ١٥٠٠ احرف، ايك سودجاً ممن يروي عنه

١- حجة الاسلام والمسلمين السيد محمد سعيد العفاسي حفيد السيد ميرحامد حسين (صاحب عقاب الأنوار) .

٢- آية الله السيد ابراهيم علم الهدى (وهو الوحيد الذي حصل على إجاره في الاجتهاد من السيد قدس سره)

٣- آية الله السيد محمد علي الطباطبائي القاسمي .

٤- آية الله الشيخ مرتضى الحائري .

٥- العلامة الحجة الشيخ محمد تقي العمري .

٦- العلامة الحجة السيد مرتضى العسكري

٧- السحابة المحقق السيد حلال الدين الحسيني الأرموي

٨- نجله الحجة آية الله السيد عباس الميلاني دام ظله

نموذج من شعره :

كان سيدنا المترجم له ذا دوى شعري لطيف، لكن اشعاله بالهمة
والاصور وبهفته في فون المعقول والسفول على حاتم الأدب
انما احلته الأدبية مع الادباء المعاصرين له من امثال اشبح محمد
الساوي والشخ جعفر القندي والشيخ محمد علي الأردو سادي واليد
محمد عيسى حبر الدين حيرشاهد على قريحه الأدبية .

واليك نماذج من شعره :

١- قال هذه لأسباب عندما كان في غربة الحديد في طريق عودته من
كرسلاء الى النجف الأشرف يوم ١٢ محرم، فتحت القبة باسمه العلوية
وتنورت مقلته بها فقال :

سما حرم سر المهيم فيه	فعبث نفسي : نامدح صفيه
ففات : وكيف المدح؟ والشرقاصر	لديه، كذاك نظم غرت قومه
الا كيف يدو الوهم من بعض وصفه	ودون مراقبه المحيط و مافه

٢- وقف محاسناً الإمام لحجة اثني عشر (ع) :

لم استطارك يا الحسن	وقد أسلم الكون دحي الفس
اليم تحير و حتى منى	بطول النوى و بدارى الشخ
فدينك من عائب يرتجى	ومن حاضر في القلوب اسكى
فلا سلو عنكم وفي قريهم	رى السلو عن كل ما فى الرمن
ولا يها العش طول النوى	ولا تألف العين طيب الوسن

أما آن ياب الأطلال ان
اغثنا إيا غوثنا وارعتنا
اغث يلحمي الدين شرع الهدى
فليس من الدين الا اسمه
الا قاتل الله سهم السوى
أيا ابن النبي ونصر الوصي
وأنت الحسين و زين العباد
ويا صادقاً قوله كاطماً غيظه
وأنت الرضا والتقى والنهي
لهم و حتى لبيل السوى
متى أصبح يدو وجبريمه
سمو قال في تاريخ وفاة والده:

يا دهركم ذا تضدر
ترمى بهم صائب
تعتال آساد الوعى
هدمت كم من شامخ
صعقت أركان العلى
لما كسفت عن يد
الهمت في تاريخه
الى متى تستر ؟
يدو و يغنى الوثر
ويحك هلا تضدر
عد حار فيه الفكر
لم يبق منها الأثر
والفكر متى ينثر
صنعت موسى جعفر

(١٣٣٩) وفيه إشارة الى كون مدحه في مرقاة الإمام موسى بن جعفر عليه السلام .

٤- مساجلة شعرية تنقلها من خطه في مذكراته :

هذه مقطوعة ارتجالية اشترك فيها مع العالم العامل الفاضل الكامل
الشيخ محمد علي الأوردبادي حينما كنا في ارض كوفان. والميم اشارة
الى حضرته، والهاء اشارة الى الكاتب .

هـ ضاق فينا القضا وكان رحابا	هـ فصرعنا لدار مجدك بابا
هـ ورجا لطفك المميم هدايا	هـ فأنخنا على فناء الركابا
هـ حرعنا كف الرمان كؤوسا	هـ مترعات من الرزايا اربابا
هـ وشجيا قد اودعتها العوسا	هـ وكتها من الضنا جلبابا
هـ كلما ساعة تقضى فلتنا	هـ ان اشراقها تؤم اقربا
هـ ايها المرهب القضاء اذا ما	هـ هز في بامه القضاء كعابا
هـ فالى ما انتظار وعدك والشرك	هـ علينا طفى وشن الحرابا
هـ وعوادى الضلال في الدين تعدو	هـ والهدى في دجى الفؤاية غابا
هـ وسوا في الإشراف فاذرى	هـ لذرى الدين فاستحال يابا

ومن غريب ما اتفق اربوفا في العري كنت انا وحضرة الشيخ محمد
سماوى والشيخ جعفر النقدي في صياغة الشيخ المذكور وكان في المجلس
مداد وقرطاس فأحدثهما وكبت اليسير الأولين من المقطوعة فوجه الى
الشيخ محمد، ورام ان يراها فأحبته الى ذلك، فأخذ المداد وشطرهما
ارتجالا :

(ضاق فينا القضا و كان رحابا	فاتينا نظوى اليك الشعابا
(ومألك ان تجود بوصول	(فصرعنا لدار مجدك بابا)
(ورجا لطفك المميم هدايا	من ضلال فما ضللنا الصوابا

قد رأياك هديا للرايا (فأنحنا على فاك الركنا)
فعرمت عليه ان المقصود من اليسير غير السيب وهذا التشطير قد
وقع بخلاف المقصود فاعذر بأيات ثلاثة قالها بديهة وهي :

اصلى هادي فشطرتها ايب مدح في معاني السيب
واحب قد ير مى احاصوه وبخطيء القصد نه او يصيب
وب عى المرء اداصل من معنى الى معنى لأجل الحبيب
ورام الى تغيير التشطير نصبه معنى الإسهاب بـ بحقه فحسـ
الأصل والتشطير بقوله :

كم اغامى الهوى وكم انفسى وفداى بعد الشيبه شبا
يبى ودى اعد عيب الشاء منى وما القضا وكن رحا
فأيب بطوى اسك الشعاء

سجى مك فى امر محل يحصب الو فدين من بعد محل
قد قصدناك يبن اكرم بجن وسأبك ان نحوود توصل
فقرعنا لدار مجدك يا با

ت يا حقه الورى مقتدا و حمانا اذا تحور عدا
ك ما الغفل المجرود داب ورحا لطفت العميم هدا
من ضلال فما ضللتنا الصوابا

ثم تناوب كل ذلك الشيخ جعفر السدى فشطّر ايب الإغدار و اشر
الى التضمين فى هذا المخص حيث قال :

(اصلى هاد فشطرتها) مطوعة تطرب قلب الأديب
وهى امام العصر صمتها (ايب مدح فى معاني السيب)

(والحب قد يرمى أحاميوه) داء فلا يعديه طب الطبيب
 (وما على السرء اذا صل) من امره نه يهدي اذا ما اصيب
 وربما مدر يومب عدا (معنى الى معنى لأجل الحبيب)
 و(مادر) من سخلاء السعوفين .

٥- و من ساجلاب الأدبيّة لى حرت بين سيدنا المترجم له
 واليد محمد على حير الدين عثر على هذين يسير قلها حير الدين من باب
 اللفز فى اسم (هادى) :

اسم الذى اهواه مبداء نصف متناه
 جادبنى من يدى قلبي وهو على قلبه يداه

مقالة الوسائل :

من الواضح لدى كل ناظر فى فقه اهل البيت عليهم السلام ان كتاب
 (الوسائل) للحر العاملى (قده) اعنى مرجع للحديث عدا شيعة. وقد
 طبعت منه طبعات حجيرة لا تحلو من الهوى .

الا ان مكتبة العالم المحملى السيد محمد الطباطبائى (رحل) آية الله السيد
 محمد كاظم الطباطبائى البردى قدس سره) ضمت نسخة مخط المؤلف من
 كتاب الحج الى الأخير وعليها ختم المؤلف (مولاي كاشف الضر ارحم
 محمد الح). وقد عرضت مكتبة السيد محمد الطباطبائى بعد وفاته للبيع
 دلمرد العلنى فى الحيف الاشرف. فقصم اربعة من المطاحل مهم العلامة
 السجريد السيد محمد حسين الطباطبائى (صاحب تفسير الميراث) وآية الله السيد
 محمد الحجة على شراء نسخة الوسائل تلك. على ان يصححوا نسخهم المطبوعة

سوحها ثم يرجعوا النسخة الأصيلة الى آية الله السيد محمد الحجة . ثم حصل العالم المروور على نسخة مصححة على خط المؤلف من البداية حتى كتاب الحج .

وقد كان العثور على نسخة صحيحة من (الوسائل) أمراً مهماً لدى الفقهاء، فقد تشكلت لجنة اشترك فيها آية الله العظمى السيد الميرزا محمد باقر السمره، وآية الله العلامة الطباطبائي، وآية الله الحجة السيد صدر الدين الجزائري، والعالم الزاهد الشيخ علي انصاري لمقابلة نسخهم مع تلك النسخة الصحيحة . وكان يجري في هذا المجلس مراجعة مصادر الحديث واسانيد ايشاء . ودامت هذه المقابلة ثمانين سنوات كاملة ،

ومن طريف ما وقع ان نسخة اصلية من الوسائل، اقتضت بالارث من آية الله السيد الحجة الى ابته عقيه العالم الجليل آية الله الشيخ مرتضى اسفاري (نجل آية الله العظمى الشيخ عبدالكريم الحائري مؤسس الحوزة العلمية في قم وباني كيانها) فطلبت منه ان يبيعها، وكان افضل مكان لهذه الدررة الثمينة (مكتبة لامام الرضا عليه السلام) فحضر العالم المروور الى مشهد وداع النسخة على اسكنة وتمم منها نسخها . الا ان التقود صرعت سكامها في تلك السفرة ولم يبق منها شيء .

توجه الشيخ الحائري الى مرقد الامام الرضا عليه السلام وعرض حاجته على ائمة الامام الرؤوف لئلا ية عودته، واصرف الى البيت .

هنا توجه العناية الالهية الى آية الله العظمى السيد الميرزا محمد باقر السمره، فيضع مبلعاً من النفود داخل ظرف سمن دون سابق اطلاع - ويكتب ورقة صغيرة فيها هذه العبارة (هذا المبلغ ليس لي وانما هو للإمام سلام

الله عليه وقد امرت بإرساله اليكم) ثم يختم الظرف ويلصقه الى نجله العلامة الجليل السيد محمد عني (عمنا المبجل) ويأمره بإيصال ذلك الى محطته انقطاع حيث لشيخ الحائري على اهبة السر والعودة الى قم .

والعريف ان يفتح الشيخ الحائري الظرف فيجد في داخله مبلغاً يعادل ثمن كتاب الوسائل الذي باعه على مكتبة الامام الرضا عليه السلام، والذي كان يريد ايصاله الى عائلته .

أسفاره :

تشرف سيدنا لمرحم له الى حج ببيت الله الحرام عام ١٢٧٠ هجرية وقدم في سنة ١٢٥٩ هجرية سمرقند الى سوريا، ولسان، التقى خلالها بآية الله السيد عبد الحسين شرف الدين قدس سره في صور، وآية الله السيد محسن الأمين في دمشق، وآية الله الشيخ جيب آبراهيم في حلب، وآية الله السيد ميرزا حسن الموسوي في العازية، وحجة الاسلام الشيخ محمد تقى صادق في النبطية .

وسافر الى إيران ست مرات، كانت الأخيرة سبباً لاستقراره في مشهد.

الهجرة الى كربلاء :

هاجر سيدنا لمرحم له الى كربلاء بدعوة من آية الله العظمى السيد حسين لقمي قدس سره، وهناك شتم عن ساعد الحد لترميم الحوزة العلمية، وساء كيانها، فتخرج من مجلس درسه ثلثة من العلماء الأفاضل الذين تستفيد الأمة في الوقت الحاضر من آثارهم العلمية وخدماتهم الدينية .

وبما أننا سكتب كتاباً منملاً عن ترجمة حياة سيد الجد قدس سره،
فسرجه، تفاصيل نشاطاته في كربلاء إلى ذلك الكتاب، وهذا يقتصر على ما
ينسجم والمقدمة.

السيرة الأخيرة إلى حراسان :

توجه سيدنا المترجم له عام ١٣٧٣ هجرية إلى إيران لزيارة الأمام الرضا
عليه السلام . فوصل (مشهد) يوم عرفة، وحل في دار البرحوم (آية الله الشيخ
عبي كبر النواعي قدس سره) اسدي يقول فيه صاحب (معجم رجال الفكر
والادب) صفحة ٥٤٣ ما ياتي: «الواعي على اكبر من موسى الخراساني
استوفى سنة ١٣٧٠ هجرية. مجتهد حنبلي وفقه اصولي من اساتذة الفقه
والاصول والوعظ ولاخلاق وعلم الكلام به: سه مقانة نوقاني، ديوان شعر
بالفارسية» .

ما ان وصل السيد لميلاني مشهد حتى المت عبه الحوزة العلمية
بعلمائها وفضلائها. وكذلك مختلف الطبقات بالبقاء، لرعاية الحوزة العلمية
والقيام بالتدريس والتوعية . وكان سيدنا المترجم له من رداً في ذلك حتى
تقرر يكمل الامر الى الاسخارفة، فاستجار الله في البقاء وخرجت هذه الاية .
«واتبع ما يوحى اليك من ربك واصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين»
ولذلك فقد صمم على البقاء لثلاثة اشهر وقذفهم من حمة (واصبر) انه
هناك مشكلات في طريقة لائند من تحمها، وبدأ بحث فقهي في الاحازة
حذب اليه انظار الفضلاء والمقبليين على انعمق والتحقيق، فوجدوا في تحقيقاته
الشيقة ودقته الفائقة ما يدعوهم الى الإلتاح والإصرار بقامة السيد في مشهد

بصوره دائمة، ولم تكن تلك فكره مرتبطة بل سبق ان تعرف العلماء والفصلاء على مكتبته العلمية في سفره سابقه الى حراسان وكانوا قد عرضوا عليه الفكرة في حينه، فقد اصر آية الله الشيخ مرتضى الاشعري عليه بالبقاء وقدم مكتبته للصلاه. وممن حضر بحث سيده شرحه في السفر السابق آية الله الشيخ حسين لوحيد، وحجة الاسلام والسيد طاج شيخ محمود نكلاسي واحياء لم يكن من سيده الاسرول عبد ربههم وتب طلبهم وفي هذا يقول الشيخ حرر الدين في (معارف ارجاء) ح ٣ ص ٢٦٥

«حتى مع مرحله الإحهاد في العقد لثالث من عشرينه و كان مولعا بالتدريس في نجف، ثم هاجر الى كربلاء. وعنى به كبار الترجب من أهلها. والاقبال من أوسله. ثم فتح باب التدريس هناك على مصراعيه وخرج عليه جمهور من اصحاب الأفاضل وفي سنة ١٢٧٣ هجرية فتدريسه الإمام برضا عنه اسلام واتممه أهل حراسان بحره. وحوهه وفصلاته بقاء عندهم فاستجاب لطلبهم فأقام في حراسان. «عوا يوم العلم بموخته ولمدرس اسرع في علمي نفقه والاصول. وللمرور من علماء خراسان في التقليد والفيا والمرجعية والتدريس. حصر مجلس بحثه في جامع گوهرشاد ثلاث ليل وكان بحثه في صلاه نقضاء ومجلس بحثه حاشد بأهل القصر وقد مسح لمجال لحضار بحثه «لقد والايراد»

الخطابات التوجيهية الى المؤتمرات :

فدكات حنكة سيدنا المرحوم له مشرب مثل في الاوساط اديسة ، ولذلك فانه قدما كان يعقد مؤتمرات اسلامي في تنمعه من بفاع العالم الإسلامي.

الا وكان اعضاء المؤتمر يتوجهون الى سماحته طالبين منه التوجيهات اللازمة للسير في الطريق الصحيح .

ونقتصر هنا على خطابين ارسل احدهما الى (المؤتمر الاسلامي في لندن لممثلي الجمعيات الاسلامية في اوربا عام ١٣٨٣ هجرية) وبعث الثاني بي (مؤتمر افتتاح ضريح القاضي نوراثة التستري - الشهيد الثالث في آكره، الهند عام ١٣٩٠ هجرية) .

١- الخطاب الذي بعث به الى المؤتمر الاسلامي في لندن .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد،
والصلوة والسلام على عبده ورسوله محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى
آله اعلام الدين وائمة اهل اليقين .

الى المؤتمرين المسلمين المقيمين في اوربا، الى الذين يتحطون قدماً
الى الإمام في سبيل بيل العلوم والمعارف العالية ، الى المغتربين عن الديار
والبعيدين عن الأهل والأوطان ، الى الذين يقضون زهرة حياتهم وريبع
شبابهم في صفوف الدرس والمكاتب والمحبرات، الى الذين يريدون بناء
المجتمع الرافق وتهديب الجيل الناصح، الى الذين يدبون في سبيل انفسهم
ونيل الفضيلة وانكمال الى آمال اليوم وعمار مجتمع المد، الى ابناء الاسلام
الأعزاء وامة القرآن المقدس، ارف تحيتي وسلامي مبتهلاً الى العلي القدير
ان يهكم انوار هدايته ويرشدكم الى سواء السبيل لتحملوا مشعل الخير

الى الآخرين، وتقصوا مصالح اعمالكم على الطالح من فعل البقي، وكذا شأن الإسلام حيث قال عز من قائل (كنتم حير امه اخرحت للناس فأمسرون بالمعروف ونهون عن المنكر) ان خطوتكم الحذرة هذه بعقد هذا المؤتمر الإسلامى، حير خطوة تهديبية يقوم بها الحل الحديد . ولكن لا يسعنا ان ندرك عاجلا الاهمية التاريخية لهذا الاجتماع ولكنى لعرض بين اهمية وصعكم ان يرضى استرعى انتباهكم الى بعض الحقائق والوقائع المهمة

(وبعد اذ وضع النقاط على الحروف نأبى الى المحطات) قال :
فهاهى الحمىات والمؤتمرات الاسلاميه تقدم فى جميع الاقطار الاوروبية الى جميع انحاء العالم، وهاهى اللجان والحمىات الديسة فى الجامعات والمعاهد العلميه تكتب مكاتبتها المرموقة .

لوتصفحننا تعاليم الاسلام وقوانين مبدئه العويم لوجدناه دين العلم والمنطق ودين القطره والبداهه، وكذا بالنسبه للحقوق الفرديه والاجتماعيه، فان قوايه حير العوم بين البشرى والاىايه، واسمىع المثقف كلما هذا يعلمه ودراسه الى الامم يجد نفسه اقرب الى مبادئ الإسلام وشرائعه واصول عقائده فلا يجد بدا من اعتناقها والتسك بها رغم المساعى التى تبدل لتشويهاها وتخديشها .

ولو ان اشبهات والمفاسد حادت بالفرد عن سواء السبيل فانها عبر قادرة على حذ ابائه عن السير فى ركب العلم والدين، وعلبه بجد الحيل - الحديد يرفع مشعل الدعاية لإسلامية وراية الدفاع عن الحق فى نطاق الدين وتعاليم الشريعة. وكذا العلماء من رجال الدين فقد انتفضوا للدفاع عن مصالح المجتمع الإسلامى بعد ان اقتنعوا من ان الواجب يحتم ذلك .

ولنعلم إن عبء هذه المهمة بالدرجة الأولى على كاهل الخطباء والوعاظ الذين هم في طبعة الامرين بالمعروف والنهي عن المنكر فعليهم سطر "الأحكام" وقامة الرهائن على دقائق اصول الدين ودلائل اسجاسها مع الأسس اسبقية الصحيحة كما هو الواجب على رجال المعارف اعداد الكتب الدراسية المفيدة والاكثر من النشرات والمطبوعات انديية العسية لتهديب افكار - النشأة والجيل .

ابدأى الأجراء . اتم اليوم في مفترق الطريق بين دعاء شئوها حقائق - الإسلام بأسسها والنطق ، وبين مرشدين يحتم عليهم الواجب ، القول للحق والمعمل للأجر .

فيوماً ينبغي اليكم من تشكيك وترديد ، وتفحصوا اظهر الأمور واسها ، و حارو السليم من بين القيم والصالح من اطالع وليكن ديدنكم الدليل و لبرهان بدلا من التفتيد الأعمى والتبعية بلا هوادة ان هذه سهمه حظيرة وسريق شائك وعرة . يجب المضي فيه .

وكن غلب النصيحة والإيثار «فقد ررعو مأكلا ونزرع لياكلوا» واعلموا زامعات المهمة انى تعترض رسالتكم ومهمكم يجب ان تعالج وتقبل بكل دراية وحزم وشجاعة وصلابة . وعيا لانك دل على الله وطلب اعصون منه والحدو على اثر صاحب الرسالة والاولياء المعصومين الذين كانوا هداة وائمتا وقدسنا في سبل بيل الكرامة وتوفيق الصدة ، وليس - الإسلام بالملط والقول فحب . بل الإسلام دين العمل والجهاد والسعى ونشار . وكذا قال الله عز وجل : (ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ان لا تحاقوا)

(ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)
 (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)
 (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون
 عن المنكر)

(واسمعوا لأمر الله وأطيعوا لأمره وأطيعوا للإمام والعدل والإحسان وإتباعاً لذي القربى ونهي عن الفحشاء
 والمنكر والبغى)

(وما آتاكم من مصة فما كنتم ايديكم)
 (إن لله لا يعير ما يقوم حتى يغيروا ما أنفسمهم)
 علينا جميعاً الثبات أمام المشاكل واستئصال والتأخر والتأخر
 لصمود أمام العدو ولقطع دأبه واستئصال جذور معاصده .
 يجب علينا الاتحاد في الرأي والأهداف ، والدعوة إلى الخير ، والقضاء
 على دنائنا المعاصي والأفوال .

يجب علينا الإسهال في أعلى المدير لإصلاح الأمة وهديب اسعوس-
 العلبة والعقول القبيحة ، وطلب العون من في سبيل ترك المعاصي واحتساب
 الشهوات .

وأخيراً عينا ان تكون كما قال الرسول (ص) المؤمن للمؤمنين
 كالراس من الحسد اذا اشكى من عضو تداعى له سائر الجسد وكذا قوله (ع)
 المسلم اح المسلم ، وكذا قوله . من اصابهم فليهتم بأمور المسلمين فليس
 بمسلم . وأخيراً وفي الختام اسأل الله المولى ان يتلطف بعبده ويفيض برحمته
 على الصالحين من المؤمنين الذين يسعون في خدمة المسلمين والمسلمين عليكم

ورحمة الله وبركاته .

مشهد - الحاج الید محمد هادی لعلی البلانی

۲- الخطاب الادی بعث به الی مؤنر القاصی نور الله التستری فی البند.

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمین والصلوة والسلام علی رسوله محمد خاتم-

البیین وغترته الطیبین الطاهرین الأئمة الهداة المهدیین قال رسول الله

صلی الله علیه وآله: اذا رأیم رومة من ریدس الحة فارتعوا فیها. قیل: وما

روسة الجنة؟ قل: محال المؤمنین .

۱ اجتماع آفایان در این مکان مقدس رحله اجتماعی است که مانند

آز بسیار کم و ناتوجه به علت و منشأ آن شاید بی بطریقه شد، بی می توان

جتماعات خیلی بررگرا در مواردی مشاهده کرد ولی عامل اصلی در آنها

مقاصد دیگر است و افراد در آنها بجهت خواسته های گوناگون خود جمع

می شوند و هر کس بدنبال مقصد دنیایی خود در آنجا قدم گذاشته است

اگر ناظر نباشد متکشف می شد خواسته ها از حدود احتیاجات خیالی و

نیایلات نفسانی خارج بود، ولی این جمعیت که در این محل جمع شده اند

قصد دنیایی ندارند، بدنبال خواسته خیالی نامده اند، بلکه ارتباط دینی

و محبت به اهل بیت طهارت علیهم السلام است که از شهر و دیار ما نیست پاک

وصمیم قلب همه ما اینجا آمده اند. در این اجتماع کسانی هستند که بحکم

«الیوم اکملت لکم دینکم و اتممت علیکم نعمتی» تکمال دین رسیده و

بسمت محبت امیر المؤمنین و صدیق طاهره و امام حسن و امام حسین سید

الشهداء واولاد معصومین آن بزرگوار که تاسعهم قائمهم بقیة الله الإمام المنتظر الحجة بن الحسن المهدی صلوات الله و سلامه علیهم اجمعین است در خود تمام دیده اند. و در کنار مزار یکی از کشتگان این آیین و مذهب علامه بزرگوار مدافع احریم اسلام و اهل بیت پیغمبر صلی الله علیه و آله، آیه الله السید قاسی نور الله الشوشتی قدس سره جمع شده اند. و اقماً این شخصیت علمی حق بسیار بزرگی بر همه شیعه مخصوصاً به شیعه هند دارد، که در این بلاد حقایق مذهب شیعه امامیه را اظهار و ثابت نموده است.

مقام علمی و فصیلت و مراتب کمالات و معاهدات و تصانیف و کتب ایشان معروف و مشهور است. بسیاری از بزرگان ترجمه و تاریخ ایشان را نوشته اند و همه بزرگی و عظمت یاد کرده اند.

از کرامات این عالم بزرگوار است این اجماع که در حقیقت مظهری از وحدت شیعه است که مودب اهل سن را بحکم آیه کریمه «قل لا اسئلكم علیه احراً الا المودة فی القربی» در دل دارند و بعد از پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم علی بن ابیطالب سلام الله علیه را بدیل آیه «انما ولیکم الله ورسوله والذین آمنوا الذین یقیمون الصلوة و یؤتون الزکاة و هم را کمون» مولای خود می دانند.

این آیه کریمه در کتب تفسیر و حدیث ارضیه و سنی به اسناد متواتر در شان علی بن ابیطالب سلام الله علیه بارل شده است.

از جمله روایات حدیث انی در عتقاری رضوان الله علیه است که سائل وارد مسجد شد و کسی ناو چیزی نداد و علی بن ابیطالب علیه السلام در حال رکوع بود، ناگشت خود که در آن انگشتی بود، به سائل اشاره نمود

سؤال انگشتی را گرفت. پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله این جریان را که مشاهده فرمود بطرف آسمان سر برد کرد و گفت خدا را برادرم موسی سؤال کرد «رب اشرح لی صدری و ستری امری و احل عقدة من بانی بمنهوا قوسی و جعل لی وریثاً من اهل بی هرون احی» اشد به از وی و اشر که فی امری» تا این که گفت خدا را من پیغمبر تو هستم شرح صدق من عطف کن و کارهایم را آسان گردان و عی را وریث و پشایم قرار بده.

نود و عشاری می گوید. هور سحر پیغمبر تمام شده بود که حضرت بنی رحاب خداوند معون آمد و بنی آنرا آوردند. ما و سکیم الله و رسول الله و بنی آموا الدن نفسون لصلوه و تؤنون لركوه و همدرا کمون» و بنی سب است که پیغمبر اکرم به علی بن ابیطالب فرمود «انت منی بمنزله هرون من موسی الا انه لاسی بعدی» و این حدیث را صاحب کتاب عیاف اسم قدس سره رحمه الله در تفسیر و ارجاسه به همداد طریق روایت کرده است. از این سیریه و دء پیغمبر صلی الله علیه و آله ویر رسایر آیات و روایات موافقه است. می شود که ولایت امام با حقیقت و واقعیتی است موهبی رحاب خداوند معون و چنانچه بدقت عقی هم نظر کنیم می بینیم همان برهمنی که بحث است و در حل در حکم خداوندی بحال می کند همچون بعضی شخص لایق به امامت بعد از پیغمبر صلی الله علیه و آله ضروری می داند چه آنکه سن خداوندی است {ولی تعد لسنة الله تبدیلا} هر موجودی را بحسب استعدادی که در نهاد و عزیزه اوست به مرتبه کمالش می رساند، ولذا می بینیم افراد این انواع پیوسته در مسیر و حرکت

هستند که بمقصد و کمال نوعی خود برسند. و برای آنها خداوند متعال اسباب و وسائل تکوینی در تأمین نیازمندی آنها قرار داده، و انسان هم که یکی از این انواع است و در عریزه حداثه، و چپس اسعد دی و خود دارد که به کمال روحی و حیای معنوی و مقصد اصلی خود برسد، و این باز - مدی در همه ازمه و خود دارد. لذا هیچگاه زمی، رحمت حلی نخواهد بود و چون آمده و احیای انسان مدخلیت در رسیدن به کمال معنوی دارد و بحکم (فائمهها محورها و تمواها) بدبخی و سعادت مدی خود را درک می کند، ولی می تواند به فکر و بدسر خود بهایی و به نکست افرادی مانند خود مصداق (قد افلح من رکها) شود و بآن مقصد اصلی برسد. لذا خداوند متعال برای انسان پیشوا و رهبر قرار می دهد و به پیغمبر خود می فرماید که او را وسی و حانش خود نماید و مردم معرفی کند که فرمود «یا ایها الرسول بلغ ما ارسل الیک من ربک وان لم تفعل فاعلمت رسالتی» و باید پیشوا و رهبر از سایر افراد برتر و بالاتر در علم و فصیلت و مکررم اخلاق و حسن سابقه بوده و مضمون از خطا و اشاد باشد. تا بتواند فرد و احساع را بانوچه به یرمدهای مادی و معنوی آنها به سعادت دیبا و آخرت برساند. و بر احاطه و اشرف به مراتب استعدادهای متفاوت داشته باشد تا بتواند هر یک از افراد را در صورتی که انسان خود را در اختیار آن پیشوا قرار دهد و از او تبعیت کند تربیت نماید و عاقبت و اسعد دش را به فعلیت برساند.

ناری توان تصور کرد دین اسلام که اکمل ادیان است و روگذاری از این حقیقت و واقعیت نموده باشد و لهذا پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله

وسلم حاشینان ویشوایان بعد از خود را معرفی نمود و امت را به آنان ارجاع داد و عدد آنان را که دوازده (۱۲) امامند و اولشان علی بن ابیطالب و آخرشان حجة بن الحسن المهدی علیهم السلام است تعیین فرمود .

در کتب حدیث خاصه و عامه همه این مطالب روایت شده است و شیعه امامیه از اولین روز رحلت پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله در یاد گرفتن معارف و حقایق اسلام و اصول اعتقادی و فروع دین به هل بیت منک شده و هدایت خود را در این دیده که سر طوق حدیث ثقلین رفتار نماید و این حدیث شریف قطعی الصدور است و «اسایدمتواتره از هر یقین روایت شده و بیش از سی (۳۰) طریق از عامه است که ارجحیه آنها روایتی است که از محمدالدین طبری در (دختر العقیبی) ص ۱۶ نقل می نماید از ائمه سعید بن رید عبور داده عربی خطاب و شوهر خواهر او «الله صلی الله علیه و سلم قل: ائنی اوشک ان ادعی حاجیب و نی تارک فیکم الثقلین کتاب الله و عترتی کتاب الله حمل مدود من السماء الی الارض و عترتی اهل بیتی و ان اللطیف - الحیر اجبرنی انهما لن یفترقا حتی یردا علی الخوص» و از این حدیث شریف هفت مطلب استفاده می شود :

- ۱- باهل بیت در فهمیدن قرآن دیدم راجعه نمود که کتاب خدا مانند کتاب درسی است و استاد این درس و فهمانده آن اهل بیت می باشد .
- ۲- اهل بیت مانند قرآن دارای جمیع علومند
- ۳- اهل بیت به قول و عملشان دید پیروی شود، پس قولاً و عملاً دید معصوم و خطا و اشتباه باشند مانند قرآن که (لایاتیه الاطل من بین یدیه ولا من خلفه) .

- ۴- اهل بیت قرین کتاب خدا در حقانیت هستند
 - ۵- اهل بیت آنچه بگویند گفته قرآن است و حدائی بین این دو گفتار نیست.
 - ۶- اهل بیت را هر کس پیروی نماید به هدایت فائل می شود، ماسد پیروی نمودن از قرآن.
 - ۷- اهل بیت باقی خواهد بود همچنانکه قرآن باقی است، و زمانی خالی از وجود شریفشان نخواهد بود، حواکسی به آنان آشنا و در محضرشان باشد و بینند، یا از حضورشان دور باشد و نیند.
- چون استفاده از مقام ولایت منحصر به زمان حضوریت، و دعاء امام درباره شعبان مایه امیدواری است، و توجه باطلی امام درباره شیعه و اهل تقوی در حد درجهات معنوی آنهاست. بدیهی است در این مرحله حضور امام در جامعه و عائب بودنش از جامعه فرقی ندارد. و لذا شیعه واسطه بین خود و خدا را تحفظ نموده و در مواقعی که از خدای متعال حاجت می طلبد آیه مبارکه «یا ایهاالدین آموا اتقوا الله واتموا الیه الوسیله» را در نظر دارد و حضرت و بی عصر عجل الله تعالی فرجه را بهرین وسیله می داند. و نیز شیعه امیدوار است «بن که خواهد آمد روزی که امام عصر مهدی آل محمد صلی الله علیه و آله ظاهر شود، و از پیغمبر اکرم در این موضوع احادیث متواتره بسیار روایت شده، و از جمله این روایت است آن حضرت فرمود «المهدی منی حلی الحجة اقی الأنف یملا الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً» (و آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمین) والسلام علیکم ورحمة الله وبرکاته

سید محمد هادی الحسینی المیلانی

منتهی قفس ۲۸ رجب ۱۳۹۰ هـ

مجلس درسه :

كان من أبرز مميزات مجلس درسه الشريف حرمة عي اتفاق الطلاب له، يبقى عليهم، وتدريبهم على أسلوب التحقيق والعمق وتقصى مواضع الاشكال وكون يصح المجال لأسئلة الطلبة بشكل واسع حتى انه كان البائل فده بفتح في سؤاله ويعود على اشكاله رغم ان الاستاذ احب اجابة متقنة، ولا يرم ولا يصق صدرا، بل يكثر من عبارات التي تنم عن العصفية والحنان والحنو الأنوي. وقلنا شوهد يحتد في الدرس.

تقد سجلت محاضراته الفقهية على اشرطة قبل اثنى عشرة سنة من وفاته، ولا زالت مميأة لا ينصب للاستفادة منها حتى بعد وفاته فهناك مسجع في مدرسة الإمام الصادق عليه السلام لسماع محاضره واحده كل يوم من- الاشرطة المحلله. ويوجد استاذ مساعد يوضح الدرس ويحيي على اسئلة لطلاب، ويرشدهم الى كيفية الاستدلال .

وقد كتب سوفيق لكتاب هذه الأسطر في القيام بهذه المهمة في الصف الثاني من المدرسة .

والذي نسأله من البارئ عز اسمه ان يوفى ما لطبع جميع آثار السيد قدس سره، وبرحو ان يساعدنا العلماء الأفاضل الذين لأرمو السيد طيبة الاعوام السالمة وكتبوا كثيراً من محاضراته في تقديمها للطبع حتى يتم بمعها.

المؤسسة العلمية :

اسم سيدنا المرحوم له ارقى مدرسة علميه في مشهد تبار بعد حج منظمة ودقيقة وهي مقسمة على خمس مراحل :

١- مرحلة لمقدمات : وتشمل النحو والصرف والمنطق والحط

و الإيماء والإشارة و الرياضيات و حفظ القرآن والأدعية المأثورة وحديث أخلاقية. وتستمر ٣ سنوات .

٢- مرحلة امتون الأولى. وتشمل المعاني وأبواب الدين والمعارف والمعرفة وشرح باب الحادي عشر وأربعين وتستمر ٣ سنوات .

٣- مرحلة المون العالية . وتشمل الرسائل والمكاسب والكفاية والتفسير وشرح لتجريد الأديان والمبادئ وتستمر ٥ سنوات .

٤- مرحلة التخصص في الفقه والأصول (وتسمى بالمدرسة الإمام الصادق عليه السلام المصحح الحاص) ودورتها ٤ سنوات

٥- مرحلة التخصص في العلوم الإسلامية كالتفسير والخطبة والتاريخ والحديث والكلام والأديان والمبادئ والفلسفة والمعرفة الأخوية والمعلومات العامة وعلم الحديث و إحتياجات (وتسمى بالمدرسة الحسينية العالية) ودورتها ٤ سنوات .

إن النظام الذي يجري في هذه المدارس دقيق جداً، حيث سجلات المحفوظ والعباب للطلاب ، و الإمتحانات لشهرية. والامتحانات الفصلية والنهاية وكان من دونه رحمة لله عليه الإلحاح على تشجيع الفضلاء والمجدين، وحشمتهم على التفرغ للدراسة، ولذلك فإن رواتب الطلاب كانت تتصاعد حسب رقي مرتبتهم الدراسية كما كانت توزع الجوائز على الطلاب المنفوقين كل سنة .

كأن عدد الطلاب المتزمين مع هذه المساهج حوالى ٦٥٠ طالباً كلهم من عيون الفضلاء والمحبين على اختلاف مراتبهم. ولوقيت هذه النسبة مع عدد المستبين إلى الحوزة العلمية من أساتذته وعلمائه وأئمة جماعة وخطباء

وطلاب، البالغ ٣٠٠٠ شخصاً كان نسبة جيدة .

ولا يسعنا إلا أن نرفع أيدينا بالضراعة إلى الله جلّت أسماؤه في أن يبقى هذه الماهج مستمرة في عسها، مواصلة في خدماتها وأن معاً يدعو إلى شكر الله على آلائه أن هذه الشجرة التي غرسها سيدنا الجيد قدس سره يده المباركة امتدت اعصافها وآتت ثمارها، وفق الله الحيرين الذين يصحون بكل عال ونفس في سبيل إحياء هدايات

المؤسسات غير العلمية :

تقد كان سيدنا المرحوم له دأ همة عالية في تأسيس المؤسسات الخيرية وتشجيعها ودعمها . وكانت غيرته على هذه القضايا لا تقبل القصور . ولقد سمع أن مجدداً للمسلمين أرسيت دعائمه في مدينة (هامبورك) بألمانيا في زمن انرحوم آية الله العظمى السيد الروح حردى قدس سره ولكن العمل توقف بعد وفاته، وثقت الأعمدة العارعة ومطر البناء النقص مما يشوه جمال المدينة، فأندرت بلدية هامبورك بعض المظلمين على شؤون المجتمع بأشها ستقلم كل شيء على الأرض أن لهم يتم البناء خلال ثلاثة أشهر . وكان هذا الأنداد مذهلاً جداً . وما أن اطلع سيدنا المرحوم له على هذا الأمر حتى شمر عن ساعد الجيد وصمم على اكمل الساء، فتم والحمد لله في فترة قليلة على إحسن ما يرام ثم بعث ممثلاً دينياً هناك لتقوم بدور عالم الموحث . الأمر الذي كانت له نتائج الطيبة .

ونستطيع القول : أنه مامن مؤسسة خيرية في منطقة حراسان إلا وكان لسيده المرحوم له الدور الفعال في انشائها ودعمها تلك المؤسسات التي

طلع بعضها الى مستوى ارقى المستويات، ودور الايتام ، وغير ذلك من المشاريع العظيمة .

ولم يقتصر الأمر على منطقة خراسان، بل شمل كل نواحي إيران. كل ذلك في هدوء وصمت، وتبعد عن وسائل الدعاية والشر. لأن الرائد كان الإخلاص والهدف لحرار رضی الله تعالی .

آثاره العلمية :

١- محاضرات في فقه الإمامية. كتاب الركاه ٣ اجزاء

٢- محاضرات في فقه الإمامية، كتاب الحسن جزء واحد

٣- حاشية المكاسب ٤ اجزاء

٤- قواعد فقهيه واصوية جزء واحد

٥- رسالة في المشتق

٦- كتاب اسند لامي في الإحارء والمزارعة والمساواة

٧- تفسير سورة الجمعة والنبأين جزء واحد .

٨- رسالة في منجزات المريض

٩- تعبقات على (المروة لوثقى)

١٠- تعبيقات على كتاب (الهدى الى دين المصطفى)

١١- رسالة في التأمين والياتصيب

١٢- كتاب في صلاة الجمعة والجماعة والمأهر .

هذا الكتاب :

الكتاب الذي بين يديك - ايها الغاريء الكريم - مجموع من كتابات

السيد الجيد قدس سره، وتقرير ما اودعه في الدرس وسجل في الاشرطة
ذلك ان ما كبه سدا الحد قدس سره بصوره كاملة، اما هو محث
صلاة الجماعة، وصلاة السامر، وركاء الفطرة، والعص، والمكاسب من
او البيع الى آخر مسألة المفضولي اما سائر الأبحاث فلم يكن كامله بكتاته
وبذلك فقد اضطررت اني تكلمه فامم عشر على خطه الشريف من مباحث
اركانه بواسطة الاشرطة التي اسعد بها وكنت مصوبها مجباً مع
كتابات السيد قدس سره .

ولما بحثت في كتاب نفعه في هذا الجزء تدأ من (تحديد الحول
بمضي احد عشر شهراً ودحول الثاني عشر) ونسهي (عدم اخذ الهرم والمعيب
في الزكاة)

ثم نعمل في هذا الكتاب تلخيص فيما يأتي .

- ١- التوب، ووضع المناويب الاصلية والفرعية
 - ٢- كتابه (خلاصة ما وصلنا اليه) في نهاية كل بحث، حتى سهل على-
- القارئ الاستنتاج .

٣- مراجعة سدا الأحاديث وبان صحيحها وموثقها

٤- تخرج الأحاديث من كتب الحديث .

٥- اضافة التوضيحات في التعليقه، والإشارة الى بعض مباني السيد
احمد قدس سره الأصولية، وكم كان بودي ارتري هذه لمؤلفات طريقه
الى المطبعة في حياة السيد، ولكن الأقدار لم تساعد على ذلك .
واليك نموذجاً من خط السيد في مذكراته في باب الزكاة

قال الحق لمباركاه وفيها الاول في الزكاة ٤٤ وانظر في حجب عبيدكم في
ومن يعرف انه **الحكمة** الاول في الزكاة على بابي الحق امر
الملك المتكبر في يعرف فاسرع اليه في حقه اصاعا

اقول نعمه في ارجاء الدنيا في انفسنا نعتد بها
وكانت في الدنيا في ارجاء الدنيا في انفسنا نعتد بها

قد ثبت في هذا القول في قوله وقال ثم حججنا بين كسبه بنهيه في الخبر وغيره
والسير في ذلك المير محمد بن محمد ^٢ وقال ابو حنيفة وهو جرحها في خبره في خبره
والخبر والسير في ذلك المير محمد بن محمد ^٢ وقال ابو حنيفة وهو جرحها في خبره في خبره

[illegible][illegible][illegible]

۲۰۰
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله

مکتبہ اسلامیہ

تفانيه في سبيل الولاية :

إن رابطة الولاء التي تشد كل مؤمن إلى أهل بيت السوء، وموضع رسالة، ومهبط لوحى، ومعدن الرحمة، أكرم وسام للإيمان بعد توحيد الله عز اسمه. وقد ورد في أحاديث متواترة أنه: «بنى الإسلام على خمس دعائم: الصلاة والصيام والزكاة والحج والولاية ولم يد شيء كما نودى بالولاية».

نكن ما كان يسر به سيدنا المترحم له هونفانيه في سبيل الولاية. وكم له من مواقف مشهوده في الدفاع عنها وادب عن حرمها. أهمها موقفه من اكتب الطحية التي كتبت سوهم إبعاد الإسلام عن الشوائب، في حين كانت عملية مدسوسة لتجريد الإسلام من أمس الله وأهم دعائمه فقال فواته الحالدة: (أثما من كتب الضلال، وتم عن عدم تعمق صاحبها في مسائل العقيدة والهدى).

كان يؤكد على المشرفين على إدارة المدارس التي أنشأها بضرورة وقوف طلاب دقائق صباح كل يوم قبل بدء بدروس لحرص الدعاء للإمام حجة عجل الله تعالى فرجه الشريف، فكان السند السلائكى يرتفع من هناجر الطلاب :

(اللهم كن لوليك الحجة بن الحسن المهدي صلواتك عليه وعلى آله في هذه الساعة وفي كل ساعة ولياً وحافظاً وقائداً وناصرًا ودليلاً وغيثاً حتى تسكنه أرضك طوعاً وتمتعه فيها طويلاً اللهم اجعلنا من أنصاره وأعوانه وشعبه ومحبيه ومن المنتظرين له).

الوفاة :

اصيب سيدنا المرحوم له بالآلام روحية تبجحة لبعض الحوادث المصيبة
لدى حرب في السنة الأخيرة من حياته. فحسب بالسردان في الكند والمعدة،
وقل يعنى الأمرين من هذا الداء العضال طلبه حصة أشهر حيث نزل من مستشفى
بى آخر، ومن مشهد لى نهران. ثم عادوا به الى مشهد وفاضل روحه الطاهرة
الى نارها ربه مطمئنة يوم لجمعة الثلاثين من رجب ١٣٩٥ هجرية، في
ساعة الواحد والنصف بعد الظهر

وشجع لحدث يوم السبت شمساً مقطوع السطر. ودُفِن في داخل -
نروسة لرموبه الساركة. على بعد ساعة امتار من الصريح سارك. ووقد
بى الأخير بجوار الإمام الرؤوف الذى طالما كان يسمى ذلك .

لقد كان لباً وفاء آفة الله العظمى السيد لملاي قدس سره دوى هائل
في جميع أنحاء إيران، والأفصار الإسلامية، ولست أكثر المدن الحداد عليه
حتى أربعين يوماً واقبب من الفوانع على روحه الطاهرة في مختلف
المناطق .

نهاية المطاف :

هذا موحر من ترجمة سيد الحد قدس سره . «وردده في اسفندة
رولا عذرعة الكثيرين من احوالنا الأفاضل. وبأش الله ان يوفقنا لكتابه
تفاصيل حياته وشاملاته وسائر ما يتعلق به في كتاب مستقل ان شاء الله.
وفي الختام لا يسعني الا تقديم الشكر الحار لعمى المجل سماحة

حجة الإسلام والمسلمين السيد محمد علي الميلاني حفظه الله، الذي يشر
جميع الوسائل لطبع الكتاب .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

مشهد الرضا (ع) - في ١٠ رجب ١٣٩٦ فاضل الحبيبي الميلاني

مَخَاضُ الْفَقِيرِ لِأَمَامَتِهِ

كِتَابُ الْبِرْكَاهِ

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

مَرْجِعُ الظَّائِفِ فَقِيرُ أَهْلِ النَّبِيِّ

أَيُّهَا الْعَظَمَى السَّيِّدُ مُحَمَّدُ هَايُ الْمُبْتَلا

قَدْ هَرَسْنَا

جَمْعُهَا وَحَلَوُ عَلَيَّهَا
فَاضِلُ حُسْنِي الْمِلَانِي

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على خير خلقه محمد
وآله الطاهرين
لا سيما الحجة الثاني عشر الإمام المهدي ارواحنا فداه .
واللعن الدائم على أعدائهم ، الى قيام يوم الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة :

(قال المحقق قده، كتاب ركعة وفيه بيان: الأول في ركعة المال واسطر ليس بح عليه، وموجب فيه، ومن صرف ابيه).

فللدخول في صب البحث لئلا يسبغ مقدمات :

الأولى — هي ان موارد الركعة الثانية كدنها سحو المصروف، او ان ما كان منها مدخول اللام يدل على الملكية. وما كان مدخول (في) يدل على كونه بمصرف؟

هذا ما سبحث فيه ان شاء الله.

الثانية — هل وجوب الركعة حكم يكلفه مالي، وعنده الله في بدل المال، و ان فيها جهة وصعوبة ايضا؟ اذ العبادات على ثلاثة اقسام:

١- العبادات البدنية: كالصلاة والصوم .

٢- العبادات المالية، كالركاة والخمس

٣- العبادات ذات لحيثين: كالصالح .

وإذا كان وجوب الركاة وصعباً، فهل هي حق أو مندأ؟ وإذا كانت منك فهل هو نحو الأشعة أو الكلى في المعين وغير هذا وذاك؟ وهذا ما سنطرق إليه بالتفصيل أيضاً. ومهما نكر الأمر فقد عسر المحقق (قده) بقوله، (من يصرف إليه) فخلق جهة التصرف فيه بلحسم الثالث - أن الركاة قريبة الهيئة مهمته وقد قربها الله تعالى بالصلاة (ذكرت كسمة الركاة - معرفة - في لقرآن الكريم ثلاثين مرة، ذكرت في سبع وعشرين مهباً مقترنة بالصلاة في آية واحدة، وفي المورد الثامن عشرين ذكرت في آية تاسعة لإية الصلاة).

وهي كافية بتمام صاحب المصنوع لإسلامي فإن الله تعالى فرضها في شيء معينة وبمقادير معينة بشروط خاصة، فوحيها من بين الخيرات في ثلاثة فقط، ومن بين الشار في اثنين، ومن بين الأصعب في اثنين، ومن - لأمو - في السنتين فقط. ذلك كله بشرط تنوع الحدس وبغيره وليس هذا التقيد إلا لأنه تعالى يعين سببها لحاجة الفقراء والاراد بها. وقد دلت على ذلك عدة روايات منها:

١- ما رواه لصادوق بأساده عن حرير، عن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن الله عز وجل فرض للفقراء في مال الأغنياء ما يسعهم، ولو علم أن ذلك لا يسعهم لرادهم. أنهم لم يؤتوا من قبل فرضة الله عز وجل، ولكن يؤتوا من مع من منعهم حقهم لأما فرض الله لهم ولو

ان الناس ادوا حقوقهم لكانوا عايشين بخير»^١

٢- مارواه الصدوق بإسناده عن محمد بن جعفر الأسدي .. عن الصادق عليه السلام - «انما وصفت الزكاة اخساراً للاغنياء ومعوقة للفقراء. ولو ان الناس ادوا زكاة اموالهم ما بقي منهم قسراً محتاجاً. ولا تنقص ما عرض الله له. وان الناس ما افقروا ولا احاحوا ولا جاعوا ولا عروا الا بدون ارفعاء. وحقق على الله تبارك وتعالى ان يسر رحمة عبده مع حق الله في ماله واقسم لذي حق اخلق ويطارزق انه مضاعف ما في يده ولا يحر الا بترك الزكاة»^٢.

وفي حل وجوب وثوب الكفر والارباذ ينسركها عمداً روايات كثيرة منها :

١- مارواه الصدوق بإسناده عن معروف بن حبيب عن ابي جعفر عليه السلام قال. «ان الله تبارك وتعالى فرق الزكاة باحلاله فضل اموال الصلوة وآتوا الزكاة من اداء الصلوة ولم يؤت الزكاة ثم يعم الصلوة»^٣
ورواه الكليني ايضاً بلفظه

٢- مارواه الصدوق بإسناده عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه قال. «ما من عبد مع من زكاة ماله شيئاً الا جعل الله ذلك يوم

١- الوسائل كتاب الزكاة، باب وجوبها، الحديث رقم ٢

٢- الوسائل كتاب الزكاة، باب وجوبها، الحديث رقم ٦

٣- الوسائل كتاب الزكاة، باب محريم مع الزكاة، الحديث رقم ٢

لقيامته ثعنا من نار مطوقا في عنقه يمشى من لحمه حتى يفرغ من الحساب، وهو قول الله عز وجل (سبطوقون ما يخلوا به يوم انقضاء) يعني ما يخبوا به من الزكاة^٤.

ورواه الكليني ايضا عن عبيد بن ابراهيم .. الخ

٣- وفي وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «يعنى من مع قيراط من زكاة ماله فليس يؤمن ولا مسلم ولا كرامة» يعنى تترك لزكاة يسأل الله الرجعة الى الدين. وذلك قوله عز وجل (حتى اذا جاء احدهم الموت قل رب ارجعوني) . الآية^٥.

من تجب عليه الزكاة :

(قال لمحقى فده: اما الاول - فموجب الزكاة على ابا لمع لعاقل الحر المالك لسكن من النصف) .

قد يسدل على اعتبار بعض القمود المذكورة في عبارته لمحقق بحديث رفع لقم . وظاهره قنم تكليف والمواحدة فاذا راعيا في الزكاة كونه واحداً تكبباً، ولا استدلال على اغمار البلوغ والعمل بذلك الحديث واضح ودا راعيا فيها الحاب الوصى كملكيتها من تصرف ايه وكوبها حقاً

٤- الوسائل كتاب الزكاة باب تحريم مع الزكاة - الحديث رقم ٣

٥- الوسائل - كتاب الزكاة، باب ثوب الكفر والإلحاد مع الزكاة ،

الحديث رقم ٧

٥. يوقف على مسكننا في الأحكام الوضعية .

فإن أحير ملك الشيخ الأهاري (قده) من عدم مجعولية لأحكام
الوضعية وكونها تابعة للأحكام التكليفية في جعل أمكن الاستدلال بحديث
رفع القلم أيضا ،

أما لو اخترنا كون الأحكام الوضعية من الأمور الاعتبارية ومجموعياتها
الاستدلال سواء عينا بمسحج لأعبار الشارع أم لم يعلم - فلا فائدة
في الاستدلال بذلك الحديث، لأنه يرفع أسكاليف دون الأمور الوضعية^٦

٦- تعرض سيدنا الحد قدس سره 'هذه' المسألة بالمعصن عند الحديث
عن اشراط السلوغ في المصنف قدس، وقد بشرنا ذلك بإحوس الأفاضل فمراجع

- (الشرط الأول : البلوغ) -

اعتبار البلوغ في الذهب والفضة :

(فإن المحقق قدّم: فالنوع يعبر في الذهب وفضة احصاء)
المراد بالاجماع هنا هو اجماع الامامة. وسبب اختلاف سهم في
عناصر البلوغ هي حالات والمواشي اما الامانة فقد اختلفوا في ذلك على
اربعة اقوال :

١- ذهب مالك واثني عشر وجباة من فقهاءهم اني وجوب الزكاة في
اموال الصغار بل استدلوا ذلك اني على عبية الصلاة والسلام ولي ان عمر
وحارب وغيرهما واستدلوا عليه بان الزكاة حق ثابت للفقراء في اموال
الغنياء، والحق امر وصحي لا فرق فيه بين البالغ وغيره

٢- وقال قوم من التابعين كسيد بن جبير والحمي وغيرهما انه ليس
في مال ايتيم صدقة اصلا، واستدلوا عنه بان الزكاة عبادة كالصلاة والصيام
فلا يجب على غير البالغ .

٣- وقال ابو حنيفة واصحابه بوجوب لزكاة في ما تحرجه الأرض دون
المواشي والدرهم والدينار والائمة وغير ذلك .

٤- وقال آخرون: يجب في ماله الزكاة إلا في الدرهم والدينار .
وعلى كل حال فقد عفت الإمامة على عدم ثوب الزكاة في ما يمكنه
التصغير من الدرهم والدينار . ودليلهم صحيح عن الأئمة عليهم الصلاة والسلام :
« ما رواه الشيخ بسند عن أبي عبد الله عليه السلام : « كان أبي يخاف
الناس في مال اليتيم ليس عليه زكاة »^٧ .

ويظهر من هذه الرواية أن الرأي السائد في زمن الناصر عليه السلام كان
قول أصحابه (يقول الأول من الأقوال الأربعة) وبذلك قال يصادق عليه السلام :
(كان أبي يخالف الناس) .

٥- روى الشيخ أيضاً عن زرارة عن أبي حمزة عليه السلام قال : « ليس
في مال اليتيم زكاة »^٨ .

٦- وروى عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : « سأله
عن مال ليسم ، فقال : ليس فيه زكاة »^٩ .

٧- وعن أبي بصير المرادي عن أبي حمزة عليه السلام قال : « ليس على
م من ليسم زكاة »^{١٠} .

والروايات بهذا المضمون موافقة ، وهي كافية في إثبات المطلب .

٧- الوسائل - باب الزكاة - ما وجبها على سائر العاقل ، الحديث ١٠

رقم ٩

٨- الوسائل - الباب المتقدم ، الحديث رقم ٨ .

٩- أيضاً ، رقم ٧ .

١٠- الوسائل - الباب المتقدم ، الحديث ٦ .

وقد يستدل على ذلك بقوله تعالى: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها»^{١١} حيث ان المنفعة منها كون الزكاة سببا للتطهير والتركية وكون وجوبها لأجل ذلك، والصغير حيث لا موضوع للتطهير وللزكاة في حقه فلا تجب الزكاة في ماله .

ويرد عليه، ان ذلك حكمه اشريع، ولا اقل من الاحمال، فعموم (اد) لم يسل الى النصاب فيه لركاة) محكم وقد استدل جماعة بحدوث (رفع العلم عن حسي حتى يحلهم) .

اليتيم هل هو الصغير ؟

رابا ان الروايات المتواترة تحت لركاة عن مال اليتيم، وهو حصص من المدعى الذي هو الصغير (لان الصغير قد يكون يتيما، وقد يكون غير يتيما) .

لكن لنأمل الصادق يشهد بان تلك الروايات خرجت معرج عاب من ان اليتيم هو الذي يملك بالوراثة من ابيه، مصافا الى الاحماع على عدم الفرق بين اليتيم وغيره كما تشهد بذلك لروايات المسحور صعب بعضها بعمل الأصحاب، اليك بعضها منها :

١- ما رواه اشجع عن محمد بن الفضيل قال: «سألت ابا الحسن ارضا عليه السلام عن صبيّة صفار لهم مال بيد ابيهم او اخيهم هل يجب على مالهم

زكاة؟ فقال: لا يجب في مالهم زكاة..»^{١٢}.

٢- م رواه الكشي عن يوسف بن يعقوب قال: «أرسلت إلى أبي عبد الله عليه السلام أن لي أخوة صغاراً فسي تحب علي أموالهم الزكاة؟ قال: اد وحب عنهم لتلاذ وحب عليهم الزكاة»^{١٣}
 فإن الأمام عليه السلام لم يستعمل من كون أخوته أيتاماً أو غير أيتام،
 ترك لا يستعمل دين على شمول بحكم لموردين .
 ومع قطع نظر عن ذلك فمقتضى الأصل (وهو ما استصحاب عدم
 الوجوب) هو عدم وجوب الزكاة في أموال الصغير .

لويلف الطفل في أثناء الحول

إن الزكاة في الدرهم والدينار بعد الحول (وهو تمامية لأحد عشر شهراً
 وندحور في أشهر اثني عشر) فلو بيع الطفل في أثناء السنة فهل يكون مبدأ
 حوله من حين بلوغه، أو من مبدأ السنة؟
 ذهب المشهور إلى الأول. ورد يقال بالثاني نظراً إلى أنه ليس في
 أدبه الحول ما ينص على أن المكف لا بد أن يكون «لما حين الحول أو في
 طول السنة، بل هو السنة على ما هي عليها في الواقع .

١٢- الوسائل كتاب الزكاة ، باب ٢ من أبواب من تحب عليه الزكاة ،
 الحديث رقم ٤ .

١٣- الوسائل كتاب الزكاة ، باب ١ من أبواب من تحب عليه الزكاة ،
 الحديث رقم ٥ .

وحلاصة اشكناش سبر واري (صاحب الذخيرة) على استهور في هذ-

امقام :

اذا كان موضوع الركاة عبارة عن السدل الباع حدانتيه فلركاة شرطان: احدهما ان يفسى عليه الحول. والاخر ان يكون المالك بالعا. اما اشراط البلوغ فقد ثبت باصوص اذنية لركاة عن مال يسيم. واما اشراط الحول فثبت ما رواه لعفل بن شاذان عن ارماء عليه للاء حث قال: «لا تحب ركاة على ابلان حتى يحول عنه الحول» .

وهن مصتدسة ولم يكن المالك بالعا فلا يتم لموضوع، فلا وجوب. ما اذا مضى مقدار من الأشهر وقد بلغ قبل انتهاء السنة فقد تحقق الشرطان و موضوع يتم، وتبعه يأتي خطف (أتوا لركاة). فما مضى من الحول يجب ان يحذف. ويعبر ما كان في حال لبوع مسما لما سلفه. فنحب الركاة .

والبيجة نفسها حتى لو كان الموضوع للركاة هو ابلان الذي حبس عليه الحول، وكان البلوغ شرطاً .

نعم لو كان الموضوع هو مال الباع بوصف كونه بالعا، وكان الحول شرطاً للركاة. فلا يجب الا بعد مضى الحول من بعد لبوع

استدلال المشهور ومناقشته :

استدل للمشهور في اعتدال مبدأ الحول من حين لبوع بصحيفة ابي بصير، وقد رواها الكليني قال: «سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: ليس

عنى ما التيم زكاة وان بلغ اليتيم فيس عليه لما مضى زكاة، ولا عليه لما بقى حتى يدرك، فاذا ادرك فأنما عليه زكاة واحدة، ثم كن عليه مثل ما عنى غيره من الناس^{١٤}.

وتقريب لاستدلال ان الماضى من الحول قد نفى عنه السببية فهو سر له لعدم، وكذلك فى من الحول بعد البلوغ لا سببية له حتى يدرك الحول كله وهو ناسخ. فاذا ادرك ذلك كن عليه زكاة واحدة، وكن كغيره من الناس (ساء) على ان ثبت فى الرواية معنى الواو، ساء اشحح عبر بالواو (راساً).

وفداسشكل السروارى فى (الدخيرة) على ذلك حيث قال: «واللام فى قوله عبه السلام: فليس عليه ساء مضى زكاة. غير واضحة فى الدلالة على السعى اذ من للعلية اساقصه، بل اسبادر منه خلافه. فلا دلالة فيها على مدعاهم».

ولتحقيق ان الرواية وردت فى العلات وليس فيها ذكر الحول حتى يسد له السعى والبقاء وهى نفسها التى رواها الشيخ بسند موثق^{١٥} عن ابى بصير.

١٤- رواها الشيخ بزيادة واختلاف بسند ابوسائل، باب ١ من

ابواب من تجب عليه الزكاة، الحديث رقم ١١

١٥- والمراد من صاحب الجواهر (قدس) تعبيره عن هذه الرواية بالحس

مشعر باضعف، فى حين ان السند موثق على طريق الشح، و صحيح عنى طريق الكنى

قطريق الكليني هو: علي بن ابراهيم. ابراهيم بن هاشم، حماد، حريري،
ابو بصير.

وسريق الشيخ هو، علي بن فضال، عيسى بن معروف، حماد، حريري،
ابو بصير.

والحاصل ان لروايتين واحدة، ويكون الص على رواية الشح بالحجوة
الامري. «عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه سلام انه سمعه يقول ليس في مال
اليسيم ركاة، وليس عليه صلاة. وليس على جمع غلاته من بخل او زرع او
عنه ركاة. و ان يجمع اليسيم فليس عليه لما معنى ركاة ولا عليه لما يسفل حتى
يدرك. فاذا ادرك كنت عليه زكاة واحدة. وكان عليه مثل ما على غيره من
اساس» ١٦.

(وقفه لحديث) على ما نسطره هو انه ان بلغ البتيم ليس عليه بما
مضى من غلاته في تسعين البقة ولا عليه فيما بقي منهما في يده زكاة حتى
يدرك الررع والعله فما يأتي، فاذا ادرك ذلك مضى فيه زكاة واحدة لما ادركه.
فمعلق الادراك هو الررع والعله. حيث يدرك ان الحصاد، لا لمضى
حتى يكون ادراكه بمعنى نوعه. وقد جمل هذا المعنى على الكل.

وما يؤيده ان الامام عليه السلام قد ذكر في ذلك (و ان بلغ البتيم)
فلا معنى لتكراره بصارة (حتى يدرك) و (فاذا ادرك).

والخلاصة. ان هذه الرواية احببة عن ان يستدل بها على نهي الركاة
عمن بلغ في اثناء الحول لأنها و ردة شأن الغلات ولا يعتبر فيها الحول

فلا استدلال بها للمشهور غير مستقيم ،

نائبه المشهور ببيان آخر :

اذ قطع النظر عن روايه المذكورة فالذى تقتضيه الصاعه اعلمه ان
يقول :

اولاً - فلوهم (اذ احاط الحول على المال تجب فيه زكاة) او (يشترط
استوع في مال) هل مراد به هو المال في ذاته قطع النظر عن اضافة ملكيته
الى حده . و انه لما مال السلوك لشخص ؟ من الواضح ان المال الذى حال
عنه الحول لو لم يكن مملوكاً لأحد فلا تجب فيه الزكاة . فلا بد من اضافته
الى الثالث وهو مال باع او لصغير . واذ كانت الروايات متواترة فى نفي
لركبه عن مال النسم معين ان الموقوف هو مال لبالع ، والحول شرط فيه ،
فلا اثر لمعنى مقدار منه قبل البلوغ

ثاماً - من شروط لزكاة امكان التصرف فى تمام الحول ، وحيث ان
القبضى محجور شرعاً من التصرف فى امواله . والممنوع شرعاً كالممنوع
غفلاً . فلا يوجب شرط امكان التصرف . فلا وجوب قبل البلوغ .

ثانياً - وبو شاك فى تعليق الزكاة فى صورته تحقق البلوغ اثناء الحول ،
بعد العلم بعدم وجوبها قبل لنوع فمقتضى الأصل عدمه .

وبهذا البيان تؤيد المشهور فى اعتبار مبدأ الحول بزيادة البلوغ ، فلا
تحتسب الأشهر السابقة عليه . والله العالم .

لو اتجر الولي بمال المفقير :

(قال المحقق قدس سره: نعم، اذا اتجر له من اليه لظن استحباب له اخراج الزكاة من مال الطفل) .

لا يجمي ان الركاه هه ركاه التجارة التي تعمق بهاء المال حولاً كاملاً
املاً في ارتفاع قيمته، والشهور بين الفقهاء استحبابها .

وعارة المحقق (قدس سره) تضمنت امرين . حوار تجار الولي لم يطل ،
ورجعت اخراج الركاه من ماله . اما الاول فلا اشكال فيه لكونه مدلولاً
عليه بالانرام من روايات اخراج الركاه التي سذكرها . واما الثاني فعن
الكثر ديك، وحالف فيه ابن ادریس وصاحب المدارك .

قل ابن ادریس: ان الروايات الواردة شاده اوردها الشرح الطوسي
ايراداً لا اعتقاداً . واما صاحب المدارك فانه يحدش في سنده روايات، ثم
يناقش في وضوح دلالتها على المقصود .

وبالدقيق في الروايات سنداً ودلالة يظهر ان الامر ليس كما ذكره،
واليك بعضها :

١- ما رواه الكليني ، عن يوسف بن يعقوب ، قال . ارسلت الى ابي-
عبدالله عليه السلام : «ان لي اخوة سعيراً فمتى يجب علي اموالهم الركاه؟
قل: اذا وجب عليهم الصلاة وجب عليهم الركاه . قلت : فمتى يجب عليهم
الصلاة؟ قال : اذا اتجر به فركاه» ١٧ .

٢- مرواه الكلبى بسند صحيح عن محمد بن مسلم، قال، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «هل على مال لتيمة زكاة؟» قال، لا، إلا أن يتجر به أو تعمل به» ١٨.

والمراد من العمل بمال التيمم المضاربة به، بأن يكون رأس المال من التيمم والعمل من غيره.

٣- مرواه الكلبى عن سعد بن أسد، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ليس في مال لبيبة زكاة، إلا أن يتجر به» ١٩.

٤- مرواه الكلبى بسنده عن محمد بن الفضل، قال: «سألت أبا الحسن رحمه الله عليه السلام عن تيممة معار بهم مال بد أيهم أو أحيم هل يجب على مالهم زكاة؟» قال، لا يجب في مالهم زكاة حتى يعمل به، فإذا عمل به وجبت الزكاة، فما إذا كان موقوفاً فلا زكاة عليه» ٢٠.

٥- مرواه الصدوق بسنده عن زرارة وكبير عن أبي جعفر عليه السلام قال، «ليس على مال التيمم زكاة إلا أن يتجر به فإن تجره ففيه زكاة» ٢١.

١٨- الوسائل، باب ٢ من أبواب من يجب عليه الزكاة، الحديث رقم ١.

١٩- الوسائل، الباب المتقدم، الحديث رقم ٢.

٢٠- الوسائل، باب ٢ من أبواب من يجب عليه الزكاة، الحديث

رقم ٤.

٢١- الوسائل، الباب المتقدم، الحديث رقم ٨.

الإستحباب أم الوجوب ؟

رأينا جملة من الروايات المنقضة، انتهى سندها صحيح و دلالتها واضحة لكن ظاهرها الوجوب. وهو المبوب الى الشيخ المفيد (قده) .
بينما ذهب المشهور الى الاستحباب.

وعاية ما يمكن تقريب كلام الفقهاء في ذلك ان تقديم الخاص على العام (في العموم والخصوص مطلقا) انما يكون في مورد الذي يحصل خصوصية في الخاص يكون اقصاؤها اقوى من ملاك حكم العام، او يكون ما عا من ثوب حكم العام وفي مانع فيه دل لدليل على استحباب الركاة في مال التجارة - سواء كان للكبير او الييم - وحيث لا نحصل زياده في الملاك بالنسبة الى مال الصغير ، فسفى متصادف للكللى الطيعى وهو-
الاستحباب .

وبعبارة اخرى: يكون المراد من هذه الروايات هو اشبه بالاستحباب لا ان لبيتيم خصوصية زائدة توجب اللزوم .

هذا معناه الى الروايات المتواترة العاصره لزكاة في تسعة اشياء ، وعقوالى صلى الله عليه وآله عما عداها، وحيث ان مال التجارة المملوك للبيتيم خارج عن تلك التسعة فيكون مشمولاً لعقوالرسول (ص)، وعيه تحمل بروايات الآمرة باحراج الزكاة في مال الييم اذا اتجر به الولى على-
الاستحباب الا ان تحمل هذه الروايات وكذا روايات الركاة في مطلق مال التجارة على النفيه، فان اتباع المذاهب الأربعة كلهم يقولون بوجوب الركاة

في عروض التجارة^{٢٢}

وهذا هو الأقوى في المسألة .

لمن الريح وعلى من الخسارة ؟

تقتضي القاعدة العامة في الاتجار بالغير مع ادنه ان يكون لربح صاحب المال والخسارة عليه، والمتجر ان قام بذلك تبرعاً فلا يستحق شيئاً، أما اذا كان احيراً بالله المطالبة بالأجرة فقط

وتقتضي القاعدة العامة في المضاربة ان يكون الريح بين صاحب المال والعامل المضارب بإسبة تلي انهما عليها، والخسارة التي لم تشأ من تعدي العامل وتفريطه على صاحب المال.

وحيث ورد سعيير بكل من الاتجار بالفضل والمضاربة به فطشق القاعدتين المذكورتين يقتضي ان يكون الريح كله لفضل والحجارة كلها على المضارب في الصور الأولى. وان يكون الريح مشتركاً بين الفضل والولي، والحجارة كلها على الفضل في الصور الثانية

لكن النصوص التي «يدب» لاتساعد على ذلك، اليك بعضها .

في التجارة :

١- روى يندوف عن زرارة و بكر عن ابي جعفر عليه السلام قال:

« ليس في الجوهر واشباهه زكاة وان كثر. وليس في نرافضة^{٢٣} زكاة،

٢٢- راجع كتاب: (افقه على المذاهب الأربعة) .

٢٣- نرافضة: يعنى ماليس مسكوكا .

وليس على مال اليتيم زكاة الا ان يتجر به ففيه الزكاة والربح لليتيم، وعلى الناجر ضمان لمال^{٢٤} هذه الرواية تجعل الحسارة على الناجر لا الطفل .
 ٢- روى الكليني بسنده عن سعيد السمان قال : سمعت ناعبد الله يقول: « ليس في مال اليتيم زكاة الا ان يتجر به ، فان اتجر به فاربح لليتيم ، وان وضع^{٢٥} فعلى الذي يتجر به »^{٢٦} .

٣- روى الشيخ بسنده عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: « قلت له، الرجل يكون عنده مال انسيم فيحرقه ايصننه ؟ قال : نعم »^{٢٧} .

فان شيخ الانصارى (قده) في ما كتبه في الزكاة : « ان يحكم لصان فريه على عدم ولاية النحر » اي يكشف من ذلك انه كان فضول . ولكن عهده ثبات هذه الفريه تكون عليه (قده) اذ الروايات مطلقة

في المضاربة :

١- روى الكليني بسنده عن الحسن بن الحسن بن أبي عبد الله عليه السلام قال: « قلت له، في مال اليتيم عليه زكاة ؟ فقال : ان كان موضوعا فليس عليه

٢٤- من الصدوق (وقد رويت رحمة في ان يجعل الربح بينهما)
 الوسائل، باب ٢ من تجب عليه الزكاة، الحديث ٨
 ٢٥- وضع، اي نفق

٢٦- الوسائل، باب ٢ من أبواب من يجب عليه الزكاة، الحديث رقم ٢
 ٢٧- الوسائل، الباب المتقدم، الحديث رقم ٥

زكاة، فإذا عقلت به فانت له ضامن والربح للثمن»^{٢٨} والحكم في هذا النص عيب لأنه يسقط حق العامل في الربح أيضا .

٢- مرواه الشيخ بسنده عن أبي إرييع قال «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون في يديه مال لآح له ينيم، وهو وصه، يصلح له أن يعمل به؟ قال، نعم كما يعمل بما غيره، والربح بينهما. قال. قلت فهل عليه ضمان؟ قال: لا. إذا كان «طرا له»^{٢٩}.

هذه الرواية تتناقض تماما والقاعدة العامة في المضاربة، إلا أن سندها ضعيف

والحاصل: أنه بالنظر إلى أصالة الروايات لا بد من الخروج عما هو مقتضى القاعدة في المسألة من حيث لخبارة. وما هو مقتضى القاعدة في المصاهرة .

ضمان الوالي لعمال الثمن وأجاره لنفسه :

(قال المحقق -عنه-: وإن وصه وأجر نفسه وكان مليا كان الربح له ويسحب عليه زكاة أما لو جريكي مليا ولم يكن وليا كان ضامنا وللثمن الربح ولا زكاة هاهنا) .

هنا مسألتان :

٢٨- الوسائل، أبواب ١ من أبواب من يجب عليه الزكاة ، الحديث

رقم ١ .

٢٩- أبو نائل، باب ٢ من أبواب من يجب عليه الزكاة. الحديث رقم ٦

المسألة الأولى - إذا قرض الولي مال اليتيم وكان مالياً (موسراً)

ثم انجر منه كان الربح للولي، وعليه صمان القرض

يبدل على صمان الولي للعمال بالاقتراس موارواه اشبح عن منصور

صيفي قال: «سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مال اليتيم يعمل به، قال .

قول، اذا كان عندك مال وحسنه فلك ربح وان صامن لعمال وان كان

لا مال لك وعملت به فان ربح للعمال وان صامن لعمال»^٢

ولكن هل يجوز اقتراس الولي مطلقاً ام ينوقف ذلك على عطية

الصغير ؟

مقصي الملاق رواية السفلى وبعض الروايات الأخر جواره مطلقاً

مثل :

١- مواروه الكبيسي بسنده عن ابي ابيان مدام قال . «سألت ابا عبد الله

عليه السلام فقلت: اني امرني ان املك عن مال اليتيم في حصره ينجره .

قول. ان كان لأحبك مال يحيط بمال اليتيم ان تنف او احد به شيء عرمة والا

فلا يتعرض لمال اليتيم»^٣ .

٢- مواروه كلبسي بسند صحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله

عليه السلام «في رجل ولي مال يقيم يستمر من منه؟ فقال ان عسى من احسن

عندهما اسلام قد كان يستمر من من ايام كانوا في حصره فلا بأس

٢- ابوسايب، باب ٢ من ابواب من يحسنه تركه، الحديث رقم ٧

٣- الوسائل، كتاب التجار، باب ٧٥ من ابواب ما يكتسب به، الحديث

بدلك» ٣٢ .

٣- ورواه سيده عن أبي الربيع نحو ما تقدم .

والمرتب، أن ذكر مكان المعصوم عليه السلام يفعله من دون الاشتراط على السائل بمراعاة بطله يقضى الجوار على الإطلاق ٣٣ وليس سفراض المعصوم متحصلاً في رعاية أسطه للصغير، ويكفي كونه مباحاً وتصداه المعصوم لأجل مصالح آخر .

و بحقيق، أن ظهر هذه الروايات ان جهة بولاية - ولا سيما مع كونه في حجره - توجب حواراً لا فراض وعدم لزوم المصلحة، فلا يقاس بما يفرضه الولي للعبر حيث تاملوا على عدم جوازه إلا مع المصلحة .

ومادكرناه ناسه لى الولي انما هو مع عدم احتمال المصلحة كعساره أو نكر ورثته على تقدير موته ونحو ذلك. فاد أن لم يطل بمراعاة بطله في تصرفه الولي، وكان مراعاة عدم احتمال المصلحة محكماً .

لوم يكن المقرض ولياً أو مالياً :

السؤال الثانية - لو اقترض الولي مال السهم ولم يكن مالياً، أو لم يكن مقرض ولد وانحصر لفسه ويرجع لنتيم، وعليهما الضمان .
مستند الحكم المذكور الروايات الآتية .

٣٢- الوسائل، كتاب الجردة، باب ٧٦ من أبواب ما يتكسبه، الحديث

رقم ١ .

٣٣- والإطلاق هنا مقامى لا لفظى .

١- صحيح روى عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل عنده مال استيم. قال: إن كان محتاجاً وليس له مال فلا يمس ماله، وإن هو أتجره فإريح للتييم وهو صامن»^{٢٤}.

٢- ما تقدم في رواه مصور الصيفل من قوله عليه السلام: «وإن كان لأمان لك وعمت به فالريح للعلام وأب صامن للمال»^{٢٥}.

٣- رواه سعيد السان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ليس في مال استيم ركاة إلا أن يجره. فإن أتجره فالريح للتييم وإن وضع فعلى الذي يتجره»^{٢٦}.

تقريب: إن إطلاقه يشمل البورد

يبقى الإشكال في نقطة واحدة، وهي أنه إن كان الافتراض في هذه الصورة بطلا - لا سيما فيما لا يكون ولياً - فالتجارة لنفسه باطلة، فلا موضوع لريح حتى نقل نكونه للتييم. وإن كان الافتراض صحيحاً - لا سيما فيما كان ولياً - فكيف لا يكون الريح له مع أنه يجر لنفسه؟ وما معنى كون الريح للتييم؟

والجواب: أنه اختار بطلان الافتراض في هذه الصورة، ونقول: حيث

٢٤- الوسائل، كتاب النجاش، باب ٧٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث

رقم ٣.

٢٥- الوسائل، كتاب الركاة، باب ٢ من أبواب من يجب عليه الركاة،

الحديث رقم ٧

٢٦- الوسائل، الباب المتقدم، الحديث رقم ٢.

١١ الشارع لم يحّوز اقراضه فهو في الاتجار فضولي. وقد احازه الشارع للبتيم فيما كان له ربح فيكون الربح له. ولم يجزه فيما كان فيه وضع وخسارة فالضمان على المتجربه .

ان قلت، انه قد اتجر لنفسه، فما قصد لم يفع وموقع لم يفقد

فت: ان الاتجار مدالة مال سأل. وفقد كونه بنفسه خارج عن قوام اسعامة، كما فيما ناع العاصب لنفسه. وتعقبه احراز البائث لنفسه. والعقد الذي يضر تحمفه هو ما يرجع الى ركن العقد (و هو العوضان) . فمعامنة 'فضولي في مرحلة لعقد تمامه، وانما لا يضاف الى فضولي لعدم كونه مالكا، وتحقق هذه الاصله باحرازه المالك^{٢٧}

ومع قطع النظر عن ذلك ولنعقد بحسب التخصيص بمعنى عن جميع ذلك، وقد قال ساجس فيه من لا يرى عقد الفضولي صحيحا حتى لا اجازه كابن زهره والعلبي وابن ادريس وغيرهم .

شراء غير الولي او غير الملق بطعته، ثم الاداء من مال البتيم :

لو تجر غير المنيء او غير الولي بالشراء في دتمه، ودفع الثمن من مال البتيم فهل يكون الربح لنفسه او للبتيم؟ فيه اشكال .

٢٧- تراجع في مفصل ذلك ما ذكره سيدنا الشيخ قدس سره في سع العاصب ومبحث الفضولي من انعكاسه ، و سقدم للطبع في الغرب ارشاء الله

قال الشيخ الاصفهاني (فده) فما كتبه في الزكاة في هذه المسألة: (ان الاتجار بما لا يتيم يصدق عرفا على الاتجار بما في الدمة مع قصد دفع البتيم عوضا) ثم استشهد بان المعروف يطلقون ان فلا لا ينجر بما في يده او مال فلان مع انه لا يقع منه الا الاتجار بما في الدمة اذا عزم على دفع المال عنه. وقال: ان المعاملة بالسلفين تسمى باسم المعاوضة دون ابيع وحكي عن اسده السيد استشهد انه استجود الخاق هذه الصورة بصورة شراء بالمعسر بعد ان حكى السيد عن الوجد البههاني انه الاظهر ثم قال ما مخصصة ان يقال في معاملات هو الشراء في الدمة. واحكم بان الربح حيد للصغير مع انه ثلث الماع. يعارضة ما دل على ان الربح يبيع المثلث كما هو مقتضى القاعدة والنسبة بينهما وان كانت عموما من وجهه^{٣٨}. الا انه لا بد من تخصيص القاعدة فانه لو قدمها يلزم اختصاص روايات الربح ببيع بالموارد البادر وهو اشراء ما بين الخارجيه. والتحقق ان السامية دالمال على اربعة ثلاثة^{٣٩}

٣٨- بوضحة ان القاعدة الكلية بمضى ان بيع الربح المثلث سواء كان المال الذي اشترى به للصغير ام لا، والروايات التي ذكرها في المصروع انساق بقول: من اشترى من الصغير فالربح للصغير سواء كان الاتجار بين احوال او تكل بوي المنجر اداء انفس من من الصغير او هذا العموم مستبعد من كلام السيد المجاهد فتكون النسبة من القاعدة والروايات عموم من وجه وسعاصبان في مائة الإجماع اى الإيجار باندمة وقصد الاداء من مال الصغير

٣٩- لا نحكي ان الاتجار من العر يقصد ودوعه عن المالك لا التاجر خارج عن المقام.

١- ان يشتري مالا حارحيا بمال معين لدى البايع ايضا .

٢- ان يشتري المتاع بشئ كفى غير معين في الخارج لدى البايع ومعين عنده، فاصد كونه بخصوصه ثما وهذا اذا كان للمعير فاما ان يش بطلان المعاملة حيث لم يقصد جعل لثمن في عهده، والذي قصد به المعاداة بينه انسلكه. واما ان يقال بانه فضولي فانه اشترى متاعا بملك معين. وذا احرر ما ملكه تم الشراء به وصح.

٣- ان يشريه بشئ كفى غير معين حتى في فسخه. وهذا يقع صحيحا وان لكفى يقبل لان يست اذا حصة المشتري في ذمته وعهده وهذا هو الذي يسمى بالشراء بما في الذمة. وحينئذ وان عين ذلك في فرد خارجي ملكه واداه خرج عن العهدة. وان لم يؤده اصلا بقى ذمته مشعولة بالاصافة الى اسامع. وان عينه في مال معين لم يعين وكان ادائه للبائع سوريا .

وحينئذ يحدث هناك اشتغال ذمه اخرى بالاصافة الى المعير، كما يحدث في نفس الامران ذمه على البايع بالاصافة الى المعير ايضا. ثم ادى المشتري للمعير مالا من نفسه يعوض ما في ذمته يصير مالكا لما في ذمة البايع فيتناثر ما في ذمته لسايع مع ما في ذمة البايع له



اذا تمهد ذلك ولشراء مال صغير ان كان بحوالفهم الاول فهو فضولي تقدم حكمه

وإن كان نحو القسم الثاني فهو على ما استظهرناه مضمولى أيضاً ويكون
الريح للبيتم. ويستشهد لذلك بما ورد في نظيره فقد روى الكليني عن أبي
حمزة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «سأله عن الزكاة تجب على في مواضع
لا يمكن أن يؤذيها، قال: أعزلها، فإن تجرت بها فانت لها من وجه الريح،
وإن نويت في حال ما عرلتها من غير أن تشعلها في تجارة فليس عليك شيء
وإن لم تعزلها فانتجرت بها في جميعه مالك منها نقطها من الريح ولا وضعه
عليها».

وهذا على ما تقدم من إحداه ولي الأمر لعدم المضولية عند
ظهور الريح وعدم إجازته عند الوضعية.

وإن كان نحو القسم الثالث فالريح لها من دون الصغير، وعنده ضمن
المال لعدم جواز تصرفه فيه.

ثم إن ألعاب في المعاملات التي تكون من الصغير هو القسم الأول
والثاني. فلا وجه لذكر القسم الثالث وإدراجه في سجرة من البيتم وعلى
هذا لا تقع المعارضة بين روايات أن الريح للبيتم فيما تجر ماله وبين
قاعدة تبعية الريح للمالك، ولا يلزم من حمل الروايات على ذلك القسمين
تخصيصها بالفرد النادر فليتدبر.

حكم الزكاة في هذه المسألة :

لقد نهي المحقق الزكاة في المسألة الثانية فقال: (ولا زكاة ههنا)

بأنه مشكوك به أنه إن كان الاتجار بسحو المصميين الأولين، فحيث أنه
 يحازه ولي الأمر صار مال التجارة لليتيم فشملة ما يدل به على إركاءه
 في ماله^{١١}. ولا زكاة حسنة على التاجر فإنه لا مال له. مضافا إلى ما رواه
 الشيخ في الموثق عن سباع بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت
 له: لرجل يكون عنده مال يتيم فيحربه أيعصه؟ قال: نعم. قلت: فعليه
 زكاة؟ فقال: لا لعمرى لأجمع عليه جملته: إيمان والزكاة»^{١٢}
 وإن كان سحو المصميين، فالزكاة في مال التاجر فإنه ملكه بشرائه
 في دمه

حكم الزكاة في غلات الطفل :

(قال المحقق قدس: وسحب الزكاة في غلات الطفل ومواشيه ، وقيل:
 تحب. وكيف قضا فاستكليف بالاحراج بإول الوالي عليه) بعد أن ذكر
 المحقق (قدس) الإجماع على عدم وجوب الزكاة في ذهب الطفل وعصته ،
 انتقل إلى ذكر استحباب الزكاة في سائر الأصناف الخاضعة للزكاة بالسبيل له.
 والأفضل أن تفرق بين مائتين* حكم الزكاة في غلات لطفل، وحكمها
 في مواشيه .
 أما (الغلات) فقد ذهب المشهور إلى الاستحباب .

{١} - أما الروايات فكان طاهرها الوجوب، وأما المشهور فقد ذهب
 إلى الاستحباب، سيما في سدد الجدد قدس سره وروده تقه فليراجع
 {٢} - أو سائل، باب؟ من أبواب من تحب عليه أركاة، الحديث رقم ٥

ويحكى الوجوب عن جماعة منهم الشيخ المفيد، والسيد المرتضى،
والشيخ الطوسي، وابن زهرة، وابن حمزة، وابن الرراج، وغيرهم

أدلة الثقاتين بالوجوب :

استدل بلوجوب سائر ما مثل قوله عليه السلام: «تحب الركاة على
الحطة والشعر والسر ولربب إذا سمع حبة أوساق، المثر» وقوله
عليه السلام: «تحب على نعم ركاة إذا سمع أربعين شه، وتحب على
بهر ركاة إذا بلغت ثلاثين. وتحب على الأبل ركاة إذا سمعت خمسة»
والحكم في كل ذلك لم يقصد بكون هذه الأصناف مملوكة للكبير حتى
يخص بالوجوب دون الصغير هذا مذهب أبي أن مفاد الروايات بيان الحكم
الوضعي وهو لا يتقيد بصغر أو كبير .

وأخرى سمارواه الكشي عن زرارة ومحمد بن مسلم أنهما قالوا:
«ليس على مال ليتيم في الدين»^{٤٣} والمال الصامت شيء، فاما إعلاء فعلها
الصدقة واجبة»^{٤٤}.

ويلاحظ أن الكشي نقل الرواية دون إسناده إلى المعصوم عليه السلام،
ألا أن الشيخ الطوسي (ره) روى هذه الرواية في (التهذيب والاستبصار) عن
زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي حمزة وأبي عبد الله عليهما السلام، وفيها

٤٣ هذا في قبيل قول العامة أن دين برون وجوب الركاة في الدين إذا
كان على حد الصواب وحال عليه تحول والمال الصامت هو الذي هو والديار.
٤٤ - أبو سائل، باب ١ من أبواب من تحب عنه ركاة، أنحدث ٢

(في العيس) بذل (في الدين) والمراد من العين هنا على ما ذكره المحدث العيص في (الوافي) هو ما قابل الغلات .

وعلى أي حال فحرب الاستدلال بهذه روايه للوحيوب: أن اللام في (اعلات) بذل عن النصف اليه أي (علاء النعيم). والوحيوب المذكور في قوله عنه السلام سواء كان معنى الصب الحصى. أو معنى الشوب التشريعي فيد البطلوب، لاسيما بقرينة كلمة (فعليها).

أدلة القائلين بعدم الوجوب :

١- العمومات الدالة لركعة في مال اليتيم. منها ما رواه الكليني بسند صحيح عن أبي بصير . «لسمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ليس على مال اليتيم ركعة وإن سمع السيم فليس عليه لما مضى ركعة ولا عليه فيما مضى حتى يدرك. وإذا أدرك فبما عليه ركعة واحدة ثم كان عليه مثل ما على غيره من الناس»^{٤٥}.

ومنها ما رواه الشيخ عن أبي المحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان أبي يحدث أن في مال اليتيم. ليس عليه زكاة»^{٤٦}.

٢- ما رواه الشيخ بسند موثق عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سمعه يقول: «ليس في مال اليتيم زكاة، وليس عليه صلاة، وليس

٤٥- الوسائل، باب ١ من أبواب من يجب عليه الركعة، الحديث ٣

٤٦- الباب المقدم، الحديث ٩ وكان المشهور عند العامة وحيوب

الركعة في مال اليتيم .

على جميع غلاته من نخل أو زرع أو علة زكاة. وإن بلغ اليتيم وليس عليه لما مضى زكاة»^{٤٧}.

وربما يجاب عن عمومات نفى الزكاة عن مال اليتيم : من النسبة بينها وبين عموم وحبوب الزكاة في العلات هو العموم والخصوص من وجه (فإن المال يعم غير العلات حتى النقدين والفروص وعيردث. وعموم الزكاة في العلات يعم اليتيم والكبير) فيتعارضان في مادة الإجماع وهي علات اليتيم وتساقطان، ويرجع إلى العموم لفوق الدال على إيجاب الزكاة^{٤٨}. كما أنه يحاب عن موثقه أبي بصير بإحكاكه (صاحب الوسائل)^{٤٩} عن الشبح لطوسي (قده) من أن المدلول هي نفى الزكاة عن جميع العلات حتى علة - التي هي ما عدا النخل والزرع - وسلب العموم لا ينافي الإيجاب إحرثي، وهو ثبوتها في خصوص العلات.

والتحقيق أن ما ذكر من الجواب الأول فيه أن نفى الزكاة عن مال اليتيم يفيد اتجاه اليتيم لها المانعة عن ماله الاقتضاء، فماده خصوص مال الذي يكون كذلك، فالسبب منه وبين عمومات وحبوب الزكاة في الأمور التسعة سبب الأحص والأعم، فتخصص به، وتكون النتيجة عدم

٤٧- الباب المتقدم، الحديث ١١ .

٤٨- وأما عن بعض الأعظم أهم أعرفوا بأن النسبة عموم من وجه لكنهم الحقوا مادة الإجماع - (الزكاة على اليتيم، بمناسبة أشهره والإجماع المقول، واستعرف أن النسبة عموم وخصوص مطلق

٤٩- الوسائل ج ٦ ص ٥٦

الوجوب .

وأما الجواب الثاني فبه: أن ظاهره عموم السلب لاسبب العموم ، ضرورة أنه بعد بيان الغلات بكلمة (مين) يكون المقاد هو السلب عن مدحول هذه الكسة فيج عموم السلب. ومن الواضح ان السالبة الكلية تناقض الموجبة الجزئية .

المختار :

رأيت أن موثقة أبي بصير بعارض صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (إذا الأولى بقول: ليس على جمع علاه من نحل وعله زكاة. والثانية تقول: وما الغلات فعليه الصدقة واجبة) وإعمال سرحدات في الحرين استعارضين بقصى اسقاط ما وافق العامة. وهي الصحيحة في المقام. وكفى ذلك في الأحد موثقة أبي بصير فيها تحالف العامة، وعلى هذا، فلا استحباب ولا وجوب للزكاة في غلات الصغير .

وما قبل من الجمع الدلالى من اموثقة والصحيحة، بأن الوجوب فى ثابته بمعنى الثبوت فحمل على الاستحباب سؤ كدو حمل النفى فى الأولى على نفي الوجوب ..

مندفع: بأن الثوب التشريعى بقصى النفى التشريعى. وهاتان الروايتان كذلك، فلاند من الترحيح سنداً وهو ما ذكرناه .

حكم الزكاة فى مواشى الطفل :

ذهب المشهور الى اسحب الزكاة فى مواشى الطفل ايضا .

وليس له وجه لا يقال: من أن نفى الزكاة فيها مضاف للاجماع لاتفاق الكل على ثبوتها فيها أما وجوبها أو استحبابها . والقول بالوجوب في المواشي والاستحباب في العلات خرق للاجماع المركب، وحيث ثبت الاستحباب في تلك يلزم ثبوته في هذه .
والتحقيق : انه لاحجية للاجماع المركب حتى تكون مخالفة مضرة^{٥٠} .

نعم، يستدل القائل بالوجوب في المواشي بعموم الزكاة فيها .
والجواب ما تقدم .
فالأقوى عدم مشروعية الزكاة في مواشي اليتيم^{٥١} ، والعلم لديه سبحانه وسلي .

خلاصة ما توصلنا اليه :

- ١- عدم ثبوت الزكاة في ما يملكه الصغير من الدرهم والدينار ، للاجماع والروايات المتواترة .
- ٢- لا فرق في التفسير بين اليتيم وغيره . للاجماع والروايات والأصل .
- ٣- مبدأ الحول هو بداية البلوغ فلا تحتسب الأشهر السابقة عليه .

٥٠ اثبت ذلك سيدنا الحد فدرس سره في احكامه الأصولية لبعضه .
ولذلك اكتفى هنا بالإشارة .

٥١ عنه لادليل على الوجوب أو الاستحباب، مضاف الى انه تصرف في أمواله بلامحور

٤- الحكم باستصحاب اخراج الزكاة من مال الطفل اذا تقرر له ان يولي
انما هو للتقية .

٥- عدم ثوب الزكاة في غلات لطفل - لاستحبابها ولا وجوده - لأن
الحر المنصص لو حوّلها فيها موافق للعدة، في حين ان الحر اسقى لها
مخالف للعامة .

٦- عدم مشروعته اركه في موشى الصغرى لعدم حجبه الاحجاع
المركب .

والى هـ سهى البحث حول الشرط الاول وهو اسدوغ ...

(- الشرط الثاني : العقل -)

حكم الزكاة في مال المجنون :

(فإن المحقق قدّم وبين حكم لمجنون حكم الطفل والأصح أنه لا زكاة في ماله لا في الصامت إذا أوجر له ابولياً سبحانه)

ههنا مسائل :

السؤال الأولي - عدم ثبوت الزكاة في ما يملكه المجنون لأن -
 ١- عمومات أشبه للزكاة وان كانت في حد نفسه نعم ذلك، لكن المنفرد
 من مجموع الأدلة أن الوضع توأم مع التكليف، فحسب لا تكليف فلا وضع
 ولو شك في الأصل العدم^١. مضاف إلى النص الثمل لجميع ما يملكه أو -
 مخصوص بماله من الدراهم والدينير. وقد روى الكشي بسند صحيح
 عن عبد الرحمن قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة من أهلك مضلطة،

١- توضيحية أن المدعى نفسه فاضر عن شمول المجنون، وهو شككنا
 في الأصل السراة

عليها زكاة؟ فقال: 'ان كان عبيد له فعليه زكاة، وان لم يعمل به فلا'.^٢
وروى ايضا عن موسى بن بكر قال: «سألت ابا الحسن عليه السلام
عن امرأة مصابة وبها مال في يد اخيها، هل عليه زكاة؟ قال: ان كان اخوها
يجبره فعليه زكاة».^٣

السألة الثانية - يحكى عن المشهور اسحاب الزكاة في غلاب
سجنون ومواشي - وهو الذي اشر اليه المصنف (قده) بقوله: (وفيل .
حكم لمجنون حكم عقل) .

وسند عله شهاده الاسفراء على انه في الاحكام . وحيث
انه يحكم بالاسحاب في غلاب اطفال ومواشي فكون الامر كذلك
في المجنون .

واجوب . ١ - ان لاسحاب في ما يسكه طفل من غلاب ومواشي
غير ثابت كما حققناه

٢ - الاسفراء غير مبره . واب هو مسمى ولا يسمى الفقه على غلب
المطبق

نعم - ربما كان مستدرك ما طرح به العلامة بحر العلوم (قده) في

٢ - ابوسائل . ٣ - من ابواب من بحث عنه زكاة . احدث ١ وماهر
نقط المعية زكاة . ان كان هو او جوب . لكن مفر به حصر الزكاة الواحدة في
سعة اساءه حمل على الاسحاب

٣ - ابوسائل . ٤ - من ابواب من بحث عنه زكاة . احدث ٢ والسند
ليس قويا .

رسائله (في صلاة المسافر الى أربعة فراسخ. الذي لا يرجع في يومه وليلته) من ن اعتد الفقه يبنى على بطل. ولكن بعد ان نبدأ حجة الظن لمطلق، وكان الاعتماد مقصوراً على الظن الذي قام عليه دليل معبر بخصوصه، لا يبقى مجال للاحد بالاستغناء.

السألة الثالثة - استحباب الركعة في مسائل اصبحت للمجتون اداء. تحرره. ولهذا الحكم دليل خاص هو ما تقدم من صححه عند الرخص بن الحجاج، ورواية موسى بن بكر. السألة الرابعة - اذا كان اسجون ادواراً فما هو حكم انزكه. ريبه له ؟

لا بد من التفرقة بين نوعين. ما لا يشترط دخول كالعلاء. وما يشترط فيه الحول كالماشى والتقدين. اما فيما لا يشترط دخول فلا بد من ان يكون معلق بركعة في دور عطفه. لأن موضع والكسف توأمان. اذا كان قابلاً لتوجه الحصب التكسفي له حين بعد الحب او الاصغر او لخصر ر فهو قابل للحكم الوصفي ايضاً. وان لم يكن الأمر كذلك فلا اقل من اخرء اصل بعده.

واما فيما يشترط فيه الحول فقد ذهب المشهور الى اشراط استعاب عقل لتتمام الحول. وصرح العلامة (ره) بان موطن الحول ثناء لحول بعد تكليف^١ ويكون مبدأ حول من بعد الافعة.

١- راجع تذكر دافعها، للعلامة الخي. وحكى عن النهاية له ايضاً

وفيه، ان الامر كذلك، لكن اذا افاق في آخر الحول امكن ان يكلف
الركاء، ولا دليل على اشتراط الحول بان يكون حسم شهوره في زمان
العقل .

المهم لا ان يقال: ان اعتبار كون المال في يد المالك وفي قبضه في
سنة الحول يقد اشترط العقل بتمامه. فان استحوذ لا بدله ولا قصص، بحسب
الحكومة لشرعه ويدل على اعتبار كون المال في يد المالك

١- موثقة سحاق بن عمار قال قلت لأبي ابراهيم عليه السلام :
«الدين عليه ركعة؟» لا حتى يقبضه قلت. ودا قصه اركعه؟ قال لا
حتى يحول عنه الحول في يده»^١

٢- رواية علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال: «سأله عن الدين
يكون على نفوس لسايسر اذا شاء قصه صاحبه. هل عليه ركعة؟ قال: لا
حتى يقبضه ويحول عنه الحول»^٢

هذا ولو شك في تحقق الركعة مع مرور الحول في اثناء الحول كفي
ذلك في حراء اصل العدم اذا لا رواه في خصوص المجنون الأدواري
اسببه الى الركاه

ثم ان ما قد يقال بان الزمان القصير من الحول لا يشترط^٣ للصدق العرفي

راجع جواهر الكلام في شرح شرايع الإسلام للشيخ محمد حسن الحلي
قدس سره ج ١٥ ص ٢٩ .

٥ أو سأل، باب ٦ من أبواب من يجب عليه اركاء الحديث ٣

٦ الباب المتقدم، انقضى ١٥

٧- من القائلين بذلك العلامة اليربوني في العروة الوثقى

دنه كان عاقلاً في الحول ، فيه محال للنظر . فإن الصدق إماماً حتى لا
أثر له .

خلاصة ما توصلنا إليه :

- ١- عدم ثبوت الركاه في مال المحنون . لأن التكليف و لو صح توأمان ،
فحيث لا تكليف فلا وضع .
- ٢- لا استحباب تركاه في علب المحنون ومواشيه ، لعدم حجته
لاستفراء مدعى عبي ساووه والطفل في الأحكام . ولعدم ثبوت
الاستحباب بالنسبة إلى الطفل أيضاً .
- ٣- سحب الركاه في مال المحنون دائره له الوسي . لدليل خاص .

-(الشرط الثالث : الحرية)-

لأزكاة على المملوك :

(قال السخقي قدس : والسلوك لا يجب عليه أركه ، سواء قلنا : يسكن
أو أحل دينه ولو ملكه سيده ، لا يشترط فيه أنه لم يجب عليه الزكاة وقبل :
يسكن وتجب عليه أركه وقبل لا يستأجر الزكاة على مولاه. وكذا السكك
لمشروط عليه ، ولو كان مطلقاً وتحرر منه وحث الزكاة في نصيبه إذا بلغ
نصابه) .

يظهر أن في المسألة أقوالاً ثلاثة :

- ١- لأزكاة على المملوك سواء كان له أو لا يسكن مطلقاً. أو فيما ناله
ملكه لكنه محجور من التصرف وقد اختاره السخقي (قدس)
- ٢- المملوك يملك وتجب عليه الزكاة .
- ٣- المملوك لا يملك والزكاة على مولاه. وهو مختار العلامة (ره)

فأما ذلك إلى الأصحاب .

أما عدم وجوب ركعة على المملوك فلا يحتاج إلى ما ذكره العلامة (ره) من أنه لا ينسك من التصرف ومحذور عليه فلا زكاة عليه حتى على لقول مالك بن أنس روايات تعني عن ذلك وهي متعددة. ومن حيلتها : صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : «س هي مال المملوك شيء ولو كان به انفساء ولو احتاج لم يعط من لركعة شيئاً»^١. وسلاق الصحيحة يعم ما إذا قسنا بأنه مملوك مطلقاً أو قسنا بملكه نسكك السوي وتفويض الأمر إليه

أما على قول «نه لا ينسك» فيقتضي القاعدة أن تكون ركعة على مولاه. وقد نسب لعلامة ذلك إلى الأصحاب ولعله المراد من رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال : «ليس على لمملوك ركعة إلا بعد مواليه»^٢ «سفر» أنه يجب عليه أن يطعم مولاه في أحوال الركعة التي هي «حبة على المولى» .

بعم، يلزم تقييده بما إذا لم يكن المولى منك من التصرف فيه لأجل كونه عائناً عنه أو نحو ذلك. مما هو شرط في وجوب ركعة. كما انعاد ذلك مما روي الصدوق بسنده عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : «قلت له: مملوك في يده مال، أعليه زكاة؟ قال: لا، قلت.

١- أبو سنان، باب { من أبواب من يجب عليه الركعة الحديث ١

٢- أبو سنان، باب { من أبواب من يجب عليه أن يزكاه الحديث ٢

دعني سده؟ فقال - لا. لأنه لم يصل السيد ولبس هو للمملوك»^{١١}

لوتحرر العبد:

باء على ان العبد مبت - ولو بسلبك المولى وتفويضه الأمر اليه -
لوتحرر في مثل اعلا ب - بل وان علق الوجوب فلا اشكال في وجوب
الركاه عنه. وكذا لا شك في عدم الوجوب لو تحرر بعد ذلك لا وان
واما فسا له حول لوتحرر في اثناء الحول - فزقبا - به وقد شرط
سكن من اسفوف وله يكن لسولى صرفة فيه. وان التمكن من التصرف
لا بد ان يسوغ تداء الحول. فكون ان حرره مبدأ حوله ، ولا فشكل
الأمر^{١٢}. ولعل مقتضى القاعدة وجوب الركاه عليه في منتهى الحول، والعلم
لديه سبحانه .

الفرق بين المكاتب المطلق والمشروط :

لما كان المكاتب المشروط يتوقف تحرره على اداء تمام مال الكتابه،
فهو ما لم يؤد تسامه على رقبه فحكمه حكم غيره من المالكات .
اما المكاتب المطلق الذي يتحرر شفا فشا حسب اداء مال الكفاة،
فلو تحرر منه شيء، ولمع نصه حد المصاب فلا بد ويزكى. وتوهم
انصراف عموما لركاه - مع اشتراطها بالحرية - عن مثل هذا الفرد^{١٣}، مندفع

١١ - الباب المتقدم، الحديث [] .

١٢ - تقدم بطردك في سماع الفعل اثناء الحول، وكذا ادائه بالمحور.

١٣ - هذه الشبهة من صاحب الحدائق (قله) .

بأن ذلك انصراف خارجي بدوي ولا اثر له .

خلاصة ما توصلنا اليه :

- ١- لاركاة على ما المملوك؛ حتى على القول بأنه يملك لروايات معتبرة .
- ٢- على القول «إن لمملوك لا يملك نصي مقعدة أن تكون الركاة على مولاه .
- ٣- المكاتب الشروط كغيره من المداين في هذا الحكم
- ٤- المكاتب اسطلق يجب عليه الركاة اذا تحرر منه شيء وسمع نصبه حد المصاب .

-(الشرط الرابع : الملك) -

(قال المحقق قده: والملك شرم في الأحس كلها، ولا يشد
ان يكون تاما، فهو وهب به نصاب لم يجر في الحول الا بعد القبض، وكذا
لو اوصى له اغبر الحول بعد الوفاة ولقبول)
اعبر المحقق (قده) في ثوب الزكاة حيثين، الملك، وتاميه .

الملك :

اما اعتبار ملك في لعل الذي يجب فيه الزكاة فلا يص فيه ، وانما
هو اجماعي^{١٤} ، والشه التي يمكن ان تورد في المقام هي ان للزكاة جاب

١٤- من مائس بذلك انسح يوسف اسجرامى صاحب المحدثات
ابصره في معه اعتره انصهره فيه وان انكر حجية الإجماع في مقدمه كتابه
الا انه يقول في ثاب الاسحات اعينه ان الإتفاق الثابت على هذا الحكم من
المصدر الأول يدل على ان أصحاب الأئمة عليهم السلام كانوا يقولون بذلك ،
ومنه يستكشف رأى رؤسهم ومن تلك الموارد ما حث فيه

تكسفاً وحسباً وضعياً ما حابها كليفى فهو مكلف الشخصى او حاكم
لشرع . و ما حابها الوصى فهو الاصلب الثمانية التى ذكرها الفرآن
كريم - سواء قسنا ان نضيف كل الثمانية . وقد بان ما هو مدخول
اللام من الثمانية مالك وما عداه مصرف .

وعلى اى حال فان الحاب الوصى موفر فى ساحب غير المملوكة
لأحد . ولا وقف العامة التى اسبب مدفعها نوحه الحر . ويترتب على ذلك
ان يكون عشر اربس فى الكرم لواقع فى العباد مثلاً للمفراء بحيث لا
يجوز للاعداء ان يتصرفوا فى جميع ما هو مباح

وقب . المسناد من الأدلة ان لحاب الوصى فى الركة ثواء مع
الحاب الكيفى . ومع عدم الملكية لا مكسب فلا وضع
قلت : نعم . لكن يمكن نوحه مكسب على الحاكم اشرعى فى
المباحات .

واعتدل ان اعبار سنك ان تم الاجماع عنه فهو . والا فلا مجال
لنفى الركاه مع عدم الملك . الا لأصالة العدم

تماسة الملك :

واما اغثار تماسة الملك فقد اثر اشكالا على المحقق (هذه) من قبل
صاحب الجواهر . والمحقق الهمداني . وصاحب المدارك .

ومبخص الاشكال انه لا وجه لأعتد تماسة سنك . فان الملكة
بسيطة لا يعقل فيها السام والقص . فهذا الوصفان يعرضان المركب نعم وقد
يوصف بسيطة بالقوة والضعف . وادلم يعقل ذلك فالمامية لا بد ان تكون فى

اسماه. في حين ان اعتبار سلطنة يعنى عن اعتبار التمامية. اد لامتك مع
عدم التمامية .

ولو ريد من التمامية يمكن التصرف في معنى عنه ما يذكره بعد سطر
من فوه «وانسكن من لعصرف معسر في الأحسن كلها» واعتبار التمامية
زائد على كل حال .

والجواب سامه. لامتك عبادة عن اعتبار اشارة به على مق سبيك
امتك. فان الامتكة ليت من الأمور ابو قبيس - ولو نحو الاضافة
والاقتراع - اسي يتسبب بها اعرف لعقلائي بحيث يكون بطر العرف
والشرع صريفا اسماء ويكون لعقد ونحوه آه وسأ لا يحدده ويكون
امضاء الشارع بقويا لنظر العرف. وعدمه تحطنه له. بل سكية امر
اعسارى سواء كان من العرف او من الشرع. لاحتاج الى اريد من مصحح
لاعتبر عند معسره. فانه يتفق عند الشارع اعتبار اعرف. واحرى
لاطاعه حيث لا يكون المصحح عدم مصححا عدم

وعنى هذا اعسار الملكية لعقلائي معنى. و عار تمامية بان يكون
واحدة لشرائع لى تصحيح اعسار الشارع لها معنى آخر. وهذا الأخير.
هو اسراد من (تمامية الملك) اى كونه واحدا لما يشرحه الشارع في اعناره
اسلكية فاه منى بديكن كذلك كان ملكا عند اعرف العقلائي لكن غير
تمام لعدم وحدانه لما يشترط في اعتبار الشارع للملكية .

والحاصل: ان هنا شروطا ثلاثة مختلفة :

١- لامتك اى كونه ملكا عند اعرف العقلائي .

- ٣- تسمية المالك: أي وحدان الشرائط الشرعية التي في نظر الشارع مصححة لاعتبار الملكية. بحيث لا يعتبر الشارع الملكية إلا مع وجودها.
- ٣- التمكن من التصرف: أي التمكن منه خارجاً ، مع كونه ملكاً شرعاً وشرعاً .
- ولا يعني واحد من هذه الشروط عن الآخر ، فشرط لمحقق لها حقيق متين جداً ، ولا مجال لما أورد عليه من عمل من ذكره .

في العرود المترتبة على اعتبار تمامية الملك :

- ١- ويؤيد مادكره في مقصود المحقق (فده) من اعتبار تمامية الملك ما مرعه على ذلك بقوله (فمؤوه له نصيب لم يحر في الحول إلا بعد انقضاء) ضرورة أن الواهب وإن اشاء التملك وحصلت الملكية لعفائه ، لكن حيث أن الشارع لا يعتبرها إلا بعد انقضاء ، فلا تسمية لها إلا بعده ، فيكون مبدأ الحول من انقضاء لا من حين التملك .
- ٢- وكذا قوله (وكذا لو أوصى له أغير الحول بعد وفاته وانقضاء) فقول الموصي: ملكك هذا بعد وفاتي يدل على حصول الملكية لعفائه بمجرد وفاة الموصي ، وإلا لزم أن يملك المأشأ عن أشائه ، فبعد وفاته يكون أصل ملكاً للموصي له ، لكنه غير تام ، وإنا يتم بحصول قبول السدي جعله الشارع شرطاً يتوقف عليه اعتباره للملكية في هذه الصورة .
- وعليه فلو علم الموصي له وفاة الموصي بعد مضي شهر مثلاً ، وقبل الوصية اعتبر مبدأ الحول من حين القبول .

٣- (قال المحقق قده: ولو اشترى بها، جرى في الحول من حين العقد، لا بعد الثلاثة).

هذا على ما قال به المشهور من ان السلك في شراء الحيوان يتحقق بفس المعد. وان كان له خيار الى ثلاثة ايام. واما عن قول من يرى توقفه على انقضاء رمان خيار الحيوان^{١٥}، فالحول يجري بعد انقضائه.

ولا ينوهم: ان ترتل السلك - شوب الحار - يوجب عدم تمامية اسلك.

لادفاعة: ان عدم تمامية اسلك انما يكون من حيث عدم اتمام الشارع بها. على ما تقدم به، دون ما اذا اغترها وحكم شوب حق - الخيار.

٤- (قل لمحقق قده، ولو شرط البائع، او هما خياراً رتداً على الثلاثة، سي على القول، بفسل لمثل. والوجه انه من حين بفسل).
وب ينوهم: ان شرط الحار اى مدة، يسع عن تنقل الملك قبل انتهائها، وعليه يكون مبدأ الحول بعدها.

لكن: حيث ان هذا شرط لا ربط له بحصول امينية، وهي حاصلة شرعاً وعقلاً من حين المعد، فمبدأ الحول من حينه.

١٥. القائل بذلك هو الشيخ الطوسي (قده) عن ما يظهر من عبارته

جواهر، ج ١٥ ص ٢٩

هـ - (قل المحقق قدّه: وكذا لو استقرض مالا وعينه بأفية، جرى في الحول من حين قبضه)

فيه إشارة إلى أن الملكية وتأمينها نفس نفس، لا بالتصرف في المال المقرض كما يجب إلى الشيخ لطوسي، والدليل على جريان الحصول من حين القبض معناه إلى ذلك، الروايات الآتية .

١- مرواه الكليني بسند صحيح عن زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام، رجل دفع إلى رجل مالا فقصده، على من ركاته؟ على المقرض أو على المقرض؟ قل: لا بل ركاتها إن كانت موضوعه عنده حولاً عسى المقرض قال: فقلت، ليس على المقرض ركاته؟ قل: لا يركي المالك من وجهين في عام واحد، وليس على يدافع شيء لأنه ليس في يده شيء، إذا المال في يد الآخر، فمن كان المال في يده ركده فست، فركي ما لغيره من ماله؟ فقال: إنه ماله مادام في يده، وليس ذلك المالك لأحد غيره»^{١٦}.

٢- مرواه الشيخ بسند صحيح عن يعقوب بن شعيب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقرض المال لرجل أسة والستين والثلاث أو مائة، أو ما شاء الله، على من الركعة؟ على المقرض أو على المستقرض؟ فقال: على المستقرض، لأن له ثمنه وعليه زكاته»^{١٧}.

٣- مرواه عبد الله بن جعفر في (قرب الاساد) عن العلاء قال: «قلت

١٦- الوسائل، باب ٧ من أبواب من يجب عليه الركعة، الحديث ١

١٧- الوسائل، الباب المتقدم، الحديث ٥

لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون عنده المال قرضاً فيحول عليه الحول عليه زكاة؟ فقال: نعم^{١٨}.

والحاصل، أن تمامية الملك حيث كانت ناقصة، فاحول به بحري من حقه، وإن كان التملك بالصلح من حقه نرضى - قد حصل نفس العقد. ٦- قال المحقق، ولا تجرى المصلحة في الحول إلا بعد القسمة ولو غرر الإمام فسطحاً حرى في الحول أن كان صاحبه حاضراً وإن كان غائباً وعند وصوله إليه

في الغنية قولان:

الأول - أن المحارين لا يسكون ما يمسونه إلا بعد القسمة^{١٩}
الثاني - أنهم يسكون حصصه مشاعاً بالخيار، لكنهم مسموعون عن التصرف ما لم تحصل القسمة.

وبأي القولين أحداً كان جرد الحول موقفاً بالقسمة، لأنها لازمة على كل تقدير، أما لحصول أسلاك بها، ولحصول تمامية الملك بها، فإدا قسم الإمام عليه السلام حصصه كل من العائدين وعزلها تم ملكاً عاماً، لكن فيما كان غائباً يكون مبدأ تحول من حسن وصول القسمة إليه لما سبأني في روايات اشترطوا التمكن من إعمار عده لعنه.

٧- (قال المحقق، ولو نذر في أثناء الحول الصدقة بعين العصاب انقطع الحول لتعيينه للصدقة) الصدقة تراد على نحوين:

١٨- إرسال، السابق مقدم، الحديث ٧

١٩- ويظهر من المسالك أن هذا القول عليه المشهور.

الأول - بالمعنى المصدري كأن يندرج التصديق بعين الدراهم والدنانير
 البالغة حد السبب بعد أن مضى عليها شهران أو ثلاثة. وفي هذا العرص لا
 يخرج ما يندرج التصديق به عن ملك المالك لكن لا يجوز له أن يتصرف فيه ،
 ولملك غير تام. ومن الواضح أن ينقطع الحول من حبه
 الثاني - بالمعنى الاسم لمصدري. كأن يقول: لله على أن تكون هذه
 المشرون ديناراً صدقة وحيد يخرج ما يندرج التصديق به عن كونه ملكاً له.
 وربما أمكن المساقشة في تصوير الدر بالمعنى الاسم المصدري (وهو
 بدر السبغة) إذ سدر يستتبع التكليف بالوفاء. والتكليف لا يتحقق إلا
 بالفعل الاختياري. فمتعلق الدر يجب أن يكون فعلاً للدر يمكنه الوفاء
 به. في حين أن بدر السبغة ليس فعلاً على نفسه فليس فيه وفاء.
 بقي فرعان :

- ١- ظاهر تقييد لمحقق د (إنشاء الحول) أنه حرري فلو بدر بعد
 الحول أن يصدق بالخصاب لم يصدق الدر. لكن إن أدى يقوى في النظر أن
 يصدق بالنصب كله. ثم يرى من مائة الخاص
- ٢- كان الكلام في نزع الخصص عن الدر المطلق. أما الدر المعلق
 كمن يقول: لله على أن قضيت حاجتي أن تصدق بشيء الغلاني، فإذا حصل
 المعلق عليه في إنشاء الحول ووفى بندره انقطع الحول ولا ركاه. أما إذا
 أخر الوفاء بالدر إلى ما بعد الحول فهل هو كالدر المطلق أم يجب عليه
 أن يفي بالدر من لخصاب. ثم يخرج لركاه من ماله بخاص ؟
 كلا الوجهين محتمل، والله العالم .

- (الشرط الخامس : التمكّن من التصرف) -

(قال المحقق: والتمكّن من التصرف في المصاب معتبر في الاختصاص كلها) .

ادعى جمع من الفقهاء الاجماع على اعتبار هذا الشرط في وجوب الزكاة، ونفى خلاف فيه، وتوضح الحال لأبأس بتقديم امور :
الأول - الشرط هنا عام وليس للمأمور به، أي لولاه لم يجب الزكاة .

الثاني - اذا شككنا في صحة مفهوم (التمكّن) او صيغته، كانت الاشقة مفهومية، ولذلك فاد لا تظن التعريف على خصوصيات ما اضيف اليه التمكّن (وهو التصرف). وحيث كان ذلك شرعا للامر فهو مجرى اصالة البراءة - هذا اذا لم تكن عمومات في اليقين - اما اذا وجدت عمومات فلا تقتصر في التحصيل على المتقين من فاقدينه لشرط التمكّن

الثالث - الذي يظهر من كلمات الفقهاء اشراط التمكّن بالفعل، لكن الانصاف شموله لما يمكن تحصيله ايضا .

الرابع - قديكون تمكن الشخص من التصرف متوقفاً على وجود شرط كأن يكون به حدم أو آلة . وحينئذ فإن كان متمكناً من الشرط فهو مقدور ولو اسطة أو دالة، وإن لم يكن متمكناً منه فهو غير مقدور .

ثم إنه قديكون الشخص متمكناً من التصرف بالانقيصاء إلا أن ما يسمع من التصرف . فإذا أمكنه رفع لئان صدق عليه أنه متمكناً «لاقتضاء» وإن تعذر رفعه لم يكن متمكناً .

الخامس - النكح إما حارحى أو شرعى . أما الأول فهو واضح . وأما الثاني فإنه يحقق إذا لم يكن ممنوعاً شرعاً . كما لو حلف أن لا يصرف في عشرين ديناراً إلى عبده حتى يحول . أو به الألب . فإن من النكح هو مستتر في وجوب الزكاة ؟

السادس - من تمكن مراداً للمدرة من القدرة عارده عن كون شخص بحيث أن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل . أما النكح فهو عبدة عن إمكان التصرف وقوعه في قبالة امتناعه الوقوعى فهو أمر بكويى لا شرعى . وفقد التمكن الشرعى قديكون :

أ - بانهى التشريعى، كما في مثل الحلف أو بهى الألب . وهذا لمقدار من التوسعة في مفهومه . تمكن لا يمكن تفسيره إليه إذا لأنه لو تمّ بعد من حجر على حجر . فهو متمكناً وتحب عليه الزكاة .

ب - وقد يكون من الناحية الوصفية، كأن يكون مملوكاً ححره الحاكم، أو المال مرهوناً، أو أنه سقى محجور عليه من التصرف . فإنسنة إلى - المقتضى لا شك في عدم وجوب الزكاة عليه لأنه بعد أن ححره الحاكم أصبح ممنوعاً من التصرف . أما في مثل الرهن فإنه قديكون قادراً على

اداء لدين وقت الرهن بغير هذا البذل فهو متمكن بالواسطة. وكذلك السفيه فانه متمكن لأن الحجر له لاعليه .

اذا اتضح ما ذكره من اعتمادات. فلا بد من الرجوع الى الروايات الواردة عن اهل البيت عليهم السلام لرى هل ورد فيها ذكر لتسكين ام انه يسرع منها. وعلى فرض اتراعه من قبل المتعهد يجب لبحث في صحة هذا الاتراع. وعلى تقدير صحة فاني اى حد هو ؟

و اذا لم نجد في الروايات نعمة (تسكين من اتصرف) فهل نستطيع ان يسرع عنوان آخر منها تسكين التعويل عليه في وجوب الزكاة ؟

ملاحظة النصوص في المسألة :

١- مرواه الكليني عن سدير الصيرفي. قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام. « ما تقول في رجل كان له مال فاصبق به فدمه في موضع. فلبس حال عنه الحول ذهب بخرجه من موضعه فخنق موضع السدى ظن ان المال فيه مدفون فلم يصبه. فسكت بعد ذلك ثلاث سنين. ثم انه احفر الموضع لدى من حوايه كنها فوقع على لسان نعسه، كمف يركبه ؟ قال يركبه نسة واحده، لأنه كان عائدا عنه وان كان احسنه »^{٢٠}.

اغتر الامام عليه السلام العبة مانعة من وجوب الزكاة .

٢- مرواه الكليني بسند موثق عن اسحاق بن عمار قال: « سألت ابا

٢٠- الوسائل- اب ٥ من ابواب من يجب عليه الزكاة. الحديث ١

ابراهيم عليه السلام عن الرجل يكون له الولد فيعيب بعض ولده فلا يدري اين هو، ومات الرجل كيف يتصع ميراث الغائب من ابنه؟ قال عليه السلام: يعرف حتى يحيى، قلت: فعلى ما نه زكاة؟ قال لا حتى يحيى، قلت: فدا هو حياء ايركيه؟ قال: لا حتى يحول عليه الحول في يده»^{٢١}.

في هذه الموثقة اعترى الامام عليه السلام كون المال في يده، والظاهر انه الاستبلاء انما رخص

٣- مارواه الكليني ايضا بسند موثق عن اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال: «سألت عن رجل ورث مالا والرجل غائب هل عليه زكاة؟ قال: لا حتى يمده، قلت: ايركيه حين يمده؟ قال: لا حتى يحول عليه الحول وهو عنده»^{٢٢}.

فاشترط في وجوب الزكاة هو كون المال عند صاحبه في تمام الحول.
٤- مارواه الشيخ بسند صحيح عن عبد الله بن مسان عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «لا صدقة على الدين ولا على السال الغائب عمت حتى يقع في يديك»^{٢٣}.

فالمناط هو كون المال في يدي الشخص.

٥- مارواه الشيخ بسند موثق عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام: «انه قل في رجل ماله عه غائب لا يقدر على اخذه قال: فلا زكاة عليه»

٢١- ابواب المتقدم، الحديث ٢

٢٢- الوسائل، ج ٥ من ابواب من تحب عنه ايركيه، الحديث ٣

٢٣- الباب المتقدم، الحديث ٦

حتى يخرج، فدا حرج زكاة لعام واحد. فان كان يدعه متعمداً وهو يقدر
على احده فعليه الزكاة لكل ما مر به من السنين»^{٢٤}

اسرأد من نفى القدرة هنا نفى الشرط. والأحد هو تناول الخارجى.
٦- صحيحة الفصلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قالوا: «كل ما لم
يحل عليه الحول عذر به فلا شيء عليه فيه» فدا حل عليه الحول وجب
عليه»^{٢٥}.

والمعتبر ان يكون عذر به (اى صاحبه) وقد روى هذه الصحيحة كل
من الشيخ والكشي (قدس سرهما).

٧- فقه الرضا: «وليس على اهل العائى زكاة، وقل عليه السلام: وان
عاب مالك فليس عليك الزكاة، الا ان يرجع اليك ويحول عليه الحول وهو
في يدك لا ان يكون مالك على رجل ملى اردت حطب منه فمبيك
زكاته»^{٢٦}.

فكان وضع المال في يد الغير مع القدرة على استرجاعه واخذه متى
شاء عبارة اخرى عن كونه عنده.

الإستنتاج:

لقد وحدنا ان النصوص حاية من عارة (التمكن من التصرف)

٢٤- الوسائل، باب ٥ من ابواب من تحب عليه الزكاة الحديث ٧

٢٥- ابوسائل، باب ٨ من ابواب من تحب عليه الزكاة الحديث ١

٢٦- مسند ابوسائل، باب ٥ من ابواب من تحب عليه الزكاة

وشرعيته .. بل كان الساط في وجوب الركعة فيها عبارة عن (كون المال في يده) أو (عنده) أو (عند ربه) أي صاحبه ، أو (أن يقع في يديه) وذا كان في بعضها عدم وجوب الركعة عندما (لا يقدر على أحده) فلا يصدق كونه عدم القدرة على الأخذ ماعداً بل هو من قبيل فقدان الشرط وذلك لأن الأمر الوجودي إذا كان شرطاً فيسجل أن يكون نقضه ماعداً . بل هو عدم اشترط

كما يظهر من تلك الرويات أن مادة الاحتجاج بين الملكية والاستيلاء يراد بها (التسكن) ولها الشرعية في وجوب الركعة ولا يسكن المادة أكثر من الاستيلاء الخارجى .

توضيحه . أن المسألة بين الملكية والاستيلاء عموم من وجه فقد تكون الشخص مالكا لشيء لكنه قد لا يستيلاء عليه . وقد تكون الشخص مسئولاً على شيء لكنه غير مالك . أما مادة الأجبع (وهي الملكية بمقتربة بالاستيلاء الخارجى ، أو الاستيلاء المنفذ إلى الملك) فهي المعبرة في وجوب الزكاة حسب ما استظهرناه من النصوص التي تأيدت .

غير أنه لو كان فقدان الاستيلاء على ما هو ملك له تعدياً منه ، فهو بحكم المتمكن ، لأن التمكين من التمكّن تمكّن ، والتمكّن من الاستيلاء .

مع صاحب الجواهر :

الذى يظهر من عبارة صاحب الجواهر (قده) فيه أي كون اعتبار

اتمكن من التصرف بمقتضى الاجماع، ولذلك فقد تمكنا طلاق ذلك صراحة في الفروع التي يذكرها المحقق بعد هذا. وكان نظره الشريف الى هذه الحصة صادرة من المعصوم بدلالة الاجماع، ولا فرق بين ان يعمل باطوار (ومنها اصابة الاطلاق) في خبر صحيح السند، وبين ان يعمل بطواهر ما بمقتضى الاجماع عليه.

وذا تم ذلك صح القول بان التمكن من التصرف قدره شرعية دخيلة في الملاك، فهي قد احدها الشرع في موضوع حكمه، وكلما كان كذلك كان دحيلا في الملاك، ويسمح الواجب مشروطا بوجوده.

اما بوقتك بان مدرك هذا الاجماع هو الروايات التي يابدينها لا غير، فلا يصح الاعتداد على هذا الاجماع. كما لا يمكن التمسك باطلاق الوارد في مضمونه.

تنبيه:

ان السببه بين الوضع والتكليف عموم من وجه، فقد يكون وضع ولا تكليف (كالتصير الذي يملك ولكنه غير مكلف) وقد يكون تكليف ولا وضع (مثل عسية الواجبات) وقد يقرن الحكم التكليفي بالحكم الوضعي. والمنفاد من الروايات ان اجاب الوصعي في الزكاة (وهو الذي يشتحق حقاً للاصناف الثمانية في المال البائع حد النصاب) توأم مع الجانب التكميلي. فدا كان التكليف مجزاً كان الحكم الوضعي ثابتاً، اما اذا لم يتجبر التكليف فلا وضع. وعدم التجبر تارة للجهل، كالوارث الذي يرث

نصاه أو أكثر دون أن يعلم بموت مورثه فيمضي عليه أجل كذلك، وتارة لعدم القدرة عليه .

فالمسقط في الجانب الوضعي لزكاه هو تحجر الحكم التكليفي ، فإن تحجزت باتباعه ، والا فلا .

وبناء على هذه النتيجة سيخالف الفقهاء في كثير من المروع الآتيه:

هل يعتبر في وجوب الزكاة إمكان الإيصال إلى المستحقين ؟

(قال المحقق، وإمكان أداء الواجب معسر في إيصاله لا في الوجوب).

هذا الكلام بمثابة الشرح لما قدمه من اعتبار المكن من التصرف، أي ليس المراد هو التصرف بإيصاله إلى موارده، بل هو تصرف به وبقدرته عليه، مأخوذ شرعاً ودخل في ملائكة الوجوب وأما القدرة على الإيصال فهي أمر عملي معتبر في أمثال الواجب ولا ربط له بالملاك .

ومباراة أخرى: وجوب الزكاة وثبوته وضعاً يعتبر فيه تمكين المكلف من التصرف. وأما تمكنه من الإيصال فهو شرط عقلي في أمثال التكيف بالأداء، ومتى أمكن وجب ذلك من غير توانٍ، فإن تواني وتلف شيء من الزكاة صمه، لأنه كان يمكنه وفرط في ذلك .

فقى صحيحة محمد بن مسلم قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام، رجل بمثل زكاة ماله لتقسم فصاعته، هل عليه ضمانها حتى تقسم؟ فقال عليه السلام: إذا وجدناها موضعاً فلم يدفعها فهو له ضامن حتى يدفعها، وإن لم

يحد لها من يدفعها إليه فمضتها إلى أهلها وليس عليه ضمان، لأنها قد خرجت من يده...» ٢٧ .

وإن لم يكن الإيصال؛ فالإمال أمانة لديه وعليه التحفظ عليه على حد سائر الأمانات .

فروع اشتراط التمكن من التصرف :

حيث انتهى المحقق (قده) من اشتراط التمكن من التصرف، فترجع على ذلك عدم لوجوب في السوار والآية:

١- المال المفصوب :

(فإن المحقق: فلا تجب زكاة في المال المفصوب)

وذلك لأنه ليس في يده، وليس عنده... وقد رأينا البصوص المستفيدة تشترط في وجوب الزكاة كون المال في يد صاحبه وعنده .

واستشكل صاحب (المدارك) في مانعة انصبغ عن الزكاة في العلات إذا كانت مفصوبة حين انعقاد الحب ونحوه، نظراً إلى أن الروايات الدالة على اعتبار التمكن مختصة بما فيه الحول .

وورد عليه صاحب (الجواهر) بقوله: «قد يدفعه ما سمعت من إطلاق معقد الإجماعات» ٢٨ .

٢٧- الوسائل، ج ٣٩ من أبواب المستحقين لزكاة، الحديث ١

٢٨- الجواهر، ج ١٥ ص ٥٢، الطبعة الحديثة .

والتحقيق: انه لم يثبت لمعظم مجامع عليه حتى يؤخذ بطلانه. وأدلة
 نفي الركاة وضما عدد انعقاد الحب ونحوه بها العوض، والمغاصب فدعصب
 حق الركاة وحق البناء. وإن لم يرد ما عصبه فإسالك معذور. وإن رده لم
 على المالك أن يؤدي اركاة التي كانت مفضولة فرب إلى بدالأمانة
 والديانة (أدالجاب الوصعي ثبات يمكن لم يكن تكليف «لاخراج، وعند
 العود إلى صاحبه تحرر التكليف فثبت الحكم لو سمي بعبه، ولا وجه
 مطلقا ما ذكره الفقهاء من نفي الركاة عنه)

ولصاحب (المدارك) اشكال آخر في المصوب لدى يسكن اسالك
 من استناده، حيث قل: «وإنما تسقط الركاة في المصوب ونحوه إذ لم
 يمكن تخفيضه ولو بعصه، فتجب في مراد عن الفداء»

وفيه: - انه ان كان لشرط هو كون حال في البدن، ومكان استحيص
 عبارة عن امكان تحصيل شرط الواجب، وليس ذلك الواجب. وركن
 اشترط هو القدرة عليه «للمعنى الأعم من كونه تحت ليد فعلا او قادرا على
 القدرة عليه بزالة المانع، فما ذكره قوى جداً.

وربما يستأمن لثاني ماورد في المال العائث «بدي يدعه متعبدا
 وهو بقدر على أخذه حيث ثبت النص بوجوب الركاة فيه، ضرورة انه
 شأنة كونه في يد وكيله فهو في يده بالفعل وإن ذلك من بدالعاصب؟

وحيث كانت القدرة على القدرة كافية في تحجراتكليف، وإذا تحر
 التكليف ثبت الوصع، بختار وجوب الزكاة في فرض امكان الاستعقاذ
 من العاصب، والله العالم.

٢- المال الغائب :

(قال المحقق: ولا الغائب اذا لم يكن في يد وكيله او وليه)^{٢٩}
 هذا الحكم يجمع مع لجمود على ظاهر الروايات سي ورد فيها قوله
 اذا كان مال غائباً و (اما تجب الزكاة اذا كان مال في يده. او عده، او
 عند ربه) بينما نص الشيخ الطوسي (قده) على ما يأتي :
 «ولا زكاة على مال غائب، الا اذا كان صاحبه متسكاً به اي وقت
 شيء وان كان متسكاً به لزمه الزكاة»^{٣٠}.

و بحق ذلك خصوصاً مع ملاحظه ماورد عنه عليه السلام في السائل
 انك يدعه متعبداً ويفقر على احده مني شيء^{٣١}. حيث حكم الامام عليه
 السلام شوب الزكاة. فالسائل ليس هو كون المال في يده او يد وكيله، بل
 هو اعدده على احده ويخصه بالتصرف فيه .

ولكن هل يفرق في المال الغائب بين ما يعثر فيه الحول وما لا يعبر
 به؟ فظاهره انهاء عدم المرفة في ذلك ولا بد من ذكر مقدمة تشمل على
 امرين حتى يتضح الحال :

٢٩- ذكرنا في هذا لاجل ما تقدم من القول اضعيف بوجوب الزكاة في
 غلات الطفل .

٣٠- النهاية في محردائعه والعماري. لشيخ الطائفة قدس سره عن
 ١٧٥ طبعه ١٣٩٠ بيروت .

٣١- الوسائل، باب من اوتى من تجب عليه الزكاة، احدث ٧

الأول - القدرة شرط عقلي في التكليف ولا يسمى ذلك القدرة الفعلية بحيث ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل، بل يكفي امكان تحصيل القدرة. فمن لم يكن مالكا للماء لم يكن قادراً على الوضوء بالفعل لكنه يستطيع الشراء والتوصي بالماء المشتري، فامكان تحصيل القدرة قدرة .

وإذا تعبر بالقدرة العقلية فهي شرط خارجي لا تدخل لها في ملاك الأمور به ولا في ملاك الأمر (أي ليست مدعاة في الوجوب ولا في الواجب) غاية ما هناك انها تصحح التكليف او تعصنه - باختلاف القول فيه - .

أما القدرة الشرعية التي تؤخذ في لسان الدليل كقوله تعالى : «و الله على الناس حجة البيت من استطاع اليه سبيلاً» فهي دخيلة في ملاك حكم - اشارة اما في الأمر او في الأمور به. ولذلك فان الواجب يصبح مشروطاً بالسبب اليها .

وهذه القدرة الشرعية قد تكون معها يقدر القدرة العقلية فلا ثمرة عملية تترتب على ذلك، لكن الغالب ان تكون القدرة الماحودة في لسان الدليل على تحيين آخرين :

أ - قدرة في خصوص طرف العمل، كالقدرة على الراد والراحلة في خصوص اشهر الحج .

ب - قدرة ولو قبل زمان العمل، كالقدرة على الراد وراحلة قبل اشهر الحج .

وبالجملة فالمستبعد من الروايات ان القدرة على الصرف لارمه في وجوب الزكاة .

الثاني - الذي يظهر من روايات الزكاة ان لها جانباً وصعباً بالإضافة الى جانبها التكليفي وفيما يعتبر فيه الحول يشترط لثبوت الجانب الوصفي (وهو اشراك الفقراء في موال الأعيان) التمكن من التصرف في تمام الحول، فإذا زال التمكن في جزء منه سقطت الزكاة بالنسبة الى تلك الة .

وأما لا يعتبر فيه الحول كالعلات فإذا كانت عائبة عن مالكها حين انعقاد رهنه، والتكليف غير منقطع، لكن الجانب الوصفي باق على حاله .
فإذا وقعت العلاب في يد المالك أو يد وكيله بعدئذ وحصل التمكن من التصرف، ينشئ القول بوجوب الزكاة .

فمقتضى التحقيق : انه تحب الزكاة في علاب إذا كانت عائبة عن مالكها ، بمجرد رجوعها الى يده ولم يجد أحداً تعرض لذلك .

٢- المال المرهون :

(قال المحقق: ولا في الرهن على الأمانة) .

أما قوله: على الأمانة، فالمراد به ان الشيخ الطوسي (قده) قال في (المسوط) : «لو رهن النصاب قبل الحول فحان الحول وهو رهن وجبت الزكاة، وإن كان موسراً كيف أخرج لركاه، وإن كان معسراً تعلق بالمال حق الفقراء يؤخذ منه لأن حق المرتهن في الذمة»

وقال في (الحلاف): «لو كان به الف واستقرض ألفاً غيرها، ورهن هذه عند المقرض فإن يلزمه ركاه الألف التي في يده إذا حل الحول، دون الألف التي هي رهن، ولو قلنا انه يلزم المستقرض زكاة الألفين كان قوياً» .

ودهب الشهيدان ومن تبعهما الى انه «أذا تمكن من فكه وجبت الزكاة، لصديق التمكن من التصرف فيه»^{٣٧}.

بينما ذهب المشهور الى عدم ثبوت الزكاة في المال المرهون مطلقاً. ولا ضرر في مخالف المشهور ان لم يكن ما فتوا به موافق للاحتياط، ام اذا كان موافق للاحتياط فلا نيل الى مخالفتهم. وحيث كان فتوى المشهور في هذه المسألة مخالفاً للاحتياط، ولا يبعد هذه التحقيق العسى فتح نقول ان تميز في العين المرهونة بين ما يعتبر فيه الحول، وما لا يعتبر فيه. ١ - فما يعتبر فيه الحول يشترط فيه التمكن من التصرف فيه اثناء الحول، وحيث ان المال مرهون، فالتمكن من التصرف فيه شرعاً مفقود، فتسقط الزكاة.

ب - واما الغلاب، فحيث لا يعتبر فيه الحول، يكون وجوب الزكاة تبعاً لثبوت حكم وضعي فيها، وحيث احترنا كون الاحكام الوضعية محمولة في عرس مجعولة الاحكام التكليفية، فالزكاة واجبة فيها على كل حال، وكما ان لشارع ان يأمر ويهيئ ويصح ويبدب، له ان يعتبر حقاً او مكافاً او رهناً او زوجة، وحيث ان الزكاة حق يتعلق باموال الأعيان فانحكم الوضعي ثبت في النخل المرهونة ونحوها لكن عدم وجوب الأداء بعدم امكان تنحيز التكليف به فإذا انفك الرهن لم يكن مانع من تحيز التكليف

٣٧ - انظر في دلائل الروضة الشهابية في شرح اللمعة المذكورة، وائس كتاب الزكاة وحواضر الكلام في شرح شرائع الإسلام ج ١ ص ٥٥ والمسالك والدروس

فلا بد من اداة .

لكن الاشكال فيما لو لم يعد المرهون اليه ويبيع بامر الحاكم ، او بما اشترط المالك ، ولم يفصل شيء عن حق المرتين فهل ينقص مقدار الركة عنه - لأنه حق الغير - او الوصف يبيع امكان التصرف لو بعدلين - ينحو - شرط لمنأخر - ؟

والحق ان الحكم لوضعي ثابت ولا يسهو حق الرهن . وبذا فلو بيع من المرهون كان عليه ان يؤدي الدين ويدفع الركة . والله اعلم .
وما مذكروه الشهادان من ان التمكن من الفك يصدق معه التمكن من التصرف فجاء الركة . فعبه . ان المقدره الشرعة ليست قدره مطلقه بل هي المقدره الفعلية . للغير عنها يكون المال في يده . او عنده . ويحذرك . ولا يلزم تحصيل المقدره الشرعة التي يشترط بها التكليف او الوصف فحني لو كان قادرا على فك الرهن لاسرعه ذلك . ولا تحب الركة في ماله

٤- الوقف :

(قال المستحق . ولا الوقف) .

قد يكون الوقف عاما ، وقد يكون خاصا .

١ - والوقف اعلم على تحريم فاره يكون على المساحد ، ومعنى وقف سنان على المسجد ان تكون هذه العين (البيتان) محررة او محبوسة وان لا تكون مباحة مبنوكة لأحد ، غير انها تصرف لعبارة المسجد . و هي هذا الغرض لا مجدل لوجه الركة ، لأن العين محررة . والمافع ليست ممكنا

لأحد، وقد رأيت - أن من شروط الركعة الثلث

وتأمره يكون انوقف البناء على حسابه مخصوصه كطلاب العلوم الدينية،
والعين محررة ايضا، وأما السامع فليس ملكا لهم بل هم مصرف لها، فلا
ركاة ايضا .

ب - و ما لوقف الخاص: كأن يعف ابن على ولاده ، وحينئذ
فإن العين مملوكة للموقوف عليهم . وهم وإن كانوا محصورين عن التصرف
لـقلـ ما له ليها . لكن لم يدفع مملوكة لهم . فاد حصل بعد البيع ،
أو الأحرار والأصغرار في ملكهم وجب الركاة عليهم والله العالم .

هـ الضال والمفقود :

(قل لمحقق : ولا الضال ولا الضال سفقود)

الظاهر أن الضال في الأقسام الثلاثة . والمفقود في لاموا . وقد
ذكر هذا المصنف مقدمه للمبره اللاحقة . أنه لم يرد بهذا تصور رواية، إلا
أن يقال أن رواية احتعار الموصح بلفظها أو بسلامتها مع ذلك^{٣٨}
فقد نفى الإمام عليه السلام الركاة هناك وعن ذلك أنه (كان عاباً
عه وإن كان احتسه) حتى لا يتوهم الفرق بين نسيوه ونسيه عن الغير
والخاصة بسبب من نسيه . وسمي المساعد بـمى الركاة عن الضال والمفقود .

٣٨ - المقصود بذلك ما رواه الكليني بسنده عن سدر الصرمي وهو

في الوسائل باب من أبواب من نسي عنه الركاة الحديث ١

غير ان صاحب (المدارك) يقول «ويعسر في هذه الضلال والفقد اطلاق الاسم، فهو حصل لحظه او يوماً في الحول له بقطع»
وعلق عليه (في المدارك) بأنه جيد.

ولعل السراة ان يعرف يظهر من شوا ان الضلال و لعقد مضي ارماد
عليها، ولا يسعد ذلك لان صيغه اسمها تفاعل تصدي الاستمرار والامتداد
في الصفات، وديث مثل اشعر. فانه لا يصدق على من قال يياً من اشعر .
ولو شككنا في ان الخارج من عموم الزكاة هو الضال في هذه
نويته، و انه الضال ولو في مدة بيرة، اقتصروا في الاستثناء بالمحصص
استفصل على قدر المسكن (وهو ليس في هذه الطوبى) وكان لرأى
حاضراً لعمومات وجوب الزكاة .

استصحاب الزكاة بعد العثور على الضال والمعدود :

(قال المحقق فان معنى عليه سون وعدد زكاة لسنة استصحاب).
عمر اسحق (فقه) تأسيس. لكن عن العلامة (ره)^{٣٩} يقضى عبارته:
استصحاب تركية المعصوم والضال مع العود لسنة واحده، اما الروايات فهي
بعضها ثلاث سنين. وفي بعضها خمس سنين. واستفاده لسنة واحدة
مشكل .

وعنده الكلام في دعوى صاحب (المدارك) الاجماع على استصحاب
التركة في حين ان ظاهر الروايات هو الوجوب من ذلك .

٣٩- ١٠- الواسط. باب من اواب من تركه عند تركه التحديث ؟

١- ما رواه الكليني عن رفاعة بن موسى قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغيب عنه ماله حسن سين ثم يأتيه فلا يرد رأس المال، كم يزكيه؟ قال: سنة واحدة»^{١٠}.

٢- ما رواه الشيخ بسند موثق عن زرارة (أو عن رواه) عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنه قال في رجل ماله عنه عائب لا يقدر على أحده، قال: فلا ركاة عنه حتى يخرج فدا خرج ركاة لعدم واحد»^{١١}.

ويستعد مضى عنه سس على هذه بعضه من دير أحدث فراجع

٣- وفي رواية سدير الصيرفي: «يزكيه سنة واحدة»^{١٢}.

فأمر هذه الروايات هو وجوب تركية، لكن حيث كان من شروط وجوب الركاة كون المال في يد صاحبه أو عنده يمكن حمل الروايات على مفادها تركية المال العائب لسنة واحدة على الاستحباب، والله لعالم.

٦- الفرض :

(قل المحقق: ولا الفرض حتى يرجع إلى صاحبه).

الظاهر أن هذه وجوب الركاة في الفرض على الفرض من المسلمات، وتدل عليه بعض النصوص مثل:

١- ما رواه الكليني بسند صحيح عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله

١٠- الوسائل، الباب المتقدم، الحديث ٧.

١١- أسانيد المتقدم، الحديث ١.

عنه اسلام «رحل دفع الى رحل مالا فرصا على من زكاته؟ عني لمقرض
او على المقرض؟ قال: لا بل زكاتها ان كانت موضوعه عنده حولا على -
لمقرض قال: قلت فليس على المقرض زكاتها؟ قال لا يركي المال
من وجهين في عام واحد، ويس على ادفع شيء لانه ليس في يده شيء،
سألت قال في يده الآخر - فمن كان المال في يده زكاة قال: قلت افيركي ما
غيره من ماله؟ فقال: انه ماله مده في يده. وليس ذلك المال لأحد غيره
نم قال: يا زراره ارباب وصنعه ذلك المال وربحه ليس هو؟ وعلى من هو؟
فت: للمقرض. قال: فله انفصل وعليه استقص، وله ان يسكح ويلس منه
وبأكل منه ولا يسمى به ان يركيه؟ بل يركيه فانه عليه»^{٤٣}

٣- مارواه الشرح بسند صحيح عن يعقوب بن شبيب قال: «سألت ابا
سدائش عليه السلام عن الرجل يقرض المال للرجل سنة والستين والثلاث
او مائة الله على من اركاه؟ عني لمقرض او على المقرض؟ فقال: عني
المستقرض لأن له نفعه وعليه زكاته»^{٤٤}.

والروايات في هذا الباب كثيرة.

سكن يفع لكلام في امري :

الأول - يوترع المقرض بالركاه عن المقرض، تفضي القاعده عدم
سقوطها عن المقرض، لأن الزكاة حق مالي متعلق بالمال نفسه، وامر عادي
يحاح الى قصد اقربة من المكلف، ولا يصح «التبرع عن الغير» بينما ورد

٤٣- الوسائل، باب ٧ من ابواب من تحت عبء الزكاة، الحديث ١

٤٤- الباب المتقدم، الحديث ٥

ابن بضعه فقد روى الكلبي بسند صحيح عن مصور بن حارث عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل استقرض مالا فجاء عليه الحول وهو عنده، قال: «إن كان أدى أقرضه يؤدي زكاته فلا ركة عليه - وإن كان لا يؤدي أدى المستقرض»^{٤٥}.

فانعبد باسمي بقضى سقوط الركة حينئذ عن استقرض
ثاني - لو اشترى استقرض ركة على المقرض - فهل ينهد هذا الشرط؟ قال جيع من المتقدمين بطلان الشرط^{٤٦} لكن الظاهر صحة العموم (لمليون عدشروهم) - نعم حيث لا يسهو ركة عن استقرض الامادائها من قبل المقرض، ومن عمل بالشرط سقطت الركة عنه، ولا فلا

٧- الدين:

(قل لمحقق ولا الدين حتى يقضه. فإن كان تأخره من حجة صاحبه. قل: تعب الركة على مالكة. وقيل: لا. والأول احوط)
حكم المحقق مادي الأمر بعدم وجوب الركة على الدين، وتؤيده النصوص الآتية.

١- ما رواه الشيخ بسند صحيح عن عداقة بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا صدقة على الدين»^{٤٧}.

٤٥- الباب المتقدم، الحديث ٢

٤٦- لاحظ القننيس بذلك في الخواهر، ج ١ ص ٥٨، الطبعة الحديثة

٤٧- الواسع، باب ٦ من ابواب من يجب عليه الركة، الحديث ٢

٢- مرواه الشيخ بسند موثق عن اسحاق بن عمار قال : قلت لأبي
إبراهيم عليه السلام : «تدين عليه زكاة؟ قال لا حتى يقبضه، قلت فإذا
قبضه أيركبه؟ قال لا حتى يحول عليه الحول في يده»^{١٨}.

٣- مرواه الشيخ بإسناده عن الحسن بن عرابي عنده عليه السلام قال.
«قلت له: ليس في الدين زكاة؟ فقال: لا»^{١٩}.

ألى غير ذلك من الروايات السواترة . لكن تعاريفها صحيحة أكتفى
وهي :

٤- ما رواه الكليني بسند صحيح عن أبي الصباح الكناني عن أبي
عبدالله عليه السلام في الرجل يسيء أو يمين فلا ير له دية كيف يصع
في ركته ؟ قال : «ركه ولا يركي ما عنه من دين . إنما ركاه على
صاحب المال»^{٢٠}.

ومعنى (يسيء) أنه يسيء به . ومعنى (يمين) أي يبيع عينه، ويبع
العبد هو الذي يبيع نفسه إلى أهل ثم بشرها من أسيرى بقدر ما أخذ من
(العين) وهو النقد الحاضر . وحيث لا تقاوم حر الواحد للمواري فلا يصاب
سقوط هذه الصحيحة عن الصحة

وأما التفصيل الذي ذكره المحقق (قده) بمد ذلك فنقول :
الدين قد يكون مؤحلاً فلا يلحق لئلا في المطالبة به . وحينئذ فلا

١٨- الباب المتقدم، الحديث ٣

١٩- الباب المتقدم، الحديث ٤ .

٢٠- الوسائل، باب ٩ من أبواب من يجب عليه الزكاة، الحديث ١

شبهه في عدم وجوب الركاة على لدائن وقد يكون بحيث متى شاء أحده ،
وقد وقع الاحلاف في هذه الصورة. فقائل بوجوب الركاة على الدائن ،
وقائل بعدمه^{٥١}.

اما الروايات الدالة على هذه المألة فهي :

- ١- مارواه الشح عن مير عبد العزيز قال « سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الدين ايركيه؟ قال. كل دين يدعه هو اذا اراد اخذه فعليه ركاته، وما كن لا يقدر على اخذه فليس عليه ركاة»^{٥٢}
- ٢- مارواه انكليني عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : «بسي هي الدين زكاة الا ان يكون صاحب الدين هو الذي يؤخره فادا كان لا يقدر على اخذه فليس عليه ركاه حتى يقضه»^{٥٣}
- ٣- مارواه في (دعائم الاسلام) عن جعفر بن محمد عليه السلام «انه قال في الدين يكون لرجل على الرجل ان كان غير ممسوع منه بأحدهم شيء بلاحصومة ولا مدافعه فهو كائر ما في يده من ماله بركه، وان كان ادى عليه امال يدافعه ولا يصل اليه الا بحصومة فركاته على من هو في يديه»^{٥٤}.

٥١- من القائلين بوجوب الركاة على الدائن الشيخ المعبد واشح الطوسي والسيد المرعشي والقول بعدم وجوب عبه للمشهور خصوص المتأخرين .

٥٢ و٥٣- الوسائل، باب ٦ من ابواب من يجب عليه الركاة، احدث ٧٥٥

٥٤ و٥٥- مسندك الوسائل للمحدث التوري. باب ٦ من ابواب من يجب

٤- وفي الفقه الرصوي: «الا ان يكون مالك على رجل متى اردت احدث منه فعبيك ركته. فان لم ترجع اليك منفعتك لزمته زكته»^{٥٥}.
ولو لاحظنا سند كل واحد من هذه الروايات على انفراد لم يكن معنراً، اما من حيث لتبذير فان قسماً يسوعاً حد الاستفاضة و حصول-
الحاجة لها بدت. حصص اطلاق لروايات السواترة التي سبق ذكرها
والتي كن مفادها عدم وجوب الزكاة على الدين. والا فلامحل للتخصيص،
خصوصاً مع ملاحظه روايه عبي بن جعفر عن ابيه قال: «سألته عن الدين
يكون عبي الموم الياسير اذا شاء قضاها صاحبه هل عليه زكاة؟ قال: لا
حتى يقبضه ويعول عليه العول».

ومهما كان فذهب المحقق الى الاحياط بدفع الزكاة في صورة قدرة
الدين على اخذ الدين في محله. والله اعلم.

خلاصة ما توصلنا اليه :

١- الذي يشترط في وجوب الزكاة هو كون المال في يد مالكة. وقد
عسر الفقهاء عن ذلك بالتمكن من التصرف .
٢- لو كان فقدان الاستيلاء على ما هو ملك له تعبداً منه فهو بحكم
التمكن .

٣- القدرة على اصال المال الزكوي الى المتحق شرط عقلي في
امثال التكليف بالاداء و لا ربط لها بوجوب الزكاة .

٤- لاتجب الزكاة في المال المغضوب. الا اذا امكّه الاستفاد من-
الغاصب فتحب .

٥- تحب الزكاة في العلات اذا كانت عاثبة عن مالها بمحذور رجوعها
الى يده .

٦- في الرهن يجب التمييز بين مسنر فيه الحول وما لا يفسر فيه
ذلك فالأول اذا كان مرهونا في اثناء الحول لازكاة فيه، اما الثاني فالحديث
الوضعي للزكاة ثابت فيه .

٧- لو كان قادراً على فك الرهن فيما يعبر فيه الحول فلا يرمه
ذلك ولا تجب الزكاة في ماله. لأن القدرة لشرعيه لا يرم تحصيلها .

٨- لازكاة في الوقف العام، اما لوقف الخاص فاركاة واحدة فيه
٩- لازكاة في الصل والمفقود لكن تستحب التركة لسنة واحدة
بعد العثور اذا مضى على الفقد عدة سنين .

١٠- لازكاة على المقرض، لكن اذا تبرع بها سمطت عن المقرض،
وكذا لو اشترط المقرض على المقرض ان يؤديه فاداه .

١١- لازكاة في الكديين للصومس. لكن اذا كان التأخير من جهة-
الدائن فالأحوط ثبوت الزكاة عليه .

(عدم اشتراط الاسلام في وجوب لزكاة)

(قال المحقق: والكفر تحب عليه الزكاة)

يبغى البحث في هذه المسألة من جهتين: الجانب الوضعي، والجانب
التكليفي .

١- أما بجانب الوصعي للزكاة فهو ثابت بالمعمومات من قبيل (إذا سمعت لحطة حمسة أوسق ففيها العشر) ويرتب على ذلك ثمرتان :
 أ- لو اشترى المسلم الأموال الزكوية من الكافر كان عليه أن يؤدي زكاتها .

ب- لو اشترى المسلم أن يجبر الكافر على إعطاء الزكاة. نعم إذا جابهه الوالي من الكافر ثم اشترى المسلم ما لا زكوي من ذلك الكافر لم يكن عليه زكاة، ادلا موضوع بعد ذلك .

٢- وأما الجانب اسکلفي فنحن عليه - قبل الضرورة والاحجام - ادلة لدالة على أن الشريعة لمحدية عامة للكل. فكما أن اسكار مكلفون «لصلاة والصوم كذلك يجب عليهم الزكاة» .

لا يقال: البحث يحتاج إلى قابلية المكلف للامتثال لأنه يقال. يكفي في صحة بيعت امكان لايتمات لافعليته. ولذا سوحه لكسب إلى المعصاة مع العلم بأنهم عصاة لا مكان بيعتهم، وكذا في سقمه «أنهم متمكون من الايتمات للقدرة على أن يملوا» .



وقد استدلل على سقوط الجانب الوصعي من الزكاة عن الكافر بإسلامه ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «الاسلام يجب ما قبله»^{٥٦} ، وكما أن الكافر الذي أسلم لا يكلف بقضاء الصلاة والصيام الفائتين منه

^{٥٦} مجمع البحري الطريحي مادة (حب) والخصائص الكبرى ج ١،

حال كفره، كذلك لا يكلف إعطاء الركاة عن النبي الماضية حال كفره^{٥٧}.
هذا ما عليه المشهور، بل لم يقل عن أحد غير صاحب (المدارك)
و (الدخيرة) التوقف فيه . حيث طعن الأول في الاستدلال بالحديث
بضعف السند .

والحق أنه كذلك . لأنه لا سند لهذا الحديث عند كما يمكن .
المناقشة في دلالة بأن الحب هو الموضع . على مذكره الطريحي في (مجمع -
البحرين) ومعنى الحديث على ما ذكره أن التوبة تجب ما قبلها من الكفر
والمعاصي والدنوب، والاسلام يجب ما قبله . .

فالمستفاد من ذلك أنه كما يلقي التوبة كل تبعة كانت على المعاصي
والمذنب، كذلك الاسلام يلقي كل تبعة عن الكافر ايدم كفره فلا يعاقب
على ذلك، وهذا لا يربط له بالكاليف . ثم ان الحديث لو لم يرد منه فإنه
يتضمن الامتنان نظير الامتنان في حديث ارفع اومى العسر والحرج او نفى
الصرور، وهو انما يتم اذا لم يعارض بالامتنان في مورد آخر . وفي السقام
يكون الامتنان على الكافر باسقاط الركاة عنه معاصياً بحق الاصعاف
الثمانية في الركاة .

هذا مضاف الى اشكال عقلي وهو ان البحث نسب الى العمل المبعوث

٥٧- يقول صاحب الحواهر (عده) في ذلك، ان لم يمكن انقطع به ملاحظة
معلومة عدم امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاحد ممن حدد اسلامه
من اهل المدينة وغيرهم بركاة انهم في النبي الماضية، بل ربما كان ذلك
مفراً لهم عن الإسلام (الحواهر ج ١ ص ٦٢) .

أبيه، فإذ كان العمل المبعوث إليه مقيداً بالاسلام، وكان الاسلام مسقطاً
 اسكليف يترتب من ذلك غلبة الشيء لعدم نفسه وهو مستحيل .
 والخلاصة: ان لاستدلال بحديث (الاسلام يجب مقلته) لسقوط
 الركعة عن الكافر الذي تجدد اسلامه مردود بوجوه :

١- ضعف السند .

٢- قصور الدلالة .

٣- استلزامه كون اسكليف عتة لعدم نفسه، وهو مستحيل .
 وقد احب عن ذلك: بان اسكليف قانونيه اي انها قانون الكافرين
 جميعاً، ولا ينافي ذلك سقوط اسكليف الشخصى عن الكافر الذى اسلم،
 فان اسلامه بعدئذ يرفع من فعلية ذلك اسكليف القانونى .

وهذا الحواش غير مبين . لأن اسكليف قضاء حقيقية كلية، فكون
 اشخص مكنما يعنى وجود فرد لموضوع التكليف فصبح القضية الحقيقية
 فعلية فى حقه، واسكليف الحقيقى معتق بشخص من لديه الركعة، فكيف
 يعقل فيه كونه شيئاً لعدم نفسه ؟

ولكن الاضاف انه يمكن التوزيع بين الكفار، فكفر لا يسلط الى آخر
 عمره فالتكليف ثابت فى حقه وكافر يعلم الله بانه يعلم قبل موته فالتكليف
 عليه من الاول، على نحو الشرط المتأخر .

لو اذناها الكافر فلا تصبح منه :

(قال المحقق . لكن لا يصح منه ادائها)

وذلك لأن الضرورة قامت على كون الزكاة عبادة، وقوام العبادة قصد

اقربة وهو لا يأتي من الكافر «لأنه إلى الركاة يعاونها اما الفرق -
المحكومة بالكفر كالعلاة والنواصب فقد يتأني منهم قصد القرينة في إتياء
الركاة، لكن قام اجماع الامة على اشتراط الايمان في صحة الركاة كسائر
العبادات .

لو تلمع من الكافر فهل عليه ضمانها ؟

(قال المحقق: فادا تلمع لا يجب عليه ضمانه . وان اهل) .
ان اريد بذلك عدم الضمان بعد الاسلام فهو حق حب ماعرفت .
حتى مع فرض وجود عين المال الركوى في يده . واما عدم الضمان في حال
لكفر - واطاهر ان عبارة المحقق ناظره الى ذلك - فربما يعمل بأنه لا يمكن
من التصرف لاحل عدم صحة الأداء، والتمكن من التصرف شرعا في وجوب
الركاة .

وقه: ان التمكن بالواسطة اي بالقدرة على الاسلام كبر في ذلك .
والتحقيق: ان يده يد مدين، وبالأولى اذا اهل فإنه من الاتلاف
الموجب للضمان فللوالى ان يأخذ العوض كما ان له ان يأخذ نفس الركاة
منه . واقه العالم .

لو تلمع من المسلم فهل يضمن ؟

(قال المحقق: والمسلم اذا لم يتمكن من اخراجها وتبع لم يضمن ،
ولو تمكن وقطره ضمن) .
لما كان الجانب التكليفي للركاة منوطا بالقدرة، كسائر التكالييف ،

فيصال الزكاة الى المستحق يحتاج الى القدرة بالية الى العمل ومتعلقه، فان لم يتمكن من اخراج او الايصال كان الحق ثابت في ماله وصفا امانة شرعية في يده، ويده يد امانة فلا يضيئ. وكذا لو تمت بأفة سماوية وكان هادونا في احدها، نعم لو اتلفها او فرط ضمن للقاعدة العامة مصداق الى :

١- ما رواه لكيسي بسند صحيح عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «رجل بعث بركاه ماله تقسم، فصاعت، هل عليه مسأله حتى تقسم؟ فقال عليه السلام: اذا وجد بها موصعا فلم يدفعها اليه فهو له صام، وان لم يجد لها من يدفعها اليه فبعث بها الى اهله فليس عليه ضمان لأنها قد خرجت من يده»^{٥٨}.

٢- وما رواه بسند صحيح عن زراره قال: «سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل بعث اليه اخ له زكاة لمسمها فصاعت، فقال، ليس على الرسول ولا على المؤدى ضمان. قلت: فانه لم يجد لها اهلا ففسدت وتعييرن ايصنها؟ قال لا، ولكن ان عرف لها اهلا فعطبت او فسدت فهو لها صام حتى يخرجها»^{٥٩}.

لوتلفت من الطفل والمجنون :

(قال المحقق والسجّون والطفل لا يضمن اذا اهل الولي مع القول بانحووب في العلات والمواشي).

٥٨- الوسائل، باب ٣٩ من ابواب المستحقين الزكاة، الحديث ١ و٢.

تقدم عدم وجوب الركاة في النكدين الذين يملكها الطفل والمجنون اجتماعاً، وتقدم أيضاً دهاب المشهور الى الاستحباب في علانها ومواشيها، بينما ذهب البعض الى الوجوب اما على مبنى المشهور من الاستحباب فمن الواضح عدم ضمان المجنون والطفل للركاة اذا اهل الولي، واما على-
 اقول بالوجوب فقد ذهب المحقق (قده) الى عدم صحتها ايضاً، ولكن-
 الاصاب سبباً في التلف باهله الاخراج فعدم ضمان الطفل وامحون موافق للاصل، والظاهر -بناء على القول بالوجوب - هو ضمان الولي .
 وان لم يتعرض له المحقق (قده) .

وحيث اخترنا عدم مشروعية الركاة في علان الطفل والمجنون ومواشيها فلا ضمان .

خلاصة ما توصلنا اليه :

- ١- يجب الركاة على الكافر وسماً وكليةاً
- ٢- لانوافق المشهور في الاستدلال بحديث (الاسلام يبعث ما قبله)
 لسقوط الجواب الوضعي من الركاه عن الكافر بعد اسلامه ، بصرف اسد وقصور الدلالة واستلزامه كون التكيف علة لعدم بعه .
- ٣- يمكن القول بقوط التكيف بانزكاة عن الكافر الذي يمسح
 الله ناته يلزم قبل موته، نحو الشرط المتأخر .
- ٤- لو ادى الكافر الزكاة فلا تصح منه، لاشتراطها بالقربة والايمان.
- ٥- التحقيق ان الكافر يضمن المال الركوي اذا تلف في يده .

(ما يجب فيه الزكاة وما يسحب) -

اول ما يجب نظرا لشي - في بدن ما يجب فيه الزكاة وما يسحب
 يجب زكاة في الاموال - لان - سحر - لعمري - وفي الذهب وفضة
 - احوال - أربع - خمسة - الشعر - سحر - الربح - ولا يجب فيه زكاة
 - انحصار الاجناس - الزكاة - في سحر -

تدل على ذلك النصوص المتواترة، منها :

١ - صحيح البخاري عن أبي جعفر - عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 عن رسول الله زكاة مع سحر في الاموال وسحر - رسول الله (ص) في تسعة
 سحر - سحر - عن أبي جعفر - في الذهب - فضة - لابل - ورق - وسحر - انحصار
 - الشعر - سحر - رب - سحر - رسول الله (ص) عن سحر - ذلك -
 ٢ - ما رواه كوفي - عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه
 السلام قال - في رسول الله صلى الله عليه وآله زكاة على تسعة اشياء -
 انحصار - الشعر - سحر - الربح - وذهب - فضة - لابل - ورق - والعم

وعن رسول الله (ص) عما سوى ذلك^٣

٣- ما رواه الشيخ «ساده عن زرارة عن جده عليه السلام قل .
«الركاد على تسعة أشياء ، على الذهب والفضة والحصاة وشعر وسحر
والرب والابل والمقر والعنق وبق رسول الله (ص) عما سوى ذلك»^٤.

هل يستحب الزكاة في كل ما ينبت من الارض ؟

(قال المحقق وسحب في كل ما ينبت من الارض ما سكن ويورث)
اوجبت العامة الزكاة في عشرين شيئاً . واستدلوا لذلك بمعوم قوله
صلى الله عليه وآله وسلم «فيما عتاسية عشر» وبما سئل ذلك في محل
سحب والارز وحب الحبوب وسقون وحب حبس وانورد وفسس
السكر والشاة وضج واحمر وصادح
ولا بأس بالتعرض لحكم بعض هذه المذكورات في حادث .

٣٠٢. ابوسايب . باب ٨ من ابواب ما يجب فيه الزكاة . الحديث ٨١٥

١- روى هذا الحديث الشيخان في «مسند الامام» راجح

حضر شرح الموطأ واصل الاوسمة لسوك و - ٤ ص ١٣٩

«فذهب ابو عمر وطائفة من اصحابنا الى وجوب زكاة في الاموال
الاربع حصص بذهب مائة واشتد على الزكاة في كل ما عدا
وبحجر وذهب احمد بن حنبل ابو حنيفة في كل ما ينبت من ثمر
سما احمر ابو حنيفة والحوث في كل ما يخرج من الارض وسئل الى يرى
الاحمر كثيرون من العامة يستحسن واجع فهدار كاه سلف يوسع .
القرضاوى ج ١ ص ٢٤٩ .

١- ما رواه الصدوق في (معاني الآثار) بسند عن أبي سعيد المقنات عن ذكره. عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن زكاة فقال «وضع رسول الله (ص) الزكاة على تسعة وعشرين صنفاً سوى ذلك، الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذهب والفضة والبر والقمح والابل. فقال السائل: والدرء؟ فقلت عليه السلام ثم قال كان والله على عهد رسول الله (ص) لسانهم والدرء ولذخر وجميع ذلك فقال انه يبيعون. انه لم يكن يثبت على عهد رسول الله (ص) وانما يبيع على تسعة صنفاً يمكن بحضرته عبر ذلك فقلت وقال كذبوا فهل يكونون يبيعون الا عن شيء قد كان. ولا والله ما نعرف شيئاً منه الزكاة غير هذا. فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر».

٢- ما رواه الكليني بسند عن سفيان مهران عن زر بن ابي عبد الله عن محمد بن أبي الحسن عليه السلام فقلت فقلت قد روي عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال وضع رسول الله (ص) الزكاة على تسعة اشياء: الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذهب والفضة والقمح والبر والابل. عن رسول الله (ص) عن سفيان مهران فقال له انما كان يبيعون اشياء كثيرة فقال ومما هو؟ فقال هو الارز. فقال له ابو عبد الله عليه السلام اقول لك ان رسول الله (ص) وضع الزكاة على تسعة اشياء وعما سوا سفيان ذلك. ويقول غيره زر وعنده درء وقد كانت الدرء على عهد

٥- وسائر ما في ٨ من كتاب ما يجب فيه الزكاة. الحديث ٢ ولا يحرم ان السد يرسل.

رسول اللہ (ص) فوقہ علیہ السلام، کعبتہ ہو، و برکاتہ علی کل ما کس
«لصاع...»^۶.

ولا محصل بلحمہ الآخرہ الا کوبہا لبقیہ، والا برکاتہ فی
هذا التوقیع کما تری .

۳- و ما رواہ سیدہ عن محمد بن اسعد عن ول «قلت لأبی الحسن
سبحہ السلام ان بارسہ و بارسہ فی عینہ فی اقصی ما یرسہ فلس
عینک فیہ شیء و اما الارز بارسہ بارسہ و عینک فیہ شیء و عینک فیہ
اعشر من کل ما کس لصاع و بارسہ و کس «سکین»^۷

۴- و عن ابی عبد اللہ علیہ السلام فی «سنتہ عن حرث میرکی منہ؟
عن بارسہ و الشعر و الذرہ و الارز و البست و لعین، کل هذا بارسہ
و کل ما کس لصاع فیہ الا و ساق فعیہ لڑکاء^۸

۵- ما رواہ کلینی سید صاحب عن محمد بن مسلم عن «سنتہ
من جنوب میرکی منہ؟ فی سبہ السلام بارسہ و الشعر و الذرہ و البست
و الارز و البست و لعین و سبہ کل هذا بارسہ و اشاہہ»^۹

۶- ما رواہ کلینی سید صاحب عن زرارة عن ابی عبد اللہ علیہ
سلام «کل ما کس لصاع فلیح لا و ساق فعیہ بارسہ و کل ما کس
رسول اللہ (ص) اصدفہ فی کل شیء سبہ الارز الا ما کس فی الحصر

۶- اوسان، سید صاحب، ما کس فی الارز، ص ۲۵، حدیث ۳

۷- ۸ و ۹- اوسان، باب ۹ من ابواب ما کس فی الارز، ص ۲۵، حدیث ۱۲۰۲

والمسوق، وكل شيء يقصد من يومه»^١

نظرة في عدد المصروف :

استدل مشهور لدى هذه الروايات في حكم استحباب الزكاة في كل
 سنة من الأرض مما يملك أو يورث، وادعى في (المعنى) الإجماع على
 ذلك في كل سنة في جميع بلدان من هذه الروايات والروايات التي
 صادفها عدة وجوب زكاة في عمر الأربع من العلاب
 بعد زكاة الأرض، وأما ما ذهب إليه من عدم العلاب الأربعة لأن
 بعضها المعقود على عدة السبع، ولأن بعض الآخر له ليس في عمر السبع شيء،
 «في بعضها ليس في شيء» من استدل الأرض من أحد عشر والأرض والخص
 «بعضها وسائر الخصوب والقوى» وإن كان شيء زكاة الحج
 وما لروايت شتة لزكاة في ما بعد العلاب الأربعة، وذكر في بعضها
 (كل ما كسب) وفي بعضها (خصوب كذا) «في بعضها (كل ما كسب)» صاع صاع
 (الأوساق).

وكلتا الطائفتين متواترتان.

ثم إذا لاحظنا ما ذهب إليه من عدم وجوب زكاة في كل ما يملك
 زكاة عن كل ما يملك الأرض وحده، فقد يكون مستنداً بقوى بالاستحباب
 في ما بعد العلاب الأربعة هو الإجماع المسنون، وقد يكون لاستدلال بحدث
 (من بلغه عن النبي شيء من الثواب فعمل به كان له أجره) وإن ثبت أن

١- أبو حنيفة، ٩- من روايات ما ذهب إليه من عدم الزكاة.

رسول الله لم يقه)^{١١}

التحقيق :

لو اردنا لمسات من هذا العنصر فلا صرف لنا الاستصحاب. ذلك لأن المشهور في حكمه بالاستصحاب لعدم كونه منصوصاً على الترجيح. سندى بصرح جرح المصدرين انتهى في رسمه متأخراً عن جميع بدلاى. وعند ان يصححهم ممكن - اولى من الطرح. وان لم يكن يصحح عند الترجيح السندى .

والجواب. انه لا يمكن الجمع بدلاى في المقام. لانه محصور في حمل الظاهر على محض. و يظهر على الظاهر مثلاً لو وردت روايت احدهما تقول (الانسان بان يفسد في الصلاة والآخرى تقول (انفس في الصلاة) فثبت كتاب لأولى منهما في حوزة رتبة. وثالثه صاهره في- وجوب. بحمل الظاهر (وهو وجوب الفعل) على محض (وهو حوار الترك) فينتج الاستصحاب .

او ترد مسعة كنية في روايه. وردت روايه اخرى في بيان حدتها فيها. والأولى فاهمة في الاطلاق والثالثه نص في الوجه المصطفى، فمحتمل- انظهور الاطلاق على النص المقتد .

ففى مثل هذه السوارد من التعارض برفع اليد عن الظاهر لأجل النص

١١- رواه البرقي بسند صحيح عن هذا - بنسائه في المحاسن لاحد

إذا أظهر إما إذا تقصص روايات من حيث السداد موصفاً أو تكليفاً - فلا يمكن الجمع الدلالي لأنه يكون حسناً حسناً سرعاً لا دليل عليه. بل هو إسقاط للدليلين لا جمعاً بينهما.

وما نحن فيه من هذا الفصل، فإن الطائفة الأولى تنفي الزكاة عن ما عداهما لا ريب. والطائفة ثالثة تثبتها في أزيد منها، ولكل منهما ظهور فلا محار مع جمع الدلالي

هذا مضاف إلى أن الطائفة الأولى كانت مقربة بمصدق ورودها بلقبه، من فصل (كدنو) (وعلى عليه السلام) ولزمه الساقط في الموضع كمدفوعه والعرب ما حكى عن به من (الكفي) من أن معنى قوله عليه السلام (إن الزكاة في تسعة أشياء وسد عسوى ذلك. إن كان ذلك في الزكاة كما في الصلاة ركعتين. ثم زاد رسول الله صلى الله عليه وآله فيها سبع ركعات، وكذلك الزكاة موصفاً وستة في أول سورة على تسعة أشياء ثم وضعها على جميع العيوب)^{١٢}.

استثناء:

(فإن استحق عند الحضر كغلت وأبدحت وأجدر وما شاكله) ويعني هذا الاستثناء إلا ورود الزكاة في الحضر أو أن لا وجود ولا استحباباً - وتد على ذلك نصوص متواترة منها:

١٢- نقل ذلك في أحد من ج ١ ص ٦٩

١- ما رواه الكشي بسند صحيح عن علي بن فضال، «قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما في الحصر؟ قال وما هي؟ قلت انصب واسطح ومثله من الحصر قال سر عليه شيء لا اوسع مثله من ديتون عليه الحوض فيه الصدقة»^{١٣}.

٢- وما رواه بسنده عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال «وجعل رسول الله (ص) الصدقة في كل شيء استت لارسل الا ما كان في الحصر والبقول»^{١٤}.

٣- وما رواه بسنده عن محمد بن سماعيل عن أبي الحسن عليه السلام «اما الرطبة فليس عليك فيها شيء»^{١٥}.

٤- وما رواه شيخ بسنده عن زرارة عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام انهما قالا عند رسول الله (ص) عن الحصر قال وما الحصر؟ قالا كل شيء لا يكون له ثمن الا ان يسطح، بقواكه وشبهه مما يكون سريع الفساد قال زرارة قلت لأبي عبد الله عليه السلام هل في الفضب شيء؟ قال لا^{١٦}.

مال التجارة:

(قال المحقق: وفي مال التجارة قولان جدهم ابو حنيفة والاسحاب

١٣- ابواب تل. باب ١١ من ابواب ما يجب فيه الزكاة، الحديث ٢

١٤ و ١٥- امام المصنف، الحديث ٤٥٤.

١٦- ابواب تل. باب ١١ من ابواب ما يجب فيه الزكاة، الحديث ٩

«تجارة؟ كما هو صريح (العروة الوثقى) حيث في «مال التجاره» وهو -
 المال الذي يملكه الشخص واعده لتجارة والاكتساب به سواء كان -
 لاقتراضه بعد الدخول او بشئ الهبة والصلح المجاني او الارث» او
 لا يصدق عليه ذلك ومع ذلك فيه تركه مع الاعداد لتجاره؟ او لا يصدق
 ذلك ولا يكون فيه تركه كما سئل مشهوراً سألني تحقيق كلاله عليه عبد
 تعرض البصيف بقول في مال التجاره فان محبها انما هو من جهة
 الوجوب او الاستحباب على نحو الاجمال.

هل تستحب الزكاة في مال التجارة :

مشهور بين الامامية هو استحباب تركه في مال تجاره ويحكى
 عن بعض قدماء اصحاب القول «لوجوب» كما عن ابن ابي عمير «حب»
 «احتمل الشبهة في زكاة التجاره» فثبت طائفة منهم «وجوب» و«لآخرين
 بعده» وربما استظهر الوجوب من كلام ابن «تونه»
 واما العامة فالمداهم الاربعة كلها تقول بوجوب تركه في مال -
 التجارة قال ابن رشد: «ابق فيها المصير على ذلك»^{١٩}.

وان اردنا جمع نصوص المسألة وحددها بفتق الى طائفتين
 الطائفة الاولى الروايات الدالة بظاهرها على الوجوب ، هي
 متواترة اليك بعضها :

١٩- انظر كتاب ابدان المسجد و بهامه تحقيقه لإبراهيم القرطبي
 وكذلك لاحظ دفعه تركه يوسف القرطبي ج ١ ص ٢٢

١- وما رواه الكشي بسنده عن اسحاق بن عبد الحاق قل «سأله سعد الأعرج ونا سيع فضل ان تكس الرب والسن نطلب به التجارة ربما مكث عندنا اسه والسبب هل عليه ركعة؟ قل ان كس تربح فيه شيئاً او تجدد رأس مالك فعليك زكاته»^{٢٠}.

٢- وما رواه سعد صحيح عن محمد بن مسلم قل «سألت ابا ساد الله عنه السلام عن رجل اشترى مئة فكه طه مائة وقد ركب مائة من ثي شري الساع مئ ركعة قال ان كان مكث مائة سعي به اس ماله فمس عنه ركعة. وركن حبه بعد ما يجد رأس ماله فعليه الزكاة بعد ما امسكه بعد رأس المال»^{٢١}.

٣- وما رواه بسنده عن حذير الحجاج الكرخي قل: «سألت ابا محمد عنه سلام عن ركعة فس ما كان من نكح في سلكه في فضل من سعل من بعدها الا نرداد فضلا على فضلك ركعة»^{٢٢}.

٤- وما رواه سعد موثق عن ساعه قل: «سأله عن رجل يكون سده الساع موضوعاً فيكث عنه سنة وليس واكثر من ذلك. قال: نس عنه ركعة حتى سعه. الا ان يكون اعطى به رأس ماله فسهه من دينك اسما من قتل. فاذا هو فعل دينك وحسب به الركعة»^{٢٣}.

ابي عبد الله من الروايات لنفسه لعمار ب (غلبه الركعة) او (وجبت

٢٠. اوسان، باب ١٣ من ابواب ما تحب فيه الركعة، الحديث ١

٢١. اوسان، باب ١٣ من ابواب ما تحب فيه الركعة، الحديث ٢٢، ٢٣، ٢٤

سببه اسلام عن رجل كان له مال كثير فاشترى به ماعاً ثم وضعه فقال هذا
 مع موضوع فاد اجبت بعه فيرجع اليّ رأس مالي وافضل منه هل
 عنه فيه صدقة وهو ماع؟ قال لا حتى تسعه قال فهل يؤدي عنه انذاعه
 اما مضي اذا كان ماعاً؟ قال: لا» ٣٧.

فكيف يعالج الرواتب الشبه ليركاد في مبان اسجدها هل يحصلها
 على الاستحباب كما فعل مشهورا وحملها على استسهل كما فعل في
 (الحدائق) واحدها يحدث الكسبي في (لوافي) حيث قال ان الرواتب
 فيه شعير ان تلك الرواتب وردت لسته لكن اشبح وجماعه من
 الاصحاب حملوها على الاستحباب؟

يمكن تفرير كلام صاحب الحدائق (قدم) ان الجمع بين الرواتبين
 صغيرين لا يحصل على الاستحباب انه هو فيكون حادها يستعد
 الامر والاخرى تنحو بقى استسهل وشبهه واما فيكون هناك امر وصفي
 شبه احداثه ليس - اما بالمطافيه والاخر - ويستعد الاخر. فهما امر
 متفصلان لا محال فيهما بل يحصل على الاستحباب

وسفر آخر. ايجل على الاستحباب ما يوجه اذا كان يحصل.
 جمع العرفي بين الدنيس بدت. وفيما نحن فيه لا يقبل ما ورد من نفى
 ركاه لأن يحصل على نفى وجوبها بتقدير سقوطه بخلافه - بل
 ما ورد من ان عليه الركاه لا يكون حمله على الاستحباب لا يمكن

أما صاحب الحواهر (قده) فقد احتار الأسجيب، ودفع المصير إلى حمل الروايات على التقية بقوله: «ودعوى أن المراد من ذلك الأمر الوجوب فيه فلا دليل على البطلان حينئذ يدفعها أصلاً بحجة قول المعصوم عليه السلام: «إنه في بدن حكم شرعي واقعي». وكما دللته يقصر فيها على أقل ما يدفع به، كذلك السمعيل فيها من قول المعصوم عنه السلام يقصر فيه على أقل ما يمكن من إرادته التقيه منه، ومن ذلك ما نحن فيه من ضرورة إمكان كون التقيه في ذلك التعبير الذي ذكرناه. فيصير الأمر حينئذ على ما عده رادد للبطلان منه بعدم معلومته عده إرادته بوجوبه»^{٢٨}

توضح ذلك أن الأمر لا يتركه يحل إلى جهتين أحدهما مطلوب منها، والأخرى خصوصية وجوبها والحمل على نفسه يأتي برفع المدعى - الخصوصية، برفع اليد عن ذلك لأجل هذا التقدير. وما حجة السمعونية فهي نافسة تصح الأصل. ولا وجه لرفع اليد عنها فإن ضرورة بطلانها تقدرها.

ويرد عليه أن الأصل المذكور ملتبس. لكنه يؤخذ به في معاد لدليل وحش أنه الانحطاب وهو مستبعد. فسقوطه بوجوب سقوط الأصل، والاحتياط - المذكور إنما هو عقلي لا اثر له.

بوجيه القول بالإسجيب:

نعم. يمكن أن يقال: أن ما ورد في الروايات السواتر، أناسي صريح

لله عليه وآله عما عدا التسعة التي وُضع فيها الركاة، فكشف عن أن
الثلاث كان ثوب فيها عدا التسعة وأما مع عن تأثيره في إيجاب الركاة فيها
فقوله صلى الله عليه وآله فهذه الروايات الممنوعة لركاة في مثل التحرفة واردة
في سبق جلالته يقتضي لركاة فكون للاستصحاب

أو يقال بأن المراد هو الركاة بالمعنى الموعود . حيث أن الروايات
المدنية على إيجاب لركاة قد فصلت من أن يكون الماء بحيث يباع برأس -
سأل ومع ذلك يمكنه مسح بركاة لركاة حتى يحول تحول، وبين أن لا
يكون كذلك . فثبت لركاة في الأولى دون الثانية . وبه جحد في كتابه
عامه هذا تفصيل في شرحه .

فكون الأثر من حصول هذه الروايات على ما أحكمه الواقع - كعب
هو لأجل - لكن لا يكون المراد من الركاة الحق بالمعنى المعروف بل يرد
به . مع هذا الموعود من ركاة سأل بالصدقة . والحدارانية بركاة يكون
فريبة على ذلك فتدبر الروايات على الاستصحاب والبالغة أو حيث أخفها
المرتب . ولعل عدم ذكر الركاة في شيء من الروايات لأجل الإشارة إلى أن
المراد هو الركاة بالمعنى الموعود . وهو العادة سبحانه وتعالى .

الجيل الأثبات :

(قل محقق قدس وفي الجيل الأثبات . وتنفذ عبد عدا ذلك . الأما
سذكره فلا ركاة في البعل والخمر والرقيق)
عبد المحقق (قدس) الجيل الأثبات على ما استجده في محكم محكم

بالاستحباب فيها . والدليل عليه :

١- ما رواه الكليني بعد تصحيح عن محمد بن مسلم عن زرارة عنهما
عنهما سلاماً قالاً : وضع امرؤ مؤمناً عليه سلاماً على رجل يعاق برأيه
في كل عام فيدبرين . وجعل على امرئ دياراً^{٢٩}

٢- وما رواه محمد بن صالح بن زرارة عن أبي عبد الله عليه
السلام هل في فعل شيء؟ فقال لا . قلت فكيف صار على الرجل ولم
يسر على النعم؟ قال لا . لا يفعل ولا يمتنع . ولا يذل لأهل بيته . وليس على
الرجل له كور شيء^{٣٠}

ظاهر الوضع هو : امر يعني وإملافة يعني بوجوب من ربه سبحانه
المفروعة عن ثبوت ركعة في الرجل لأكثر لكن تعريضاً لاختصار الوعد في
روايات محتاج ومستمدة . فحصل الفعل والوضع من الاستحباب والالتزام
واحدة من روايات العصر :

«عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام ليس في شيء من أفعال ركعة
غير هذه الخمسة الثلاثة : الأكل والنوم والعبادة»^{٣١}

البغال والحمير والرقائق :

وأما بقي الركاز عن البغال والحمير فيدل عليه صحيحه زرارة عن .

٢٩ . مسند . ص ٦٢ . من رواية محمد بن مسلم . عنه . أحمد بن

٢ . الحسن بن علي بن فضال . عنه . أحمد بن محمد . ٣

٣١ . الوسائل . ص ١٧٠ . من رواية محمد بن مسلم . عنه . أحمد بن محمد . ٤

فب لأبي عبد الله عليه السلام هل في البعث شيء؟ قال لا . قال قلت
ما في الجحيم؟ قال ليس فيها شيء^{٢٢} . وأما يحيى بن الرقيق فليوثقه سماعه
عن أبي عبد الله عليه السلام قال « ليس على الرقيق ركعة إلا رقيق يسمى به -
مجردة فيه من الماء الذي يركى^{٢٣} » . ومارة إذا صدق بسند عن الرضا عن
أبيه عليهم السلام عن أبي جعفر عليه السلام قال « عقوب لكم عن ركعة
الحيل والرقيق^{٢٤} » .

ثم رما بوجه معارضة هذا الحكم ما ورد في صحيحة زرارة و
محمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنها سئلا عن
شي لرقق فقالا ليس في الرأس شيء أكثر من شاة من سراد حال عليه
حول . وليس في شيء شيء حتى يحول منه الحول^{٢٥} .

فكن أشاع من أسير سياسة يعقو الذي في رواية أحمد بن إسماعيل
عن أبي الحسن عليه السلام قال (يعقوبان يعقوان أما يشع مع
نوب السالك حسب نه ندوة لاسيء يعقو عنه) . أما أن يعقوب على أن سراد
نوب شاع ركعة مقصورة . كذا في عن عبد السلام إذا في الرقيق عنه حولا
فلا زكاة إلا زكاة الفطرة .

وما يضاف من أراد حلولا لينة الفطر من الحول في لرواه - كما حصله

٢٢ ١٠ - من باب ١٠ - من أبواب ما يجب فيه الزكاة . الحديث ٢

٢٣ و ٢٤ ١٠ - من باب ١٧ - من أبواب ما يجب فيه الزكاة . الحديث ٦٠٢

٢٥ الوسائل - باب ١٧ - من أبواب ما يجب فيه الزكاة . الحديث ١

صاحب الجواهر^{٣٦} لا يمكن المصير إليه لمكان بعده، ولروم التفتيح بينه وبين الحول الذي ذكر بعده في الرواية بالسبب إلى ثمن العدد.

المتولد بين حيوانين :

(قل المحقق قدّم) ولو تولد حيوان بين حيوانين أحدهما زكوى روعى في الحاقه بالزكوى إطلاق اسمه).

الظاهر أنه أراد بكلامه هذا تسميم ما قدمه من ثبوت الركاة - وحو - و استحساناً - في الحيوان ولعل نظره في ذلك دفع ما رتب يهونهم من أن انتاح في الحيوان بعد الام، فإن كنت ركويه كان ركوباً والا فلا.

والحق ما ذكره المتسلف (قدّم) فإن الأحكام تنبع عناوين موضوعاتها، لكن عن الشيخ لطوى قدس سره هي (الموط) «أنه قل» «لمؤيد بين - طبعي و لعمري أن كنت الأمهات طاء فلا خلاف في عدم الركاة، وإن كانت الأمهات عملاً فلا ولي الوحوش لتناول اسم العم له، وإن قضا، لا يجب لعدم الدليل والأصل براءة الدمه كان قوياً، والأول لحوط».

وفيّه أنه لا تعرف له وجهاً.

خلاصة ما توصلنا إليه :

١ - انحصار ما تجب فيه الزكاة في التسعة، للنصوص المتواترة

٢ - عدم استحباب الزكاة في كل ما يست من الأرض مما يكال أو يوزن .

٣ - استحباب الزكاة في ما للتجارة .

٤ - استحباب الزكاة في الجبل الأثاث ، جمعاً بين الروايات الدالة على ثوب الزكاة فيها ، والصوص الدالة على حصر زكاة الحيوان في الإبل والبقر والعنم .

٥ - لزكاة في البغال والحمير والرقق ، للحصر والصوص .

- (القول في زكاة الانعام) -

(قال المحقق رحمه : القول في زكاة الانعام . والكلام في شرائط
والفريضة واللوحق .

أما شرائط فأربعة . لأول - اعتبار النصف)

الشرط الأول - اعتبار النصف

١ - نصيب الإبل :

(قال المحقق رحمه وهي في الإبل اثنا عشر نصيباً . خمسة كل واحد
مها خمس . فادبعت ستاً وعشرين صارت كلتي بقية . ثم ست وثلاثون .
ثم ست وأربعون . ثم إحدى وسبعون . ثم ست وسبعون . ثم إحدى و
تسعون . فإذا سعت مائة وإحدى وعشرين فأربعون أو خمسةون أو مئتيهما)
تكون النصف على هذا بالشكل التالي : -

١ - ٥	٧ - ٣٦
٢ - ١٠	٨ - ٤٦
٣ - ١٥	٩ - ٦١
٤ - ٢٥	١٠ - ٧٦
٥ - ٢٥	١١ - ٩١
٦ - ٢٦	١٢ - ١٢١ و ما زاد .

أما النصب عند العامة فهي :

جعل أربعة نص كل واحد منها خمس . واحد خمس خمسا وعشرين
وفيها سدس خمس . ولدس سائا وثلاثين وفيها ست لئون . واسبع سائا
وأربعين وفيها حصة والثامن احدى وسين وفيها جديعة ، والتاسع سائا و
سعين وفيها ستاسون . والعاشر احدى وسعين وفيها حقان والحادى
عشر مائة وحدى وعشرين وفيها ثلاث سائ لئون ، والثاني عشر مائة و
ثلاثين وما فوقها فهي كل أربعين سائ لئون وهي كل خمس حقه^١

ملاحظة النصوص في المسألة :

مذكره السبب (عده) يدل عليه الروايت لأتبعه :

١ - اعقبه على المذاهب الأربعة بأنه لخصه من عبق الإرهير بحب اشرف
عبدالرحمن البحرى ، وفيه الزكاة بلف يوسف القرضاوى ج ١ ص
١٧٤ وهذه حسب مجمع عنها من المذهب كما ظهر من ان قدامه في المعنى ،
واسرخص في المصنوع ، ان عبيد في الأموال

١ - مرواه الصدوق بـصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام
 قل : « يس فيما دون الخمس من الأبل شي » . فداكات خمساً ففيها شاة الى
 عشرة . فداكات عشراً ففيها شاتان ، فدا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث
 من الغنم ، فدا بلغت عشرين ففيها أربع من الغنم . فدا بلغت خمياً وعشرين
 ففيها خمس من الغنم ، فدا زاد واحد ففيها انة محاص لى خمس و
 ثلاثين ، فان لم يكن عده انة محاص وبن سون ذكر ، فان زاد على خمس
 و ثلاثين بواحدة ففيها ست لود اى خمس وأربعين . فان زاد واحد
 ففيها حقة . الى ستين فان زادت واحدة ففيها حدة اى خمس و
 سبعين . فان زادت واحدة ففيها اتاسون الى تسعين . فان زاد واحدة
 فحقان الى عشرين ومائة . وان زاد على العشرين واسائة واحدة ففي كل
 خمسين حقة . وفي كل أربعين انة لون »^٢.

٢ - مرواه الشيخ الطوسي بـدمعير عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال :
 « سألته عن الزكاة فقال : ليس فيما دون الخمس من الأبل شي » ، فداكات خمساً
 ففيها شاة الى عشر ، فدا كات عشراً ففيها شاتان الى خمس عشرة . فاد
 كات خمس عشرة ففيها ثلاث من الغنم الى عشرين . فداكات عشرين ففيها
 أربع من الغنم الى خمس وعشرين . فداكات خمساً وعشرين ففيها خمس
 من الغنم . فدا زادت واحدة ففيها انة محاص الى خمس وثلاثين فان لم

يكن انة محاسب فابن لبون ذكره ، فاذا زادت واحدة على خمس وثلاثين
ففيها انة لبون ، نثى الى خمس وأربعين ، فاذا رادت واحدة ففيها حقة
ابى سنين ، فاذا رادت واحدة ففيها جدعة الى خمس وسعين ، فاذا زادت
واحدة ففيها ستا لبون الى سبعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقان الى
عشرين ومائة ، فاذا كثرت الابل فعلى كل خمس حقة .^٢

٣ - وما رواه الشيخ الطوسي بسند موثق عن زرارة . عن ابي جعفر
وابى عبدالله عليهما السلام .^٣

٤ - وما رواه الكليني بسند صحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج^٤

٥ - ومصححة الفصلاء (وهي زرارة ومحمد بن مسلم وأبو بصير وبريد
المعيني والفصيل) عن ابي جعفر و ابي عبدالله عليهما السلام .



نكر يحكى عن ابي عبد الله واس الجسد انهما اسعطا النصاب السادس
(اعنى الستة والعشرين) وحملوا اربعة نصاب حسا احب ، ثم حملوا نصاب الحامس
مستقلين ما قبله وعن الصدوقين المخالفة في بعض النصاب على طبق ما
فى (انفق المنوب الى الامام لرضا عنه السلام) . ولا يمكن المساعدة
معهم قدست أسرارهم بعد تلك الصحاح .

* * *

ثم في الرواية الأولى والثانية بعد ذكر حصي في الواحد
والعشرون مائة والعشرين قبل عنه الـلام . فان زادت على العشرين
والمائة واحدة ففي كل خمسين حصة وفي كل أربعين بتسعون . والظاهر
أن المعنى كل ما زاد على مائة وعشرين بوحدة . وعلى هذا
تحت مائة واحد وعشرين على ثلاث أربعين
وتحت مائة والثلاثين على أربعين وحسباً
وتحت مائة والأربعين على خمسين وأربعين
وتحت المائة والخمسين على ثلاث وخمسين
والمائة والستين على أربع وأربعين . . . وهكذا .
وفي مثل الحائس قبل العدد بالعشرون والأربعين . ولذلك يحجر
على ما حكاه به شافعي (فده) في ما دنى . أما في مثل الأربعين فيحجر
بين أن يعد الكل أربعين أو يعد لكل خمسين أو يعد بقية أربعين وبقية
خمسين

والحاصل أنه لا يزيد عشرة رأساً أصلاً . بل العدد رائد الذي
يعطى عنه إنما هو الواحد إلى التسعة .

وهم ودفع :

دلت الرواية الثالثة (وهي موثقة وراردة) وكذلك دليل صحيحة

نصيه :

١ - قال في (المالك) بعد قول المصنف : « فأربعون أو خمسون أو مئتهما » :

« أشار بذلك إلى أن النصاب بعد بلوغه ذلك يصير أمراً كلياً لا ينحصر في فرد ، وأن التقدير بالأربعين والخمسين ليس على وجه التحير مطلق بل يجب التقدير بما يحصل به الاستيعاب ، فإن أمكن بهما تحير ، وإن لم يمكن بهما وجب اعتبار أكثرهما أي بما مراعاة لحق الفقهاء . ولولم يمكن الايهما وجب الجميع ، فمضى هذا يجب تقدير أول هذين النصاب وهو المائة واحدة وعشرون بالأربعين ، والمائة والخمسون بالخمسين ، والمائة وسبعون بهما ، وبتحير في مائتين . وهي الأرصانة يتخير بين اعتباره بهما ، وبكل واحد منهما » .

أقول : قوله مراعاة لحق الفقهاء إنما هو استظهار من الرواية بسياط المناط والحكمة .

٢ - وقال في (المذكرك) بعد أن نزل كلام جده .

« وما ذكره (قده) أحوط . إلا أن الظاهر التحجير في التقدير بكل من - العددين مطلقاً ، كما احتاره (قده) في فوائد (التقواعد) وبسه إلى ظاهر - الأصحاب ، لا لطلاق قوله عليه السلام في صحيحة زرارة ، (فإن رادت على المشرين والمائة واحدة ففي كل خمسين حقه وفي كل أربعين مائة لون) وبذلك عليه »

٨ - أي يدل على التحجير . والله إذا تأملت له تحدد في الرواية أداة

لتحجير

صريحاً أعار المدير بالحسين خاصة في روايتي عبدالرحمان وأبي بصير المتقدمين. ولو كان مدير بالأربعين معياً في المائة واحد وعشرين وما في معناها لما ساغ ذلك قطعاً.

٣ - وقال في (الحدائق) :

« ومثل ذلك صرح المحقق الشيخ علي والعلامة في (المنتهى) وإظهاره هو لمشهور كما يفهم من عبارته (المنتهى) » ثم أشكل على ذلك وملخصه : أن ظاهر الرواية لمقتضيه على الحسين هو العدد به مطلقاً ولو في صواب المائة واحد وعشرين الذي يقال بالعدد بالأربعين خاصة ومع نموه لا يجوز الإطلاق المذكور. وأيضاً ما ورد من التخيير في الرواية المشتملة على أربعين والخمسين في المائة والواحد والعشرين لا يلائم تعيين الأربعين الذي يقولون به في هذا الصواب

أقول :

أولاً - ليس في شيء من الروايات التي ذكر فيها المائة واحد وعشرون ذكر الخمسين وحدها. بل كلما ذكر هذا العدد كان الحكم في كل حسين حقة وفي كل أربعين سالبون. وإذا ذكر الحسين وحدها لم يحصر في روايات التي كانت العبارة فيها (فأكثر الأبل في كل خمسين حقة) فلا حظ (الوسائل) و (المستدرك).

بل في حديث شرايع الدين المذكور في باب ١٠ من أبواب ما تجب فيه الركاة من كتاب (الوسائل) قوله عليه السلام : « هذا أكثر الأبل في كل أربعين سالبون وفي كل خمسين حقة » وعنى هذا يكون عنوان الكثرة

هو الموضوع لا عدد لثائه واحد وعشرين حتى لا يلائمه ذكر خمسين و
 يكون القول بتعين الأربعين اخراجا للمورد
 وأت خبر بأن عنوان الكثرة مضيق بقيل التحصيل و لتفيد مسأله
 بروايات

ثابت - ما قبل بأن مفاد (كل خمس حقة وكل أربعين انهون)
 يس على التحجير كما استظهره صاحب (الحقائق) - مدعى بأن مفاد ديث
 عطاء وعدة كله لما اراد على كنى مراد على السأله وعشرين بواحد لأنه
 يحير سها . فلامحل لاشكل به في (الحقائق) من عدة صحة التحجير
 مع تعيين المورد في الأربعين .

والحد بل انه لا يعنى عما يريد عن التسعة بعد ثائه وعشرين أصلا
 ب - مصاب القسور :

(قال المحقق قدس . وفي سفر تصان ثلاثون وأربعون دائما)
 يدل على ذلك :

١ - ما رواه الكشي سيد صحيح عن مصلا عن أبي جعفر وأبي
 عبدالله عنهما السلام قالا . في الفرص كل ثلاثين نقره تبع حوى . و
 تس في أقل من ديث شي . وفي أربعين نقره مئة ، وليس فيما بين الثلاثين
 الى الأربعين شي حتى تبع أربعين ففيها نقره مئة . وليس فيما بين
 الأربعين الى الستين شي . فإذا تبع ستين ففيها تسعين الى -
 اسعين ، فإذا بلغت السبعين ففيها تبع و مئة الى اثنائين .
 فإذا بلغت ثمانين ففي كل أربعين منه الى تسعين . فإذا بلغت تسعين ففيها

ثلاث تنبيع حوساب، فإذا بلغت عشرين ومائة ففي كل أربعين مئة، ثم ترجع
بقر على أسنانها، وليس على النيف شيء...»^٦.

٣- ما رواه الصدوق من حديث شرايع لدين: «... وتجب على
مرد ركدة: ١- ابلغ ثلاثين بقره سعة حويه فيكون فيها تنبيع حولي، التي
تتبع أربعين بقره. ثم يكون فيها مئة لي سس، ثم يكون فيها مئتان
لي سس. ثم يكون فيها ثلاث تنبيع، ثم بعد ذلك تكون في كل ثلاثين
بقره سبع وفي كل أربعين مئة»^٧.

وبالاجم أنه لم يذكر شيون في هذا الحديث

وهذه أيضا كلمة راد عشرة غني سس يراني استيق بأحد النصابين
١- تكلبه بحث يحصل لاسيغاب. كما يدل منه قوله (ع) في حديث شرايع
الدين: (ثم بعد ذلك تكون في كل ثلاثين بقره سبع وفي كل أربعين مئة)
وقوله عليه السلام في صححه اعتلاء: (ثم ترجع القر على أسنانها) نعم في
خصوص لحسن ترد عشرة أكن المصوص العفوعة، حيث أنه ليس بعد
الأربعين إلى سس شيء^٨.

ثم أن الظاهر من قول المصنف (دائماً) أن الثلاثين ليست هي النصاب
الأول. والأربعين هي النصاب الثاني كما كان في الأول. وكذا في الغنم،
في المركبة مئتان أحدهما ثلاثون والآخر أربعون. وذلك صريح الرواية
حيث جعل في سس كذا وفي السس كذا في ما رددناه

٦- الوسائل، باب: من أبواب زكاة الأنعام، الحديث ١

٧- الوسائل، باب: من أبواب ما يجب فيه ركدة، الحديث ١

ج - نصاب الخمس :

(قال المحقق رحمه . وفي نعم حصة نصيب أربعين و فيها شاة ثم مائة واحد و عشرون و فيها شاة ، ثم مائتان و واحدة و فيها ثلاث شاة . ثم ثلاثمائة و واحدة . فإذا بيعت ذلك قبل . يؤخذ من كل مائة شاة . و قبل من نحب أربع شاة حتى تبلغ أربع مائة فتؤخذ من كل مائة شاة مائة مبيع . و هو الأشهر) .

كون النصاب خمسة هو المشهور . أما على قول من يرى في الثلاثمائة و واحدة في كل مائة شاة تكون الخمس أربعة و الناحية ففي المسألة خلاف في قول المشهور .

أحدهما - عن الصدوق حيث جعل النصاب أربعين و واحدة . و قال « ليس على نعم شيء حتى تبلغ أربعين . و إذا بيع أربعين و أراد و واحدة فعليه شاة » و أسند في ذلك إلى ما في نسخة رصوى حيث قال

« ليس على نعم ركعة حتى تبلغ أربعين شاة . فإذا أراد على الأربعين واحدة فعليه شاة إلى عشرين و مائة . فإذا أراد واحدة فعليه شاة إلى مائتين ، فإذا زادت واحدة فعليه ثلاثة إلى ثلاثمائة . و إذا كثر النعم سقط هذا كله و يخرج من كل مائة شاة » .

ولا يمكن الاستدلال بذلك في قول الصحيح لداه على أن الأربعين لا زيادة عليها نصاب .

ثانيهما - من اشترح السعيد والسيد المرتضى و الصدوق و ابن أبي عمير و سائر رواي حمزة و ابن ادرس حيث قالوا ان في الثلاثمائة و واحدة ثلاثة

ثم في كل مائة شاة مائة ماعز . فعسا بملاحظة الروايت الواردة في المقام
 ١- مرواه اسكليسي بسند صحيح عن الفضلاء عن ابي جعفر وابي عبدالله
 (ع) في اشارة «في كل اربعين شاة ماعز وليس فيما دون الاربعين شيء» ثم ليس
 فيها شيء حتى تلغ عشرين ومائة ، فادانعت عشرين ومائة فعيا مثل ذلك
 شاة واحدة ، فادارادت على مائة وعشرين فعيا شاتان ، وليس فيها اكثر
 من شاتين حتى سمع مائتين . فادانعت المائتين فعيا مثل ذلك ، فادازادت
 على لستين شاة واحدة فعيا ثلاث شياه . ثم ليس فيها شيء اكثر من ذلك
 حتى تبلغ ثلاثمائة فادانعت ثلاثمائة فعيا مثل ذلك ثلاث شياه ، فادارادت
 واحدة فعيا اربع شياه حتى تبلغ ربعمائة ، فادانعت ربعمائة كان على
 كل مائة شاة وسعد الأمر الأول»^{١١}.

٢- مرواه الشيوخ بسند صحيح عن محمد بن قيس عن ابي عبدالله عليه
 السلام قال : «ليس فيما دون الاربعين من النعم شيء» فادانعت اربعين
 فعيا شاة الى عشرين ومائة ، فادارادت واحدة فعيا شاة الى لستين .
 فادارادت واحدة فعيا ثلاث من النعم الى ثلاثمائة فادانعت كثر النعم
 ففي كل مائة شاة»^{١٢}.

والى هذه الصحيحة يستدل القائلون بان الصب اربعة فكيف يحل
 التعارض بين هاتين الصحيحتين ؟

الظاهر ان المراد من قوله عليه السلام في صحيحة محمد بن قيس (فادانعت

كثرت العم في كل مائة شاة شاة) بعد قوله عليه السلام: (ثلاث من العم هي ثلاثمائة) هو الكثرة لدلعه الى اربعائة لا زيادة بواحدة بقرينة احواف التعبير فانه قل ذلك عمر في العشرين ومائة وكذا في لستين بقوله عليه السلام. (فادار ادب واحد) واسد الزيد الى ابو حذاف. ثم بعد ثلاثمائة عمر بقوله (فادار كثرت العم) بساد الكثرة الى اعم. فيكون انصب الرابع اعني اثلاثمائة و واحد مكوها عنه في هذه صحيحه. وصححه الفضلاء فاطقة به .

ولا يعارض من السكوب و سقط. لاسيما فيكون يكون احكامه اسمه فان العامة يقولون: «ان الفهم اذا بلغ اربعين فصا شاة الى عشرين ومائة. ودار دن على العشرين ومائة فصا شاة الى مائتي. ودار دن على الستين ثلاث شاة الى ثلاثمائة. فادار ادب على اثلاثمائة فهي كل مائة شاة شاة»^{١٢}

ومرادهم ان ثلاثمائة وان كان يجب فيها ثلاث شياء لا بها من انصب. بل تع انصب السابق عليها. ثم اد رند عنها ولو وحده كات سبأ بفسا ويزمه في كل مائة شاة شاة فوحوب لثلاثة حينئذ يعنون انها بنفسها انصب .

وهذا طريق آخر لحل التعارض بين الصحيحين وهو ان يقول . ان التعبير بالكثرة على تقدير شموله للواحد فهو امر كلي يخصص بصححه الفضلاء .

ومع قطع النظر عن ذلك كله فإن صححة محددين قيس لا تقاوم
للمعارضة مع صححة الفسلاء من حيث رواة السند . فالسند هو قول
شهور

العائدة على القولين :

(إن المحقق قدمه ونظيره ما تقدم في الوجوب والصحة)

هذا جواب عن اشكال يتوجه على كلا القولين .

١- على لشهور يمكن دونه ما تقدمه في اعتبارها أربع مائة . وكان
حقه من الزكاة - أبلغها شاة في ثلاثمائة وواحدة فهي أربع مائة
في مدونة الحساب . و - أبلغ خمس مائة فهي كل مائة شاة شاة دله ما
أصح

وعلى قول الآخر كان حق لقول زيات - أبلغ الشاة مائتين
وواحدة فهي ثلاث مائة أي مدونة الأربع مائة . هذا بلغ الأربع مائة فهي
كل مائة شاة شاة . لا - أبلغ في مائتين وواحدة ثلاث مائة وهي -
ثلاثمائة وواحدة في كل مائة شاة شاة

ونفرد جواب بسبب أن ما تقدمه يظهر في وجوب الزكاة في -
اضمان .

١- أما ما تقدمه في الوجوب فيلحق بين أن يجب الزكاة - تكيفاً و
- صفاً - في الثلاثمائة وواحدة أو في الأربع مائة فإنه على الأول له ن

يصرف كيف شاء فيما زاد عليه . وعنى الثاني ليس له ذلك في شيء منه^{١٤} .
 ضرورة أنه سواء ما بالاشاعة في حق الركاه . او لكل في اسمعيس^{١٥} او
 دته في لدمه وما في الخارج بتره الرهن . وبعده ذلك . كان ذلك كله في
 دائرة الثلاثية وواحدة لا ريد . والبركي بيده لاجتياز في الاقرار
 وتعيين .

وعنى هذا لو كان عدد ثلاثية وسبعة وتسعون فله ان يصرف في
 ثمانية وتسعين ويحذر حركه (وهي اربع شياه) في اساقى . اما لو كان
 حده اربعائة شاه فليس له ان يصرف في واحد منها ما لم يؤد لأربع شياه
 في لركه تعينت بحسبها . وثلاثمائة وواحدة وان كذب مسدوحة في
 سمها يكن ليس لها حكم

٣- و ما عتده في ضمن . فانه ان كان عدده مثلاً ثلاثمائة وواحدة
 و تسعون فقلت تسعون و اتلفها لم يكن عليه ضمان اسلا لبقاء عدد ادنى
 منه اربع شاه بحسب تعليق الحق . واما ان كان عدده اربعائة فان تلف
 تسعين ضمن تسعة عشر شاه واحده . ولو تلف تسعون منها بغير تفريط
 نهيعس التسعة اعشار . وكان اتالف بحسب على حق الركاه . فلا يجب
 عليه اداء اربع شياه لعدم ضمانه تسعة اعشار من شاه واحده . ولا يتوهم

١٤- مع ان ما يجب اخراجه في كل منهما هو اربع شياه

١٥ الكلى في اسمعيس عني رأي سبنا الحد اعلى الله مقدمه . هو الكلى
 في دائره خاصه بصاع من صيرة عني انه صير اجحضور بين افراد هذه
 بصيرة . ولو لم يكن بغيره بصاع من صيرة بكان كما ضمن كل الاصواع
 في العالم .

بهاء الثلاثمائة وواحدة التي يجب فيها الأربع شياء سقوطها عن الحكم اذا
مدرج في الأربعمائة فانه ليس بها السبعة حيث

وسين مذكور انه بولم يكن الأربعمائة نفدا وكنت الأربعة التي
هي لفريضة راحته الى ثلاثمائة وواحدة لكان المقوم متداً الى الخمسة
ولم يكن بعض من الأربع شيء بلع سبعين مثلاً يغير تخطيط .

حكم ما بين النصابين :

(قال المحقق قدس) وفريضة تجب في كل نكاح من نكاح هذه الاحاس .
ما بين النصابين لا يجب فيه شيء وقد حرم العادة بسببه مالا يتعلق
بالفريضة من الابل شتاء ومن الثمر وقصا ومن العنق عتوا ومعناه في الكل
واحد) .

ربما امكن لقول بان ما بين النصابين داخل فيه تقدمه من نكاح ،
سعى ان اراد عليه حرم منه واركد معتقة بالجمع . فمثلا حق ركع
سنة واحدة يتعلق بالأربعين . قد كنت خمسين او ستين وهكذا الى مائة
وعشرين فذلك الحق يتعلق بخمسة مائة على الأربعين ثم اذا صارت
مائة وعشرين وواحدة ففيها شتان . وكذلك في البقر والابل
وتشهد على ذلك الصراح الآتية :

- ١- صحيحه الفصلاء حيث قال عليه السلام : « في كل أربعين شاة شاة
فاذا بلغت عشرين ومائة ففيها مثل ذلك » ١٦ .
- ٢- صحيحه محمد بن قيس حيث قال عليه السلام : « فاذا زادت واحدة
١٦- تقدمت الإشارة الى موضع الحديث .

ففيها شاذل أي المتيسر فإن رادب واحد ففيها ثلاث من العبء إلى ثلاثمائة^{١٧}
 ٣- صحيحه عند الرحمان حيث قل عليه السلام «يؤد رادب واحد
 وفيها ست لئون إلى حسن و أربعين إذا رادب واحد ففيها حقه إلى
 - سنن - ١٨٠٠

والتمرس أن مدحون حرف (ي) هو الباءة. فمدحون في المعنى .
 والركعة في محسوع مارد وبسار أخرى أن عنوان الركة الواحد . كنى
 لا شرط به مضاديه. وكل مضدق بعلق ركة بضمح حرته
 كمن انصف (فده) برون عنوان ردة واحد في حد موضوعه
 شرم لا . ي بختصر تعلق ركة بهذا العدد وماراد عنه فصلة. واما
 «ومدين النصابين لا يجب فيه شيء» .
 والدليل عليه :

١- ما في صحيحه اتصال بحكمة عنه 'سلام بأنه ليس فيما دون
 الأربعين شيء قل عليه السلام: «ثب سن فيها شيء حتى تسبع عشرين
 ومائة»^{١٩}.

٢- ما ورد في الحديث عديده ليس على اليك شيء ولا على
 الكور شيء^{٢٠}.

١٦، ١٧، ١٨- مقدمة الإصدار لبعضين من مواضع هذه الأحاديث

١٩- أبو سنان، باب ٦ من أبواب ركعة الانعام- أحدث ١

٢٠- الوسائل، باب ٢ من أبواب ركعة الانعام- أحدث ٦ والنبأ

الحديث ١ والباب ٦ الحديث ١ .

٣- ما رواه الصدوق عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «سئلت عن سبب شيء حتى تبلغ ما تصب فيه واحده. ولا في صدقة والركاة كورة. ولا يكون شاة ونصف. ولا يعبر ونصف. ولا خمسة دراهم ونصف. ولا دينار ونصف. ولكن تؤخذ لو احدى وتشرح ما سئلت: لث حتى تبلغ ما تؤخذ منه واحد فتؤخذ من جميع ما» ٢١

٤- ما هي لتصححة في تصاب اسير في علمه سلام: «ويسمى ما بين الثلاثين الى الاربعة حتى يبلغ اربعين» و ليس لما بين الاربعين الى الستين شيء» ٢٢.

وما حذره مصنف (قده) هو اسعيد دانتمريخ يفتي بعلق الركاة ما بين اربعين الى احدى هو مفسون هذه الروايات - فوجب تفسير الروايات المتقدمة بكون مفسود زائدة لو احدى بشرط لا من حيث التعلق. والعاوين حذره لتصب هي التي تعلق بها الركاة - فمما اراد من في انهم - وعنوان سبب والثلاثين في الابل. هو يدى به اسسه في تعلق الركاة. والزيادة لا اثر لها حتى تصل الى تصاب الثلاثين وتظهر الفائدة في الوجوب والفساد بغير ما تقدم في شرح كلامه. المصنف (قده) وسأنتي الاشارة اليه اعتبارا ان شاء الله .

تطبيقات:

(فان المحتق قد هـ فالتبع من الابل تصاب وشق في تصاب حسن

٢١. ٥ سائر. باب ٥ من أبواب ركاة الذهب والفضة الحديث ٢

٢٢. الوسائل، باب ٤ من أبواب ركاة الانعام. الحديث ١

والشئ أربع، بمعنى أنه لا يسقط من الفريضة شيء، ولو تلف الأربع،
تظهر الثمرة مما كان أسلف بعد حوّل، فإنه بعد أن لم يكن لشئ يجب
عليه شيء، فهو فضلة لا تؤثر وجوده، وعدمها في شيء، وبعور اتلافها -
لا تؤثر تنفها، بعد تعريف في شخص ما، يجب على لصاحبه
ما يوفى من الزكاة، تعين تسع حصة، فللأرم عند نصف واحد
أن يكون قد تلف تسع مجموع من غنائه، وبصرفه يقسم
(قال المحقق قدس، وكذا التسعة وثلاثون من الفريضة، ووقف
الفريضة في ثلاثين وأربعة ووقف حتى تسع أربعم، وكذا مائة وعشرون
من الفريضة، ربعون وفريضة مائة، وغناها مائة حتى تبلغ مائة
واحدى وعشرين، وكذا ما من النسب التي عددها)
رأى بذلك أنه لا يسقط من الفريضة شيء، ولو تلف بوقف ووقف
لا يهل، إلا أن يمس من الفريضة مثلاً، التي فيها فريضة، يمكن مائة
مائة عليها من الفريضة، وإذا تلف شيء من المجموع منها، بعد تعريفه يلزم
أن تعين من الفريضة حصة، وإن بقي مقدار أصاب
لأننا نقول: عموم (أن في الأربعين شئ) يشمل ذلك المقدار الباقي
فلا بد من أداء الفريضة.

وحدة المالك للمال:

(قال المحقق قدس، ولا يصح مال أسد إلى غيره، وإن احتمعت شرائع
الحنيفة^{٢٣}، وكان في مكان واحد، بل يعتبر في مال كل واحد منهما بلوع -

٢٣ - الحنيفة بوعال حنيفة أشير إلى - وحنيفة حوّل

النصاب ولا يفرق بين مالى المالك الواحد ولو ساعد مكاتبهما)
 اجمع الاصحاب (قدست اسرارهم) على ان المالك مشترك يلاحظ فيه
 بلوع النصاب حسب سهم الشركة وان بلغ الكل عدد النصاب وكون مجتمعاً
 في مرضى و حدا ومرعى واحد، خلافاً لبعض ائمة
 وكذا اذا كان مال المالك الواحد منفرقاً في امكة متناعدة وكان الكل
 على حد النصاب تحاركة خلافاً لعدمه على ما يحكى من بعضهم
 والدليل على ما ذهب اليه اصحاب هو انه ان التى منها :
 ١ - ما رواه الشيخ به صحيح عن محمد بن قيس عن ابي عبد الله
 عليه السلام : «ولا يفرق بين مجتمع ولا مجتمع بين مفرق»^{٢٤}

١ فالأمر هو ان لا يفرق حسب احد المالكين او اهله عن صاحب غيره .
 كما شبه «رأبها يوم» او «يخرج معا فليس به سهم» وهم شركاء فيها
 ليس لاحدهم عدد مبسر
 ٢ - وانما مراد من ان يكون من كل واحد من المالكين او الملاك
 معبأً مفيراً عن مال غيره، فهذا بلا جدال «سور» مضمومة مبصرة .
 وبلاخر مثله او اقل منها «اكثر» مع «له» مجرد كدب» وبكسر كلها
 متجاوزة مخلوطة كالمال الواحد .
 ولعل من هذا الفصل «في حاي في نصه راجد» «وان كثر من الاحتذاء
 على بعضهم على بعض» سورة ص آية ٢٤ «اد لم يكن الرحلان شركيين
 لعوله» «ان هذا احق له سبع وتسعون» فحقه ولى حقه واحده»
 ٢٤ و ٢٥ - الوسائل - باب ١١ من توب تركه الانهاء الحديث ٢٥
 ولا يحق ان الاستدلال بهذا الحديث انما هو بناء على اراده

٢- مرواه الكليني بسنده عن محمد بن خالد أنه سأل عن عبد الله بن عبد السلام عن الصادق فقال: «مروا صدقة لا يكثر من ماء إلى ماء ولا يصح بين اسرق. ولا يفرق بين صحيح»^{٢٥}.

٣- مرواه تصدوق بسنده عن زرارة عن أبي جعفر عنه السلام: «فإن قلبه مائة درهم بين حسن أسير وعشر حجاب عليها حول وهي عندهم أحب إليهم ركنها قلب لا هي سرية تلك - يعني حوسه - في البحر. ليس عندهم شيء حتى لا ياكل أسير منهم مائة درهم. فت وكذلك في الشاة والأبل وتمر والذهب والفضة وخمس الأموال»^{٢٦}.

الإجماع والافراق في الملك من لا المكن والصدق سند الصدق هو المالكة وتخييمها هو السامي.

وروى العامة: «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجمع حسنة الصدقة وما كان من حنطس فانهم يراهم بها بالسنة» رواد البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة. ركدت أحمد وداود والنسائي، وأبو داود في صحيحه هذا أسناد صحيح ورواه كله في كتاب لا حط من الأوصار للسوكني ج ١ ص ١٠٧ ط مصطفى الحلبي

وفي ما كان في الموضع «معنى هذا الحديث أن يكون أسير الثلاثة لكل واحد منهم أسير شاه وحبب لها الزكاة فجمعوا بها حتى لا يحب عنهم كلهم فيها إلا شاه واحد أو يكون للحنطس مائتا شه وشانان فيكون عليها فيها ثلاث شاة. ففرقوا بها حتى لا يكون على كل واحد إلا شاه واحدة»

٢٦ الوسائل - باب ٥ من أبواب زكاة الذهب والفضة - الحديث ٢

خلاصه ما نوصفنا الله :

- ١- استخراج تصالابل والنشر والعمد من خصوص
- ٢- لا يعنى عما يريد عن انسعه بمذابئه والعشرين في الاصل
- ٣- بلغر كله تصاد احدهما ثلاثون والاخر ربعون . فكل رد عشره على النسي براعى عتسقى باحد مقياس و نكتبه بحث يختصم -
الاستعاب
- ٤- تصاعبه حبه لا يعه . لان مستدافون اثني هو صحيحه
- محيدين فس نسي لافقوي على معارضه صحيحه لفصلاء النصفه دلفور .
الاول . خصوصاً ون لىكوب عن مقدار الكثره فيها لحكمه اسمه
- ٥- مابين المقياس لا يحب وه نسي
- ٦- المدار على وحده المالك لا المال .

الشرط الثاني - السوم

(قال المحقق هذه الشرعيات في السوم . فلا تحاربك في -
المعلوفة) .

تدل على ذلك النصوص الآتية :

- ١- ما رواه الكشي بسند صحيح عن لفصلاء عن ابي جعفر و ابي

عبد الله عليهما السلام في حديث زكاة الإبل قال: «وليس على العوامل شيء، إنما ذلك على السائمة الرابعة» ٢٧.

٢- ما رواه أيضا بسند صحيح عن الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في حديث زكاة البقر قال: «إن الصدقة على السائمة الرابعة» ٢٨.

٣- ما رواه أيضا بسند صحيح عن زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: هل على العرس والعمير يكون للرجل يركبها شيء؟ فقال: لا، ليس على ما يعلف شيء، إن الصدقة على البسمة المرسلة في مرجها» ٢٩.

حكم صفار الإبل والبقر والعنم:

(قال المحقق قدس: ولا في السحان إلا إذا سعت من الأمهات بالرعي).

حمل مبدأ حول من حين فطام الحبل وأسمعتها عن أمهاتها وتبعه عن ذب حماعة كالعلامة والشهد والمحقق الثاني وغيرهم. وعن المشهور حمل مبدأ الحول فيها من حين التاج والولادة.

والحقيق: إن كلام المصنف ينتهي على تقيد مطلقات وجوب زكاة في الأسماء باليوم، فالموضوع هو متخصص بهذه الخصوصية، فلا محال لثبوت الزكاة في السحان مداومت ترسع من أمها، لاتقاء الحكم

٢٧ و ٢٨ و ٢٩ الوسائل باب ٧ من أبواب زكاة الإبل، الحديث ١ و ٢ و ٣

والمرج: المرعى.

٣- موثقة إسحاق بن عمار قال: كنت رأيت عذاته عليه السلام «السجل مني تحب فيه الصدقة؟ قال: إذا أهدع^{٣٢} وأهل الرد الله إذا تم له سهو ودخل في شيء كما هو معنى عند جماعة من القدماء كالصدوقين و الشيخ المفيد وأسد المرعشي و الشيخ لطوسي وغيرهم، وكذلك في عهده من كتب النسخة فنقل هذه الوثيقة أيضاً على النحو السجل من يوم سراج

تحدد مفهوم السائمة :

(قال ليعنق عده فلان من سرار السوء حسنة الحول فهو عديم بعضاً ولو يوماً - أسأف الحول عند أسباب السوء ولا اعتبار بالصفة عادة وقبل يمر في اجتماع سوء والضعف لأغلب. والأول شبه) .
لا كلام في لزوم اسرار السوء وفضل شهور الحول. فلا يكفي -
سوم اثني عشر شهراً في قول سنن مثلاً. فله قال عليه السلام: «حتى يحول عليها الحول من يوم تنتج»^{٣٣}.

وفي حديث شرايع الدين قال عليه السلام : «حتى يحول عليه لحول من يوم ملكه صاحبه»^{٣٤}.

وقال عليه السلام في صحيفة رزاة: «ليس على ما ضعف شيء أثم لصدقة على البائسة المرسلة في مَرَّحها عما الذي يقتضيها من الرحن، وأما ما سوى ذلك فليس فيه شيء»^{٣٥}.

٣٢ و٣٣- الوسائل باب ٩ من أبواب ركة الإيعام، أحدث ٣ و ٤

٣٤- الوسائل، باب ١ من أبواب ما يجب فيه ركة، أحدث ١

٣٥- الوسائل، باب ٧ من أبواب ركة الإيعام، الحديث ٣

وانما الكلام في تحديد مفهوم (النائمة) .

أ - فاعل جمع ، ان النائم هو سوء في لعب شهور السنة^{٣٦} ، لأن ذلك ما يحقق المفهوم المعروف . او ضابحه تنبج النائم مما ورد في -
اعلام حيث يدل في سقى الزرع بالسطر و سيج او مالدو . ان الساط هو النائم . فان تساوى سقى بها كان في نصفه العشر وفي نصفه نصف -
العشر

ب - وفاء جمع من استحقص^{٣٧} . ان النائمة يراعى فيها مفهومها
معرفى وما يقيدى عليه لا تصاف هذه الصفة عرفاً . واحصوا فى صدقة ، فمن
(العلامة) به لا تصدح الوء فى السنة . وعن بعضهم عدم قدح اليوم فى اشهر
ج - وعن (الشهيد الأول) انه سقرب عدم قدح اشهر فى السنة
حيث قال « لا عمره بالوء فى سنة . وفى الشهر فى السنة تردد اقرنه بهاء
السوم ، للمعرفة »^{٣٨} .

د - وصاهر المصنف قدح الوء . وانما لنحظة لا اعاد بها
وهل اسراد من يحفظه هو لمره لو احدث منها؟ او سراد تسمى اللحظة
وان كانت فى جمع الوء لحول؟ او سراد بلحظاب العدة التى تنق عاده
فى مجموع الحول؟ فاهره الأخير .

٣٦ - ما انى ذلك السج الطوى فى الحلال و الميسود و ما فى
فيه ان ادرس فى اسرار فائلا انه اصعب واوهى من ست الحبوب
٣٧ - منهم المحقق الكرعى وأشيد الشى
٣٨ - لاحظ الدروس شهيد الأول



ولدى تقصده دقيق النظر يتوقف على تقديم مقدمة وهي :
 ان المشتق ان كان فعل الماضي فيد - بالاسلام - على نحو بدأ
 ووجوده فان هيئة لفعل الماضي موضوعه مسنة من فاعل والمبدأ
 المحقق. ومهما استدلى الفاعل الرمزي فلا محالة يستند الماضي. كم
 هو واضح. واما فعل المضارع وسمه فاعل (وهو مقصودان في الصمد
 بحاط كلمة - اسائية - وحينه - ليس على ما يعطى ابو دوش في
 الروايات) فالهيئة فيها موضوعه المسنة السليسة. فبدل على تبين ابدان
 بالمبدأ^{٣٩}.

والتمس .

أ - ناره بالفعل: كم في فونت (ربد حسن. وردت سكند)
 ب - وخرى بالاقصاء لاجل ان ابدان بها مكنه بدور اسدأمة
 وعروضة عنها. او ذلك حرفه وساعة. كما يقال (فلان رارع او تاجر او
 كاتب او صانع) او ذلك من اعاده نفسه. او بالعرض. وكن عاده
 حسنه: كما يقال (فلان قائم الليل وصائم النهار او لاس العمامه و لرداء)^{٤٠}

٣٩ - ولا فرق في المبدأ من ان يكون حدثاً او مجرداً وربما يكون نفس
 'بدءاً اسماً للملك - ولو اصطلاحاً كما يقال فلان عدل او مجتهد وجمد
 ذلك

٤٠ - ومن هنا يعرب ما في نفس المحقق الآخوه فده حسب

إذا تمهد ذلك بقول : لا يراد بكلمة (السائبة) أو جملة (ما يعلف) واردين في الحديث، الرأعية و المعلوفة في جميع السائب، لعدم إمكان ديث. ولا في جميع أوقات التعدي لمدرة ديث عاية اسدره . فإنه كثيراً يتفق عدم الساب في أسر وبو لاجل التلح في مكان، وسبق أن تخرج الانعام من مرادها لأن ترعى ولو في نواحي الدور . إلى غير ذلك

فلا بد من أن يكون لسرا دائبه بحسب العادة . والمعلوفة كذلك مما يصبح صدق لسائبه في عامها عليه بقول مطلق بحسبها الزكاة، وما يصدق عليها المعلوفة بالاملاق فلس فيها ذلك^{١٢} . وما لا يصبح صدقها سبه كذلك الا مقدراً بقدر مثل بها سائبه في سه اشهر او قل او اكثر لا تجب فيها الزكاة .

وحيث أن لم يصدق عليها المعلوفة بقول مطلق، واحتاج إلى التقييد

أن « اختلاف الاستعداد في إمداد، ويكون بعد من عصه حرره وصداقه ، من عصه موة ومنكه، وفي عصه مطلقاً » انتهى ج ١ بر ٥٦ فإن المدا لا يكون ملكه أو حرره . بل « ليس بامداد قد يكون الاستعداد لاجل إمداده والإستعداد

١٢- وهذا ينظر (أروحه) فإنه أصبح اختلافه بلامد على إمداده . وما أصبح به فلا أصبح الإمداد في جميعه بل بفان، روحه إلى شهر أو سه وكذا الكلام في الماء المطلق

فهو إندي أصبح اختلاف إمداده عنه في عمل ماء المرد، إندي لا يصدق عليه إمداد بقول مطلق، بل لا بد من التقييد

بمثل ستة أشهر أو أقل أو أكثر. لكن لا يصير في ذلك ادال موضوع المستحصر
لركاة هو السائنة^{١٢}. وانشاء الحكم بانتهاء موضوعه ضروري والحاصل
السائلة في قوله عنه السلام. «ليس على ما يعين» لا تدل على المستحصر. فان
المفهوم فيها مفهوم الوصف. وهو ليس بصحة. وبتحقيق ان هذه صحة
مقدمة لسد الحكم المرتب على موضوعه المستحصر فيه (وهو وجوب
الزكاة على السائنة)

ان قلت. بنسب الصحة كونه مرسل في مخرجها عامها. و اسم
اسمعون يدل على فعله المبدأ. ومضى في نظري خاص في فعله
فيه. فلا بد من الارسل للرعى في جميع هذه الأحوال ولا يعنى اصلاً.
سواء امكن الرعى وسمع عنه ما به
قلت. فعليه السداد اما هي ايضا بحسب لاقضاء العادي. كما هو
فلان مخرجون الى سبه. او في اسمه. او معلوله بداه كدنت. او مسلي بالمرس
مؤول السة. الى غير ذلك. ولذلك لا بد في صدق المرسل في لمرج مع
يوتها في المرخص. او سبرها في مثل الرعى فاسعى بها مرسله لان
رعى في ارمه الاقضاء لذلك والنسب من ذلك بحسب العادة المتعارفة.
وبالحمله. فالظاهر ان يصدق كونها سائنة مع لعل في بعض ايام
الشهر على خلاف العادة معه. متى حصل الشك في صدق سائنه فالموضوع
غير محرز، والأصل يقتضي البرائة.

١٢- في قوله عنه السلام: «اجا الصدوق» و اما الصدوق

على السائنة».

(قل، استحق فدية ولو اعتلت من نفسها بما يمد به بطل حوبها
لحروبها عن سم سوء وكذا لو منع السائمة ما مع كالنخ فعلقها بمالك
عمره ناده او غير ادبه) .

شبر هذه العارة ابي امور ثلاثة :

الاول - قد ينوهم ان يستوصي به قوله عنه اسلام . « ليس على
ما علف شيء » فنعلمه من نفسها عبر معنوفة فتح الركاد فيها .
والجواب عن ذلك ان اصدار على صدق سوء . والبعثمة من نفسها
لا يصدق عليها انها سائمة ، فلا زكاة فيها .

الثاني - ان كونه معلوقه لا يلزم اساده الى الاحتبار بل يستحق مع
مع السامع ايضا

الثالث - اعطى العسر نعمه ما لا يكون بدده اذ ربما يقن بالالمط
في ركاه ان لا يكون على لهات مؤونه . وربما اسفد ذلك من قوله تعالى :
« يسألونك ماذا ينفقون قل ، انفقوا » لان العفو يصدق على المجبان و عدم
تحمل شيء من لبقته . قد علف غير اسامات عسر ادبه لم تكن مؤونة على -
اسالك اصلا ، فبره ان يكون فيه ركاه

والجواب عن ذلك ان السامع حتى لا اثر له . والاصل العفو . ونهى
عوان السائمة يشل هذا سوء . ولو فرض الشك فالاصل البراءة

سكن حكى عن العلامة وعمره اسل ابي وجوب الركاد . وعن الشهيد -

الثاني انه قال « شكل الحكمة قد لو علف العسر من مال نفسه . نظر الى -
اسمى لمقصود . والحكمة المعنوية سقوط الركاد معه وهي اسؤونه على

إسالك لموجة لتخصص. كما اقتضته في إعلان عدد سقيها بالروابي»^{٤٢}.
لكنك عرفت الجواب عنه .

خلاصة ما توصلنا إليه :

١- يشترط في زكاة الأنعام السوم، فلا تجب في المعلوفة، المصوص
الصحيحة

٢- تقتضي لغوا عند انبدا الوجوب والحول ناله أي صار -
الانداء من بعد لمطام، لأنها مدامت ترمع لا يصدق عليها السوم، لكن -
المصوص الصحيحة تدل على أن هذا الحول فيها هو نجاحها، فسيأتي قول
المشهور .

٣- المراد من السائمة كونها كدبك بحسب إعادته، ويصدق هذا -
العنوان حتى مع الغلب في بعض أيام الشهر على خلاف إعادته .
٤- متى حصل لك في صدق السائمة، فالأصل البراءة من الزكاة

الشرط الثالث : الحول

(قال لمحقق قده الشرط الثالث: الحول، وهو معسر في الحيوان

٤٣- راجع في ذلك المالك للشهيد الثاني .

واسقدين مما تجب فيه، وفي من الحردة والخيل مما تستحب فيه. وحده
 ان يمضي له احد عشر شهرا ثم يهل الثاني عشر فعند هلاله تجب، ولو لم
 يكمل منه الحول)

هاهنا اربع مسائل :

- الأولى - اشتراط الحول في وجوب الزكاة على الحيوان والبقدين.
 الثانية - المقصود بالحول في باب الزكاة هو مضي احد عشر شهرا
 واهلال الثاني عشر
 الثالثة - هل يستقر وجوب الزكاة بدخول الشهر الثاني عشر او يتوقف
 على تمامه ؟
 الرابعة - هل المنصر هو الهلال الثاني عشر، او الشهر الثاني عشر تليها
 من الأشهر ؟
 والبك التفصيل

اشتراط الحول في الحيوان والبقدين :

تدل على ذلك روايات متواترة منها :

- ١- ما رواه الشيخ بسند صحيح عن العلاء عن ابي جعفر وابي عبد الله
 عليهما السلام قالا « وكل مال يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه
 فيه، فاذا حال عليه الحول وجب عليه »^{٤٤}.
 ٢- وما رواه بسنده عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام، « ومال
 يحل عليه الحول فكأنه لم يكن »^{٤٥}.

٣- مرواه لصديق مدحج عن عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام « سارت آية الركاة (حد من اموالهم صدقة تطهرهم ويريهم بها) في شهر رمضان. امر رسول الله صلى الله عليه وآله مادية هدى في اساس ان الله تبارك وتعالى قد عرض عليكم الركاة كما عرض عليكم الصلاة - الى ان قل - ثم به تعرض لشيء من اموالهم حتى حال عليهم الحول من قابل فقاموا واضطروا. فأمر صلى الله عليه وآله مادية هدى في مسلسلين: بها لملكون ركوا اموالكم بكل صلاحكم قل ثم وجه عساك الصدقة وعمال الطسوق»^{٤٦}.

٤- مرواه الصدوق في حديث شرايع يدين عن حمزة بن محمد عنه السلام: «ولا يجب على ما ركدة حتى يحول عليه الحول من يوم ملكه صاحبه»^{٤٧}.

٥- صحيح زرارة عن عبد الله بن سلام: «لا، حتى يحول عنها الحول وهي مائتا درهم»^{٤٨}.

٦- مرواه الكشي عن علي بن عيسى. حدثنا من به يهي بحوا من سنة اتركه؟ فقال عبد السلام: «لا. كل ما به يحل عندك عنه الحول فليس عليك فيه زكاة»^{٤٩}.

٤٦- ابوسائل، باب ١ من ابواب ما يجب فيه الركاة. الحديث ١

٤٧- ابوسائل، باب ١ من ابواب ما يجب فيه الركاة. الحديث ١

٤٨- ابوسائل، باب ٦ من ابواب ركعة الذهب وانقصه. الحديث ١

٤٩- ابوسائل، باب ١٥ من ابواب ركعة الذهب والفضة. الحديث ٣

- ٧- وفي حديثه الآخر قال عليه السلام: «نمرة الزكاة في كل سنة»^٥.
- ٨- عارواه الصدوق بسايدته عن أنفيل بن شاذان عن الرضا عليه السلام: «لا تحب الزكاة على الناس حتى يحول عنه الحول»^٦.
- ٩- حديث زرارة وسكيراسي عن أبيهما سمعا أبا جعفر عليه السلام يقول: «إن الزكاة على الذهب والعصاة الموصوع إذا حال عليه الحول فمه لركفه، وما لم يحل عنه حول فليس فيه شيء»^٧.
- ١٠- في عسر دلت من الروايات الكثيرة وقد عرفت مما تقدم أن مدد الحول هو أول ما يملك وأول ما يحل وأول الغناء الذي يصح فيه التحول وبالجمل، فلا ريب في اعتبار الحول.

تحديد الحول بمضي أحد عشر شهرا

حددنا نصف (قده) الحول بمضي أحد عشر شهرا وذلك عنه صححة زرارة ومحمد بن مسلم. فلا قول أبو عبد الله عليه السلام: «أتب رجل كان له مال فحال عنه الحول فانه يركه قبل له من وجهه فليس حله شهر أو يوم؟ قال: ليس عنه شيء، إن شاء الله تعالى. وقال عليه السلام: إنه حين رأى هلال الثاني عشر وحتت عنه الزكاة - إلى أن قال - قال زرارة قلت: رجل كانت له مائة درهم فوهبها لبعض أحواله أو وده أو أهله

٥- الوسائل، باب ١٣ من أبواب زكاة الذهب والعصاة، الحديث ١

٥١- الوسائل، باب ٢ من أبواب زكاة الذهب والعصاة، الحديث ١١

٥٢- الوسائل، باب ١٥ من أبواب زكاة الذهب والعصاة، الحديث ٥

فراراً بها من اركاة فعل ذلك قبل حتمها بشهر؟ فقل: اذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حل عليه الحول ووجبت عليه فيه اركاة قلت له فان احدث فيها قبل الحول؟ قال: جائز ذلك له...»^{٥٣}.

ومحل اشهد هو قوله «اذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حل عليه الحول» فهل ذلك محار علاقه لكل والعزء (وهو حد عشر شهراً و يوم من الثاني عشر)؟ أم انه على نحو لاسعة دعار احتوائه لاعظم بهم السنة؟ أم ثبت ما لة الحقيقة في الاستعمار؟ وثت بحسبة اشربة لمسمى الحديد؟ أم به سدد الى عبر ما هو له سحاط الحكمة (ي انه حال عليه الحول في نظر الشارع)؟

يرى المحدث بعض الكاشاني (قده) ان مصاب الرواية هو المرر من- لركاة. وذا دخل الشهر الثاني عشر لم يجر به امرار. اما اذا لم يدخل فحدث حائز، باعتد ارطار النصب واليوم والحول في الاثنى عشر شهراً باجمعهم، غاية الامر ان اهلل الثاني عشر يمنع من لقرار من اركاة.

وهذا النوحية لمرواية ينسجه المحدث الجرائي في (الحدائق) لكة لا يحكم به مراعاة لابق لكل على تفسير الحول بدخول الشهر الثاني عشر ولا يسكن المساعدة على مذهب ايه الميص (قده) لأراعتهم كلهم من المصدر الأول الى عصرنا بحدودون لحول بدخول الشهر الثاني عشر، وكانهم

٥٣- ابوسئل، باب ١٢ من ابواب اركاة الذهب والفضة، الحديث ٢ ولا

يحق ان الحول في البعة بمعنى السنة، وهي اثنى عشر شهراً

٥٤- بسب ان السد المرصى ان الاصل في الاستعمال اجمعهم

تلقوا ذلك من الأئمة عليهم السلام. إذا المعنى في (حال عبه الحول) أنه
مضى عليه .

وقد ذهب بعض الأعظم إلى أن (حال) فعل ماض يدل على التحقق .
فالمعنى أنه تحقق الحول، فصحيحة عند قهس بن قريظة على كون استعمال
الحول في صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم على نحو المنحاز

وحمله بعضهم على كونه حقه شرعية في الأحد عشر شهراً ويوم .
والأفضل أن يدل كون ذلك على نحو حكمه لأن روايات
استراة الحول تبين الحكم الآن (كل ما به يحل عبه الحول عذره فلا
شيء عليه فيه، فإذا حل عبه الحول وحل عليه) و نصبت هذه صحيحة
قوله عليه السلام (إذا دخل شهر ثلثي عشر فمدحان عليه لحول) وهو
بيان الحكومة بالأرب، نظر قوله عليه السلام (إذا تومأت فقد انت شئت
من الصلاة) و (إذا طعت بالبيت فقد صلت) .

ومع الحمل على الحكومة ينفص احتمال الحمل على المنحاز أو الحقيقة
الشرعية لأنه لا يخلو من نصف خصوصاً مع حلول الصحيحة عن قرينة على
ذلك .

هل يتوقف وجوب الزكاة على تمام الشهر الثاني عشر ؟

سواء فيما يكون الحول حقه شرعية في الأحد عشر شهراً ويوم، أو
كونه محضاً ، أو بيان الحكومة فالزكاة يجب بمجرد دخول الشهر الثاني
عشر، ويكون الشهر الثاني عشر بداية حول جديد

ما اذا اعتصمنا النظر عما ذكره ووعدنا على صفهاء في كون جملة
(حال عليه السكون) مبرقاً في لاسداد الشهر الثاني عشر ينسج لحول سابق .
ولا يجب لحول الحديد الا من بعد نهائه . ونفرت ذلك . وكل واحد
منصل خارجي يكفي في الاسداد الى احد اخرائه . مثلاً لو قيل
فلان حارس في اسجد صحيح ذلك وان كان حوسه في جزء منه وكذا في-
بوحده لاحصاءه التي تكون وحدها عباره . فالاسداد في شيء منه
اسداد في مجموعته كنول . حب في شهر . عني هذا . فالحول عباره عن
مضي ثلثي عشر شهراً . ودحو الشهر الثاني عشر تصدق عليه ذلك

وبناء على هذا يتوقف لحكمه بوجوب ابركة عني بناء لتمام حسي
بهذه الشهر الثاني عشر . اما على القول الاول فيكفي بناء انصباب عني حده
حسي بنهاية الشهر الحادي عشر

وتحقيق الكلام يتوقف على مقدمتين

اسفداه الأولى - كنما حدادك في لال لدليل في حكومة فذهرية
لا واعية . وعدمه لا يستد أكثر من دخاء الشك في عدم ترتيب الأثر
الذي كان له .

ما حكومة الو قعه نسى سم يؤخذ في لسانها الشك فهي اما حكومة
في حسم لأثار . او في اعليها . وفي اثر مخصوص .

مثلاً قوله عليه السلام: (الطواف بالبيت صلاة) تسريل لبطوف
مرة الصلاة في بعض الآثار كالطهارة . وكون الناس من حيوان مأكول
لحجم . وعدمه كونه حريراً . ولا يتضمن ظلال السكت في انائه كسهو
الحال في الصلاة ومن هذا القليل قوله عليه السلام (فعد حال عليه السكون)

فانه حكومة في بعض الآثار لاجتماعه. لأنه مقترن بما يفيد انحصار الحكم
مورد الاتلاف. وقد سبق ان قلنا في مباحث الفقهية والأصولية : ان من
شروط التمسك «لاطلاق عدم وجود ما يصلح لتقريبية، فاذا وجد ذلك لا
يعتمد ظهور للاطلاق وتفسير محتملا فنسكت بالقدر المتيقن . فلاطلاق
في حيلة (فقد حال عنه احوال) وعنه لا يستفاد من الصحة أكثر من عدم
حوار انصرف في النصاب بعد اهلل الاشياء عشر .

استدراكه - يمكن تصور شرط التأخر في التصديا الخارجية،
وذلك عند ما علم الامر بعدم وجود مراحم لامتنان الأمر وتيسر شرائط .
اما في القضايا الكلية الحقيقية فيحتسب برسم الحكم على العنوان الكلي من
دون نظر فيه الى شخص معين لا دخل لعلم الأمر .

وحيث ان شرائط الحكم عاوين للموضوع دائماً^{٥٥} وعنوان الموضوع
دخيل في ليلاته، فاذا تمت الحكم فعلا وكان الشرط متأخراً كان الحكم
بالموضوع . فهو بلا ملاك . واد يستحيل ذلك فالشرط المتأخر مستحيل
ويمكن تصحيح احوال الشروط بشرط متأخر بأنه واجب معلق،
سعى ان يحكم قد شيء لكن فعله اسعفت موصيه بحصول ذلك الشرط .
لأن المثل لا يبطئ على الامتثال^{٥٦}

وعنى هذا ماورد في الصحة من انّه (اذا دخل الشهر الثاني عشر
فقد حال عنه احوال ووجبت عليه فيه ركاة) بعد صرف اشياء وحوال

٥٥ - بمعنى قوله : ان سافرت مقصر، ان المسافر يقصر .

٥٦ - فيما سجدات حفيضة مسافران اعشار كالايجاد والوجود

الزكاة، اما المعلنة فهي منوطة بقاء المصا إلى آخر الشهر
والحاصل: انه لا يمكن اعتبار الشهر الثاني عشر بداية حول جديد،
بل هو تابع للحول السابق .

هل يصح التفتيق بين الأشهر ؟

تقدم ان مبدأ الحول هو من حين استك، فهل المبدأ هلال الثاني عشر،
ام المعتبر دخول الشهر لثاني عشر بحسب التفتيق بين الأشهر ؟
تشير عبارة المحقق (قده) الى الأول، وهو منطوق الصححة (انه حين
رأى هلال الثاني عشر وحت عليه الركدة) في حين تشير عبارات الفقهاء
الى الثاني .

ولنضرب مثالا توضيح المطلب. لفرص انه كان بداية مك شخص
سابعس فيه الحول ٥ ذي الحجة ١٣٨٧ فهل يكون الحول هلال ذي الحجة
١٣٨٨ (الذي به يحصل الهلال الثاني عشر) ؟ ام انه ٥ ذي القعدة ١٣٨٨ (الذي
هو دخول الشهر الثاني عشر) ؟ وواضح ان الفرق بين الفرضين ٢٥ يوماً.
وبرى ان حمل الدخول - في الرواية - على رؤية الهلال اولى من حمل
رؤية الهلال على الدخول وعليه تؤيد المحقق (قده) فيما ذهب اليه

انقطاع الحول باختلال شروط الزكاة :

(قال المحقق قده : ولو اختلف احد شروطها في اثناء الحول بطل -
الحول، مثل ان نقصت عن المصا فأنمها، او عاوصها بجسها ، او بمثلا

على الأصح)

مذكوره بالنسبه الى المدعومه هو المشهور بين الفقهاء بل ادعى-
الاجماع عليه .

والمراد من المدعومه دلخس ما يتناول الصف. فقد يبادل عشرين
من الأربعين مائة التي عدده بعشرين مائة غير هذا فهذا تبديل للجنس، وقد
يبادلها بعشرين من العمر وقبحكم المحقق (قده) بانقطاع الحول فيها
لاشراط نفاء النصاب شخصه .

و ما قوله (على الأصح) فهو تنسبه الى وجود رأى مخالف للشيخ-
اطوسي وفخر المحققين

قال الشيخ الطوسي (قده) : «لو بادل بعينه مائة على حوله، وان كان
بمعرفة استأنف لحول»^{٥٧} .

وقل فخر المحققين (قده)، «اذا عاوض النصاب بعد انعقاد الحول عليه
من جميعاً للشرائط بمعرفة وهو ركوى ايضاً، كما لو عاوض اربعين شاه
ثلاثين مائة مع وجود الشرط في الأئس انقطع الحول، وابدأ الحول-
اشاء من جنس سكه. وان عاوضه بوجه وقد انعقد عليه الحول ايضاً
من جميع شرائط لم يقطع الحول، بل نبي على الحول الأول، وهو قول-
الشيخ بي جعفر الطوسي قدس سره. برواية. وانما شرطه في المعاوض
عليه انعقاد لحول لأنه لو عاوض اربعين سائمة بربعين معلوفة لم تجبه
لركه احداً، بل يشعي ان تكون اربعين سائمة ستة اشهر بربعين سائمة

مدّة سنة أشهر ومتى احتل أحد الشروط لم تعد الزكاة جماعة^{٥٨}

وعاية ما يمكن الاستدلال به لما اختاره ان الأدلة تضمنت (من ملك أربعين شاة فعليه شاة) و (من ملك ثلاثين يرد فعليه كذا) والمعتبر هو المالكة للكلى يطعمى الذي لم يحط فيه شخص استولى، وحسب ذلك نادل الأشياء بحسب قبل الحول، وكانت الشروط دقيقة لم يقطع الحول والركاء ثمانية

لكن الذي يظهر من الروايات هو ان الساطم ملوكة شخص نصيب^{٥٩} فقد ورد في بعضها (من اول يوم ملكه) وفي الآخر (من يوم تسج) وعليه فمادة النصيب بغيره في اثناء الحول تسع من ثوب الركاء في الاعام الجديدة، فيجب استئناف الحول بشأنها .

ولو فرضنا الشك في وجوب الركاء فالأصل عدمه وب عليه المشهور من انقطع الحول بموضوعة العصاب في الاثناء هو الصحيح

حكم الفرار من الزكاة :

(قل المحقق قدّه: وقيل: اذا فعل ذلك فرار وجب الزكاة، وقيل: لا نصيب، وهو الأصهر) في المسألة قولان :
الأول : وجوب الزكاة اذا كانت المبادلة بقصد الفرار من الزكاة

٥٨- لاحظ في ذلك شرح الإرشاد، بحر المحققين ابن العلامة قدس

٥٩- ولا يصح الاستدلال كون المالكية والمملوكية متصانفتين

واحار ديث شيخ اطوسي والسيد المرتضى. وعيسى بن عوييه وآخرون
الثاني . عدم وجوب الزكاة حتى لو كانت المدة نصف الفسار
واحار ذلك الشيخ المصنف. وهو المشهور بين المتأخرين ووعم المحقق
بعبه .

ومقتضى الصاعقة العمية هو القول الثاني فإنه لا يجب التحفظ على
شرط الوجوب في احوال اشروط وان قل بوجوب التحفظ على شرط
انما موره^{٦٠} وما يفتى لحوال شرط لوجوب الزكاة فلا سزم الحنفية
عنه بل يجوز للمكلف ان يخرج نفسه عن موضوع الوجوب (وهو: من
ديت أربعين شاة شخصها) .

هذا ما يقتضيه قواعد لكن الروايات بهذا الصدد معارضة .

في روايات التي يثبت بها القول الأول

- ١- مارواه الشيخ بسند موثق عن محمد بن مسلم قال «سألت اب
عبدالله عليه السلام عن رجل فيه ركاه؟ قال: لا. الا ما درهم من الزكاة»^{٦١}
- ٢- مارواه الشيخ بسند موثق عن اسحاق بن عمار قال: «سألت ابا
ابراهيم عليه السلام عن رجل به مائة درهم وعشرة دراهم»^{٦٢} اعلمه ركاه؟

٦٠. هذا من المعروف الأساسية من شرط الامر اوجوب، وشرط
انما موره، لان شرط الموره دخیل في فعله اعلال فلا بد من رعيته والا
كان تعوتاً للعرض .

٦١. ابوسائر، باب ١١ من ابواب ركاة الذهب والفضة. الحديث ٧

٦٢. بما كانا العشرة دينار مساوي مائة درهم فصبح المجموع
مائتين وهو انصاف الأول في الفضة سأل اراوي عن حكم ذلك

فقلت: ان كان فيها من الركاة فعله ركاة قنت لم يقر بها وورث مائة درهم وعشرة دنانير. قال: ليس عليه زكاة»^{٦٣}.

٣- مرواه ايضا بسند صحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال قنت به رجل يجعل لأهله الحصى من مائة دينار والمائتي دينار وارني قلت: الثلاثمائة اعليه الركاة؟ قال عليه السلام: ليس عليه فيه ركاة قلت: فانه قرنه من الركاة، فقال: ان كان قرنه من الركاة فعليه ركاة وان كان اثنا فعليه ستحمل به فليس عليه ركاة»^{٦٤}.

٤- وعن فقه رجب عليه السلام «ليس في لسانك ركاة لا ان يكون قرنها من الركاة فان قررت به من ركاة فعليك فيه الركاة»^{٦٥}.
ومن الروايات التي يستفاد منها لنقوب الثاني

١- مرواه الصدوق بسنده عن علي بن عيسى عن أبي ترابهم عليه السلام قال: «لا تحب الركاة فماتت قنت وان كان سكة فرائض الركاة؟ قل: الا ترى ان المسقة قد ذهب منه، فذلك لا يجب عليه ركاة»^{٦٦}.
٢- مرواه الصدوق بسند صحيح عن عيسى بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام «رجل فرسالة من الركاة فاشري به ارضاً او دراهم اشترى؟» فقال: لا، ولو جعله حب او نقر؟ فلا شيء عليه وما مع نفسه من فضله أكثر مما مع من حق الله ان يبيكون منه»^{٦٧}.

- ٦٣- الوسائل، باب ٥ من ابواب ركاة الذهب والفضة، احدث ٣
٦٤- الوسائل، باب ١١ من ابواب ركاة الذهب والفضة، احدث ٦
٦٥- المستدرک، باب ٦ من ابواب ركاة الذهب والفضة، احدث ١
٦٦ و ٦٧- الوسائل، باب ١١ من ابواب ركاة الذهب والفضة، احدث ٢

٣- مرواه الكشي سند حسن عن هروزي خارجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قبله: «إن أحمى يوسف ولي لهؤلاء القوم أعبالا أصاب فيها أموالاً كثيرة، وأنه جعل ذلك المال حباً أراد أن يهر به من الركاة عليه الركاة؟ قال: ليس على أحلى ركاة، وما أدخل على نفسه من القصاص في وضعه وضعه نفسه قبله كثر مما يحد من الركاة»^{٦٨}

٤- مرواه الشيخ سند صحيح عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إن أباك قال من قرأها من ركاة فعليه أن يؤدبها، فقال: صدق أبي أن عليه أن يؤدى ما وجب عليه وما لم يجب عنه فلا شيء عليه منه ثم قال لي: أريد لو أن رجلاً أعنى عليه يوماً ثم مات فذهب صلاته أكان عليه وقدمت تؤدبها؟ قلت لا. قال: إلا أن يكون فاق من يومه ثم قال لي: لو أن رجلاً مرض في شهر رمضان ثم مات فيه أكان يصام عنه؟ قلت لا، قال: وكذلك الرجل لا يؤدى عن ماله إلا ما حلت عليه»^{٦٩}

*

لقد حاول الشيخ الطوسي (قده) حل التعارض بين هاتين الطائفتين من الروايات بحمل الروايات الشبهة للركاة على التبرار بعد الحول^{٧٠}. وهذا متين جداً لولا ما عارضه من صححه معاوية بن عمار فإن

٦٨ و ٦٩- أنوسائل، باب ١١ من أبواب ركاة الذهب وأبعسه . الحديث

قوله عليه السلام فيها «ان كان ورثه من الركاة عليه الركاة» مطلق لم يفرق فيه بين انفراد قبل الوحوب وعدمه وكذلك تجب له يفرق فيه مع ان حوار التحمل «لحني بعد ان كام داسر ومضى عنها لحوول مفاشكسل المصير اليه .

ودهب المشهور من سائر حريين الى انه لو كان لحويل بمقتضى المراسر فالركاة مستحبة وان لم تكن بهذا المقصد فلا استحباب «لعل يصحح من الروايات لا ما يثبت» فان حمله (فعله الركاة) بمقتضى الحديث وجعي من الركاة، والاطلاق بمقتضى الوحوب، سجد حمله (لاشيء عليه) يصحح من المقصد هذا الاطلاق ويبقى اصل الرجحان ثابتا .

البيان: كيف يصح هذا الجمع الدلالي «حسب على الاستصحاب» فان الوحوب وعدمه متعارضان؟

لا بدفاعه ان مثلاً هذا الاعراض ما يذهب من كون الامر موضوعا لوجوب فيكون اقدمه الوحوب على نحو الحقيقة. وحمله على الاستصحاب محارفاً والحق ان (بعضه افعال) لم توصف بالوجوب بل هي حقيقة في انشاء البحث، والوجوب انما يستمد من الاطلاق «لبحثه» على الرجحان وبحسب له يدل على الجمع من التركيب يصح الاستصحاب وبما عليه يقول «استصحاب الركاة ليس بمقتضى المراسر معاوضة الحسن» «يركوى قبل الحول» .

انفراد حول السجدة عن حول الامهات

(قل استحق قدراً ولا تعد السجدة مع الامهات بل لكن منهما حول

على امراد^١

مادكره المحقق (قده) وان كان يختص بالساج، لكن الحكم لعنوان
كفى لس الناج الا واحداً من مصادقه، وهو ان يملك الشخص نصيباً في
مبدأ تحول ثم يملك مقدراً في الأثناء، سواء كان ذلك بالساج او الشراء
او الارث او الهبة او الصداق او سائر اسباب الملكية ولهذا صور عديده
١- فانه ليس ما يملكه في الأثناء نصيباً بانه ولا مكمل للصواب
وهذا لا ريب في كونه معقواً عنه

٢- وتارة يكون ما يملكه في الأثناء نصيباً بانه مراده دون اجتماعه
كأن يملك في الحرم ٤٠ شاة ثم يملك في رجب ١٠ شاة غيرها وهذا ذهب
المعص الى وجوب شاة في الحرم القادم، وشاة اخرى في رجب القادم
لعموم (في كل اربعين شاة شاة).

٣- وتارة يكون ما يملكه في الأثناء نصيباً مع لاجتماع دون امراده
كأن يملك في الحرم ٣٠ بقرة، ثم يملك في رجب ١١ بقرة، فالاحدى عشرة
بانه اذا لا تشكل نصيباً، لكن مع الانضمام الى الثلاثين يشكل نصيباً وفيها خمسة

٤- وتارة يكون ما يملكه في الأثناء نصيباً بانه مراده واجتماعه، والحكم
ليس واحداً على كلتا الصورتين كأن يملك ٢٠ من الابل (وغير نصيبها اربع
شاة) ثم يملك في رجب ٦ من الابل فليسته وحدها نصيب اذا فيها شاة
واحدة، وقد افضت ابي العشرين كانت نصيباً اذا فيها ست محاصي

٧١- السجل اسم بولد العم الا ان المراد هما مطلق الاولاد من الأصناف

الثلاثة ولو تمليكاً

٥- وتارة يكون كالمريض السابق لكن لا يعبر بالحكم على الصورتين كأن يسكن في محرم ٣٠ نقرة ثم يملك في رجب ٣٠ نقرة غيرها، فهي كل ثلاثين تبعه

٦- وتارة لا يكون ما يملكه في الأثناء بمصاد كنه مع احصائه مع - فهو الحاصل من الأول يكون بمصادا كأن يسكن في المحرم ١٠٠ شاه، ثم يملك في رجب ٢١ شاه

*

ومن سن الحكم في كل صورة لابد من ملاحظة أمور :

الأول، ان كل مصاد يعتبر شرطاً بالنسبة الى المصاد اللاحق، ومعنى تعدد المصاد في المصم مثلاً تكونه ٤٠ ثم ١٢١ ثم ٢٠١ . سج هو كسب كل مصاد شرطاً بالنسبة الى المصاد اللاحق

الثاني، موضوع الركاه هو المصاد الذي مضى عليه الحول، فاد ورد في الحديث (في خمس من لابل شاه) و (في لاربص شادشه) ولستقصود هو الابل والشاه التي مضى عليها الحول . لأن الشرود تكون مقومه بموضوع في الأحكام التكليفية او بوضعيته

الثالث، دلت الروايات على ان ما لم يحل عليه الحول فليس شيء . فهو بمنزلة السعدوم ولا اثر تترتب عليه

الرابع: لا يركى المال في عام واحد مرتين وبدل على ذلك سوى . «لائياً في الصدقة»^{٢٣} وفي بعض النسخ (لائياً) لكن ابن الأثير رجع في

(بهاية الطعة) الاول . والظاهر ان الرواية عامية، غير ان المروى من طريق صحيحه زرارة قال قلت لابي عبد الله: «رجل دفع الى رجل مالا قرصاً على مراكاته؟ على المقرص او المقرض؟ قال: لا. مراكاتها ان كانت موضوعاً عنده حولاً على اسقصرص قال: قلت: فبمس على المقرص مراكاتها؟ قال عليه السلام. لا يركى المال من وجهين في عام واحد»^{٧٣}

ومحل الشاهد هو قوله عليه السلام. «لا يركى المال من وجهين في عام واحد» وقد سبق الفقهاء بهذه الصحيحة بمعنى تركه المال مرتين لكن يمكن استيفائه في ذلك بأن عادة ما يفيد ان اسدال الواحد لا يركه شخصان (المقرص والمقرض كلاهما) ولو اعضيا عن ذلك وسائر المعناه في ان للتفسير بالمعنى والمقرض صرف المورديه. واسود لا يخصى العام . قلت: بأن الصحيحة تشمل عدة تركبة المال مرتين .

*

اذا اتضح ذلك نقول :

- ١- لو لم يكن مملوكه في الاثناء بصد ولا مكملًا للنصاب؛ فلا ريب في كونه معمولاً عنه .
- ٢- لو ملك بصد في بداية الحول. ثم ملك نصيباً في الاثناء؛ فالقاعد تقضى استقلال كل منهما بصدائه عن الآخر. فلو كان قد ملك بصد في كل شهرين لم يكن بأس في ان يكون له سة احوال في العام. الا ان ينقص عن

٧٣- الوسائل، باب ٧ من ابواب من يجب عليه الزكاة. الحديث ١.

النصاب ما ينعقد وجوب الركاذه عنه

ولا يحكى ان القول باستئلال كل نصاب بحوله اما هو فرأى من تركية
المال مرتين .

اما لو لم نقل بعدد النصب فنصم الأول الى اثني، ودا كان قد ملك في
بداية الحول ٤٠ شه . وملك بعد ستة اشهر ١٠٠ شه، تكون مجموع ملكه
في نهاية الحول ١٤٠ . وحيث قد مضى الحول على ٤٠ منها فقط، عليه ان
يخرج ما شهد، فيبقى عنده ١٣٩ وبعد ستة اشهر يكون قد تم الحول
بالبية اليها، وعليه ان يخرج منها شائين .

وبهم من عدده المحقق (فده) هامله الى القول ثلثي ولكن يحكى
عنه في (المعسر) التفصيل بين ان يكون مالك في بداية الحول شائين شه
فعليه شه واحد عن اربعين . ومعنى عن اربعين البقية . وبين ان يكون
مالك اربعين في بداية الحول وولدت هذه اربعين بعد ذلك وصار
المجموع ثمانين . فعليه شادان . ان كل حوله

ويحكى عن بعضهم موافقة المحقق على هذا بقول^{٧١} . وعلهم استدلو
على ذلك بقوله عليه السلام : « في كل اربعين شاد شه » بدعوى شمولها
لمورد بعمومها وإطلاقها .

وهذا ينسب على نحو التمسك بطلاق الكلام من جميع الجهات وان
كان من حيث لكن سبق ما في احاثنا الأصولية ان المطلق اما يؤخذ

٧١ . لاحظ انجواهر ج ١ ص ١٠٤ ، انظمة الحديث

«طلاقه اذا كان المولى في مقام البيان (واذا شكك في العربة فالاصل سدها) وكذا لا بد ان لا يكفل الكلام للسان من جهة . فهو اما كلي سيعي لاثار للخصوصيات المصنفة فيه . او جزئي لاثار لخصوصيات الاحوال فيه . وذا كان الكلام موقفاً لبيان خصوصية معينة لم تعد اشارة اليه لاثبات الاطلاق ناسية الى سائر الخصوصيات

ولما كان قوله عنه السلام «في كل اربعين شاة شاة» في مقام بيان انصاب وليس في مقام شيء آخر ككون النصاب كله في اول الحول او وسطه، لا اثر للتمسك باطلاقه .

٣- لو كان ما يملكه في لثاء مكيلاً للصاب، ولا يشكل صواباً «اندره» كما يوولد ثلاثون من الفر احد عشر . حصل صاحب (الجواهر) قدس سره اربعة وجوه^{٧٥}:

- أ- سقوط اعشار الأول وصيرورة الجميع صواباً واحداً
- ب- وجوب زكاة كل مهب عداتها، حوله فيخرج عداتها حول الاول تبيع، وعند مضي سنة من تلك سنة .
- ج- يجب فريضة الاول عد حوله . فاذا جاء حول الزيادة لوحده ما حصها من فريضة نصاب المجموع، فاذا جاء الحول الثاني للامهات اخرج ما نقص من تلك الفريضة وهكذا
- د- عدم ابتداء حول الرائد حتى يحول الأول، ثم استئناف حول واحد

لجميع

واختار صاحب الجواهر (قده) الوجه الرابع . وهذا لفحص الدين .
والشهيدي ، وابي العباس ، والفاضل السمداني ، والمحقق الكركي ، والصيمري .
وصاحب المدارك ، والحراسيني ، والوحيد البهبهاني وجمع غيرهم .
و استدلل لذلك بقوله عليه السلام « لا يركى المال من وجهين في عام
واحد » وقوله صلى الله عليه وآله : « لا ينهي الصدقة »

٤- ولو كانت اريادة مع كونها مكمله لنصاب مشتمله على نصاب
مكمل ، كما لو ملك عشرين من الابل ثم في اثناء الحول ملك ستة اخرى
اولاده او مبيرها . احتمل صاحب الجواهر (قده) في هذه الصورة اربعة
وجوه ، وقوى اولها وهو ان يكون في العشرين اربع شياه ، وفي استشاه
وبذلك لذلك «سلاق الأصحاب الحكم » ان لها حولا تامرا اده اذا كانت
نصابا مستقلا^{٧٦}

٥- اما لو ملك في بدايه الحول ٣٠ بقرة فولدت له بعد ستة اشهر
٣٠ ، والحكم هو واضح . انه يخرج سباعاً في هذه الحول ، ونسبا آخر
عد انتهاء حول التاج . واحتمل بعضهم اسقاط المدة السابقة واعتبار بدايه
الحول من حين حصول الولادة او الريادة ، فاما مضي على ذلك حول اخرج
سبعين . ويستدل لذلك «ان النصب معتبرة على نحو (بشرط لا) فلا شيء
فيها حتى تصل الى النصاب التلاحق .

وبالتأمل في القواعد الآتية الذكر نستطيع استخراج الحكم في بقية
الصور .



ما هو نصاب بالفعل، وليس كذلك :

يسكن تحصيل مذهب الفقهاء في ما يملكه الشخص في أثناء الحول أنه إذا كان نصيباً بالفعل^{٧٧} فهذا نصيبان وحولان. حول لما كان يملكه أولاً، وحول آخر لما ملكه في الأثناء. أما لو لم يكن نصيباً بالفعل - سواء كان نصيباً بالانقضاء^{٧٨}، ولم يكن نصيباً أصلاً^{٧٩} - فالملك الحاصل في الأثناء لا يجب.

٧٧- إذا كان المثلث الحاصل في أثناء الحول نصيباً بالفعل فله صورتان
أ إذا انصف إلى المثلث السابق بسعر الحكم مثله: أن يملك ٢ من الإبل
ثم يملك ٦ فله في حدها نصيب بالفعل. وهاتان لكن لو انصمت
إلى العشرين بسعر الحكم، يكون في المجموع ٨٠ محاسب

ب إذا انصف إلى المثلث السابق لأسعار الحكم مثله: أن يملك ١٠
من الإبل ثم يملك ١٠ غيرها في العشر الأولى شاة، وفي الثانية شاتان، ولو
تو حقت العشرون معا كان فيها أربع شياه.

٧٨- إذا كان المثلث محاسب في أثناء الحول نصيباً بالانقضاء فله صورتان.
أ لو انفرد كان نصيباً، ولو انضم إلى المثلث السابق طبع المجموع نصيب
آخر. مثاله ٨٠ من العنم ثم يملك ٤٢

ب لو انفرد كان نصيباً، ولو انضم إلى المثلث السابق لم يرد في النصاب
مثاله ٢٦ من الإبل، ثم يملك ٥

٧٩- إذا كان المثلث الحاصل في أثناء الحول لا يشكل نصيباً فله ثلاث

صور

أ لو انضم إلى ما تقدمه كان نصيباً مثاله ١٠٠ شاة ثم يملك ٣٠

ب لو انضم إلى العقر كان نصيباً مثاله ٨٠ من الإبل، ثم يملك ٢

بل ينتظر حتى انتهاء حول القسم الأول. ثم يبدأ الحول المحدد
لكن هذا الحكم يشكل على بعض الصور .

* * *

ثم ان اسدى يظهر من كلمات الشيخ الأنصاري وصاحب الجواهر
وغيرهم ان الملك لحدث في الانشاء كما يجب ان يكون نصا في نفسه.
يجب ان يشكل نصا اذا انضم الي سابقه حتى يكون هناك نصان
بحسب لكل منهما حوله .

لكن يشكل الامر في بعض الأمثلة، منها :

- ١- ما كان مانعاده نصا، واذا اجمع مع عدد كان نصا آخر، واذا
اجمع مع عدد آخر كان عموما مثاله: ٥ من الابل فهي بوحدها نص، واذا
انضمت الي ٢١ كانت نصا، واذا انضمت الي ٢٦ كانت عموما
- ٢- لو ملك ٤٥٠ شاه في المحرم، ثم ملك ٧١ في رجب فهذه الاحدى
وسبعون اذا اضيفت الي الحسين التي هي عموما اصحت ١٢١ فهل عليه
ان يخرج في محرم القادم ٤ شاه من الأربعمائة، ثم يخرج شابين من المائة
واحدى وعشرين في رجب، ام لا يخرج في محرم القادم شيئا بل ينتظر رجب
القادم فيكون مجموع ما يملك ٥٢١ وفيها ٥ شياه ٢
- فان راعى كون النص (شرطلا) استطاعا احراء صائفة كليه هي

٢٠٠ ج لو انضم الي الأصل او العوا لم يشكل نصا مثاله ٣ من الإبل، ثم
يملك ١

جميع لموارد شكل عدد ان يعبر ما يصل الى العدد الذي فوفه والنصاب الذي بعده، فدا وصل الى العدد الذي فوفه ان ذلك العدد سابق فيه وان لم يراع ذلك كان مورد محري لعدم لاحصالي اندائر بين امور مدرجة، وهو محراد، تنص المخالفة لمطعمه فلا بد من الاحتياط والله لعالم^{٨٠}.

ملاحظاتنا على ذلك :

١- اذا ملك ثلاثين مئة في بداية الحول، ثم ملك خمسين عشرة بقرة في الاثناء، ذهب صاحب الحواجر (فدد) وعده من المعفاه الى تقديم عموم (من ملك ثلاثين) على عموم (من ملك اربعين) وتبهم على ذلك السيد الطباطبائي في (العروة الوثقى)^{٨١}.

٨- من اوضح الامور المدرجة فوامها ارمان، وما لم ينقص الجزء السابق لاباني الجزء اللاحق فامكف شك في امثال المذكور هل عليه ان يدفع من محرم اربع شياه وفي رجب سابق اءعه ان يدفع في رجب شياه لا غير وهذا من موارد عدم الاحصالي بالتكليف اندائر بين امرين مدرجين (محرم ورجح).

قال المحقق الاخوند مده^{٨٢} «وانه لو علم فعليته اي التكليف ولو كان بين اطراف مدرجه لكن محرا ووجب موافقه، فان تدرج لا يجمع عن العينة ضرورة انه كما يصح التكليف بامر حالي كذلك يصح بامر استقبالي كالخج في موسم للمطعم» كمانه الاصول، نحاشه أمشكى ج ٢/٢١٥

٨١- العروة الوثقى، المسألة ١٢ من زكاة الانعام

فما هو الوجه في تقديم العام الأول على العام الثاني ؟

إذا أتت لو أريد العمل بمضمون كل من عامين ، (في كل ثلاثين من البقر تبسم) و (في كل أربعين مئة)^{٨٢} كان قوله عليه السلام ، «لا يزكى رجل في عام واحد من وجهين» ما عا من ذلك ما لأنه من قبيل تعارض عامين فيجب حبس الرجوع في المرجحات في باب التعارض ، وأما لأنه تراحم بين الملاكين لكل منهما ملاك تام. وأما لأن لدليل الثالث معارض للعام الثاني باعتبار ملاحظة التقدم الزمني في العام الأول، كما فعل المشهور^{٨٣}.

٨٢- هذا مع قطع النظر عن مفهوم العدد .

٨٣- قد استأصخص في وقوع التحجير من أفراد العام فإذا ورد أكرام العلماء ثم ورد الانحصار جمع من أكرام ربه وعمرو ، فهذا يعد وجوب أكرام كل منهما عند عدم أكرام غيره ، أو أن أكرام كل منهما سقط وجوب أكرام الآخر ، فإذا تساوى في إيمان فالتحجير
أما إذا اختلفا في إيمان فيمكن القول بأن حضور أساق يحقق موضوع عدم أكرام الآخر ومثاله قوله تعالى : «أحب لكم ما وراء ذلكم» ثم حصص بقره تعالى : «ولا تجمعوا بين الأختين» فإن وقع العقد على الأختين في زمان واحد تحجير في انقضاء أحدهما وبطل كإثباتيه. أم إذا عدم عقد أحدهما على عقد الأخرى ، فالعقد السابق صحيح ويطلق العقد الآخر

هذا كله إذا ورد عام. ثم ورد ما يخصه أما إذا فرض ورود عامين ثم ورد محصن لا يمكن معه العمل بكلا العاميين كما في المثال المذكور في المتن فالمحصن أساس تصور المصن في العام الذي هو المحصن

ولحق ان التعرض والتراحم ساقعان في المعنوية لا-
 ايجابية، فلا معنى للتقدم والتأخر الزمانيين فيها. لكا اذا اعمضا النظر
 عن هذا ايضا، كان كلامه لمشهور مسح مع القواعد الكلية، فكل شرط
 معتبر مقوم لموضوع. ولذلك فان الثلاثين التي حال عليها الحول وكانت
 سائمة حققت موضوع الزكاة في المحرم القادم وعليه ان يركى بتبع، اما
 بالنسبة الى الأربعين فلا موضوع لها في رجب. لان دليل عدم تركية المال
 من وجهين في عام واحد يخص العامان في الاول

٢- لابد يخرج المسكنات تبع عدمه في حول على انصب الاول،
 ولا ينظر معنى حول على مجموع حتى يدفع مئة؟ فاما يصح ما ذهبوا
 اليه، اذا لم تكن انصب مأخوذة (شرطلا) فالتة اي انصب اللاحقة
 ٣- ان الاستدلال بحديث «لا يركى المال من وجهين في عام واحد»
 مورده ما ذا كان المال الواحد في الحول لو اُخذ بركى من قبل شخصين
 اما في البقاء هناك مسائلان ولكل منهما حول. الا يمكن العمل بكلا-
 العامين؟

٤- ولو سربا بحكم -تفقيح مناط- من مورد الحديث الى مانع
 فيه ايضا، فالدليل على عدم ثوب لركه عند ما شكل البلك الحاصل
 في الاثناء ناقضه الى السقوط عن انصب الاول فصا ٤

→ في صورة الخصص، اوبى للمانع، وعلى كل حال فهو يوجب ذلك وقوع
 الممارس بين العامين المعروفين؟ اولا يوجب ذلك بل هو من قبل براحم
 المعصيين؟ اقوان مذكورة في الكتب الاصولية، فراجع

تفصيل يتعلق بمفهوم الملكية :

الملكية امر قائم بالملوك ، وليست موجهة لامتداد مفهومين متصائفين هما الملكية والملوكة. وحينئذ فهل المالكية والملوكة من قبيل بعض الاضافات الخارجية، كالقف الواحد الذي يجلس تحته عدة اشخاص. اذ قد يقال بان للقف جهة فوقة واحدة بالنسبة الى الجميع، كما قد يقال بان له جهات النوعية بعدد نفوس الجالسين تحته، لأن المتصائفين متكافئان وحدة وتمتددا قوة وفعلًا .

هذا ملك الشخص عدة اشياء تكون له مالكة واحدة بالنسبة الى جميع ممتلكاته، ام ان له مالكة بعدد الممتلكات ؟

اظهار هو الأول. وعليه نقول اذا ملك في بداية الحول ثلاثين من البقر، ثم ملك في الاثناء عشرة، فهاتان ملكيتان مستقلتان ولا يوجد اجتماع ملكي بينهما، وحيث كان موضوع الزكاة عبارة عن اجتماع الملكى والنصب والحول، فلاركة الا على الثلاثين. اما العشرة التي ملكها الشخص في الاثناء فهي مشمولة لقوله عليه السلام: «كل ما لم يحل عليه انحول كأن لم يكن» ما على ان ذلك تنزيل لها منزلة العدم بقول مطلق . وبهذا البيان تم مبى الفقهاء .

اما اذا قلنا ان معنى قوله عليه السلام هو التنزيل من وجه، اى من حيث عدم تعلق الزكاة بها بشكل الأمر .

تلف النصاب بعد الحول :

(قال المحقق قده. ولو حال الحول فلف من النصاب شيء. فان شرط الثالث مبني. وان لم يكن فردد سقط من الفريضة نسبة التلف من النصاب) لا يخفى اذا تلف على ثلاثة انهاء :

١- التلف قبل الحول : لا اشكال في عدم ضمان .

٢- الانلاف للعمدي بعد حول الحول (اي بعد اهلان الشهر الثاني عشر) : لا شك في ضمان ما اتلف .

٣- التلف بآفة سدوية بعد حول الحول : ولا ضمان عليه، لأن النصاب كان امانة في يده ولم يقصر. لأنه كان معذورا في التأخير. وهذا كله مجتم مع المواعيد العامة في التلف والانلاف، وتعمده صحيحة السكيتي عن ابي عبد الله عليه السلام «في ارحل يكون له اهل او نفر او عجم او متاع فيحول عليها الحول فموت الامل والقر والمسم ويحترق المتاع. قال: ليس عليه شيء»^{٨٤}.

هذا لو تلف الجميع بآفة سادوية، اما لو تلف البعض فقط فمقتضى القاعدة ان يسقط من الفريضة نسبة النصف. فبدلا من وجوب شاة واحدة مثلا في اربعين شاة تحب ثلاثة ارباع اثثة عند تلف عشر شياء، وهذا موافق لما ذكره المحقق (قده).

وهل الرواية التي تفيد عدم وجوب شيء في لكور^{٨٥} تشمل المورد؟

٨٤- الوسائل، باب ١٢ من ابواب ركاء الانعام، الحديث ٢

٨٥- مثل ما في دبل صحيحة الفصلاء عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما

الذي يقرب الى الدهن عدم شمولها للمعام. لأنها ناسرة لى اجعل الأولى لا
ماحصل بعد التلف بسبب التعيين الخارجى ؟

ارتداد المالك وانزله فى الحول :

(قال المحقق قده: واذا ارتد المالك^{٨٦} قبل تحول به تحب الزكاة.
واسانف ورثته الحول وان كان بعده وحت وان لم يكن عن فطره لم
يقطع الحول وحت الزكاة عند تمام الحول مدام دفعا
اذا كان الارتداد بعد الحول فمن بواصح وحب الزكاة وعده مسموياً
للارتداد وهو المراد من قول المحقق (قده) (وان كان بعده وحت)
اما اذا كان الارتداد فى اثناء الحول فحب لتيسير بين المرتد عن
فطرة، والمرتد عن ملة .

أ - فالمرتد عن فطرة تسهل امواله الى ورثته بمجرد ارتداده. ولذلك
يقطع الحول، اما الورثة فمسألون حولاً جديداً من ذلك الحسن
ب - اما المرتد عن ملة فانه مالك لأمواله. ولا ينقص حوله. وركاة
واجبة عليه بناء على ما حققناه من عدم كون لاسلام من شروحه وحب
الركاة .

خلاصة ماوصلنا اليه :

١- لا ريب فى اشتراط الحول فى الحيوان والسفدين . لسبب -

→ السلام أجروه فى ابواب ٢ باب ٢ من ابواب ركاة الانعام، احدث ٦

٨٦ احرره عن الملحة فان ارتدادها لا تقطع الحول، بعدم انقطاع

ملكها بالارتداد لاحظ، المسالك، اجواهر ١٥ / ١١ - امسك ٩٥/٩

المواترة .

٢- المقصود بالحول هاهو مضي أحد عشر شهراً واهلال الثاني عشره للنص الحاكم .

٣- لا يمكن اعتبار الشهر الثاني عشر بدياً حول جديد، بل هو تابع للحول السابق

٤- لا يصح استعق بين الأشهر . وبسط هلال الثاني عشر .

٥- مدعيه المشهور من قطع لحول معاودة انصاف في الأثناء هو لصحيح

٦- لو قصد استمرار من معاودة الخيس إلى كوي فليس الحول تستحب عليه الزكاة .

٧- لو لم يكن مملكه في الأثناء نصاب ولا مكملها لنصاب . فلا ريب في كونه معفو عنه

٨- لو ملك نصاباً في بدياً حول ثم ملك نصاباً في الأثناء . فلكل حول على انفراد .

٩- لو كان مملكه في الأثناء مكملها لنصاب . فلا حول على انفراد . حتى يسهي الحول لأول . ثم يأنف حول واحد لجميع

١٠- ولو كان مملكه في الأثناء مكملها لنصاب . ومثلاً على نصاب مستقل كذلك . فلكل حول على انفراد .

١١- تلافي النصاب بعد لحول موجب لنصاب . أم تلافيه بأفقه سماوية فلا ضمان فيه لأنه إمامة في يد المالك .

١٢- المرتد عن مله لا يقطع حوله بارتداده، اما المرتد عن فطره فيقطع حوله بالارتداد ويستأنف لورثة حولا حديثاً.

الشرط الرابع - ان لا تكون عوامل

(قال المحقق فقه الشرط الرابع ان لا تكون عوامل. فانه ليس في العوامل زكاة وان كانت سائمة).

لا يحصى ان التعبير عن الثبات واسوء واحتمل باسروط في وجوب الركاه حال من الاشكال. لا ان التعبير عن عدم كون الانعام من العوامل بالشرط لا يخلو من ممانحة اذا شرط ما يكون دخلاً في فئمة ترب الأثر على المقتضى. في حين ان كون الأبل مثلاً من العوامل مانع من وجوب الركاه. وعدم ذلك عدم مانع، لا شرط.

وعلى كل حال فدل على سقوط الركاه عن العوامل النصوص لأثره.
١- مرواه لكليني بسند صحيح عن الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في حديث ركاه الأبل قال: «وسن على العوامل شيء». اسألك على السائمة الرابعة»^{٨٧}.

٨٧- الوسائل، باب ٧ من أبواب ركاه الانعام، احدث ١

فلا تعارض الأحاديث الكثيرة

و لا نضيف ان هذه لموثقة لاتصلح لمعارضة تلك الروايات المعسيرة
لأغراض مشهور عنها وعلى فرض المعارضه تجري الترجيح بينها و ول
ملاحظات هو الأخذ بمشهور الأصحاب وعبه اما ان طرح هدف
الموثقة و يحصلها على الاستصحاب بخلاف ان اوجب والاستصحاب ليس
مدلولي بلهته بل مدلولها هو البعث والطب لا غير و اما يستفاد الوجوب
من الاتصال و بذلك الصحيح مستندة مع من يفاد لاطلاق لا فادق
الوجوب فلا تدل هذه الموثقة الا على الرجحان و هو لا يقيد ازيد
من الاستصحاب

ولا بأس ان هذا لا يضر في المؤدى موثقة بحاق من عدم موافق
مذهب (مالك) فقد خالف مالك الجمهور في هذا الحكم و رأى وجوب
ركبه في لفر و دليل عامه او غير عامه . كما وضح فيها سائمه
ومعلوفة^{٩٢} .

تدليل: ان اصدار في العملة وعمره على الاعتماد ولا يضر خلافه
احياءا فالمفروض انها معدة للعمل .

هل يوجد شرط خاص ؟

تقدم ان شرائط انصب و لسوم و حول وان لا يكون عوامل من

٩٢ - انظر كتاب الاموال لابي عبد ص ٢٨١ ، و كذلك (فقه اركه)

لموسى بن عيسى ج ١ ص ١٧٢ .

اتفق عليه في ركاة لأشياء غير ان (سأله) اصناف شرطاً حتماً هو الاثني عشر،
 «عشار تأييث لتعسير في صحبة العملاء حيث في عنه السلام، فاداكات
 حماء فدا كات عشراء ليس فيسأدون احسن من الابل شيء، معناه الى
 فونه عليه السلام في حسن قلائص شاه والقلائص تطلق على خصوص -
 لأناث من الابل ولو نزلنا فلاقل من الشك في ثبوت الركاة على المذكور
 من الابل، والأصل اسراء دلالة الى الحكم انكسبي، او استصحاب المدة
 اسسه الى الحكم الوصفي

كن الحق انه بحال ارتكاز^{٩٣} استعمل عن قدماء الاصحاب
 «معاصرين للأئمة عنهم لسلام، او الذين كانوا فرسي عهد بهم، لكنهم
 انه لا فرق من الذكر والأنثى في الركاة، ومنه يعلم نظر الامام عليه السلام
 معناه ان في بعضها لتعسير (ما) الموصولة في الاعمام،
 والموصولة نعم الذكر والأنثى وهذا العموم كاف، لا يوجد ما يقبده
 وسقطه عن الحجية

٩٣- قال ذلك في المراسم وذلك في النور ٢٦ من سورة ١٥ مخطوطة

الى عملي بحقل عن بر الحسبي وادشاه من احمد الامام الجواد ع

٩٤- وهذا الارتكاز موجود حتى عند العامة

- (الفريضة) -

(هو المحقق قدمه ، وأما الفريضة فمفعول بها هي عيني مفسد)

الفريضة هي الإبل :

(قال المحقق قدمه :

الأول - الفريضة هي الإبل شاه في كل خمسة حتى سبع خمس وعشرين .
فإذا ردت واحدة كان فيها ستمائة ، فإذا ردت عشرة كان فيها ست
مئة ، وإذا ردت عشرة أخرى كان فيها خمسة مئة ، وإذا ردت خمس عشرة
كان فيها خمسة مئة ، وإذا ردت خمس عشرة أخرى كان فيها
ست مئة ، فإذا ردت خمس عشرة أخرى كان فيها ست مئة ، وإذا ردت
مائة وحيدة وعشرين مئزر ذلك وكان في كل خمس مئة وهي كل
أربعين بنت لبون) .

نقد الكلام ، المتصل عن الأحاديث التي أسند إليها في الأحكام -
مذكورة عدد ما تحدثنا عن نصاب الإبل ، وأوضحنا هناك بعض لبيان
تحت عنوان (وهم ودفع) و (تنبيه) فلا تعد

التخيير بين العدد بالأربعين والخمسين :

(فإن المحقق قدّم وهو أمكن في عدد عرض كل واحد من الأمرين كان المالك بالخيار في اخراج أيهما شاء) .
هنا خمس صور :

١- أن يكون العدد دنانير لنفسه على ٤٠ فقص. مثل ١٦٠ .

٢- أن يكون دنانير لنفسه على ٥٠ فقص. مثل ١٥٠ .

٣- أن يكون بعض العدد دنانير لنفسه على ٢٠ و بعضه على ٥٠ مثل ١٧٠ .

٤- أن يكون دنانير لنفسه على ٢٠ وسامه و دنانير لنفسه على ٥٠ سامه أيضا. مثل ٢٠٠ .

٥- أن يكون دنانير لنفسه على ٤٠ سامه، و ٥٠ سامه، و فاسلا لنفسه بنفسه على ٢٠ و بعض الآخر على ٥٠ مثل ٤٠٠ .

فحكم المحقق (عدد) ٥ حصص مائة في خارج هذا شيء من صحيح مما كان العدد المعروض دنانير لنفسه على كل من ٤٠ و ٥٠ مثل ٢٠٠ .
١. كان لابد من شحن كلا الأمرين في احصاء فكتب بضمير ؟

وفي ١٧٠ مثلا لئلا كان قوله عنه السلام في كل ربعين من بيور وفي كل خمس حقة . يفيد أن لا ربع لها الاقتصاء بالنسبة الى بنت المور . وانحصر لها لا فداء بالنسبة الى اخيه . فحتم الاقتصاء على ١٧٠ فيكون ثلاث ربعت و خمس وعقد لا محال لا إعطاء الخيار

بما يك أن تقسم ١٧٠ على ٤٠ فتكون أربع أربعينات وبفضل عشر من...
الابل حينذاك .

في حين يرى صاحب (المدارك) أنه لا بأس بقول بالخير حتى
تسب رادب عشرة. وتقرىب كلامه بقول: 'نصيب صحبة الفصلاء قوله
عنه السلام. «هذا رادب واحد على عشرين ومائة وفي كل خمس حفنة
وفي كل أربعين بتليون»^١ فهو لم يترك بهذا المعنى في مورد لا ينقسم إلى
كل من خمس وخمسين. لا ينقسم إلى واحد منها فقط، كما دللت من
تخصيص المورد في العموم. وهو غير جائز. ذلك لأن شكك عند
الاصول هو أن يكون العام منسب إلى بعض أفرادها. وبأنه إلى-
بعض أفرادها. وبأنه إلى بعض الآخر صراحة، وبأنه إلى غيرها محتملاً^٢
ومثال كونه نص هو لغة منسب إلى مورد في روايته

فانصحيته أو دس الخير. بعد أن سعت لأبل مائة وأحدى وعشرين،
أي راسلك بالخيار في نفسه على ٤٠ أو ٥٠ وإذا أخرجنا مائة وأحدى
وعشرين عن شمول تعدد لها وله حسب ما هي خمس كان أخرجاً
بعدم عن مورد. وهو غير معقول. والشبهة أن يلزم بالخير حتى لو زاد
عشره .

١- الوسائل، باب ٢ من أبواب ركدة الأنعام، الحديث ٦

٢- وهذا بخلاف الشكك في الماهية عند الماطقة الذي هو صدق

الطسمية على بعض أفرادها بالأولوية والاحتقية بالاسعية

راجع في ذلك (الفصول في علم الأصول) .

والجواب: صحيح انه لا يمكن تخصيص العام بمورده، ولكن فرق بين ان يكون شيء موردا للعلم، وان يكون لكتاب الشخصى قد بلغ آخره، وبدأ أحد جديد لكتاب كنى وعنه يكون سائر اسباب الكنى (وهو فى كل ربيع ستسون وفى كل خمس حنة) بعد انتهاء امده لكتاب الشخصى وهو ١٢١ ولا مجال للحديث عن كلى واستحصص .
وعنه لا يسكن المسألة مع كلاء صاحب (المدارك)

العريضة فى البقر:

(قال المحقق قدس: وفى كل ثلاثين من البر نبيع او نبيعه وفى كل اربعين سنة).

لا بد من البحث فى ثلاث جهات:

١- رأيت فيه بضمه لا يعنى عن اكثر من سنة . فى حين سن بين الأربعين واسعه وخمسين من اسر شيء، وهذا عموم حسب الضوابط، ولا ضير فيه .

٢- اتفق فقهاء على ان كتاب آخر كنى، أى فى كل ثلاثين تسع وفى كل اربعين سنة، وليس ككتاب العلم يبدأ شخصياً ثم يهوى الى الكسبة، فى حين يشكل استعادة ذلك من الروادى

فى حديث شرايع الدين بنى يرويه الصدوق عن جعفر بن محمد عنه السلام: «وتحب على البقر الزكاة اذا بلغت ثلاثين نفرة تبعة حالية فكون فيها تسع حولي الى ان تبلغ اربعين نفرة، ثم يكون فيها تسعة الى سبعين»

بأن يكون فيه مستان إلى تسعين. ثم يكون فيها ثلاث تسعين. ثم تعدد ذلك
تكون في كل ثلاثين مائة تسع وعشرون مائة مائة^٣ ثم يذكر كونه
الصواب كلياً إلا في الأخير.

وفي (نقطة الرضوى) بعد ذكر سبع في الثلاثين. ومئة في الأربعين.
وسبعين في الستين. ومئتين في الثمانين. وثلاث تسعين في التسعين: «هذا
كثير مفرق هذه كنه. ويخرج من كل ثلاثين مائة تسعة وعشرون
أربعين مائة»^٤.

وأما صحيحه لعلنا بعد ذكر فيها الكنى أولاً. لكن هناك تعارفاً
من الصدر والدين. كتابها يعالفاً ما عساه اشهور في بعض المروءات وهي
هذه «في القوم في كل ثلاثين مائة تسع وخمسون. وليس في كل من ذلك شيء»^٥
وفي أربعين مائة مائة. وليس فيها ثلاثين مائة إلى الأربعين شيء حتى
بلغ أربعين. ودانعت أربعين مائة تسعة وعشرون مائة. وليس فيها أربعين
أربعين مائة شيء. ودانعت مائة تسعة وعشرون مائة. ودانعت سبعين
مائة تسعة وعشرون مائة إلى الثمانين. ودانعت تسعين مائة تسعة وعشرون
مائة تسعة وعشرون مائة مائة في كل أربعين مائة. ثم ترجع لقر على مائة مائة^٦.
فسمي قومه عليه السلام. ثم ترجع لقر على مائة مائة أن يكون
الصواب في ذلك شخصاً. ومن هذا الحد يتضح كلاً في حين أن صدر

٣- أبو سبل، باب ١ من أبواب الرجاء فيه أركاء الحديث ١

٤- مستدرر الوسائل للمحدث الورى. أبواب ركاد البحر

٥- الواسط، باب ١ من أبواب ركاد الإعدام، الحديث ١

الرواية يدل على كونه كلياً من الاول .

كما انه في اسائة وعشرين تصرح الرواية باعطاء ثلاث مئات، سيما ذهب المشهور الى كونه محجراً بين ذلك و عطاء اربع مبيع .

مضافاً الى ان هذه برواه لم تعرض لحكم لسانه والمائة وعشر، في حين ذهب المشهور الى حساب الاول على ثلاثين واربعين، وثاني على اربعين وثلاثين

وبو كما نحن وهذه صحيحة فلا مجال لقول بالنسب الكلي في المرف . لأنه لا يبعد لظهور الاسلام في الا بعد سامة الكلام، في حين قامت الفرية على عدم الكس في الدين وهي كس (ثم) كدث لا مجال لقول بحسب في المائة وعشرين من اخراج ثلاث مئات واربع مبيع، لأنه الصحيحة صرحنا بـ اخراج الاول، والشرية طاهرة في توجوب التميمي . ولم احد من تعرض لهذا مكنه مطلقاً . رغم ان عدمه العلمية والاحسان بمقتضى ما قلناه . لكن بقى الأصحاب على خلاف ذلك

٣- ذهب محقق (فقه) الى ان لسكنف محجراً بين اخراج البيع باسمه في حين اقتصر بين عقل و ابن نابوه و لصندوق على التسليم و لم يرد نص يحد لتخصر في محامع حديثه وفي صحيح الفصلاء (تبع حوى) و (تبعان) ثم يقول (ثلاث تايح حوليات) ومن المعلوم ان تايح جمع سعة لا تسبع . وفي الفقه الرضوى (س) اما في حديث شرايع الدين (سعه) في ابدانة و (تبع) في لهية

لكن قل لمحقق (فقه) في (المفسر) «ومن طريق الأصحاب ما رواه

٦- في الحديث ثلاث تسعات حوليات . هو هو

رواية ومحمد بن مسلم وابو بصير والفضل عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا: في ابتر في كل ثلاثين سبع أو تسعة وليس في أقل من ذلك شيء حتى سبع مئة. ففيها تبعان أو تبعان، ثم في سبعين تبع أو تبعين ومئة، وفي تسعين ثلاثين^٧

فإن خصلت أن المحقق عثر على نسخة فيه هذا التحير فلا ريب في تقديم روايه لبعض. لأن ذلك تعرض بين الذكر وعدم الذكر. ورجاءه ان عادل شيء لم يذكره غيره حجة فلا ريب وعقب صاحب (الخواهر) على ذلك بقوله: «كأن هو مطه ذلك» أما صاحب (الحقائق) فقد قال «في نفس من غيره لمحقق شيء» فكأنه يريد القبول بأن هذا المقدم من المحقق كان بحسب نظره لا من الرواية

ولكن الانصاف انه لا وجه لشكك صاحب الحقائق. فإنه عثر على نسخة صحيحة وعليه نوافي المشهور في التحير من احراج لتبع والتبعية والله العالم.

الابتنال :

(قال المحقق قدس من وحت عنه سب محسن ولست عنه. آخره من لبون ذكر : لو لم يكن عنه كان محسراً في ابتناع ايها شيء) لم ترد نص بهذا التحير في احادثا، لكن قديمهم من بعض الروايات

٧- المعتمد ص ٢٦٠. ومثليها في الخواهر ج ١ ص ١١١. وملاحظ

الاسناد يطابق سند صحة اتصال

ان ابن لبون يساوي في اقسمة ستة محض^٨ اما الرويات التي تأييدها هي :

١- ماروه الصدوق بعد صحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام بعد ذكر ان العريضة في البس وعشرين انة محض^٩ فان لم يكن عدده انة محاض فابن لبون ذكره^{١٠}.

٢- ماروه الشيخ بعد صحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : فان لم يكن انة محاض فان لبون ذكره^{١١}.

٣- مارواه الشيخ بسند موثق عن زرارة عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام : « فان لم يكن فيها انة محض فان لبون ذكره^{١٢} »

في هذه الرويات غير الامم عليه السلام عدم وحدان اية المحاض موسوعا بلحكمه باخراج ابن لبون . ومن ذلك على سبيل البدلية . بل هو نظيره في تعالي « فمن لم يجد قصصه ثلاثة اده في لحج وسبعة اذا رجعتم^{١٣} » وقوله تعالى « فمن لم يجد قصص شهرين متتابعين^{١٤} » وقوله تعالي « فمن لم يجد قصصه ثلاثة اده ذلك كفارة ايديكم اذا حلفتم^{١٥} »

٨- قال ابو انكارم ابن زهره في السنة : « ان سبالمحاض يساويها في القسمة ابن لبون الذكر » وعلى عيه صاحب الجواهر بقوله : « لا يخلو من بوءة لقسم عو اسن مقام الابوة ولذا لم يكن فيه حران اجمعا كما عن التذكرة الجواهر ص ١١٧ ج ١٥ .

٩- ١٠ و ١١- اوسان باب ٢ من ابواب ركوة الانعام الحديث ١ و ٢ و ٣

١٢- سورة انفرد ١٩٦

١٣- سورة النساء ٩٢

١٤- سورة المائدة ٨٩ .

وهذا كله من قبيل الواجب المشروط .

وبناء على هذا فإذا لم يوجد عبده ابن اللون أيضاً كان عليه ان يشتري ابن لون ثم يحرجه بعنوان الزكاه . ولا مجال لمقوله «سحير بين شراء ابن لون او بت المحض» الا انها روايتان في قبيل ثبوت روايات الثلاث،
هنا

١- ما رواه الصدوق سند صحيح عن زرارة عن ابن جعفر عليه السلام:
« ومن وحت عليه انه محض ولم يكن عبده، وكان عبده ابن لون
ذكر، فانه يقل منه ابن لون »^{١٥}

٢- ما رواه الكليني بسنده عن ابن سمع عن به عن حذيفة عن جده انه
ان امر المؤمنين عليه السلام كب له في كانه ابدى كب له بعهطه حين
بعثه على الصدهب « ومن لم تكن عبده انه محض على وجهه وعبده ابن
لون ذكر فانه يقل منه ابن لون »^{١٦}

فالموضوع في هاتين الروايتين مركب من عدم وحدان بت المحض
ووجود ابن لون . اما في الروايات الثلاث السابقة فكان موضوع عبده
عن عدم وحدان بت المحض فقط . عليه لانه من تمديد الطائفة الاولى
بهذه الصفة وبناء على ذلك فبعد مالا بعد ايأاً منهما لا وجه للتجسير ايضاً
من لا بد من شراء امريضة وهي بت المحض . كما سالفور بذلك في -
(الجواهر) الى (البيان) للشهيد الاول .

ان قيل: اذا لم يتم دليل على تجسير الشرعي . فالمكتنف صادر على

دخان فيه تحب موضوع (من كان واجداً لابن البيوت) شرائه عليك .
فيصدق عليه انه فاضل من الجاهل و احد لابن البيوت .

قلت هذا احد من حصل كونه اسلاك في خراج ابن البيوت عن امه
لنحس عدم تكسب البتة ، شراء . ما اذا حصل ذلك فعده و احد من
ابن البيوت له يحسب اسلاك لأن اسكفه موجوده . و « شراء لا يعقل دحو له
تحت الموضوع .

واستاصل . انه يوجب عليه به مرضى و به يكن عدده . بل كان عدده
ابن البيوت . خراج اخرج ابن البيوت وان به يكون « عنده فعليه شراء ست
مخاض ولا ينحصر

و ان لم يحسب عدده ومن وجب عليه من وست عدده . وعدده على
به من دفعها و حد شاتين وعشرين درهما وان كان عدده حقت معها
بمن دفع شاتين او عشرين درهما) .
تدل على ذلك الروايتان :

١- ما رواه الصدوق بسند صحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام:
« وكل من وحت عليه حنكده ولم يكن عنده وكاتب عدده حقة دفعها ودفع
معها شاتين او عشرين درهما . ومن وحت عليه حقة ولم يكن عنده وكاتب
عدده حنكده دفعها و حد من استصدق شاتين او عشرين درهما . ومن وحت
عليه حقة ولم يكن عنده وكاتب عدده انة لبيوت دفعها ودفع معها شاتين
او عشرين درهما . ومن وحت عليه انة لبيوت ولم يكن عنده وكانت عنده

أية محاص دفعها واعطى معها شاتين أو عشرين درهماً ومن وجب عليه
أية محاص ولم تكن عنده وكانت عنده أية ليون دفعها واعطاه لمصدق
شاتين أو عشرين درهماً..»^{١٧}.

٢- ما رواه الكليني بسنده عن ابن سميع عن أبيه عن جده عن جد أبيه
عن أمير المؤمنين عليه السلام. «من يلمع عنده من الأبل صدقة الجدة وليس
عنده جدة وعنده حقة فإنه يقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين أو عشرين
درهماً. ومن يبعث عنده صدقة الحقة ويست عنده حقة وعنده جدة فإنه
يقبل منه الجدة ويعطيه المصدق شاتين وعشرين درهماً ومن يبعث
عنده صدقة الحقة وليس عنده حقة وعنده جدة فإنه يقبل منه الجدة
ويعطيه المصدق شاتين أو عشرين درهماً ومن يبعث صدقة حقة وعنده
أية ليون فإنه يقبل منه أية ليون ويعطى معها شاتين أو عشرين درهماً»^{١٨}
وقد انفتت كلمة الأصحاب على حرالس ادب بدفع شاتين أو عشرين
درهماً معها، وحرالس على درجاع شاتين أو عشرين درهماً معها، لكن نقل
عن الصدوق ووالده أنهما اكفا في الجرح شاة واحدة، وبظاهر أهم
اعتماداً على (الفقه الرضوي) حيث ورد فيه «ومن لم تكن عنده أية من
ليون وكانت عنده ست محاص اعطى المصدق ستة محاص وعطى معها
شاة. ومن لم تكن عنده أية محاص وكانت عنده أية ليون دفعها واسرجع
عن المصدق شاة»^{١٩}.

١٧ و ١٨ - الوسائل، باب ١٣ من أبواب زكاة الأنعام، الحديث ٣٠١

١٩ - مستدرک الوسائل، باب ١٣ من أبواب زكاة الأنعام .

وفي (دعائهم لاسلامه) عن علي عليه السلام: «إد له بخدا البصدق في الابل
السن التي يجب اخذ شيئاً فوقها وردّ على صاحب الابل فضل ما بينهما، او
احد دونها وردّ صاحب الابل قتل ما بينهما»^{٢١} حيث لم نعرض للمقدار
من اكتفى ببيان الفرق بين الأسن .

والانصاف انّه لم تستحججه (دعائهم لاسلامه)^{٢٢} ، اما (بغفه الرضوى)
حيث انّه مشتبه بين ما كن من الامام عليه السلام وما كن من غيره فلا يصح
الاعتماد عليه^{٢٣} . وعليه فتؤدى صحيحة زرارة النى يؤيدها حر ابن سميع

٢٠- مستدرک الوسائل، باب ١٢ من ابواب زكاة الانعام .

٢١- كتاب دعاء الاسلام للعلامة القدسي ابو جعفر محمد بن عبد الله
القمي له اربعة اقسام: ١- الدعاء المسمى بمسرة له عن صاحب المذهب الجعفي جلد
المنتهى بانه مؤلف في الدعوة العاصمة . وحين انى نمرات من شهد المعر
لديرا لله اعظمي احلعه اربع اد ولاد منحت ناسي اعقد و داعي
الذممة

ذكر كتاب المحدث: ورد في حقه مستدرک الوسائل ج ٣ ص ٢١٣
٢٢٢ وحقق في عين زمة العمار . واحذر المزاحمة من الامامة الانسى
عسرة ورد مراعاة من در انه من الاستماع به
وقد ذكر العلامة السيد محمد صادق جراحه عدم بصيرت الكتاب ومؤلفه
في (دليل القضاء الشرعي) ج ٢ ص ٣١٠-٣٢٦ .

٢٢- هناك اقوال مختلفة في صحة اسناد دعاء الرضوى انى .
الإمام الرضا عليه السلام:

١- فقد ذهب الميرزا حسين النورى في مستدرک الوسائل ج ٣ ص ٣٦٠
الى صحة النسبة الى الامام عليه السلام . وذكر جمعا من عمائنا المؤيدين
لذلك .

(وهو الحجر بشاتين أو عشرين درهما) هو الصحيح

ثم أنه ذكر العلامة في (الذكره) والشهادتين في (المسالك) قولا بجواز الاكتفاء بثمة وعشرة دراهم. بدلا من شاتين أو عشرين درهما ولا وجه له سوى ما يقال من تقيح المساط القطعي. وإن ما ورد في بحرين- 'منقدمين من باب المثال لا الحصر نعم- لو اعتمد على روايته (دعائهم بالإسلام) حيث ورد فيها رد الفضل بين الأسنان. وقلنا إن أعضاء شاة واحدة وعشرة دراهم ينطبق عنه ذلك. كن الوجه المذكور وجهاً نكر عرف عنه جهة الكتاب عنه.

أمن الخبر؟

(قال لمحقق عنه. والخبر في ذلك كله لا يثبت). سواء كانت
أصله السوقة مساوية لذلك، أو بعبارة عنه. أو رائدة عنه.

ب. وذهب الشيخ الحر العاملي في (الأسان) وأبو ساري في (روايات
الاجبات) وغيرهما إلى أن المؤلف مجهول.

ج. كما ذهب صاحب (إرشاد العلماء) إلى أنه رسالة عن موسى بن
ناويه القمي إلى والده محمد بن علي (الصدوق) وسماه الاسم مع أربعة
سلام الله عليه وقع الخلط.

د. وذهب أسد حنسن (صدر في (عصر النهضة) في إثباته المستبعد
نقده الرضا إلى أن الكتاب من كتب التكليف لمحمد بن علي (السمعاني) الذي
وردت التوقيعات الشرعية من الناحية المتقدمة بعبارة

لاحظ في بعض الأقوال (استدرك الوسائل ج ٢ ص ٢٣٦-٢٣٩

والمكانة) طبعة جامعة البحث العلمي ج ١ ص ٥١

هذا فرعان: الأول - كون الحبار للمالك لا للعامل واثني - عدم تأثير القيمة السوقية في هذا الخيار .

كما ان الفرع الأول ينشعب الى ثلاث نقاط :

أ - الدليل على كون الخيار للمالك .

ب - اذا حارر العامل احد الفردين عندما يحب عنه ان يرد على المالك .

ج - هل للمالك ان يفترق الفردين الثاني ؟

ج - ذا كان المالك يملك لأعني من امره و الإيدي منه . فهل -

العامل مختار بين حدي لأيدي مع الحبر ومن حدي لأعلي مع ارد ، او ليس له هذا الخيار ؟

اما الدليل على كون الحبار للمالك لا للعامل فهو الروايات المقدمة

واما اذا حارر العامل احد الفردين فمعنى اطلاق عاره اسحق (عده)

سيكون للمالك اخبار فردا اخر في هذه الصورة ايضا . فمثلا اذا اراد

استصدق ان يدفع شيئين بدلا من ريدين ليس يجوز للمالك ان يحبره -
اثنين درهما ،

واضح انه ليس بذلك من صححه زرارة وان اعطى الحبار للمالك

عندما يريد حر مدومه - هو اعني ساء من فريضة - من احد شاس و

عشرين درهما ، حيث ماهر لأحد كون الحبار له . لكن بعضهم من دينها لـ

الحبار للبصديق في لأعطاء حيث تقوى عليه سلامه . ومن وحت عليه به

نون ولم تكن عنده وكانت عنده حقه دفعها . و عطاء البصديق شيئين او

عشرين درهما . ولما كان لأحد شاملا لساكن عن اعطاء الشيء من دون رعة

فيه من كِلِّ الاحد. وما كان احداً برعنه . صحيح حلاق الاحد على كلسه
انصورتين

وعليه بقول عدمه يرد مسائل خبر اسس انما دفعه الجبر بين اثنتين
و عشرين درهماً . ما عدمه ما يرد مستحق خبر بين اربعة اسي دفعه
المانك والجبر لمستحق من رد شاتس او عشرين درهماً . وليس بمانك
معارضته في ذلك .

واما اذا كان اسالك سلك الاعلى من العرفه والادبي مهله فلا يوجد
من في ذلك ولكن الالفاظ اما سطر اسالك دملاق المتحصنه فمطلبي
الخير للمالك في هذه الصورة ايضاً .

واحد ان الجبر لمالك الاعيد ما يدفع لأعلى من بقره فاحار
للمعامل في يرد عليه شاتس او عشرين درهماً . والله اعلم

هل يؤثر الفقه السوفي في هذا الحار ؟

رأيت ان لمحقق رحمه (حكم بالجبر بمانك في خبره . وم يفرق في
ذلك من كون استدوع موقوفه بمانك السوفي و رائداً عنها او نقصاً
عنها ورت بمانك لذلك دملاق لدليل وهو رايان المسه للخير لكن
اسكل حساه على ذلك فمستحق فيه استدوع من ممالك عن العشرين
درهماً و موقوفه . مهله مستحق ثابتي والشهد ثابتي . و حار بوجدت
المهله في هذه الاخره

منار ديك من كان عليه حكدعه وليتكر عنه بل كانت حقه . ودا

كانت فيه الحقة التي دفعها ١٥ درهما. واسرجع من المصدق ٢٠ درهما. يكون قد تحلص من واجبه الزكوي ورجح حصة دراهمه ومن ابوا صرح في المصدق لا يدفع العشر من درهما من كسبه، يحلص بل من الزكوات لمجمعه عنده، وهي اموال الفقراء .

وكذلك لو كان فيه الحقة التي دفعها ٣٠ درهما. واسرجع من المصدق ٢٠ درهما، فهو لم يخسر شيئا. في حين تحلص من واجبه الزكوي على كل حال ولو قلت يكون اجاب . كذلك في هاتين الصورتين . مساو . مدفع من العشرين درهما. وتساويه بها . فكأنه لم يؤد شيئا . ولذلك فقد توقف حياجه في الحكم في حين . هذا الواحد اليه في التي عدم لآخر .^{٢٢}

والانصاف انه لا يمكن ان يحدد على ما ذهب اليه المحقق (عده) انه في ن ورد عموم (كل من وجب عليه من محض وكتب عنه من يكون دفعها وعطاه المصدق شمس او عشرين درهما) لكن المحقق المسمى^{٢٣} (وهو

٢٢- وقد سلفه ودينار صاحب المدرسه . لاحد من هذه الامور

المدرسه . واسرجع

٢٤- ما كان من الخطأ ان يفسره "سعة" من الملا . فبعض مقام لاسان . سعة و سعة بمقدار سعة المدون . دلالة عليه في سعة دارا واحد حكم على بعض من المستكشف من الملا . لا يصدق على مورد . قد فعل سمون الخطأ اللغوي به . وعنه لا مجال للمثبت . فذلك العقد او عمومته اذا عرضه محقق في

استعمال العقل بعدم اقد الشارع على مرفعه ضرر الفقراء. ونفوت الحكمة
تلى وحت تشريع اركده. وان الشارع لا يقتض عزمه) سبع من التمسك
باصلاح ائدس وعليه لامانع من لحكم المذكور د كذا السدوع عني فمة
من العشرين درهماً. ما اذا سواها. وتنص عها فهو مشمول بئدس
استخصص

لا يقار. اذا وح عني ساء ان تؤدق سب سون ولم يكن عنده ععطى
ست محاص وعشرين درهما. في حين كات ست السون ساوي عشرين درهما.
فهذا ضرر على المالك.

لأنه لو س ساء لك محصر عني دك. من له ان يحصر دفع فمة
بت المخاض بدلا من تحمل هذا الضرر .

التعاقب بازيد من درجة

(ان سحقق فمة ووجوب لاسان درند من درجة واحدة سم
سواء استغدير اشري ورجع في سفا من ساعسة السوفة عني الأطور)
مثال ذلك ما اذا كات فمة حمة ونم يكن عنده لا سب محاص
من هي نفس بدرجس فهل يجب دفع سب استخاص مع ريس درهما؟
ام يرجع الى القيمة ؟

سم تعرض الرويات بذلك. من كان محظوظا بحدود بدرجه واحدة
ولذلك حكم لمحق (فمة) بالرجوع الى القيمة السوفة . وهذا ما عه
المشهور من فماتنا لكن ذهب الشافعي والحنفي والشيخ في (السيوط)

والعلامة في (المتذكرة) و (المحصف) أي ضعف التقدير الشرعي عند
 سقوط ذريرة من درجة فإذ كان نظر هؤلاء إلى رويته (دعائهم الاسلام)
 حسب ما يصرح فيها بمصادره لغيره بل انكفى رد فضل وهو يطق على
 تقدم فضل وسكن له بشر أحد أي هذا المعنى في توجيه كلامهم بل ذكر
 صاحب (الجواهر) توجه آخر في البناء بكون من مائة مائة قطيعا
 واصله قطعه

بنت المخاض + ٢٠ درهما = بنت لبون

الصغرى :

بنت لبون + ٢٠ درهما = حقة

الكبرى . مساوى المساوى مساوى

الاصح : بنت المخاض + ٤٠ درهما = حقة ٢٠ .

ولكن من دريس (فده) اورد على هذا نحو من الاستدلال بقوله
 وهذا خبر من الاعراب و نفس . استوص من الائمة عليهم سلام
 واستدوا من الافواه واعلم من بعد ان هذا الحكم ليس من
 الواجبة من الدراج دون ما بعد عنها^{٢٥}.

والحق ان خبر (دعائهم لاسلام) لم ينفذ على اعباره من ناحية المد
 واما الصغرى المذكورة فليس به هو تساوى من حيث القيمة اما من
 حيث لحكم شرعى فلا دليل عليه . ولما يوجد مائة قطعي يتد من

٢٥- لاحظنا الجواهر ج ١٥ ص ١٢١

٢٦- السرائر . لاس درسى الحل . ص ١

«لا استدلال بالنسبة على حكم شرعي» فمذكوره من ادريس من كونه «سكت»
حزباً من الاعتراف في محله. فلا وجه لنساعف التعدير الشرعي عند التفاوت
بأزيد من درجة واحدة والله العالم .

عدم جواز الجبر في غير اسان الادل المذكوره .

(قال السحق فده وكذا ما هو المحدث من لسان. وكذا ما عده
اسان لاس)

وحدها ان الاسان اسي تذكر في لركه من الادل اربع. في حين ان
كل من سباحاً حتى اس عشرة فاد وحسب عنه سمحاً وكمات
لاس سي عده كلها د حله في سنة بعه حكم السحق (فده) بعده
هواز الجبر، وكذلك بالنسبة الى البقر .

والعمده به لادلل ما على لحر في هدى الفرص. لأن الدليل كان
حسباً «الاسان المذكوره في الادل الى حقه

لكن ذكر الشهاد الاول (فده) في (يدروس) و (السان). «انه يحرى
فرص كل ضايف اعنى عن الادبي» وعلق عنه صاحب الجواهر بقوله. «فهو
معه اذا لم يكن عده الفرص وكان علواً اعنى بدرجة. ضروره حرته في
هذا الحال مع احد الجبر. فده به اولي»^{٧٧}

والانصاف به يمكن تفتح لسط والحكم بمقتضى الاولوية في

دائرة الأسماء الأربعة للآل في الأسماء الأربعة فلا يدخل مستحق الساطع .
ربما توجد خصوصية لهذه الأسماء .

نعم ، فو حار دفع النسخة من العس في الأسماء . ثم ينتشر في القسمة على
خمس من خفدين . كمنسأني بحثه . حار غطاء ليس اعلم من باب فسمه الس
الدينا لا بعنوان كونها زكاة

تسمه - في الكفاي . من الآل من باب يوم يفرجه الله الى تسمه
سبه حوار . فاذا دخل في تسمه سبي اس محض . ان الله قد حلت . فاذا
دخلت في تسمه التسمه سبي من يوم وذلك لانه قد وصفه وبأولها ليس
الذي دخل في تسمه الزكاة سبي الذكر حب . الا اني حقه رأيه قد استحق ان
يحل عليه . وقد دخل في تسمه حرمه سبي حرمه . وقد دخل في تسمه
سبي ثلث الآلهة قد انتمى تسمه . وقد دخل في تسمه سبي ربهه وسبي
رعه . وقد دخل في تسمه سبي الس الذي بعد الزكاة وسبي سدس .
فاذا دخل في تسمه وصرح به سبي ربهه . وقد دخل في تسمه فهو
مختلف وليس به بعد هذا . ولأنه ليس يوجد منها في اصدقه من
تسمه محض الى الخدمه^{٢٨}

خلاصة ما توصلنا اليه :

١- سعة الزكاة عن العوام . ينقسم الى اربعة

٢٨ انكبي ج ٣ ص ٥٢٣ رغبو تسمه استحق في مرادهم .

دك مأخوذ من كلام العوين

- ٢- المدار في التعامله وغيرها على الاعتقاد ، ولا يصح خلافه احكاماً .
- ٣- ليس لأبوة شرطاً خاصاً في وجوب الركة على الانعام
- ٤- انتحير بين العبد والأربعين والعبد بالخصيين في لابل اما هو وما لم ترد عشرة ولا توفق صاحب المدارك فيما ذهب اليه
- ٥- ذهب المشهور الى كون تمام الميركياً في حين لا تساعد النصوص على ذلك .
- ٦- يحبر الكلف بين حر حريم ولعمه . اسناد الى رواه اسحق في (المعبر)
- ٧- من وجب عليه اربعة محاس وبه يمكن عبده بركان عبده ابن لول ، حراه اخراج ابن سون وان لم يكن عبده فعنه شراء بمحاص ولا يحذر
- ٨- يحبر من الدماء سدع شاتين وعشرين درهما معها ويحبر الى حله ما رجا عشرين او عشرين درهما معها . تصحيحه رواية
- ٩- لخير من اثنين وعشرين درهما بلانك لا عبده يدفع لأعلى من الفريضة فالخير للعامل .
- ١٠- لا يمكن سك ما سلق الخير اسدكور اذا قصت قيمة اسدقوع عن عشرين درهما وساو به لخصم من
- ١١- لا يتصاعف لتعدير ليدكور عدانهاون أريد من درخه و حده
- ١٢- الحر المذكور محص بأسان الابل المعونة في بركه . فلا يشمل الأسنان العليا ولا البقر .

استان الغرائض .

(قال لمحقق فقه، ثالث - في اسان الغرائض
 ست اشخاص هي التي لها سنة ودخلت في الثلاثة اي امها مخصص
 سعي حامل .

وبت لسون هي التي لها سندان ودخلت في ثلثة، اي امها دوت
 لس
 والجميع هي اسي لها ثلاث ودخلت في اربعة، فاستحقت ان يطرقها -
 المجل او يحمل عليها .

ولخنداعه هي اسي لها اربع ودخلت في الخامسة، وهي اعلى -
 الاسنان المأخوذة في الزكاة .

والبيع هو الذي يتم له حول وفيل سبي بدت لا به تبع قبرته
 ادبه، او بيعه في لرعي
 واسمة هي ثلثة اسي كملت لها سندان ودخلت في الثلاثة) .

بعد ورد اسان الاس في الحديث اما اسان البقر فم يرد لها تحديد
 في روايت وبعث من صاحب الجواهر (فقه) حيث يورد صحيح ابن
 حمرن عن بي عبدالله عليه سلام «اشبع مادخل في الثلثة»، والسند
 يسبي الى ابي الكليسي، في حين سس في (الكافي) اثر لهذا الحديث نعم ورد
 في (الكافي) صحيح ابن حمران «السحر الآتي «اسان البقر تسعها ومئتها

في اندراج سواء^{٢٩} وعنى عدم نصيص مكث في (الواقعي) بقوله
 «التبع ما دخل في إثبه» وهذا ليس برواية بل توضيح وبيان من اشرح
 وإذا رجعا الى كتاب اللغة وجدناها تختلف في بيان البيع، وقد اتفقت
 في بيان لئسة وندى وهو الخطب ان السحق (فده) وهو عدل محض حرم
 تكون البيع باسم له حوّل ونسبه ما كملت بها سداد وحش ن حرم -
 لعادى حقه سواء كان مؤداه حكماً شرعاً او موعوداً دا اثر شرعى. او
 ملاسات بها دخل في الحكم الشرعى. او سؤالاً من الراوى تكون فسرته
 عنى فهم مراد الامام عليه السلام والبيع واسمه موعودان يتعلق بهما
 حكم شرعى. فيكتفى بحرم لعادى في بيان ذلك

جواز دفع القيمة :

(فان المحقق فده ويحور ن يخرج من غير حسن لعرضه بالفسه -
 اسوقه، ومن العيب افضل وكذا في سائر الاحاس)
 هنا مباحث :

- ١- هل يحور في فرائض الركاه دفع الفسه ناسا لمسا وداكون جائزا
 فهل هو في الجمع والبعض ؟
- ٢- اذا ورد دليل بحوير دفع الفسه ناسه الى بعض الاحاس.
 الركوية. فهل يستطيع التعدى من ذلك الى امواردا الأخرى او لا ؟

٢٩- نقلها في اوسائن باب ١١ من ابواب اندراج، احدثت ٧، كتاب

٣- هل العسة محنة تذكر منعها في اشية - اي اسدين - او
 مع لاحاس الآخر فصيح اعطاء ركاد العلم فرشا؟ وعلى شق الثاني فهل
 يجب ان يكون اسدين بحيث يعرف عسة في اصاب المستحقين، او يحور
 حتى مع بيع الفقير ذلك العنس ليتقيد منه؟

٤- هل يحسن التديل به اذ شغل على دفع للفقر او يكفى بعده
 بصره؟ وعلى كل حال فهل يوقف على ان الحاكم او لا؟

٥- اذا حار دفع العسة، فهل يلاحظ قيمة وقت الاخراج، او قيمة
 وقت لتعلق؟ والملك المستعمل

ما لتبحث لاور قرب يمثل من منهم وحبوب دفع المين. و هو
 مصفى لاعداده لاوسه وانه اذا وحب شيء كان مفسى طاهر لدليل انه لايد
 من اذائه سالة من الخصوصيات حوده في الموبوع. و اسقاط بعض
 الخصوصيات يحتاج الى دليل فانه حواس حساس محرك واندرهم
 او لدبار حباد. فكيف يمكن العاء هذه الخصوصيات؟ و د اراد اعطاء
 المدرهم والديار بدل الحطة او لمر عند غصن بدل العشر لا نفس العشر
 الواجب في الزكاة.

كان يصوص بصحة حور اسدين دالفيه في خصوص الحطة
 و لشعر من العلاب و عناه احد القدين مكن الاخر وهي:

١- مرواه بكلسي و صدوق بسد صحيح عن محمد بن خالد الرقي
 قال «كسب الى ابي جعفر الكشي هل يحور ان اخرج عما يجب في الحرث
 من الحطة او اشعر. وما يجب على الذهب دراهم قيمة ما سوى ام لا يجوز

«لا أن يخرج من كل شيء مائة؟ فاجاب: بما يسر يخرج»^٢

واطلاق (أبنا سر) حمله يمكن الاستداده منه لمسح الثياب
من الخروج فرع الدخول وإندراهم بهم يمكن داخله في ما وجب عليه، ومن
ذلك يبدو أن ركاه بعقت سأل له لحظه والشعر

٢- مارواه نكسني بسند صحيح عن العكركي عن علي بن جعفر قال .
«سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يعطى ركاه عن إندراهم
دفاتير، وعن لدناسر دراهم دلفيه، ايض ذلك؟ قال لا بأس به»^٣.

٣- مارواه نكسني بسند عن سعد بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام
قال: «قلت، ايشري ارحل من ركاه الثياب والوقت والدقيق والطح
واعب نفسه؟ قال: لا يعطهم الا إندراهم كب مر لله»^٤

وهذا الحديث يعد بمسح اثالث. حيث سرح الامام عليه السلام
بحوار اعطاء إندراهم وعدم اعطاء حس آخر دلا لكن يرد على الاستدلال
بهذا الحديث بسند ضعيف. وهل يكون عمل اشهور حب را لضعفه؟
مضافاً الى انه قال (شري من الركاه) لا (عن الركاه).

والعمدة في البقاء صحيحنا محمد بن خالد وعلي بن جعفر وهذا نص
الأولى بالحطة والشعر، والثاني بالتقدير

واما المبحث الثاني: فانه وان اشكل القول بان المنبسط في صحبة

٣. الوسائل، باب ١٤ من أبواب ركاه الذهب وأفضة الحديث ١

٣٢٠٣١. الوسائل، باب ١٤ من أبواب ركاه الذهب وأفضة ، الحديث

محدثين جلد جواب الامام عليه السلام لأخصوص سؤال الروي، يستفاد من صلاق كلام الامام عليه السلام (انما تسر) حور دفع القسمة في السر والرسب صا. لكن لا يضاف انه من قبل تفتح لسان القطعي فاد حور. استدل باسمه في الحصة والشعر حور في شريكهما وهما سر ودررب. ففي لكلام في الامام. والحق انه سكر الاساس لجوار دفع. القيمة فيها جهات:

١- يدى يظهر من استبوس ان الزكاة منعته دلحيثه المانية. ولا مدفى ذلك انحصار النعمى دلحد اساسى بلاحدس لسعة ففي صحيحه محدثين مسم عن ابى عبد الله عنه السلام. ان الله عز وجل فرض لفقراء فى من الاعياء ما يسعهم. وو علم ان ذلك لا يسعهم برادهم. ^{٣٣} وفي حديث آخر عن ابى الحسن موسى بن جعفر عنه السلام «حضنوا مو نكم دلركه ^{٣٤}

وذا كذب الحشنة المانية هي منعونه حاراسد دل «للمنة
٢- ان احككة من شريح ركود سد حنة الغمر. وهذا الماظمى
بحقق اكتمى به. وحب انفسه تسد حنة لفقراء. ايضا فلا مدى من النعمى
عن لسفصوص ابى الامام. قال الصادق عنه السلام «انما وصفت الزكاة
حساراً للاعياء ومعونه لفقراء. وو ان الناس دوا ركاه اموالهم مدفى
مسم فقيراً محتاجاً. ولا معنى سد فرض الله له. وان الناس ما افتقروا ولا.

أحاحوا ولا جاعوا ولا غروا إلا بدون لأعباء»^{٢٥}

٣١- أن يسعى مأمور ببيع الأمة التي حصل عليها من الركاذه. فإذا جاء صاحبها لطلبها لشرائه فهو الحق من غيره فإن عساه السلام. «وإذا أخرجها فليقتومها فليس يريد. وإذا قامت على ثمن فإن إرادتها صاحبها فهو الحق بها، وإن لم يردّها فليعها»^{٣٢}.

بمنه من ذلك أن السارق هو لعنه الباني. فبذلك حق بدفع القيمة والأحفاظ بالعين. ويمكن الاستدلال من ذلك بالأحكام بالعين ودفع القيمة من الأول والفور أن لشخص مكلف بدفع العين وإن كان العامل لا يعطى العين التي يستحق من ماله. فمعه، نعم.

٣٤- وسعد الحكيم من صحبه عنه رحمه الله في «فتاوى أبي عبد الله عليه السلام» رجل لم ير له الله أو شاته عامس فاستحب على من شراها أن يركبها لما مضى؟ في. نعم فوجد منه ركنها وبيع بها سبع أو ثلثي ركنها. «بيع»^{٣٥} فإذا باع بذلك الأعداء لى عده وانصرف على بشري أن يركبها. و أراد الرجوع على لسان من الواجب أنه يرجع عليه بمسقة لا بالعين.

٢٥- الوسائل. باب ١ من أبواب ما يجب فيه الركاذه. الحديث ٦

٣٦- جاء في الوسائل. باب ١٤ من أبواب ركاذه الأعداء. الحديث ٢ الملقب بها فيمن يريد. ولكن ما ذكره في المتن معتمد على نسخة مصححة من الكافي.

٣٧- الوسائل. باب ١٢ من أبواب ركاذه الأعداء. الحديث ١

٥- وجب ان انشاء من موارد دوران الامر بين النعميين والخير-
الشرعيين، فهو مجرى البراءة^{٣٨}.

والانصاف. انما عدم موافقه بعض النعميين فتح الفسخ نحو التبديل
الى النعمه في الانعام

واما المسحقات، فمعه حوربان. ذلك ان بعض سدان اليه امان.
أ- خريف عنه في الانصاف شانه من لم يحسن لركه. مثل
ذلك ان سدان لانعمه يحسن و يمدون به محل او يفسره في سبل الله.
او سدان لانعمه يكتو تغطي بعض لاس السبل الذي هت ملانه

ويمكن الاستدلال بحوار سدان في هذه العموده بروايات حسب
سنان من لركه. فمن او يفتح. ثم جعله ذمه لبشرى في بيع سلة
حسن من الاحسان. مع ذلك يحسن دلا من ركه. والبث الروايات

١- مرواه نكسني بسند معتبر عن سنده. من اني عنده لله عليه السلام
٢- سانه عن رجل يدون له سنان في رجل ففسر برونه ان يعطيه
من ركه. فقال ان كان اعقر عنده ١٠٠ ساكن عليه من ذن من عرض من
دار ومناع من مناع. سمع او يباح عملا بعت فيها بوجهه فهو رجو ان
ياخذ منه ماله عنده من ذنبه. فلا بأس ان يذنيه بها اراد ان يعطيه من اركه،
او يحسن بها. فان لم يكن سنان عشر و١٠٠ ولا يرجو. ياخذ منه سنان

٣٨- ان اذا دار الامر بين النعميين والخير العفسي. اوس النعميين

البرسي والخير العفسي في مجرى الاستدلال

فعطيه من ركاته ولا يقاصه شيئا من الركاة»^{٣٩}

فصل الامام عليه السلام في هذه الرواية بين ان يكون لمدين واحدا
لنوارده المعيشة فيحسب دمه من الركاة. والا فمعطيه ركاة حتى يعطيه
نوارده المعيشة

٢- مروي عن الكليني بسنده عن عمار بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام
«ان عثمان بن عمران قال لي: يا رجل موسى ويحيى ارجل ويأسي اشيء
ولس هو اذن ركاتي. فقال له ابو عبد الله. الفرس عندك شدة عشرة
واصدقه بعشره وهذا عليك اذ كنت كمانقوب موسرا اعصنه. فاذا كان
بأن ركاتك احسب بها من الركاة فاعشش لا تترده فان رده عبد الله
عظيم»^{٤٠}

وحيث ان (آبوا ركاة) حساب موحه نحو اسكاف. وتصح من آية
الاصناف اشباهه المسحفين للركاة ان موضوع لادن هو لسرف في ثبات
سوارده. فكشف بالدلالة الاثرية حوار اعطاء الحصص و لادن ركاة
فصرف في سبل الله بدلا من الواجب على المكلف وهو الاثم مثلا

بما اذا اراد تعديل الركاة بحسن آخر. لساع ذلك لحسن المعدل
اليه ويصرف ثمة في الركاة. فشكل الأمر لأن الدلالة الاثرية المذكورة
في الفرع السابق مفقودة هنا فلا بد من استئذان الحكم ويصح التعديل والبيع

٣٩- الوسائل، باب ٤٦ من ابواب المسحفين للركاة، الحديث ٢

٤٠- الوسائل، باب ٤٩ من ابواب المسحفين للركاة، الحديث ٢

والإيصال كله بأذنه^{٤١}.

والاحتياط يقضي الاستبدان مطلقا في جميع صور التبديل
وأما البحث الرابع، فقد نفهم من خبر عداقة بن جعفر في (قرب
الأسد)^{٤٢} اختصاص التبديل بما كان حيرا بغير حث قبل يونس بن
يعقوب، «قلت لأبي عبد الله عليه السلام عار المسلمين اعطيهم من الزكاة
فاشتري لهم منها ثيابا و طعاما و ارى ان ذلك خير لهم قال: فقال لا
تأس»^{٤٣} ولا يصح التعمد عن مورد السؤال

لكن الحق ان الرواية اوجه عن الصدقة، فانها بمعنى «انفق»^{٤٤} انفق
بصدد اعتد الزكاة اولا ثم شراء الثياب والطعام منها، ونقض بصدد اعطاء
الثياب والطعام بدلا من الزكاة.

وأما البحث الخامس: فاسم في القصة وقت الاحراج لأن القصة
تصرف بدلا وليس واحدة بالأحالة، فهي من قبل الموصى اما اذا قوام
الزكاة على نفسه ومنه القصة ثم رادائش السوقي او انقص فقد ذهب
(العلامة) الى ان المدار على القصة التي صممها دور الرائد والناقص، وان

٤١- لأنه ولي الأمر، فادبه في المعنوية كالم، ويكون بدلا وايصالا
في آ واحد ولا يرمى الزكاة الرمى من يكره الرب الطبعي على نحو ما نقل
من ان العلل والمعتول متقاربان زمانا مترسبان طبع

٤٢- من السيد الحكيم هذه الى كون السد ممسرا ادلّس منه من
سامل منه سوى محمد بن الوليد، فاستظهر ان يكون هو اسطى الشعة لاحظ
المسألة ح ٩ ص ٧٧، الطبعة الثانية

٤٣- الوسائل، باب ١٤ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٤

كان قد قرط في التأخير^{١١}.

ولو قرط فأتلف فهل يقبس فيه وفي الأداء، ووقت الأسلاف، و
على التقيمين. فيه تفصيل بحث عنه في محله

أقل ما يؤخذ في الزكاة :

(ول سمع في هذه والشاة لى تؤخذ في الركعة - قيل. أقله لجذع
من الصل أو الشى من المعر - قيل ما يسي شاة. والأول أظهر).
تؤخذ الشاة لأجل الركاة في ثلاثة موارد
١- تصب الغنم نفسها .

٢- تصب خمسة أو سب من لائل

٣- عند حر الس الأخص بـ عشرة شاة. و رد الرائد من لس-

الأعلى بذلك.

سكن يجب البحث في امرين أحدهما كروى والآخر صغوى

١- ما يدل على حبس من امتان دفع جذع. ولعمر دفع الشى؟

٢- الجذع ماهو؟ والثنى ماهو؟

الدليل على دفع الجذع والثنى

لم يرد في باب تركه من كتب الحديث ما يشي وحب دفع الجذع
في الصل والشى في اسعر لكن عقد صاحب الوسائل بآا في ابواب الذبح
من كتب الحج سمى باب (ان أقل ما يحرى في لهدى والاصحة الجذع

١١ لاحظ في ذلك مذكر الفقهاء لعلامته حتى انه،

من الصان، والشي من اسعر والابن. والتبع من الشر) ذكر فيه احاديث ليس فيها ما يدل على اختصاصها بالهدى. الا ان حصل غشور الشبح الطوسي (فده) على فريه معيشة فذكر هذه الروايات في باب الهدى من (التهدية) وتبعه على ذلك صاحب الوسائل.

والبيان الروايات الدالة على الحكم بغيره

١- ما رواه الشيخ بسند معتبر عن بعض من اتفق عليه عن ابي عبدالله عن علي بن عبيد السلام انه كان يقول «اشبه من الابل، والاشبه من المعز، والاشبه من الصان»^{٤٥}.

٢- ما رواه الشيخ بسند صحيح عن محمد بن مسلم عن سمعت بن عبد الله عنه لسلام يقول. يجري من الصان اجدع. ولا يجري من اسعر الا الشئ»^{٤٦}.
٣- مرسله عوامي الثاني عن رسول الله صلى الله عليه وآله. «به امر عامه ان يأخذ اجدع من الصان والشي من المعز فليس ووجد ذلك في كتاب علي عليه السلام»^{٤٧}.

٤- ويستشهد لذلك بما في كتاب عامه عن سويد بن غفلة قال «قال مصدق رسول الله وقال. امر بان يأخذ اجدعه من الصان. والشي من اسعر»^{٤٨}.
٥- واستأنس صاحب الخواهر بديث موثقة اسحاق بن عمار قال «قلت لأبي عبد الله عليه السلام اسجل مني تحب فيه اجدعة؟ قال اذا

٤٥- الوسائل. كتاب الحج، باب ١١ من اداء الحج، لحدث ١

٤٦- اسباب المقدم. لحدث ٢. ٤٧. الخواهر ج ١ ص ١٣

٤٨- فقه الزكاة ص ٢١٣ ومن اسباب ٥ ص ٢ ومن ابي داود

الحدع»^{٤٩} .

وقد قبل ان ذلك هو المشهور بين الفقهاء . بل في (الرياض) ليس فيه مخالف يعرف . وادعى الشيخ الطوسي في (الحلاف) والسيد ابن زهرة في- (الغنية) الاجماع على ذلك .

المراد من الحدع والثني :

ختلفت كلمات اللعوبين في ما المراد من الحدع والشيء . وكذلك عبارات الفقهاء .

قال لطريقي في (مجمع البحرين) : «اشي من اجل ما دخل في لرامعة ومن المعز ماله سنة ودخل في الثانية» .
وقال ابن الأثير في (نهاية اللغة) : «اشيه من انعم مدخل في السنة الثالثة» .

وهل في (معرب) . «الحدع من سمر سمه . ومن اضأن لثمانية اشهر» .

وهل يعيومي في (المصباح المصير) : «الحدع ولداشة في السنة الثانية» .

وقل اسيد الطباطبائي في (المروعة الوثقى) . «اقل سادشاه التي تؤخذ في العم والابل من الضأن الحدع . والمعراشي والأول ماكمل له

سنة واحدة ودخل في الثانية والثاني ماكمل به سنة ودخل في الثالثة
وقال البدالمرتضى في (الحمل) : «إذا دخل ولد الشاة في السنة
الثانية فهو ثني» .

وقطع العلامة في (انقواعد) والشهد في (ليان) و ابن ادريس في -
(اسرائيل) بأن «الصأن ماكمل به سعة شهر»

وفصل بعضهم : «والصأن إذا كان ابن شايين احدث سنة شهر او الى
سعة، وإذا كان ابن هرمين احدث لثاية الى عشرة»
ولا بد من حل هذا الخلاف بحث اصولي فعول .

لقد ورد اقل تحديد لبيان سبعة اشهر . كما ورد الحد الاعلى تحديده
بالداخل في السنة الثانية . وليس هدم من قبل دوران الأمر من الأقل والأكثر،
فهو من قبيل المباييس ثم ان الاطلاقات لا تصور فيها فاتها قالت (في
اربعين شاه شه) . فاطلافا محكم . لكن احلاف، بقاء، والعمويس جعل
مفهوم الثني والجذع مجبلا دتراً من القدر المتضمن واشكوك فيه، وما
دون القدر المتيقن محقق (خارج) قطعا . ولذلك لا يصح اعطاء اشارة ثني
عمرها خمسة اشهر او ستة اشهر . وما اراد على ذلك مشكوك . ومقتضى -
عمومات الاكتفاء بما يصدق عليه اسم اشارة وكان رائداً على سعة اشهر
وكذلك الكلام في المعر، اذا القدر الميقن به ما كان داخلا في ثني

وأما ضرورة دخول السعر في الثانية (كما في العروة) ودخول الضأن
في الثانية فهو مشكوك تمك لئمه بالعمومات والاطلاقات . والله العالم
اما لو فرض عدم وجود مطلقات في اليس، فقد ذهب المحقق الهادي

في (مصباح الفقيه) الى التمسك بالرأى نكونه من حيل دور الأمر بين الأقل والأكثر والظاهر انه شهر من قبله الشريف. فكانه يريد لقول ما، يعلم وجوب دفع شاذ وشك في اثر هذا المرض نكونه فوق سبعة شهر، فتنتفى الشرطية بأصل البراءة .

ولكن الحق ان شك في اثر ط المأمور به شيء مجرى لبراءة اشرعه عند الآخوند. ام عدمه فهو مجرى لبراءة اشرعه والعقصة مع . اذا كان شرط قضاء للمصنوع . كتب اذا شكك في كثر هل يجب ان يكون $\frac{2}{8}$ شر او $\frac{3}{6}$ شر او $\frac{27}{27}$. فاشروط قيود للموضوع هنا وليس هذا مجرى لبراءة لاعتقلا ولا شرعا . والسقم من هذا الفيل . و نحصل انه لو شك في فاشله الانقلاب للسمك بها . فلا مبصر من الاحتياط واعطاء السن العليا .

عدم اخذاتهم والمصيب :

(قل اسحق ولا تؤخذ مريضة ولا نهرمه ولا ذات لعوار)

لا فرق في الدخول في النصاب والعمد منه بين الصحيح والمريض ، وللب والضعف . والشاب والنهرم . لكن في اخراج الركاة بعد اخراج الصحيح لسم غير نهرم

فإذا كان النصاب منكوتا من محتاج كلها وار د ان يشترى مريضة او نهرمه بدفع ركاته منها لا يجب له ذلك اجماعا . وحيث ان المحقق سبغرض لهذه المسألة مرد اخرى عند ما فصل بين ما اذا كان نصاب كنه او بعضه

مريضا او معيا وليس ما اذا كان سالبا من لعبوب. فمرحى "الحث ابى
 منحه. انما الكلام هنا في عدة احداث مرضه وبهرمه وذنات العوار باجملة
 بعد استدلال العلامة انطى بقوله تعالى "ولا تيمموا الجيث منه
 سفقون" ^٥ فيقتضى اطلاق الآية لا تقصد الجيث في الاتفاق. والحث هو
 "ثم يكن في حد اسواء لبقطة. فيصدق على المرضه والهزمه وذنات العوار
 ولكن اذا لاحظ صدر الآية لم يصح لديها وجه للاستدلال لأنها تصدد
 الحديث عن الاتفاق من المكسب وما يست من الأرض. وصدر الآية هو.
 "يا ايها الذين آمنوا امنوا من صب ما كسبه وما اخرجكم من الأرض
 ولا تيمموا الجيث منه تفقون"

وعنى كل حال في روايت تكتب في ذلك بوضوح. منها.

١- ما رواه الشيخ محمد صحيح عن بنى نصر عن ابي عبد الله عنه
 السلام. "ولا تؤخذ هرمه ولا ذناب عوار الا ارشاء المصدق". وبعد
 صغيرها وكبرها ^٦

٢- ما رواه الشيخ محمد صحيح عن محمد بن حسن عن ابي عبد الله عنه.

السلام: "ولا تؤخذ هرمه ولا ذناب عوار الا ارشاء المصدق" ^٧
 وهذا نلاحظ ثلاثة مور احدها - ان الصحيحة الأولى كانت "السنة
 الى الان. والثانية "السنة الى الان. والظاهر عدة اختصاص بحكم يمت

٥٠- سورة الفرة ٢٦٧.

٥١- الوسائل، باب ١ من ابواب ترك الانباء. احديث ٢

٥٢- الاستبصار ج ٢ ص ٢٢. صبح السجف

فيشمل القر أيضاً، إذ نطق بعدم خصوصية في لابل والشاة من هذه الجهة
وثانيها أن الصحيحين ذكرنا الهرمة ودات العوار، ولم تصرحاً
بذكر المريضة فذهب بعضهم إلى إدراج المريضة في دات العوار، لأن
العوار مطلق العيب، وإن ثبت ذلك فمعناه هو إما لو قلنا أن السليم والمرضى
معنى، وأنصحح والعيب معنى آخر. والرواية تنسب وجوب الصحة في
مقابلة العيب. فلا بد من نقيض المصاط. والعهد على مفتح، فإما أن يقطع
أويظن، ومراتب المرض مختلفة وقد اتفقت كلمات الفقهاء على أن المريضة
كذاب العوار»^{٥٢}.

وثالثها - استبعاد الشح الطوسي (قده) من قوله عنه السلام. «إلا أن
يشاء المصدق» حوار أخذ الهرمة ودات العوار من قبله من لصدق و ظاهر
أنه لا يمكن مساعدته على ذلك لأن الاستثناء أن كان بأمر تكويين فهو جيد،
كأن يقال: أعمل هذا إلا أن ته الرياح. أو أشر أسلاسل على لحسن إلا أن
تمطر السماء. أما إذا حصل الاستثناء بأمر اختياري في الكلام، فحيث أن
الارادة لا بد من انبعائها من التكسب. ونحن لا نعهم في المقدم وجود موع
تكليفي لمصدق في قول الهرمة ودات العوار، فلا يمكن التمسك بالطلاق
(إلا أن يشاء) لاثبات الخيار له.

عدم التحجير الساعي:

(قال المحقق قده. وليس بساعي التحجير. فإن وقف المشاحة، قيل .

٥٢ - من (الحواهر). «عني أنه لا مانع بالفصل بين اثلاثه» ج ١٥

يقرع حتى يبقى السن التي تجب عليه)

ي ليس للساعي ان لا يصل ما يدفعه المالك. ويقترح عنه غيره، ان يلزمه
 ان يقل ما يؤديه المالك من العريضة سالها من الشرائط. فان المالك هو -
 المحاط بانه الزكاة، والانيان بالأمور به على وجه يقتضي الاجزاء ،
 فلا مجال للساعي ان لا يكتفى بما يجزى .

نعم. ربما يسكن ان يقل ان الزكاة حيث لها حق مشترك مشاع .
 فاللازم اعتبار رضا الساعي (وهو وكيل ولي الأمر في ذلك). وليس للمالك
 ان يحتص به، فان امر الزكاة في الشارع موقوف على رضا لشركاء ولولم
 يتوافقوا يقرع بينهم

ويطه لأجل ذلك يحكى عن الشيخ بطوسي (قده) لزوم القرعة مع -
 المشاحة، بل عن بعضهم - كما في الجواهر - لزومها اسداءً :-

ويرد على مقدمه اولاً - بسبب الزكاة حدة مشتركة مشاعة على ما
 سيأتي تحقيقه .

وثاب - روايات آداب الساعي تدل على ان لاختيار للمالك، وليس
 لساعي معارضته . ولذلك عر المحقق (قده) عن القرعة عند المشاحة -
 (قيل) مشعراً بالضعف .

واليك روايات آداب الساعي :

١- ذكر الشريف الرضي في (نهج البلاغة) عن امير المؤمنين عليه السلام

في وصية كان يكتسبها لمن يستعمله على الصدقات: «و صدع المال صدعين ثم حتره، فإن احتار فلا تعرض له أخراً، ثم اصدع لدقي صدعين ثم حتره، فإن احتار فلا تعرض له أخيراً، ولا يزال كذلك حتى يبقى ماله وء لحق الله في ماله فاقبض حق الله منه، فإن استقامت فأقله، ثم اخلطه ثم اصنع مثل الذي صنعت أولاً حتى تأخذ حق الله في ماله»^{٥٥}.

٢- ما رواه لكني بسند صحيح عن يزيد بن معاوية قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بعث أمير المؤمنين مصدقاً^{٥٦} من كوفه إلى دابته فقال له: «يا عبد الله اطلق وعيبك بقوى الله وحده لا شريك له، ولا تؤثرن ديارك على آخرتك فإذا نسب ماله فلا تدحه إلا ناديه ون كثره به، قل: يا عبد الله أنادني في دخول مالك؟ فإن ادن لك فلا تدخله دخول متبسط عليه فيه ولا عتيف به، فاصدع المأ صدعين ثم حتره أي لصدعين شاء فأنتهم احتر فلا تعرض له»^{٥٧}.

٥٥- الواسع، باب ١ من أبواب ركاد الانعام، الحديث ٧

٥٦- المعجدي بسند الصادق والهادي اسم فاعل من باب الفعل أصله المصدق فببئ انباء صاد وهو القلم الصدقي ومنه قوله تعالى «فأصدقواكل من انص بحس» اي فقل له، ا و قوله «ان المصدقين والمصدقات وامر صوالله فرصا حسا ضاعف بهم» الحديث ١٨ اما اذا كان من باب الإقتفال فصلة المصدق قلت الباء صاد، وهذا العب فياسي وما كان الفعل مطاوعاً له (مفعول) والإقتصر مطاوعاً له فعل، فالمصدق هو قول اصدقه والإصداق هو جعل الشيء صدقه وعلى هذا فالمصدق تشديد الصاد هو أحد المصدقه

٥٧- الواسع، باب ١٤ من أبواب ركاد الانعام، الحديث ١

خلاصة ما توصلنا اليه :

- ١- تقضى اعداد الأوبى وحب دفع العن فى الزكاة لا القسه، لكن ورد نص صحيح بخوار عطاء القسه فى الحطة والشعر والتقدين
- ٢- يسكن العدى من الحطة والشعر الى لمر والربى بشقيج- الساط اعطى .
- ٣- يسكن الاستنباس لعور دفع القسه فى الأعداء تعلق الركاه بالحيشه السايه، ون لحكة سد حله معراء، واحبه اسالك دشره عند عرض الساعى لالعام لمسع، وبصححه عند الرحمن
- ٤- يجوز اعطاء بذل الركاه حساً آخر بشرط ان يصرف بعه فى- لاصد واشبهه بمسحفين اساساً روايات اصحاب الدين من ركاه
- ٥- المعتبر فى القيمة وقت الاحراج .
- ٦- اقل ما يؤخذ من ثله فى الركاه الحدع من الضان واشى من المعز.
- ٧- الحدع من الضان ما كمل له سعة اشهر، واشى من المعز ما كمل له سنة لكن لا تترك لاحتصاص «عطاء ما كمل سنة واحدة فى الأول وستين فى الثاني .
- ٨- لا تؤخذ الهرمه ولادان بخوار لصحتي ابي بفسير ومحمد بن هس. ولا تؤخذ لمريضة لصدق لعور عليها
- ٩- يسكن النجير للساعى لمصوص، ولا محال للقرعة .

-(اللواحق في زكاة الانعام) -

كيفية تحقق الزكاة :

(قال المحقق قده: واما اللواحق - فهي: ان الزكاة تحب في العين لا في الذمة) .

المحتملات في ثبوت الزكاة ثمانية :

احدها - انها ملك لأربابها كالدّين في الذمة .

ثانيها - انها ملك لأربابها ثابت في العين بنحو الكسر المشاع .

ثالثها - انها ملك لأربابها بنحو الكلى في المعين .

رابعها - انها متعلّقة بالعين كعلق حق عرماء الميت في تركته .

خامسها - انها كذلك لكن كعلق حق الجباية الممّدية ابدى هو بولى

المنجنى عليه، متعلق برقبة العبد الجاني، الموجبة لخياره بين ان يسرقه او يقتل منه .

سادسها - ذلك لكن كحق الرهانة .

سابعها - ذلك لكن كحق النذر المتعلق بمذوور الصدقة، كما اذا نذر

ان يعطى الشاة صدقة للفقير .

ثامها - ذلك لكن كحق الزوجة بعد موت زوجها في غير المنقول من تركته، وهذه الوجوه المحتملة بعضها على وجه الملك الفعلي، بمعنى أن الزكاة مملوكة لأربابها ولو قبل القبض، وبعضها ليس كذلك .

* * *

وهناك وجه آخر غير هذه الوجوه، وهو أن تكون الزكاة عبارة عن - سال، لحص الذي يجب اعطاؤه وصرفه، من دون أن يكون مملوكاً لأحد، لا في الدمة ولا في العين، وسيله سبل سائر الواجبات المالية، كالكفارات عند تحقق الموجب لها من الافطار وانظار، وكالهدى، وارتكاب محرمات الاحرام الى غير ذلك .
وتقريب ذلك :

إن مفاد قوله تعالى : « أنوا الزكاة » هو ايجاب بذل المال . وذلك تكليف مالي في قبالة التكليف الديني من الصلاة والصوم وغيرها . واعتبار امر وضعي رائداً على دينك يحتاج الى دليل، فما لم يثبت كان مقتضى الأصل عدمه . ومع قطع النظر عن هذا الأصل الحكيم فيقتضى الاستصحاب بقاء الملك على ما هو عليه، وعدم خروجه من سلطة صاحبه .

وتسمية الزكاة بأنها (حق الله تعالى) لا ينافي مادكر ، فإن الواجبات حقوق الهية . وكذا لا ينافي ذلك تسميتها بأنها حق الفقراء، فإنهم اهل لاعطائها لهم وصرفها فيهم كسير المصارف الثمانية . وليس معنى حقهم كونها ملكاً لهم لعدم اختصاصهم بها، فإن المؤلفة قلوبهم والرقاب ، وفي

سبيل الله تعالى. وعير ذلك يشاركوهم في المصروف، ولم ينوهم حدد أن الزكاة ملك لهذه.

والحاصل: أن مقتضى القاعدة عدم ثبوت مرفوعي رائداً على ما هو المتفق من التكليف على لا يجب مدد المال وصرفه في الموارد. سواء ملكه المصروف إليه بالخص. و أيج به استصرف منه. كما في صرف الركاد في شراء أسلحة الجهاد. والراحلة لأجل الحج ونحو ذلك أو سم يكن شيء من ذلك كما إذا صرف الركاد في عمارة المسجد أو في العطرة إلى غير ذلك فاجروح عن هذه التاعدة لا يمكن إلا بدليل

مناقشة الوجوه المذكورة :

ولشرع لأن في ما قبل أو يمكن أن يدل في مريب الوجوه المذكورة

الوجه الأول ومناقشته .

رأينا أن لوجه الأول هو كون الزكاة مملوكة لأربابها في الذمة . كالدين لأربابه . ويدفعه :

١- عدم الدليل عليه .

٢- لم يعرف قائل به وقد نسب تعللها بالعين في (الندكرة) إلى عسائنا . وعن السيد بحر العلوم (أنه كاد أن يكون اجماعاً) فالقائل به - على تقدير وجوده - شاذ .

الله الوجه الثاني .

يسدل يكون الركاه منكاً لأركانها نحو انكسر المشاع فأورد .
 الأول : مادب عليه صححه بربى معاوية قل سمعت ابا عبد الله
 عليه سلام يقول . نعت امير المؤمنين عليه السلام مصدق من الكوفة الى
 نديها فقال له « يا عبد الله اطلق ... » اى ان قال - فاذا اتيت ماله فلا تدخه
 الا ناديه وان اكرهه - الى ان قال - فاصدع اهل صدعين^١ وفى (صح
 ابلاغه) ايضاً بهذا المضمون .

وتتربى الاسد لان اولاً - فهو له عيه السلام (وان اكرهه) يدب
 على ان كله ليس له وان اقله زكاة .

وثانياً . ان لنقسم فممن اما هو حاصه من راسل مشرك . ولولا
 ذلك لم يكن مستحق الا مظانه بغيره منه لولا الاشراك والبال كنه
 لئلا لك ولا مجال فيه للتقييم .

لثبى^٢ ما روه الكلبي فى الصحيح عن ابن مسكان وعمر واحد
 جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال . ان الله عز وجل جعل للمفقر فى
 امور الأغنياء ما يكفيهم . ولولا ذلك لرادهم و ان يؤتوا من
 مع من معهم^٣ وما روه الكلبي ايضاً فى الصحيح عن ابي عبد

١- الوسائل . باب ١٤ من ابواب زكاة الاعنام . الحديث ١

٢- الوسائل . باب ١ من ابواب ما جحد فيه الركاه . الحديث ٩

الله عليه السلام قال: «إِنَّ اللَّهَ تَبَرَّكَ وَتَعَالَى اشْرَكَ بَيْنَ الْأَعْمَاءِ وَالْفُقَرَاءِ فِي الْأَمْوَالِ، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَصْرَعُوا إِلَى غَيْرِ شُرَكَائِهِمْ»^٣ وما رواه الكليني أيضاً في الصحيح عن الوشاء عن أبي الحسن: «رَبَّ عِبَادَ السَّلَامِ قَالَ: «فِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَأَيُّ شَيْءٍ جَعَلَ اللَّهُ الزَّكَاةَ حِمْسَهُ وَعَشْرِينَ فِي كُلِّ أَمْرٍ، وَلَمْ يَجْعَلْهَا ثَلَاثِينَ؟ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَهَا حِمْسَهُ وَعَشْرِينَ لِإِحْرَاجِ مَنْ أَمْوَالِ الْأَعْنَاءِ بِقَدْرِ مَا يَكْفِيهِ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَلَوْ أَحْرَجَ النَّاسُ رُكَّةً أَمْوَالَهُمْ مَا حَاجَّ أَحَدٌ»^٤ وفي هذا الباب روايات أخر بهذا المضمون

وتقريب الاستدلال - أن معاد جعل لركعة للفقراء في أموال الأعماء هي إشاعة الملك بالاشتراك، فإن التملك والتملك واداء (في) بطريقة. وقد وقع التصريح بذلك في صحيحة أبي المعراء. وديث أيضاً مفاد صحة الوشاء فإن جعل الحصة والعشرين في الألف عارداً عن اعتبار الركعة حرماً مشاعاً منه. ويؤكد التعبير «الأخراج» فإنه فرع الدخول

الثالث: صحيح عبد الرحمن قال: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ لَمْ يَزْكُ أَمَّا أَوْشَاتُهُ عَمِينَ فَدَعَا عَنِّي مِنْ أَشْرَافِهِ أَنْ يَرْكَبَهَا لِمَاضِيٍّ قَالَ: نَعَمْ، تَوَخَّذْ مِنْ زَكَاتِهَا وَبِيعْ بِهَا الْبَيْعَ»^٥

والتقريب: أنه لو لم تكن الزكاة في العس لم تؤخذ هي من المشتري ،

٣- الوسائل، باب ٢ من أبواب استحسان لركعة الحديث ٤

٤- أبواب نزل، باب ٣ من أبواب ترك ذل الذهب والعصاة، الحديث ١

٥- الوسائل، باب ١٢ من أبواب ترك ذل الأنعام، الحديث ١

بل كان مصدوقاً براجع البائع انداءً وأخذ منه البربعة التي كانت تجب
شبهه

الرابع . رواية ابن أبي حنيفة عن أبي جعفر عليه السلام . قال «سأله عن
ركعة تجب على من واسع لا يسكنى أن يؤدبها قال اعزلها فان اجرت
بها فأت بها صامس ولها الربح وإن نوبت في حال ما عزلها من غير أن تسقطها
في تعارضه فمس عسك شيء فإن لم تعزلها فاتجرت بها في حمله مالك فيها
تقسيطها من الربح ولا وضيعه عليها»^٦.

والقريب أن مع عدم العمل قد جعل لها لقمص من الربح . ولا يكون
ذلك إلا لأجل الملكية الاشاعية .

الخامس . ما ورد من قولهم عليه السلام «وب سفنة السماء العشر»^٧
و«في مائتي درهم حسنة دراهم»^٨ و«في العشر ديناراً نصف دينار»^٩
والقريب أن مقدار ذلك هو ثوب لركاة نحو الكسر البضع من كوها
عشرأ أو ربع العشر

السادس . ما ثبت عليه رواية الكلبي في الصحيح عن سعد بن سعد
الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال «سأله عن الرجل يحمل عليه
ركاة في السنة في ثلاث أو في اثني عشر حتى يدومها في وقت واحد ؟

٦- الوسائل، باب ٥٢ من أبواب المسحوقين بركاة . أخرجه ١

٧- الوسائل، باب ٤ من أبواب ركاة الغلاب

٨- الوسائل، باب ٢ من أبواب ركاة الذهب والفضة .

٩- الوسائل، باب ١ من أبواب ركاة الذهب والفضة

فقال عليه السلام: متى حلت أخرجها»^١.

والتقريب: أنه لو لم تكن الركاة كراً مشاعاً لما عسر عليه السلام
«لاخراج» بل كان الجواب يطابق السؤال ويقول عليه السلام: متى حلت
دفعها. أو كان يقول: متى حب أدنى ما عسر من الله تعالى عليه ويحسدك

مناقشة هذه الأدلة .

لا يخلو شيء من هذه الأدلة السه من الاشتك

أما الدليل الأول: فحجب عنه بأن في صدر الحديث يقول المصدق.

«عاهد الله أرسى أنكم وفي الله تعالى لأخدمكم حتى الله تعالى في أموالكم

فهل لله تعالى في أموالكم حتى تؤدوه بي وليه؟»

وفي صدر الروي عن (يحيى بن سالم) لا تأخذ من أكثر من حق الله

تعالى في ماله» وفي دليل الحديث «أن الله تعالى حتى يرضى ماله وفاء

حق الله تعالى في ماله . فافض حق الله تعالى من ماله حتى يرضى الله

سعيه وتعالى لكشف أن الركاة واجب مالي وقد فرض الله تعالى أداءه

ولو كانت مكرهاً لأمر بها بغير سلوان لله وسلامه عنه تأخذ جنهم . ولو فاء

لحقهم . وبقبض حقهم

ويؤيد ما ذكرناه مرة عليه السلام المصدق بأن يصدق المان صدعين .

وذلك يستلزم كون الركاة حقة لله تعالى . والولاية بنفسه بذلك . ولو كان

المان مشركاً بالاشاعة لأمر عليه السلام بمراجعة المالك واستدائه في .

١ - أو سائر ما ذكرناه من أن المستحقين للركاة الحديث ١

الفصل في أقراره

ثم إن معنى (حق الله تعالى) هو المال الذي فرض الله عليه والصدق به. كما وقع العسر عندك في رءوس باب متعدده وليس معنى حق الله تعالى أنه أخرجه عن ملكك بملكك ودخله في ملك الله وشهدت ذلك معنى رواية أخرى من أنه كان على عليه الصلاة والسلام إذا بعث مصدقاً قال له: إذا أتت على رب المال فقل تصدق بحسب ما أعطاك الله^{١١}.

ومما ذكره من أن قوله عنه السلام «إن كسر دله» معناه إن الأكثر يخص بالملك وله اللطمة الباقية منه. وإن أقله ليس كذات بل هو مورد حق الله تعالى بالاستثناء.

والحاصل ١- أن هذه الرواية لأشبهت بها معنى الزكاة ملكاً مذكوراً لأربابها.

٢- عدم مفعوله المملوكية لبعض استعمالاته كماله. وأدله في معرفة حيا ومسا.

٣- لملكك أن يدفع شيئاً من الأضمة الثلاثة التي يجب سائمه وأب ملكها. ولست أدخله في مصاب هذه حتى يراد جازعاً حق منها ولو كان هناك ملك مشاع سخر ذلك صاحب الملك. نعم وإن الزكاة يجوز أن يكون من لزم أن يكون مع اسرءاء العامل ويعمل للمعاشرة.

٤- ولو تبرعنا عن ذلك كله فلا أقل من الإحسان. ومعنى الاستيعاب عدم خروج المال من ممتلكاتك على ما قدمناه.

وأما الدليل الثاني . فيجاب عنه بأن حيلة (أنه تعالى جعل للمفقر في أموال الأغنياء ما يكفيهم) لا يمكن الاستدلال بها فإن لجعل أعم من التكفي وأبوصحى ، ويصر هذا الجعل بأن سرادقه هو التكفي ما ورد في-
 بروايات السعددد من (أن الله عز وجل فرض للمفقر في مال الأغنياء ما
 سعم^{١٢} ومن قوله عليه السلام في روايه سماعه ' «أن الله عز وجل فرض
 للمفقر في أموال الأغنياء فرضه لا يحدون إلا نادائه وهي الركة . ولكن
 لله عز وجل فرض في أموال الأغنياء حقوقاً عر الركة ففان عز وجل :
 (وأن الذين في أموالهم حق معلوم لتأكل والمحرور) فالحق المعلوم غير-
 الركة وهو شيء يعرفه الرجل على نفسه في ماله^{١٣}

فيكون الحاصل ' أنه تعالى أوجب إعطاء ما يكفيهم من المرفق لا يتعلق
 بالأعنان . ولا بد من التقدير بما يناسبه من العمل

وأما ما ورد في صحيحه أبي المعرا من أن الله تبارك وتعالى أشرك بين
 الأغنياء والمفقر في الأموال فليس لهم أن يصرفوا أبي عشر شركائهم .
 فالاستدلال به في غاية الضعف .

أما أولاً . فإنه سيذكر عموم خصوص ما فيه الركة . بل الأموال على
 عمومها وله تصرف تام على بل تصرف ولو كانت هناك ملكة بعدد دفع
 ملك المفقر إلى غيرهم فالرواية تعم الصدقات بواحدة واستحبة والتبرعات ،
 وأنه لا تصرف الصدقة في غير الفقير .

وأما ثانياً : فلأن من جملة مصارف الركة على المد في لشدة و داء

١٢ و ١٣ أنوسئل . باب ١ من أبواب ما يجب فيه الركة . احدث ١٠٠٢
 وتمة ذلك في فروع الكافي ج ١ ص ١٤٠ .

دير العريم حياً وميتاً، وفي سبيل الله تعالى فلا تخص الزكاة بالفقراء حتى تكون شركتهم بمعنى ملكيتهم .

وما ثالثاً. فلان احكام الشراكة غير مرتبة على المال الذي فيه الزكاة وكذا يكشف من ترتب اثر الشيء ثبوته. كذلك يستكشف من عدم ترتبه عدمه. فنعلم من ذلك: ان استعمال اشراكه بضرر من اصابه دون الخسفة، وذلك من جهات تعرض لأكثرها الشرح الأنصاري (فده) وهي

- ١- لو كانت شركه حقيقه لم يحذر لمساكن الصرف في شيء من انصب
- بعد تحول لا بعد اقرار فيه الشريك. وليس الامر كذلك في باب الزكاة
- ٢- انه يجوز اخراج الزكاة من غير العس. كان يدفع شاة معلوفة من
- احل ماعنه من لshade في اربعين منها سائمة ولا محال لمصير الى انه مباده
- ومعوضه، مروره بذلك لابد ان يكون مع انفسر او وله -عنى الحاكم-
- وحوازل الاخراج لا يحاح الى مراجعتها

ولا محال لمصير الى انه من باب مبادا شيء مباده. فانه :

اولاً - لا يثبت الا بعد التلف .

وثانياً - ان الانعام من لمصب وتضمن بقيمتها لا بمائها في نوعها.

وثالثاً - الصمان مدس خلاف مدلت عليه الأدلة فانه كما قبل-

الشرح لسرتص (فده) يدل على كون اسحرج من عبر اربعين نصي الزكاة لانها بعد صمان فمنها. ماد عنى حوار اداء انصرف ركاه انصرف. وما دل عنى تعجيل الزكاة. وما دل على احساب الدين من الزكاة. وما دل على اشتراط اخراج الزكاة على المشتري وعلى متقبل الأرض. وعير ذلك مضاعفاً

في انه ربما يحس من الابل و البقر ولا يكون موجوداً في المصاب، كما اذا ملك ستاً وثلاثين بنت محاص و بريقة حينئذ يتلون، وملك اربعين تبعاً و لقرصة مئة و بوكات هات شركة حصبة ساكن الامر كذلك و انفسر في ان عشر بنت حرء من الب و الثلاثين او من الاربعين يساوي قننه ست ليون او مئة تكف و نصف

٣- ان شركة الفقراء بوكات حنيفة به تصور في تركوات لمنحه كزكاة لسككيات من جنوب و ركدة غلات يسمة و ركدة مال مجارة مع انه لا يرب في وحده ساق يفتها بالعين مع ساق الزكاة الو حة بل شلل بعض الروايات غني بان ثوب تركدة في بواحب و انسحب معاً و جمع بينهما مطلقاً سطلو به لا عطائهم لتفسير نحو جعله مصرفاً له لا انه يسكه

٤- ان لشركة بوكات حنيفة تركدة يكون حسم بءات مقدر و ركدة بعد حلول بحلول الفقراء بصادقه العامل و تضمها لملك لو اخر و ان ركاد سواء اسودها فلا مع به ليس في لغوس من ذلك عن ولا تركد بصره بخصوس عدم مطابقتها ان لعامل اندي يأخذ الصدقات من بقرى متعددة فاسود فلا محالة بفصل الايام عن لساعة الاولى من حصول حبوب و ليس يأخذ الا مقدار ان ركاد دون سدفع و ان كان قد اسودها انما لك بطلت لس بخصوس و بء بقرى و المنة مثلاً و كذا دحس الركاة الى بند آخر مع عدم مسحق به لا بطلت فاسودها في اسودها في ايام حصصه عن الفقير في بند وفي سرفقه الى لبند الآخر و ايضاً مقتضى الاطلاق فيما ورد من حوار تأخير الركاد شهرين و

يريد هو عدم وجوب تدارك الساقط المسوقه على تقدير حصولها في زمان التأخير والروايات هي:

- ١- ما رواه الشيخ بسند صحيح عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بفعل الزكاة شهرين وتأخرها شهرين»^{١١}.
- ٢- ما رواه الشيخ بسند صحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له: «أرجل رجل على الزكاة في شهر رمضان وتأخرها إلى المحرم» قال: «لا بأس»^{١٢}.
- ٣- ما رواه الكليني بسند صحيح عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «رجل يترك الله أو شئته عامين فدعا على من اشترها أن يتركها سمعى» قال: نعم تؤخذ منه ركعتا ويسمى بها البايع و يؤدى زكاتها البايع»^{١٣}.
- ٤- امر الإمام عليه السلام بأخذ الزكاة وإدائها دون التسليم وبوكاف هذا لك شر كة لكات تساق لا رمة الأداء
- ٥- وحكى شيخنا الميرزا (قده) عن (الاصحاح) أنه ورد على شر كة بعدم ملك الفقير لو تحت الإرباعون قبل أداء ركعة وبعد وجوب وصهر كلامه أن ذلك تصافي
- ٦- وظاهر كلام الفقهاء حسب مخرجنا أنه لو مضى على احتساب الأحوال

١٤ و ١٥- الوسائل، باب ١٩ من أبواب المسحوق من الزكاة - الحديث

١١ و ٩

١٦- الوسائل، باب ١٢ من أبواب زكاة الأعيان - الحديث

بميزم الا ركاه حول واحد هو ذلك (ي عدم صدور لسامع)
 واما الدليل الثالث - فبحال عنه ان دليل الصحيحة حملة (او تؤدي
 ركانها ببيع) بعد فوله عليه السلام: (بعم تؤخذ منه ركانها ويتبع بها البيع)
 وهذه تعيد صحة البيع الواقع على الاقل والشاه. وان ما يؤديه الباع هو نفسه
 ركاه لا انه يدر على بركاه التي وقع عليها البيع ومقتضى ذلك عدم
 الشركة الحقيقية .

وبل معنى الحديث. هو انه يدر على الباع ان تؤدي الركاه و الا
 احذر من اشترى وهو بيع بها البيع ومع بعض عن ذلك فبعض التردد
 ينافي الشركة الحقيقية .

والحاصل انه لو كانت شركة حقيقة كن اسبع الواقع باسمه اي
 مقدار اركاه فصويأ يحس الى الاحارة من اوالي . وليس في الصحة
 ان يدر اي ذلك مع انه على تقدير الاحارة كن يدر احد هو الى ميساوي -
 بركاه من الثمن لمسي دون عر ذلك. فلامحال لنوهم كون اسبع فصولاً
 وكون لاحد من اشترى رداً. واداء لسبع حاره ضروره انه لو سلم
 اطلق عنوان يرد على الاحد لامحال لانطاق الاحاره على الاداء لانوهم
 كونه ندلاً. وندومه

اولاً: ان مقدار رواه كون المؤدى نفسه ركاه

وثانياً. حملة حارة يكون من قبل من دى مال امر ثم شراه
 وبالحصة: لا يمكن الاستدلال بهذه الصحيحة على لشركة الحقيقية
 بوجه من الوجوه غاية الأمر ان يكون حق الركاه كحق الحاية في رقعة العد

ندائر بين استرقاقه واحديته^{١٧} لكن سأنتي ان حوار اعطاء الركاة من غير نصاب بمعنى ذلك. والاعتماد على اقيمت واعطاء ما يماثلها هي نوعها ليس من ذلك

وما لدليل الرابع اعني رواية نرسي حمزة الدالة على ان الزكاة قسطها من الربح لو اتجر بها، فيجاب عنه :

اولاً: ان لرواه محمونه اسد. فان اسكليبي يرويها عن عيسى بن محمد عن حدثه عن يعلى بن عبد عن عيسى بن ابي حمزة. عن ابيه ولدته لم يعس بنصونه لشهور بل قل: ان الامتجاب حينا لم يعملوا به فمع عدم حجية الرواية كيف يتدل بها ؟

ثانياً. ردها روء الاتجار من دون توقف على الاحارة وهو على خلاف قواعد الاتجار بمال الغير .

ثالثاً: انها بمعناها كان الاتجار بالركاة نحو حملها ،داء عما اشتعلت به لذمة في شراء ، كما هو العالب في لمعاملات. فبحكم بفسط الربح على تقدير تسببه تعدد محض في اسورده على خلاف القواعد المسلمة فلاوجه لان يستدل فيما نحن فيه .

رابعاً لروء لاتجار يعارمه صحيحة عبدالرحمن الواردة في شراء مالهم بركة البايع عامين. الدالة على عدم اللزوم، حيث انه يجوز ان يؤخذ من المشتري، ثم هو يتبع بها البايع .

١٧- من نكور الاحد من المشتري كالاسترقاق وقول ما يؤدبه اسامع

وأما الدليل الخامس : اعني الاستدلال بما ورد من ان (فيما سقطه
اسماء العشر) و (فيما سقطى بالدلو نصف العشر) فموجب عنه :

اولاً : هذا العنوان - اي الكسر المشاع - يختص بعلائق وبقيد سواها
كان الوارد في الدليل (في كل أربعين شاهة) و (في ثلاثين من المربع تبع)
و (في عشرين ديناراً نصف دينار) وهكذا

وثانوها : ان المراد ربع العشر في الأربعين شاهة وكذا في عشرين
ديناراً، ونصف العشر في الثلاثين نقره، في عيه البعده خصوصاً في مثل مائه
واحدى وعشرين شاهة حيث فيها شانان، وفي مثل ست وثلاثين من الابل
حيث فيها بنت لبون .

ثانياً : لا يصح ذلك في النصف الحصة الأولى من الابل التي في كل
حصص منها شاهة .

وثالثاً : ذلك فان الكسر المشاع من احرانها ركعة، والشاه بدل عن
ذلك، خلاف سمسار من الدليل فانه يدل على ان شاهة نفسها ركعة لا
ايها بدل عنها .

ثالثاً : لو كان جميع ما يمكنه من الثلاثين نقره مسد، فاركعة الواحدة
وهي التسيع لسرهما ، فكيف يقال : الكسر المشاع فيها ؟

رابعاً : كما يمكن ان يكون لمعنى في قوله عليه السلام : (فيما سقطه -
اسماء العشر) و (في عشرين ديناراً نصف دينار) ، ان العشر ونصف الدينار
مملوكة لأربابها ، كذلك يمكن ان يكون لمعنى : ان ذلك مريضه يجب
اذاؤها بل الأولى هو الثاني . فانه تفسير لسورده في الروايات المنظمة لجمع
الركاه ووضعها ووجوها وهي كثيرة منها .

- ١- أن رسول الله صلى الله عليه وآله وضع الركاة على سبعة أشياء .
 وهدى ماله ن لله تارك وتعاني فرض عليكم من الذهب وانصه والابل
 ولقر ولعم ومن الحطة والشعر والنسر والريـ^{١٨}
 ٢- ما في اجواب عن سؤال الحسن في كم تحب اركاة من الحطة
 ولشعر والريـ ولنسر؟ قل عليه السلام. «في ستمائة»^{١٩}.
 ٣- ما في اجواب عن سعد حدث قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن
 هل يجب فيه الركاة من لـ والشعر والنسر والريـ. فقال عليه السلام
 حبه اوساق»^{٢٠}.
 ٤- ما في حديث ابن بكير* «قال بلغ حبه اوساق وحت فيها
 الزكاة»^{٢١}

- ٥- ما رواه كسي بن مسعود عن سعد بن سعد الأشعري عن ابي-
 الحسن الرضا عليه السلام. قال: «سأله عن ركاة في الحطة والشعر والنسر
 والريـ متى يجب علي صاحبها؟ قل اذا ما صرم واد احرص»^{٢٢}
 ٦- وفي حديث لمفضل في جواب سؤال الرجل: في كم تحب الزكاة؟
 وقل عليه السلام. «في كل الف خبة وعشرون»^{٢٣}.

١٨- الوسائل، باب ٨ من ابواب ما يجب فيه الركاة، الحديث ١

١٩- الوسائل، باب ١ من ابواب ركاة الغلات، الحديث ١٠

٢٠ و٢١- الوسائل، باب ١ من ابواب ركاة الغلات، الحديث ١ و١٢

٢٢- الوسائل، باب ١٢ من ابواب ركاة الغلات، الحديث ١

٢٣- الوسائل، باب ٢ من ابواب ركاة الذهب وانصه، الحديث ٥

٧- وفي (تعف العقول) عن الرضا عليه السلام: «والركاة المعروضة من كل مائتي درهم خسة دراهم ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار»^{٢٤}

التي غير ذلك من الروايات فمفاد كلمة (في) هو كون هذه الأوصاف طرق للحكم الشرعي المتعلق بالركاة، فيكون ماورد من أن (فيما سقته - المائة العشر) و (نصف العشر) معيراً بذلك من دون دلالة على مكانة الكسر المشاع لمن يتحقق الزكاة .

مناقشة الوجه الثالث :

وهو كون الركاة ملكاً بحوال كلى في المعين ويردعه .
اولاً - أنه لا دليل على اثباته .

ثانياً - بعد أن كان في بعض النسخ ما يعطى زكاة من غير النوع الذي فيه النصاب كالشاة في الخمس من الأبل - وبعد أن حار إعطاء الركاة من غير ما بلغ النصاب كأن يعطى شاة معلوفة في أربعين شاة سائمة، أو كانت ركاة ماله الثني من المعر وكانت الأربعون سجداً من المعر مداً حولها تتأجها . أو يعطى التبيع إذا كانت الثلاثون بقرة كلها مسة - أو يعطى بنت محصن إذا كانت ستة والعشرون من الأبل كلها بنت لون، كيف سكن المعصير إلى - القول بالكلية في المعين ؟

٢٤- الوسائل، باب ٢ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ١٢

مناقشة الوجه الرابع :

وهو احتمال ان الزكاة كحق عرماء الميت. فيرده. انه لو نصف من التركة - بغير تعريض - ما يريد على الدين ونقي مقداره لا يعص من ذلك شيء، ولا يحسب على العرماء بخلاف الزكاة

مناقشة الوجه الخامس :

وهو احسان ان الزكاة كحق الجدة. فيردد انه يعيق برفه شخص ان عبد الجاني - فام نقص منه او سرق اذا كان احياة عمداً^{٢٥} وفي باب الزكاة يجوز لا عطيه من عر مائه سحاب - كما تقدم آنفاً.

مناقشة الوجه السادس :

وهو احصال ان الزكاة كحق الرهانة. فيرده. ان العس المرهونة وثيقة لئدين، ولا يجوز احدها من اراهن. وحق السدين ثابت في الدمة. وليس الامر في باب الزكاة كذلك .

مناقشة الوجه السابع :

وهو احتمال ان الزكاة كمسذور لصدقة. فيرده: انه لا بد من التصديق بعين مائدره. ولا يكون عبره معصداً له. بخلاف باب الزكاة نعم لو كان المسذور التصديق بالمالية لأشبه الزكاة

٢٥ وان كانت حظ فعلى المولى الدنه او اقل الامر من منها ومن قيمته

مناقشة الوجه الثامن :

وهو احتمال ان تركه كحق الروح في فيه اساء و شخر و نحوها
 مسا تركه روحها . فسرده . ان لروح نس لها ان تجد العيس داسم يؤد
 الوارث حقها . بل ترفع الأمر الى الحاكم . بل لو اعطى الوارث العيس كان
 لها ان تسمع عن القيوب . واث خبر بأن الركاة بخلاف ذلك كله

المختار :

بم يفهم دليل معنده عني ثوب امر وصفي من اسكه ونحوه . ركدا
 على الحكم التكنيفي أداء الركاة ومع شك في ثوب ذلك فالدليل عدمه
 واحاصل : ان ركاة واحب مالي . اي يحب على من حال لديه ان يعون
 شاة ان يؤدي شاة منها او من غيرها . وكذا من عده سب وعشرون فلا ن
 يؤدي ست محاص كات منها او من غيرها . وهكذا وله ان يؤدي نفسه بعم
 للحاكم عني تقدير امتناعه ان يحدد الشاد من نفس تلك الشاة فيما امكن . اي
 فساكات المريضة بشرائطها موجودة فيها

ث ان الركاة الوجه في الأشياء السبعة كاركاة المسححة في سائر
 احبوب . وفي مسائل التجارة . والحيل الأناث . فكما انه ليس في مورد
 الاستحباب حكم وصفي . كذلك في مورد الوجوب . فبيل حق اركاة
 سبيل الحق المعلوم في قوله تعالى : «والذين في اموالهم حق معلوم يسائل

والسحروم»^{٢٦} انتهى هو عبر الزكاة. وقد تدب إليه لأجل منه الرحم وهوية
الضعيف ومواصلة الخار وتجاوز ذلك .

وبالحمله. فياورد في الزكاة من ايها حق لله تعالى - كما في العديد
من الروايات - ومن ايها حق الفقراء لا يلازم ان يكون هناك مروي عنى. وان
حقه تعالى بلخار بها مما فرضه على العباد. وان ختمهم من اجل ايها معونه
لهم وهم من جملة مصارفها .

الضمان في صورة السعيرط :

(قال السجستاني قدده : «دا سكر من اقبالها ابي مسجني قدده . فاعل قدده
فرطء فان تلقت لزمه الضمان» .

سمى تقديم مقدمة وهي انه بعد ما عرفنا بوجود الضمان في-
سحت السعيرط عن كسبه على الزكاة. بخلاف مقضى الشاعده في ضمان التلف
وعدمه . انه بناء على تعين الزكاة بالعين سحو المثلث المتاع يكون المال-
الركوى امانة شرعية في يد المدين تضمن مع السعيرط . بولف كل النصاب او
عدمه. ولا تضمن مع عدمه. فبحسب تلف على زكاة اما كلاً او بجزءه
وبناء على تعلقي بالعين سحو الكسبي في العين. بحيث يكون ذلك ملكاً
لارب الزكاة . يكون الامر كما ذكر. لا فيما لو تلف بعض لنصاب فانه
حينئذ لا يحسب التلف على الزكاة اصلاً حتى مع عدم السعيرط لقاء ما يصدق
معه اسكلى انتهى بمره دؤء. ففي الحتمه لا تلف بالاصافه ايه .

وبناء على أن الزكاة من الواجب المالي وأنها حق الله تعالى يجب
إداؤه^{٢٧} فلا يوجب تلف نقضاً في الركاة مطلقاً سواء تلف كل المصاب أو
بعضه، وسواء كان التلف تاسيفيتاً وبعدمه فإن بلوغ نقصان وجوب الحبوب
شرط بوجوب أدائها وقد حصل واستقر الوجوب

نعم، يمكن أن يقوم دليل شرعي على سقوط الوجوب أحياناً، كما إذا
لم يمكن من الاتصال إلى المستحق وتلف ما عده بلاداء، وأما بناء على
سائر لوجوه المحتملة فمظهر لحكم فيها مما ذكرناه في هذه المسألة الثلاثة
إذا عرفت ذلك فقول قد ورد في نسخة بعض، منها *

١- مرواه الكليني بسند صحيح عن محمد بن مسلم قال: «سألت أبا
عبدالله عليه السلام: الرجل يبعث بركاة مائة تقسم فصاع هل عليه صماتها
حتى تقسم؟ قال: إذا وجد لها موضع فلم يدفعها إليه فهو لها صامن حتى
يدفعها، وإن لم يجد لها من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهله فليس عليه صمان،
لأنها خرجت من يده وكذلك الوصي الذي يوصي أبيه يكون صاماً لـ
دفعه إليه إذا وجدته الذي أمر بدفعه إليه، وإن لم يجد فليس عليه صمان»^{٢٨}

٢- مرواه أيضاً بسند صحيح عن زرارة قال: «سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل بعث إليه أخ له ركاته لنفسها فصاع فقبل، بين
على الرسول ولا على المؤدي صمان قلت فإنه لم يجد لها أهلاً فصعد

٢٧- وقد تقدم أن إصابته الحق إلى الفقراء لا سامي ذلك، فإنهم من
حملة المصارف الثمانية

٢٨- الوسائل، باب ٢٩ من أبواب المستحقين للركاة، الحديث ١

ويعتبر ايضها؟ قال: لا، ولكن ان عرف بها اهلاً فعصت او فسدت فهو لها ضامن حتى يخرجها»^{٢٩}.

٣- مرواه ايضاً سنده عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال: «اذا اخرج الرجل ركذ من ماله ثم سجد لقومه فصاعب او رسل بهم لهم فصاعب فلا شيء عليه»^{٣٠}.

٤- مرواه ايضاً سنده حسن عن عبيد بن رراره عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: «اذا اخرجها من ماله فذهب ولها بيتها لأخذت فقد برئ منها»^{٣١}.

٥- مرواه ايضاً سنده حسن عن بكر بن اعين قال: «سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يفت ركته فسرق او تصعب، قال: ليس بشيء»^{٣٢}.

٦- مرواه ايضاً سنده موثق عن ابي بصير قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام جعلت فداك الرجل يفت ركعة منه من ارض الى ارض فيقطع عنه الطريق فقال: قد اخرجاه عنه ولو كنت امة لأعتقها»^{٣٣}.

ان اطلاق بعض هذه الروايات بشدة البعض الآخر من حيث عدم الاتصال ابي المسحق مع وجوده لكن مورد هذه الروايات معدا رواية رراره هو العتق ملازم لعرض مقدار ركاة، بل هو صريح رواية عبيد بن رراره، فمختص بمورد تعيين الركاة في الخارج من باب اقرار المشاع، او تعيين ما يجب اداؤه.

٢٩ الى ٣٣ الواسع، باب ٣٩ من ابواب المسحقين للركاة، الحديث ١٢ الى ٦

و اما رواية زرارة فهي وان اوجب ائداء كون لصان اعسم من
مورد عزل، لكن التاميل لصادي يقتضي دخالها من هذه الجهة، بل يظهرها
في الاختصاص بذلك فان الظاهر ان زرارة بعد ان سأل عن اصبع في
طريق اسبغ سأل من نه (اي، سؤدي) ان لم يجد في مكانه هلالا لسراكة،
ففتت في يده فصدت يمينها؟ فان عليه لئلا لا ثم اسدرك سائر
بلك التي امسكها في يده ان صدت وهلكت مع سعة ذهبها فهو لها ضمان
حتى يداركها بالاخراج من ماله ومن الواضح ان الفساد واسمير و عطف
اسدكون في الركاه اسعرو له دونه في خمس جميع ماله، فان العادة فوصه
ان ما عدا مقدار الركاه من له حصة مسطره حتى يمتلئ في يده وعرضه -
العطف والفساد .

والخاص في روايه زرارة لاتنافي سائر روايات في جهة الاختصاص
سوردا العزل، بل توافقتها، ولا اقل من جمالي فلا يكون في المقام دليل
خاص في غير مورد العزل، فليتدبر .

تنبيه :

يتوجه على عبارة المحقق (قده) امران :

احدهما - انه حكم بالتعريف مع لسكن من الاصل، وقرع عليه
ضمان نصف، وكان حق التعبير ان يحكم بنصف ائداء لأجل ورود النص
نه فان التعريف ان يكون مع التقصير في التأخير مع مطالبه من له حق
وقد نحن فيه يس كذلك فان ولي الأمر قد احرر تأخير كفاي صحيح

معدويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قلت له الرجل يحل عليه الركاة في شهر رمضان فيؤخرها إلى آخره قال لا بأس»^{٢٤} وفي صحيح حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لا بأس بمسح على الركاة شهرين وأخرها شهرين»^{٢٥} وفي موطأ يونس بن عتيق قال «قلت لأبي عبد الله عليه السلام ركعتي تحل علي في شهر أيتسح لي أن أحسن منها شيئاً فحافه أن يجلس من يدي يكون عدي عدة فقال عليه السلام إذا جاز الحول فخرجه من مائك. لا يخلصه شيء. ثم أعطني كيف شئت قال: فب قال يا كنيها وأثما نسف لي قال نعم. لا يضرك»^{٢٦}

وفي بعض الروايات بروم مودة العرب. وفي بعض بروم مودة الأعراب. لكن لا يوجب ذلك المعارضة. وصاحب الحفصة في محله ربه الله

والحاصل أن الصلوات تلتف مع السكن من لا يصل صلاة. لكن الأمر غير ذلك فالصلاة لابد أن يكون نوع من العمل لا الحفصة

ثانيها - أن المصنف (عده) أطلق في كلامه قوله (إذا سكن من صلاة) مع أن صلات التلظف قد تقدم عن الروايات - كما أشير إليه - أنه هو في صورة العرب موجب لنفس الركاة في الخارج موجب لمدة حوزة حلقه بطل منه وسديته. ولأن يكون بناءً على الفصل ولا يفسد بسحقه.

٣٤ - أوائل، باب ٤٩ من أبواب المسح على الركاة، الحديث ٩

٣٥ - أوائل، باب ٤٩ من أبواب المسح على الركاة، الحديث ١١ وقد

حمل المسح على أمراض حال إحسانه من الركاة

٣٦ - أوائل، باب ٥٢ من أبواب المسح على الركاة، الحديث ٣

الركعة، فلا يعم الحكم المذكور لنا إذا تلف جميع النصاب أو بعضه قبل العمل مع وجود المستحق أو عدمه. ولا مجال لتبصير أي تنصيح لمسايطر فلا بد من العمل على ما تنصيه القاعدة حسب المسمى التي قدمها في المقدمة. فليقدر .

الإيصال إلى الساعي والإمام :

(قال المحقق عده. وكذا إن تمكن من نصابه إلى الساعي أو لإمام عليه السلام) .

علل ذلك صاحب الجواهر بقوله « يكون الإيصال إيهامًا أيضًا إلى إيهامه . بل يظهر أن الحكم كذلك في السجدة أو كبله ناسبه إلى هذا الزمان . لاتحاد المدرك في التحميم . وهو عموم ولا يهيم^{٣٧} »

وفيه نظر . أمّا لإضافة أي الإيصال إلى الإمام (ع) فلا مجال لبحث عنه . لعدم تمكن من ذلك في عصره . وما نال إضافة إلى الإيصال إلى السجدة أو لساعي من قبله . فإما أن يكون من الطلب أولاً وعلى الأول يجب الإيصال إليه بمقتضى وجوب ضاعه بحكم دون شيء بعده . وخوله كما هو المعروف المشهور والمستفاد من كثير من النصوص . بل في بعضها أن المصوم عليه السلام به يصل أحدها و مرأى لك تصرفها كما في روضة الصدوق في (علل الشرائع) عن حابر قال . « قبل رجل إلى أبي جعفر عليه .

السلام - واما حصر - فقال: رحمك الله تعالى اقصر من هذه اخصاثة درهم
فضعها في مواضعها فانها ركاه مالي. فقال ابو جعفر عليه السلام بل خذها
انت فضعها في حيرتك ولايتك واساكين وفي جوارحك من المسلمين. اما
تكون هذا اذا قدم قئنا فيه يضم نسوة. وتعدل في حق الرحمان. النر
منهم والفاجر ٢٨٩.

والجملة: فدا ليجب يصاله الى السجدة ووكنه فم يوصيه ولم
نكن هناك مستحق يوصله له فبعض. فبعضى صلاح الروايات استقدمه ان
لا يكون عليه ضمان.

بعض. لو كان هناك دليل على فوره اداء الركعة لأمكن القول بأنه مع
عدم يمكن من الاتصال الى اربابها يلزم الاتصال الى وليهم لكث عرفت
في معنى الكلام فاستقدم عدم فوره وبمادة حرة: لا كنه = بالاتصال
نبي يولى امر. وصمد التلف مع عدم الاتصال له في فرض عدم وجوده امر
آخر وحيث لا دليل عليه. فبعضى القاعدة هو الاحد سطلت عدم الضمان

او امهر امرأة نصيبا:

(قال المحقق قدس: ولو امهر امرأة نصيبا. وحال عليه تحول في يدها.
فطلتها قبل التحول وبعد التحول كان له ان يصف موفرا. وعليها حق الفقر ١٠)
لا كلام في ان السراة اذا قصت المهر وكان نصيبا وحال عليه التحول
وجبت عليها الركعة اما اذا طلقها حنفا قبل التحول. فبعض على ان الركاه

كنى في السعي يكون للروح النصف موقراً وكذا بناء على أنها واجب ما يـ
وبناء على سائر الوجوه

واما بناء على أنها ملك مشاع، فنقول ان المراد إما هي من تؤدي
الركبة من نفس المهر أو من عزم أو ليست تؤديها أصلاً وعلى الأول إما ان
يكون ادائها قبل الطلاق أو بعده فلهذا صور يذكر حكمها على سبيل
الاختصار .

١- أما صورته ادائها الركبة من غير مهر فلا إشكال في أن للروح
نصفه موقراً سواء كان ذلك قبل الطلاق أو بعده .

٢- وأما صورته أدائها من نفس المهر

أ- فإن كان قبل لطلاق فإن روح نصف ما بقي وعزيمة نصف ما
أدته لأجل الركبة . نظر مادام تلف من المهر شيء معين أو ناعب المراد
شيئاً معيناً منه ثم صنف الروح قبل الدخول و سر في ذلك ان يطلق قبل
الدخول يوجب استحفاظ نصف المشاع في كل المهر . وحتا ان الكل لم يكن
نصف الركبة منه لا يثبت له . فلا فائدة لنصف المشاع فيه ما هو كذلك^{٣٩}
وما عاده وإن كان موجوداً . لكن لا توصف بالاشاعة في لكل

ولأجل ما ذكرنا لو تمت نصف المهر قبل الطلاق لم ينعين الباقي للروح،

٣٩- فعلاً لو كان المهر اربعين ديناراً وخارج منه ديناراً فالعشرون
ديناراً وإن كانت موجودة في التسعة والثلاثين ديناراً لكنها لا توصف بكونها
مشاعة بالفعل في الاربعين وبعبارة أوضح: ان ذلك الدينار الخارج قد خرج
من العشرين اتمتته في الكل شيء، فلهذا قسم على اشاعته .

من يأخذ نصفه وغرامة النصف التالف والحاصل ان الإطلاق يقتضي ان يملك الروح نصف تمام المهر الذي بمضه تالف. فيكون مقتضياً لأن يملك نصف لماقى ونصف تالف. وحيث ان التالف مضمون على الروحة تكون للروحة نصف موجود وغرامة ذلك تالف. ولا يصلح به مطالبه نصف تمام المهر من الموجودات باقى

بـ وان كان دين بعد اطلاق قرب تالف به مثل بقوده بتقدمه تكون للزوج نصف ما عدا مقدار الزكاة وغرامة نصف مقدارها، بتقريب : ان ذلك المقدار بعد ان صار منك لأبواب الزكاة فلا يسلم النصف المشاع فى-
الكل عن النقص. لأن مسو كنه دين المقدار سر له التالف

واحجب عنه . فان مملوكه لغيره انما يكون سر له نصف لو كان حراً معاً، لا ما اذا كان مشاعاً به حجب يكون كذا لو كان مالاً نصف ملكه مشاعاً من ريد. ورعيه مشاعاً من عمرو. وعشره من حديد مثلاً ومن-
انوضح ان الكسور المشاعة لا تزاحم فيها .

قلت هذا جواب صدر من غير واحد. لكنه من بـ فى المقصود من كون دين المقدار سر له نصف هو انه يستعد ان يحض النصف المشاع للزوج، فان ما يسلمه يكون فيه من مقدار الزكاة نفسه. فانما ايضا ملك مشاع

والتحقق فى الجواب ان هذا المقدار انما هو من ناحية توقف نفسه مشاع على رضا الشركاء . ومثل ان الشبان له الولاية فى اخراج الزكاة . فالروحة مع مراعاة رضا الزوج تعيين النصف للزوج ويعزل مقدار الزكاة .

والباقي لنفسها .

ويؤيد ذلك الاستحلال أن يأخذ لزوج نصفه المشاع، وإن كان ما يساويه فيه شيء من ركعة بسبوكة لأركانها ولذا لو لم تكن أروحة ثالثة على أداء الركعة لا من العين ولا من غيرها، لم يمكن أن يتبطل أرواح نصفه المشاع والخلاصة ما حكم به ليعقوب (قده) من توفير النصف بزوج لا يتم في جميع الصور نعم، ذلك على الفور فإن الركعة مثلاً مشاع كما أشرنا إليه

سـ د

هذا ويسمى أن يذكر ما يذهب إليه من الأدلة والشهادات في وان كان توجهه عليه بعض الكلام قال «ويمكن أن يرد بوفره عدم تقصده عليه سبب الركعة، لكن لها أن يخرج المص من عنه وتعطيه نصف باقي ويعزم به أنصف المخرج لتعلق الركعة بالعين، بل هذا الاحتمال سببنا سريخ على تعلق الركعة بالعين فعلى هذا تتخير بين أن يخرج من العين وتعطيه نصف باقي، وبين أن تعطيه النصف وتقسّم حصه بفراء، وبها تقسم المال سهمين نصيبين وتقسّم الركعة كذلك لكن لو بعدد الأحد منها لا فلاس أو غيره حذر الرجوع على لزوج، ويرجع هو عنها بأنفسه وهذا أقوى»^٤

لوهذا النصف :

(قال المحقق: ولو هلك النصف سريخ كان لسبب أن يأخذ حقه من العين ويرجع الزوج عنها به لأنه مضمون عنها) .

التعريض. ان يكون لعدم الابصار مع التمكن منه. او يكون بتلافها وايضا معروض هذا الكلام اما هو عيبا لا تؤدي الزوجه زكاتها من غير المهر اما لعصياتها في امر الزكاة. او لعدم تسكها من غير المهر. او بغير ذلك والا فمع توطئها لأداء الزكاة من غير المهر لم يكن للساعي اخذ الحق من العين .

وايضا في فرض عدم ادائها الزكاة من غير المهر لافرق بين ان يكون هلاك النصف قبل الاقساء مع بروج او بعده. ضرورة ان من لا يؤدي الزكاة لا ولاية له في فرض النصف فلو فرض اقام كان مطلقا

فمعلوم. ان حق الزكاة قد ينعق به مهر قبل الطلاق^{٤١} وحيث ان الزوج وان شقق لنصف الماشاع في كل مهر. لكن لا يسلم له اخذه خارجا لعدم امكان التقسيم مع من لا ولاية له على الأقرار. وحشد فان قلنا بأن شقق حق الزكاة في المهر بوجوب حصيه بأسرعه. فالساعي بأخذ تمام الحق من عين النصف الموجود وان كان في يد الزوج. وهو يرجع بالعرامة على الزوجه. و ان لم يمل بدت فالساعي بأخذ نصف حق الزكاة من العين الموجودة وغرامة النصف الآخر من الزوجه ويرجع عليها الزوج بعرامة ما احدثه

لو حال على النصاب احوال :

(قال المحقق: ولو كان عنده نصاب وحال عليه احوال، فان اخرج

٤١- ضرورة ان الطلاق قد يقع بعد احوال، ولو كان وقوعه قبله لم

يحتاج الزكاة بالمهر اصلا لخروج بعض النصاب عن الملك

ركته في كل سنة من غيره تكررت الركاة فيه، وإن لم يخرج وحده عليه
ركاة حول واحد ولو كان عنده أكثر من نصاب كانت لفريضة في النصاب
ويحتر من الرائد. وكذا في كل سنة حتى يقضى الناب عن النصاب، ولو كان
عنده سبع وعشرون من الألب ومضى عليها حولان وحده ست محاص
وحسن شيء فإن مضى عليها ثلاثة أحوال وحده ست محاص وتبع
شيء).

إن كان ما عنده بقدر النصاب وخرج من غيره، فكرر النصاب إنما هو
لاحل صدق المعومات كما هو واضح، لكن يخلف هذا القول بحسب
السير لو خلف زمان الأخراج فيه من حصة يتم به ملك النصاب اجمع
وأما وجوب ركاة حول واحد على تقدير عدم الأخراج من غيره فهو
مضى على صدق الركاة فالعين إنما يحو أصلها المشاع أو لكلي في السنين
وسائر الأجزاء الواحدة لعدم التمكن من التصرف حتى على لقولنا بوجوب
المالي فيه نحو لا يجوز التصرف في جميع أصناف بدون لأد، وأما
بناء على وجوبها في الذمة فلزم تكرار ركاة بحسب السير

ثم إن صاحب المدارك (عده) قال في شرح العبارة: «أما وجب عليه
في الحولين ست محاص وحسن شاهد لأن ست المحاص هي لفريضة في الحول
الأول فهي خمسة وعشرون، وأما وجب فيها خمس شيء، وفي الحول
الثاني يقضى من النصاب خمسة الأشياء الخمس فيجب فيها أربع شيء وهكذا
لكن لا يحمي، وذلك ممد بما إذا كان النصاب بأب محاص ومثلاً عليها
وقيمة الجميع قسمة بنت المحاص، أما لو أتمت العروس فإن كانت زائدة

من نفسه بمائة مائة^{٤٢} يمكن ان يقرص خروج قيمة ست المحاسن عن الحول
 لأول من حرء. واحده من المصاب ويسمى بها خمسة حسن شاء عن الحول
 الثاني فتجب في الثالث خمس شياه ايضا.

وقد سمع (قده) قد ذكره حده لشهد ثلثي في (المسالك) وتعمها
 صاحب (الجواهر)^{٤٣} وعده من نأخر ويسمى ذكر المثال لستصح ما افادوه
 فقوى به على ان لركه في الخمس من الابل هو حرء يساوي شاة فاذا
 كان قيمة الابل مائة درهم و لشاة عشرة دراهم فعشر ابل واحده هو ركه
 الخمسة من الابل^{٤٤} وهكذا حتى تسع حصه وعشرين ابلا فيكون ركاتها
 نصف ابل وحده الذي يساوي حسن شاء فيه في الت والعشرين من الابل
 يكون لركه ابلا واحدا هي بمحاسن وحسب ان لم يؤد زكاة ثلاثة
 حوال وكان اب والعترون كلها ست يكون مثلا و ادى ست محاسن
 للحول الأول. وكذا هي بحسب القيمة يساوي نصف سلبون يكون غير
 التركي في الحول لثاني حسن وعشرون ابلا ونصف ابل وحيث رهدا
 نصف عقو كذا لفريضة حسن شاء لهذا الحول الثاني ومع ادائها يفتص
 دية نصف من الابل فيه يساوي الخمس شياه. وبقي غير التركي خمس
 وعشرون ابلا باسماء للحول لثالث. فعليه ان يؤدى خمس شياه في هذا

٤٢- كما اذا كانت ستلبون او حقة مثلا.

٤٣- الجواهر ١٥٠ ص ١٥٠

٤٤- وادانست على الخمسة والركه في كل واحد حرء من خمسين

جرءا على كل ابل يساوي درهمين .

الحول الثالث .

ومن هذا القبيل لو كانت عبده ست وثلاثون املاً كلتها حذقة، وحالت عليه احوال اربعة، وادى ست لبون للحول الأول، وست محاسن للحول الثاني وخمس شياء للحول الثالث يكون عليه ان يؤدى الخمس شياء ايضاً في الحول الرابع بالنظر الى نقص قبضه ما يؤديه عما هو موقوف بذمة.

مناقشة :

يتوجه على كلام هؤلاء الأكابر :

اولاً، ان عطاء الشاه في الخمس من الابل وهكذا الشاه الى الخمس والعشرين لادخل على بذلتها عن الاحراء، تركوبه الكائنه في الآباء، واسما يستجبه الى القول به من يرى لركبه كسراً مشاعاً في ابل، واما من يرى ان لركبه فريضة فرضها الله تعالى، ولها نحو تعلق بالمال من دون كونها ملكاً مشاعاً فيه، والشاه في الخمس، والشاه فيما راد الى خمس والعشرين هي للاستقلال فريضة وركاه توجب طهاره تنكراً وان وحبوسها لملك، وعلى ذلك لا فرق بين ان يكون ما يؤداه من ست اعشار اقل قبضه او اكثر او مساوية في القيمة ما عبده من ست النون، او غيرها.

وثانياً: لا وجه لتحمل المشتمل من انصاف على ست المحاسن من فروع ما ذكره من التقييد، وكان الأصح على هذا المسمى هو التقييد بعدم الاشتغال على ست النون وغيرها مما تريد قبضته على ست المحاسن

وبعبارة أخرى لو فرض ان الصاب كان متسكواً ياجمعه من ست
محاص، او مشتملاً عليها ففي الحول شات قد خرجت ماعده عن كونها ست
محاص فانها اسي دخلت في اثابة وهم تعدى اثالة فلا بد من ان يؤدي
ست اصحاب من الخارج- وعنه لو كان في الصاب من الاول واحد من-
لايمان اربعة عن ست المحاص وكنت هذه نسوي نصف قيمة تلك الابل
لحري مادكر من روه احسن شاء في الحول الثالث

دخول المعر والضبان في صاب واحد :

(قال السجقني : والصاب المجمع من المعر والضبان ، وكذا من البقر
واحد من . وكذا من الابل لعرب^{١٥} ولحامي تحب فيه الركاه . والملك
« حبار في حراج بقرصة من ي اصميين شاء)
ما وحبو الركاه فصديق عنوان لكني من شدة وبقر والابل وقد
دلت على ذلك روايات التي منها :

١- صحيح مسلم عنهما عنهما السلام « قتب . فما في المختار
السائمة شيء ؟ قال : مثل ما في الابل العربية »^{١٦}.

٢- في صحيح زرارة عن ابي حمزة عليه السلام « قتبته : في لحواميس
شيء ؟ قال : مثل ما في البقر^{١٧} و اب حسر من حصر ركاة الانعام في-

١٥ العرب كرمه الاصل ، وأحاديث على ما في الحديث هي الحراسانية

١٦ الوسائل ، باب ٣ من ابواب ركاة الانعام . الحديث ١

١٧- الوسائل ، باب ٥ من ابواب ركاة الانعام . الحديث ١

الثلاثة يدل على ان السبيل ليس من جهة الحكمة بل من جهة المصداقه

٣- ما روى عن رسول الله (ص) و واحد في كتاب علي (ع). « ان يؤخذ
 احدى من الضأن وانثى من السعر »^{١٨} و ذلك يدل على ان كليهما من
 مصاديق موضوع واحد اعني الشاة .

واما ان المالك ناخبير فلا خلافه به ما اذا خلب او توب. و ذلك
 قول جماعة من الاكابر لكن عن الشهد (ره) و اعلامه في بعض كنه .
 والمحقق الكركي . وغيرهم . بل عن المشهور - كفايل - هو ان يفسد مع
 احلاف الفيسة . واسدل عليه بالاشرف . وان الركاه حر ، مشاع في الكل .
 فلاند ان يكون اعريفه معدلة لتلك الأحرار في القيمة او ارقى منها و الا
 يلزم الحساره على ارباب الركاه فلاند من لفظه مثلاً قوله عنه السلام
 (في ثلاثين قرأ تبع) بعد ان في كل واحد عشر ثلث ركاه . وفي قوله
 عليه السلام (في الأربعين من القر مسه) بعد ان في كل واحد عشر الربع
 ركاه . فلاند من ان يكون التسع الذي يخرج في الاول وسنه في الثاني
 معدلاً لتلك الأحرار ، فان كان المجموع مساوي الفيسة فهو . والا فلاند من
 عطاء تسع اما من التوحيد او من الخارج تعادل ثلث لآخر ، في فسيه
 بحسب التقصيد كما لو فرض ان القر يسوي ثني عشر درهماً . و خاموس
 يسوي ثمانية عشر درهماً وكانت اثلاثون مشتمة عليهم باسماصة . فيعطى
 تبع اما من الجاموس او من القر يسوي خمسة عشر درهماً . لو كانت الثلاثون

«خمسنة» عليهما فاستثبت يعطى تسع يسوى سبعة عشر درهم
قلت يرد عليه «ولا - انما لا يقول في الزكاة بالسكينة الشريعة وثانيا
شي فرض التسليم لادليل على ملاحظه فيه تلك الاحراء السبعة في كل واحد
و«ما لواحد داء عشر الثالث ما يصدق عنه السبع - وعشر اربع ما يصدق
عليه الخمسة» .

نسيبه :

لو كان اصحاب كنه حرموا فهل يحوز اعطاء السبع او خمسة من ابيهم؟
بما يدل ان ملاق فوه عنه السلام (في الثلاثين سبع وفي الاربعين مائة)
يصرف عن ذلك لكن لا يحصى ان الثوب ندمت نسي على اشارك لسلك
واما ساء على ان الواجب هو اداء نقرضه فالاملاق محكمة لامجال لا تصرفه

قبول قول المالک :

(قل لمحقق فده ووقا رب اس لم يحل على ماسي احول - وهذا
اخرج ما وجب على قتل مائة - وممكن عنه ساء ولايس ولو شهد
عليه شاهدان قتل).

يدل على فوه فوه عنه (من مئة مائة الا قرره) وان له
الولاية على تركه، وخصوص ما ورد في الروايات^{٤٩} من امره (ع) للساعي

٤٩ - وهي مروية في الوسائل في الباب الرابع عشر من ابواب ركعات

«قل لهم: يا عباد الله ارسلني اليكم ولي الله لاحد مسكنه حق لله في اموالكم . فهل لله في اموالكم من حق تؤدونه الي ولده؟ فان قال لك فائل: لا فلا تراحمه، وان اعلم لك منهم مسمع فبطلق معه» وفي روايه «كان على صلوات الله عنه اذا بعث مصدقه قال له: اذا اتيت عني رباحا فقل تصديق رحمتك الله مما اعطاك الله. فان ولي عثك فلا تراحمه»

ثم ان يقول شهادة الشاهدين انما هو قيد لم يشهد عني البهي المحض . كعدم ارجاعه الركاه، وبحديث لا عتدر ان يكون شهادة عني ثوب الشيء اما بالمطافاة او الالزام، كما لو شهدا بحلول الجوب، او شهدا بان اشاه النبي يدعي ارجاعها ركاه فمدعه وبحديثك

ثم انه ربما يتوهم المعارضة بالمعنى من وجهين قول قول رب ساء واناطة احد الركاه بقول نعم فلا يؤخذ مع عدمه . وبسبب دليل حجب السببية . لكن فيه . ان سؤال لساعي بقوله (هل في اموالكم حق) يدل على ان قول قوله انما هو عني مورد الشك وعدم قيام الصحة من العلم بانكذب او بام اليقينة عنه . فلا تكون هناك معارضة اصلا

لو كان للمالك اموال متفرقة :

(قال المحقق: وادان للمالك اموال مفرقة كان له ارجاع الركاه من ايها شاء) .

بعد ان كان تفرق الاموال لا يضر بوحدة الصب ووحدة التكليف ، فالضرورة يكون للمالك مشية الاخراج . مثلا اذا كان له في سد اربعون

ابلا وفي الآخر ست وثلاثون كان له ان يخرج ستي البون من احدهما وكذا اذا كان له في بلد حمون وفي بلد واحدة واربعون كان له ان يخرج الحقتين من احدهما .

ولا يتوهم ان ذلك اخراج الزكاة عن البلد ونقلها الى غيره، فانه على تقدير عدم جوازها لا يعم مانع فيه، فانه بعد ان لم يتعين اخراج المريضة عن كل الاموال، ففي اى بلدة اخرجت كانت في محلها الا انها نقلت الى غيرها

لو كان النصاب كله مراضاً :

(قال المحقق: ولو كان النصاب الواجب في النصاب مريضه لم يخرج احدها، واخذ غيرها بالقيمة، ولو كان كله مراضاً لم يكلف شراء صحيحة) بعد ان كان النصاب يحقق من المرضى ايضاً كما هو واضح، لشمول العمومات، فهما على ما ذكره المصنف مألوفان

احدهما: ما اذا كان النصاب يشمل على الصحيح. لكن المريضة التي تكون منها مريضة، كما اذا كانت عده ست وثلاثون من الابل وما فيها من ست البون مريضة، والباقي صحيح نكتها ذات محاسن مثلاً

ثانيهما: ان يكون النصاب كله مريضاً. والنصف فرق بينهما فانه ان ممكن احد الزكاة من نفس النصاب لو حوّد ما هو صحيح يؤخذ بقيمته، وكونه ادون او اعلى من المريضة يحسّر بما تقدم في الابدال. وان لم يمكن ذلك فلا يكلف تحصيل الصحيح من الخارج بل تؤخذ المريضة .

قلت: الدليل على عدم اخذ المريض هو ما ورد في صحيحة محمد بن قيس عن ابي عبدالله عليه السلام في زكاة الشاة: «ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار»^{٥٠} وهي صحيحة ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام في زكاة الابل: «ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار»^{٥١} والكلام حسد في انها هل تشمل جميع الصور اولا؟ والصور هي:

- ١- ان يشمل النصاب على العريضة والسريضة
- ٢- ان يشمل النصاب على النصح لكن العريضة التي تكون منها مريضه.

٣- ان يكون النصاب كله مريضاً

- ٤- ان لا يشمل النصاب على العريضة، بل لابد من حصيلها من الخراج والنيقن من مورد الصحيحين هو الاول والاخير. ويشكل الامر في الثاني والثالث، فانه ان كان عدم اخذ العريضة من باب السلب المقابل للايجاب عمت الصحيحتان كليهما فتؤخذ بالقيمة على ما تقدم في الاستدال او بالقيمة السوقية، وان كان عدم الاحد من باب العدم وسكوة (اي لا تؤخذ العريضة من النصاب مع امكان اخذ صحيحة منها) فلا تعم الصحيحتان شيئاً من المسألتين. فالتفكيك بينهما على ما ذكره المصنف غير واضح ومقتضى اقاعدة حواز اخذ العريضة في كليهما فان مريضة ليست فاقدة للملاك اصلاً بشهادة ما في دليل الحديث حيث قال عليه السلام: (الا ان

٥٠- الإستبصار ج ٢ ص ٢٢، طبع النجف.

٥١- الوسائل، باب ١ من أبواب زكاة الأنعام. اسد ث ٣

يشاء الصدق) ويشك في مانعة المرض مطلقا، ويقصر على المتيقن كما ذكرناه، ويؤخذ فيما راد عليه بالاطلاق والعمومات نعم الاحوط في-
المسألة الأولى ان لا تؤخذ المريضة ويؤخذ من الصحاح ما هو دونها او اعلى
مها بالقيمة، او يحصل الصبح من الفريضة من الخارج ويؤديها .

عدم اخذ الربى والاكولة وفحل الضراب :

(قال المحقق ولا تؤخذ الرنثى وهي الوالدة الى خمسة عشر يوما
وقيل : الى حميس ، ولا الاكولة وهي السية الممعدة للاكل ، ولا فصل-
انصراب)

الربى نسم الرء وشديداء. وتحص بالعم على ما يظهر من اهل
اللعنة. وحصلها بعضهم بالعم، وبعضهم بالعان. وقد فسروها بحديثة-
العهد بالولادة لكن عن (مجمع البحرين) هي المريءة في البيت حيث قال:
«هي الشاة تربي في البيت من لحم لاجل اللس . وفل اثة القرية العهد
بالولادة»^{٥٢}

ثم ان التحديد بحمسه عشر يوما غير مسمى في كتاب اللعنة، ولعل كثيرا
منهم لم يحرص لتحديد . وبعضهم قال هي الشاة اذا ودد و اتى عليها من
ولادتها عشرة ايام او تسعة عشر وفي (مجمع البحرين) قيل، هي لوالدة
ماسها وبن حمسه عشر يوما. وفل ماسها وبن عشرين. وقيل، ماسها
وبن شهرين .

والاكولة على ما في (العموس) هي الشاة تعزل للاكل .

ويسمى ذكر الروايات أولاً ثم التكلم في فقه الحديث، فقول :

- ١- روى الكليني والصدوق وابن ادریس فی الصحيح عن عبدالرحمن ابن الحجاج عن ابي عبدالله عليه السلام قال: «ليس فی الاكلية ولا فی الربی التي تربی اثنين ولا شاة لبن ولا فحل الغنم صدقة»^{٥٣}.
- ٢- وروی الكلینی فی الموثق عن سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام قال: «لا تؤخذ الاكولة، والاكولة الكبيرة من الشاة تكون فی الغنم، ولا والدة، ولا الكبش الفحل»^{٥٤}.

وقد وقع الخلاف فی عدّ هذه الثلاثة من المصاب. فمن المشهور عندها منه، لكن صاحب (الحقائق) صرح بعدم عندها منه، ونقل عن المصنف فی (المعتبر) والعلامة فی (الارشاد) والشهيد الأول فی (اللمعة) عدم عدّ الاكولة وفحل الصراب منه. واعترض علی صاحب (المدارك) حيث انه احتمل ان يكون المراد من نفی الصدقة فی الحديث عدم احدها فی الصدقة، فقال: ان ذلك خلاف التبدر من ظاهر المعط. واعترض ايضاً علی صاحب (الوسائل) بقوله: «ومن هفوات صاحب الوسائل حموده هنا علی القول المشهور وتأويله الخیر المذكور بما ذكره فی المدارك».

اقول: ذكر صاحب (الوسائل) بعد ان روى لحديث الاول قوله : «حمله جماعة علی نفی الأخذ فی الركاسة وهو جيد لما يأتي»^{٥٥} ثم روى-

٥٣- الوسائل ، باب ١ من ابواب زكاة الانعام، الحديث ١ لكن فی رواية الكلینی: (ولا فی الربی، والربی هي التي تربی النبی)
 ٥٤- الوسائل، باب ١ من ابواب زكاة الانعام، الحديث ٢.
 ٥٥- الوسائل ج ٦ ص ٨٤، الطبعة الحديثة .

الحديث الثاني، ولعله أراد بما يأتي هذا الحديث، وذلك غير بعيد، فإن نفس الأخذ ظاهر في كونه من السالبة باتقاء المحمول أي بحسب الموضوع فيها الصدقة، وتعد من لصاب لكن لا تؤخذ في مورد أداء العريضة كما لا تؤخذ الهرمة وذات العوار .

وحملها على السالبة باتقاء الموضوع خلاف ظاهر، وحينئذ فاما ان يحمل الحديث الثاني على المراد من الحديث الأول، او يتكيفا للظهور ان ويتسقطان، وعمومات نصاب العسم محكمة تشمل هذه الثلاثة اذا كانت على شرائطها من السوم وغيره

لا يقال: عوان عدم احد الرئي وغيرها لا يختص بما تكون في النصاب فان المالك له ان يدفع عريضة من غير النصاب. وعلى هذا يكون شمول نفي الأخذ بشبه من باب السالبة باتقاء الموضوع .

فانه يقال: لما كان احد لعريضة بحسب المادة الاولى من نفس النصاب ولذا يقسمه الساعي صدعين الى ان يبقى ما فيه العريضة فيأخذها كان الظهور الذي ذكرناه محكما، فليتدبر .

كفايه الذكر والأنثى :

(قال المحقق. ويجوز ان يدفع من غير عم البند، وان كان ادون قيمة ويجزى الذكر والأنثى لتناول الاسم) .

هذا دفع لما يتوهم من انصراف الاطلاق في قوله عليه السلام: «في اربعين شاة شاة» هو الدفع منها، وعيه اذا كانت كلها ذكرا او اناثا يلزم ان يدفع الذكر او الأنثى، ولعل من يقول في الزكاة بالكر المشاع يذهب

لي ذلك، ويرى لروم التساوي في القيمة على تقدير اذ يدفع من غير غنم-
 بُد، كما عن (المختلف) القول بذلك وعن العلامة في (المختلف) انه يجوز
 دفع الذكر فيما كان الصاب كله اثني ادا كان بقيمة واحدة منها
 وعن الشرح الطوسي في (الخلاف) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد)
 انه اذا كانت كلها اثني تؤخذ الاثني، وفي الذكر يتخير وزاد (جامع المقاصد)
 التخيير في الصاب الخمسة من ركاة الاول وات حير بان الاطلاق لا وجه
 لاصرافه، فيؤخذ به على القول بالكسر المشاع، مضافاً الى ضعفه في نفسه

-(الفول في زكاة الذهب والفضة) -

نصاب الذهب :

(قال المحقق قدس سره ولا تحب الزكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين ديناراً فيه عشرة قرايرص. ثم ليس في الرائد شيء حتى يبلغ أربعة دنانير . ثم كلما زاد المال أربعة فعليه قيراطان تماماً ما بلغ. وقيل لا زكاة في العيس^١ حتى تبلغ أربعين ديناراً فيه دينار، والاول أشهر)

الدينار في الوزن مثقال شرعي، وثلاثة أرباع المثقال الصرفي ، والمثقال الشرعي ثمانية عشر حصة والصرفي أربعة وعشرون حصة ، والقيراط العراقي^٢ جزء من عشرين جزءاً من الدينار

والنصاب الأول - على المشهور - هو العشرون ديناراً، ثم الأربعة دنانير والزكاة واحدة من أربعين جزءاً من النصاب دائماً، ففي العشرين ديناراً نصف دينار، وفي الأربعة دنانير قيراطان، وذلك بالوزن الصيرفي يكون

١- العيس الذهب المسكوك

٢- قيلَ بالعراقي لأن المكى من جزء من أربعة وعشرين جزء

انصب الاول خمسة عشر مثقالا وفيها تسعة حمصات اي ربع مثقال وسدسه،
والنصب اك من ثلاثة مثاقيل وفيها حمصتان الاشئ.
ويدل على ما ذكرناه من الصايين وما فيهما روايات متباعدة، منها
مارواه الكليني بسنده عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما الصلاة والسلام، قالا:
«ليس فيما دون العشرين مثقالا من الذهب شيء، فاذا كملت عشرين مثقالا
ففيها نصف مثقال الى اربعة وعشرين فاذا كملت اربعة وعشرين ففيها
ثلاثة احصى دينار الى ثمانية وعشرين فعلى هذا الحساب كماراد على اربعة
دنانير»^١

وقد خالف المشهور الشيخ ابن بابويه وابنه الصدوق على ما نقل
عنهما، ونسب الى جماعة من اصحاب الحديث ايضا فيرون النصب الاول
اربعين ديناراً اربعون وهكذا. والدليل على ذلك:

١- مارواه الشيخ في (التهذيب) من صحيحة الفضلاء محمد بن مسلم
وابي بصير وريد العجلي والفضل بن يسار عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما-
الصلاة والسلام اهما قالا: «في الذهب في كل اربعين مثقالا مثقال، وفي-
الورق في كل مائتين خمسة دراهم، وليس في اقل من اربعين مثقالا شيء»،
ولا في اقل من مائتي درهم شيء، وليس في النيف شيء، حتى يتم اربعون،
فيكون فيه واحد»^٢.

٢- اي في كل اربعة نصف خمس دينار وهو العشر منه

٤- الوسائل، باب ٢ من ابواب ركاة الذهب والعصاة، الحديث ٥

٥- التهذيب ج ١ ص ٢٥١ وقد اورد فسمامته في الوسائل، باب ١
من ابواب ركاة الذهب والعصاة، الحديث ١٢

٢- ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل عنده مائة درهم وتسعة وتسعون درهماً، وتسعة وثلاثون ديناراً، أيزكيهما؟ فقال: لا ليس عليه شيء من الزكاة في الدراهم ولا في الدنانير حتى يتم ارسون ديناراً والدراهم مائتي درهم»^١.

٣- وفي (الحذائق) عن كتاب (العقود الرسوى): «وروى أنه ليس على الذهب زكاة حتى يبلغ أربعين مثقالاً، فإذا بلغ أربعين مثقالاً، ففيه مثقال، وليس في النيف شيء حتى يبلغ أربعين».

قلت: أما صحيح زرارة فقد رواه الصدوق في (من لا يحضره الفقيه) هكذا: «وقال زرارة: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل عنده مائة وتسعة وتسعون درهماً، وتسعة عشر ديناراً أيزكيها؟ فقال لا. ليس عليه زكاة في الدراهم ولا في الدنانير حتى يتم. قال زرارة: وكذلك هو في جميع الأشياء. قال: وقلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل كان عنده أربع أنيق وتسعة وثلاثون شاة، وتسعة وعشرون بقرة أيزكيهن؟ قال: لا يزكي شيئاً منهن لأنه ليس شيء منهن تاماً، فليس تجب فيه الزكاة».

وقد روى في (الوسائل) هذه الرواية عن الصدوق في الباب الخامس من أبواب زكاة الذهب والفضة، فعلى هذا لا يمكن الاعتماد على نسخة

٦- الوسائل، باب ١ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ١؛ وذيل الحديث هكذا * (قال: قلت: لرجل عنده أربعة أنيق، وتسعة وثلاثون شاة، وتسعة وعشرون بقرة، أيزكيهن؟ قال: لا يزكي شيئاً منها لأنه ليس شيء منهن قد تم فليس تجب فيه الزكاة).

(التهديب) ويقوى السهو من الناسخ .

واما المرسلة في (المقه الرضوى) فلا مجال للاحد بها فانها مضاف الى الارسان، مضادة لما في نفس الكتاب فيما تقدم عليها من كون انصاب عشرين وسائر الأحكام .

بقيت صحيحة الصلاة وهي وان لم يذكر فيها عنوان الركاة، لكنها ظاهرة في ذلك، وهي معارضا للروايات المستتممة بالدالة على خلافها لا يمكن الأخذ بها .

مضافاً الى ما فيها من الفرق بين المثقال من الذهب العشرين منه واثنتين من الدرهم مع تساويهما في القيمة فان مائتي درهم اسحقوم فيها بالركاة تساوي عشرين ديناراً السفي فيها ذلك ولا مجال للجمع بينها وبين تلك الروايات بحمل شيء على الاسحاب فان الرتبة فيها هي التناقص

نصاب الفضة :

بمراعاة نفي الشيء واثباته .

(قال السحقق: ولا ركاة في الفضة حتى تبلغ مائتي درهم فمها خمسة دراهم، ثم كلما زادت اربعين كان فيها درهم وليس فيها نقص عن الاربعين زكاة، كما ليس فيما نقص عن اثنائى شيء . والدرهم: ستة دوايق، والدائق: ثمان حبات من اوسط حب الشعير . ويكون مقدار العشرة سبعة مثاقيل) .

زكاة الدراهم ايضاً من الاربعين واحداً غاية الأمر انه يعنى الى—

المائتين في النصاب الاول، ويدل على نصاب الدرهم روايات مستفيضة
 منها حديث زرارة وكثير اسي اعين انهما سمعا ابا جعفر عليه السلام يقول
 في الزكاة الى ان قال: «ليس في اقل من مائتي درهم شيء» فادا بلغ مائتي
 درهم فصما خمسة دراهم وما زاد في حساب ذلك، وليس في مائتي درهم
 واربعين درهما غير درهم الا خمسة الدراهم. فاد بلغت اربعين ومائتي
 درهم فصما ستة دراهم، فادا بلغت ثمانين ومائتي درهم فصما سبعة دراهم،
 وما زاد فعلى الحساب» ٧ .

تحديد الدرهم :

ثم انه باستقبح الصيرفي تكون النصاب الأول مائة وحمسة مثاقيل ،
 والنصب الثاني احد وعشرون مثقالا، وحيث ان العشرة دراهم خمسة
 مثاقيل صيرفيه وربع مثقال يكون مقدار الزكاة في النصاب الاول مثقالين
 ونصف مثقال وثلاث حصصات. وفي النصاب الثاني ثاعشرة حمصة ونصف
 حمصة وعشرها ٨.

واما ما ذكره المحقق (قده) بقوله . «وكون مقدار العشرة بجمعة
 مثقال» فانما المراد هو المثقال الشرعي الذي هو ثمانية عشر حمصة، ثلاثة
 ارباع الصيرفي

واما قوله: «والدراهم ستة دوايق والدائق ثمان حبات» فذلك على

٧- الوسائر، باب ٢ من ابواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ١.

٨- هذا وزن الدرهم .

ما في (المدارك) قال به الحاصصة والعمامة، ومقطوع به في كلام الأصحاب .
وعن المجتلي: انه صرح به علماء الفريقين، لكن روى الشيخ عن المفيد
بسند عن علي بن محمد عن رجل عن سليمان بن حمص المروزي قال: قال
ابو الحسن موسى بن جعفر عليه الصلاة والسلام: «العمل بصاع من ماء،
والوضوء بماء من ماء، وصاع النبي (ص) خمسة امداد، المد وزن مائتين
وثمانين درهما، والدرهم وزن ستة دوايق، والدائق وزن ستة حبات،
والحبة وزن حباتي الشعير من اوسط الحب لا من صفائره ولا من كباثره»^٩
فعلني هذا يكون الدائق اثنتي عشرة حبة من اوساط حب الشعير . سكن-
الاعتماد عليه في عاية الاشكال. وقد قال في (الحواهر) انه شاذ مرسل عن
سليمان المروزي المجهول^{١٠}.

قلت: شذوده بلحاظ الانحصار فيه، وارساله سحاظ في السند رجل
مسكور، ومجهول به لأجل ان الظاهر عدم ذكره في غالب كتب الرجال، لكن
خالى العلامة للمقنبي (قده) ذكره وذكر من تعرض له وحكم باعتبار
روايته^{١١}. والحاصل انه لا يمكن رفع اليد عما هو المتداول من الدرهم
عند العرف، وقد اعتمد عليه المحقق في عبارته .

وعن (التمهي) للعلامة: «الدرهم في بدء الاسلام كانت على صفتين
بعلية وهي السود، وطبرية، وكانت السود كل درهم منها ثمانية دوايق،
والطبرية اربعة دوايق فيجمعان في الاسلام وحملتا درهمين متساويين ووزن

٩- الوسائل، باب ٥ من ابواب الوضوء، الحديث ٣.

١٠- الحواهر ج ١ ص ١٧٤.

١١- لاحظ، تنقيح المقال، تحت عنوان (سلمان).

كل درهم منها ستة دوايق، فصار وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل
 بمثال الذهب، وكل درهم نصف مثقل وحمه وهو الدرهم الذي قدر
 به النبي (ص) المقادير الشرعية في الزكاة ومقدار الدية والحرية وغير ذلك.
 وبالمجلة: كون عشرة دراهم سعة مثاقيل شرعية، وخمسة وربع
 صيرفية مما تطنش به النفس وهذا المقدار يكفي فيما نحن فيه

هل ينسأح في النقص أن كان قليلا ؟

ثم ان قول استعصف (قده) « ليس فيما نقص » هو مقتضى القاعدة
 لعدم تمامه موصوع، وقد نص في الحديث على عدم ركة في نقص درهم
 واحد، لكن هل احكم كذلك فيما اذا كان النقص مستندا الى دقة النظر،
 وقد كان المعروف يطلقون عليه عنوان اسائين والاربعين، كما اذا كان
 انقص في لوز من اجل مصوحه شيء من نفس الدرهم، او كان النقص
 مستندا الى ما يورن به من الميرد المتعارف في وزن لذهب وفضة، والميزان
 الاذق منه، او كان انقص مستندا الى الاطلاق لعرضي حيث انهم يطلقون
 عنوان المائتين والاربعين على ما نقص منه مقدار الحصة او نصف الحصة
 مثلا، مع علمهم بالنقص؟ وهذا قسم آخر من النقص الجاري في الماهيات
 التشكيكية ونحوها ويكون بالاضافة الى الفرد الاخر منها، وهذا وان كان
 له مورد نالسة الى حجة الشعر لما حوده في كميته لذائق، لكن لا محال
 للبحث عنه، فانه: اولا - قدرت لحنة بكونها الأوسط، وثانيا: انما ينصح -
 تشكيك في التخير بين الأفراد اذا كان ذلك يرتبط مقام الامثال لا فيما
 موصوعا للحكم .

واما الاطلاق العرفي فيشكل الاعتماد عليه، فانه تارة يكون من باب استسامح في تلفون الدرهم على ما نقص ورنه بمقدار معتد به كالدراهم - الحفيفة الوزن، واخرى يكون من باب اهم يرون مقدار ذلك النقص عيبا غير مادي لصديق الدرهم، لحقيقة كما اذا كان من بعض الدراهم قد كسر مقدار حيث مثلا او كان مثقوبا .

وتفيع البحث: ان الركاة تم توضع على محرد بعدد الحاص، بل على كمية من بعضه مقوش عليها بركة المعاملة. كما يستمد من قوله عليه السلام: «ان رسول الله (ص) جعل في كل اربعين وقية وقية»^{١٢} وقد ذكر في بعض الروايات، وفي كتاب الأصحاب: ان الاوقية تساوي خمسة دراهم، واعتبار عدد المائتين وكذا الاربعين ان هو لو حذاه لذلك، فهو عرض ان صرف النقش في بعض الاعصار على كمية من لفظة رائحة وكانت تساوي واحدة منها عشر دراهم لكات لركاة تحب في عشرين منها في الصاب الأول. واربعة منها في الصاب الثاني . ولذلك قال صاحب الخواهر بان العبرة «لورن لا بعدة» وعلى هذا بعدد المائتين و الأربعين طريق الى تلك الكمية وبتحذف عن ذلك بان كانت تسمى حقيقة دراهم، لكنها خفصة الوزن او مكسور منها شيء لم يكن لها اثر الا اذا زاد لعدد، كما اذا كانت هناك دراهم مكسوة ثلاثمائة منها مثلا تساوي مائتي درهم. وحسب نقول . يشكل الأمر مما كان بحسب الميزان الدقيق واحدا للصاب بكنه بافص عنه في الميزان المتعارف، فانه بالنظر الى الحقيقة قد بلغ صواب وبالنظر

١٢ - الوسائل، باب ٤ من ابواب ركاة الذهب والفضة، الحديث ١

لى الوزن منزل على اسوازين، لتعارفة دون مثل ذلك الميزان لم يلعب ذلك.
واعلمة فى الاستشكال هو ان الموضوع هو الاربعون اوقية بالوزن
فى هذه البوازين المتعارفة. او هى الاوقية السفس الامرية التى هى كمية خاصة
والميزان طريق لى معرفتها ؟ و يظهر هوانى لاطلاق للعدد الوارد فى -
الحديث، بعد تمديد الاوقية شىء، والانصراف الى المتعارف لىس بعد
شتم به الاطلاق

نعم بلاشك محال فيها اذا مسح من نقش الدرهم كله او بعضه، فانه
بدقيق اسطر قد نقص منه شىء، لكنه لىس ما يعنى به شدة خفائه، فهل
يجزى الاستصحاب حسنة ام لا؟ وتحقيق عدم حرمة اء الاستصحاب
لموضوعى فلا به لىس اشك فى بقاء عنوان الدرهم حتى يجعل المموحية
من قبل تعبر الاحوال، ويستصح بقاء ذلك العنوان، بل الشك فى نفس -
الموضوع فى حد نفسه، فى انه هل هو ما يحالف ما لا يعنى
شأنه ام لا واما الاستصحاب الحكى بأن بقاء ان هذه الدراهم كانت قبل
ان يمسح منها النش بحيث لو حال عليها الحول لوحت فيها لركة، والآن
باقية على تلك العيشة، فحرية يعنى على القول بالاستصحاب التعيمى، وهو
خلاف التحقيق،

« شروط زكاة النقدين »

الشروط الاول، كونها منقوشين بسكة المعاملة :

(قال المحقق: ومن شرط وجوب الزكاة فيها، كونها مصريين دنائير

ودراهم، منقوشين بسكة المعاملة او ما كان يتعامل بهما)

يدل عليه صحيح الكليني عن علي بن يقطين عن ابي ابراهيم عليه السلام في حديث قال: «وكل ما لم يكن ركازاً فليس عليك فيه شيء». قال: قلت. وما الركاز؟ قال: الصامت المنقوش - الى ان قال - ليس في سائك اذهب ونقار الفضة شيء من الزكاة^{١٣} وتدل عليه الروايات الاخر المستفيضة وقوله (او ما كان يتعامل بهما) يريد به انه لا يلزم عملية المعاملة بهما، بل لو كانا سقطا عن ذلك لم يضر للاطلاق.

ثم ان النقش في الرواية يراد به ما كان سكة المعاملة، فانه معصا الى حصر الزكاة في الدرهم والدينار فيقال التبر. تدل عليه الروايات السفيضة للزكاة في الحل، مع انه في الغالب لا يخلو عن النقش.

ولا يخفى ان اشتراط كونهما مضروبين بسكة المعاملة يخص بالخاصة، واما العامة فانهم لا يرون ذلك فلا فرق عندهم بين ان يكون الذهب والفضة مضروبين او غير مضروبين^{١٤}.

الشرط الثاني: الحول :

(قال المحقق: وحول الحول حتى يكون النصاب موجوداً فيه اجمع، فلو نقص في اثائه او تبدلت اعيان النصاب بحسه او غير حسه لم تجب

١٣ - الوسائل، باب ٨ من ابواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٢

١٤ - لاحظ في ذلك (العقود على المذاهب الاربعية) تأليف لجنة من علماء

الزكاة).

اعتبار الحول مما اتفق عليه الكلمة، والروايات الدالة عليه متميزة،

منها :

- ١- مرواه الشيخ بسند صحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «الزكاة على المال الصامت الذي يحول عليه الحول وهم يحركه»^{١٥}.
- ٢- مرواه الكليني بسند صحيح عن علي بن يقطين عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «كأن ما لم يحول عليه الحول فليس عنك فيه زكاة»^{١٦}.
- ٣- مرواه الكلبي بسند صحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : «... حتى يحول عليها الحول وهي مائتا درهم. فإن كانت مائة وخمسين درهما فأصبحت خمسين بعد أن مضى شهر فلذلك عليه حتى يحول على- المائتين الحول»^{١٧}.

وقول المحقق «يعتبه أو يعيرجه»^{١٨} أشارة إلى ما يحكى عن الشيخ الطوسي من عدم سقوط الزكاة بسدل الصاب عنه. وإطلاق كلامه بعدم إذا كان ذلك بقصد القرار عن الزكاة. خلافاً للسداديرضى حيث حكم

١٥ و ١٦- الوسائل. باب ١٥ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث

٣ و ٤.

١٧- الوسائل، باب ٦ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ١

١٨- قال الشهيد الثاني في المسالك ج ١ ص ٤٦ المراد بالحسرها

الحقيقة النوعية كما لو بدل اذهب بذهب و غير الحسن السداديرضى صر كالذهب بالمصه

بعدم سقوط الزكاة لو بدل بحسنه او بغير جنسه حراراً

الشرط الثالث: التمكن من التصرف :

(قال المحقق: وكذا لو منع عن تصرف فيه، سواء كان السع شرعياً

كالوقف والرهن، او قهراً كالغصب).

تقدم في شرائط من يجب عليه الزكاة عند التمكن من التصرف .

وقدما هناك ان الجامع يمكن بوجه التكليف استحق «التصرف فيه فعلاً»

«ان يكون قادراً وعالماً غير منوقف على ارتفاع مانع» فاستموع عنه شرعاً

او حرجاً لانجب عليه الزكاة بعدم تمكنه

والحاصل ان العائب وما هو بحكمه لاجب فيه الزكاة وتمثيله (قده)

بلسع الشرعي منها بالوقف يقتضي حوار وقف التدبير و لدرهم للائتمان

بهما في التبرير مثلاً، لكنه في كذب الوقف يتون «وهو يصح وقف»

التدبير والدرهم؟ قيل، لا، وهو الاظهر، لأنه لا نفع بها لا بالتصرف ،

وقيل: يصح لأنه قد يعرض لها مع مع ثقتها»

لازكاة في الحطى :

(قال المحقق: ولا يجب الزكاة في الحطى محضاً كان كاسوار لسراه ،

وحلية السيف للرجل . ومجرماً كالحلجل للرجل واسمطة للمرأة .

وكالاوامي المتحدة من لذهب والمصه، وآلات اللهو بوعتت مهما . وقيل

يستحب فيه الزكاة)^{١٩}.

١٩- اي في المحرم - وهو منقول عن الشيخ الطوسي (قده)

اتفقت كلمة فقهاءنا على عدم وجوب الركاة في الحلى مطلقاً واما العامة فأوجبوا فيه الركاة اذا كان محرماً. بل يظهر من نفسه في (الفتا على- المذهب الأربعة) عن الحنفية وجوب الركاة فيه مطلقاً، ومقتضى الأصل عندهم حيث لا يشترط وزن الصلوة بسكة المعاملة- هو وجوب الركاة، فعندها في الحلى المباح يحتاج الى دليل لكن عن (العلامة) انه «سبق- الجمهور كافة على ايجاب الركاة فيه (في المحرم) لأن اسخطور شرعاً كالمعدوم حتماً

واما اختصاصه بمقتضى احبارهم عدم وجوب الركاة فيه.

- ١- ما رواه الكشي بسنده عن ربيعة قال «سمعت ابا عبد الله عليه السلام وسأله بعضهم عن الحلى فيه ركعة؟ فقال لا. ولو طلع مائة الف»^{٢٠}.
- ٢- ما رواه عن الحسن بن ابي عداقة عليه السلام قال: «سأله عن الحلى فيه ركاة؟ قال لا»^{٢١}.
- ٣- ما رواه الشيخ عن ابي اسحق بن عمار قال «سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحلى فيه ركعة؟ قال. انه لس فيه ركاة، وان دبر مائة الف درهم. كان ابو جعفر الناس في هذا»^{٢٢}.

٢٠- الوسائل، باب ٩ من ابواب ركاة الذهب والفضة، الحديث ٤.

٢١- الوسائل، باب ٩ من ابواب ركاة الذهب والفضة، الحديث ٣.

٢٢- الوسائل، باب ٩ من ابواب ركاة الذهب والفضة، الحديث ٧ والسند

في (المذهب) ينهي الى ابي الحسن- اما في الاستبصار فيسوق ابي ابي

اسحق بن عمار وفي الحديث أشد انه ابي العامة يروون الركاة في الحلى

٤- ما رواه عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: الرجل يجعل لأهله الحنّ من مائه دينار والمائتي دينار، وإراني قد قست ثلاثمائة، فميه الركاة؟ قال: ليس فيه زكاة. قلت: فانه فربه من الزكاة، فقال: ان كان فربه من الزكاة فعليه لركاة وان كان اما فعله ليتجمل به فيس عليه زكاة»^{٢٣}.

ظاهر الرواية انه جعل من عشرين المائتين دينار والمائتين. ودراد بذلك القرار برعم ان ذلك متى صار حلياً لم تجب لركاة فيه، فأجاب عليه لسلام بأنه ان كان يقصد القرار برتب عليه عنوان ثانوي يسمع عن اعتبار الحلي، وان كان لا بهذا المقصد. بل يقصد التحمل فلا مانع عن اعطائه

ويحتمل ان الاعمار في الحلي هو لأجل الامتنان الذي لا ياسبه القرار^{٢٤} ويقرب ذلك ما رواه الكليني والصدوق والشعبي بسند حسن عن هارون بن حارثة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: ان اخي يوسف وبني لهؤلاء القوم اعمالاً اصاب فيها اموالاً كثيرة، وانه جعل ذلك المال

٢٣- الوسائل، باب ٩ من ابواب ركعة الذهب والفضة، الحديث ٦

٢٤- وهذا يمكن الجمع بين ما دل على ان مع القرار تحب الركاة بحمله على مكان من غير الدسار، وما دل على ان مع القرار لا تحب الركاة بحمله على ما جعلت التدابير سيكة ونحوها مما يوجب خروجها عن الموضوع اعنى امصروب سكة المعامنة ولا يحصى ان هذا الجمع اولى من الجمع الذي ذكره المشهور بحمل الروايات العشرة على الإسحاب، والنافع على نحو الوجوب، والذي سبق لسيدنا الخلد قدس سره ان ائده في بحث معارضة الحسن الركوي في الحول

حليا اراد ان يقر به من الزكاة. اعنيه الزكاة؟ قال: ليس على العلى زكاة، وما ادخل على نفسه من القصد في وضعه وسعه به فضله اكثر مما يخاف من الزكاة^{٢٥} فمضى جعل ذلك المال حليا هو جعل عن الدينير والدرهم كذلك .

٥- ما رواه الكلبي والصدوق بسند صحيح عن عمر بن يزيد قال . «قلت لأبي عبد الله عليه السلام . رجل قرأه من الزكاة فاشترى به أرضا او دارا، اعنيه به شيء؟ فقال: لا ولو حطه حيا او نفرا فلا شيء عليه فيه، وما منع به من فضله اكثر مما منع من حق الله الذي يكون فيه»^{٢٦} اظاهر في مرجع اضمير في قوله عبه السلام (ولو حطه) انه نفس ذلك المال، لانه اشترى به العلى .

ثم ان ما ذكره المحقق (قده) من انه وقل: يسحب به - اي في المحرم - الزكاة، فذلك يحكى عن الشيخ (قده) ولم يذكر دليله. ولعله قال به من اجل حسن الاحتياط، مع انه يحتسب ان معنى الزكاة عن العلى لاجل المنة وهي لا تشمل المحرم، فهذا الاحتمال يوجب حسن الاحتياط

تنبيه :

لوحملت الدينير والدرهم حيا فهل تجب فيها الزكاة، ام لا؟ الظاهر عدم الوجوب. وتتمصيل الكلام انه :

٢٥- الوسائل، باب ١١ من ابواب زكاة الذهب والعصاة، الحديث ٤

٢٦- الوسائل، باب ١١ من ابواب زكاة الذهب والعصاة، الحديث ١

١- قد ورد عموم قوله عليه السلام (إنما الركاة على الذهب والفضة الموضوع) ونحو ذلك.

٢- وورد أيضاً (ليس على أحصى ركاة)، وقوله عليه السلام (ركاة العلى عارته) فإدراك بدل على أن ما يأسيه من الركاة هي الأعادة دون غير ذلك.

٣- وورد أيضاً قوله عليه السلام (ما لم يكن ركراً فليس عيك فيه شيء) وقوله عليه السلام (ليس في شيء مما نبت الأرض - إلى أن قبل - وإن كثر ثمه ركاة إلا أن يصير مالا يباع بذهب أو فضة نكثته) وقوله عليه السلام في بعض الروايات (الصائم يدي لم يحركه)

٤- وورد أيضاً الروايات المتقدمة للضابط كقوله عليه السلام (يس في أعضه ركاة حتى تبلغ مائتي درهم فإذا سعت مائتي درهم ففيها خمسة درهم) وقوله عليه السلام (ليس في أقل من مائتي درهم شيء فإذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة درهم) وقوله عليه السلام (لركاة لقرينة في كل مائتي درهم خمسة دراهم) وقوله عليه السلام (ليس في أذهب زكاة حتى يبلغ عشرين مثقالاً) وقوله عليه السلام (ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء فإذا سعت عشرين ديناراً ففيه نصف دينار) وقوله عليه السلام (إذا اجتمع للذهب والفضة فبلغ ذلك مائتي درهم ففيها الركاة) إلخ غير ذلك من الروايات.

نظرة في النصوص:

أما الأولى من هذه الروايات فعمومها يختص بأشياء نابتة بها من -

الإطلاق الشامل لدرهم والدينار

وأما الثالثة فمعددها ان عنوان الزكاة^{٢٧} (وهو دفع المال دفعا حقيقيا) وكذلك عنوان انكر له المدحبة في موضوع انكافه فان بركار على ما في (مفردات الرابع) وفي سائر كتب اللغة من (مجمع اسحقين) وغيره هو: المال المدفون .

فهذه لطائفة الثالثة ايضا تخصص عموم رواية الاولى، ولعل انكافه في وضع الزكاة عندئذ هو الردع ولسع عن انكاف الاثمان، أي التي يحصر امرها في لا سقاع بها في السملاب. دون ما يقع منه في الترتيبه. وأما الطائفة الرابعة فلا تعارض شيئا مما تقدم فيها شارحة للعام. لأن المخصص ما تقدم. وبقا هي موقفة باب الصاب ولم يحرز كونها موقفة للسب من جميع الجهات^{٢٨} حتى يكون بها إطلاق يعنى كلها وصحى. لدرهم والدينار من كونها حب وغير حب

وبعارة اخرى: فرق بين ان يصل نجب الزكاة في الدرهم والدينار اذا سعى مائتي درهم وعشرين ديناراً وبين ان يقابل الزكاة في الدرهم والدينار اذا سعى ذلك فان الثاني يعطى ان وجوب الزكاة فيها مفروغ عنه، وانما اريد بيان حد الصاب كما ان ذلك صريح الروايات الواردة فيها السؤال كما في رواية الحلبي سئل ابو عبد الله عليه السلام «ما قل ما يكون فيه الزكاة قال

٢٧- والركر بالكسر هو الصوب المعنى وفي الآية المشاركة: «هل تحس

منهم من اخذ او تسمع لهم ركزا» سورة قمر ٩٨ .

٢٨- ومع عدم احرار ذلك لا يمكن التمسك بالإطلاق

مائة درهم وعدلها من الذهب»^{٢٩} ورواية محمد بن مسلم قل: «سألت أبا عداثة عليه السلام عن الذهب كم فيه من الركاة؟ قال إذا بلغ قيمته مائتي درهم»^{٣٠} وذلك هو المظاهر مما تعبر به الركاة عن الانقاص من ذلك كما في التعدد من الروايات

وعنى ذلك كله فالقي تحت العام هو ما لا يكون حلياً، وما كان ركازاً ومكثراً، ودلت هو الدرهم والدينار لمنحصين في الثبة الرائجين في—
التعامل .

والقول بأن بعض الروايات يدل على وجوب الركاة في الدرهم والدينار على الإطلاق، فالمعارضة من ذلك وبين ثم الركاة على الحلي بالصوم من وجه، ففي مادة الاحتجاج بمعنى الوجوب بالأصل، بل ويجرى استصحاب عدم جعل الحكم الواسع فيها، والنوع باستصحاب وجوب الركاة فيها على تقدير حلول الحول قل أن تصير حلياً .

منهجه لأنه استصحاب تعلقي وليس بحجة .

هد كله مصداقاً إلى الروايات المتقدمة التي وردتها في الاستدلال على ما ذكره المحقق بقوله (ولأن حب الركاة في الحلي محللاً كان...) فإن ظاهرها كما تقدم ما عدم إيجاب الركاة في الحلي المصوغ من نفس الدرهم والدينار، كما في رواية معاوية بن عمار حيث يقول: (يجعل لأهله الحلي من مائة دينار والمائتي دينار فإن ظاهرها أنه يجعل الحلي من نفس المائة دينار والمائتين، وكذا في رواية هارون بن خارجه حيث قال (أنه جعل ذلك المال

٢٩ و٣٠- الوسائل، باب ١ من أبواب ركاة الذهب والفضة، الحديث (١ و٢)

(حلياً) فإن ظاهرها ان احاد يوسف جعل ذلك بيعته حلياً، وظاهر قوله (اصاب اموالاً كثيرة) ان ما اصابه هو الدرهم والدينار بقرنته ما قصده من - الفرار عن الزكاة .

مضاف الى المتداول من الاستفادة، اذ يبعد كل البعد ان يكون ما استفاد سبيكه الذهب والفضة وان يكون فراره عن الزكاة من اجل ما يقوله لعامة من ثبوتها فيها، وكذلك رواية الكسبي والصدوق عن عمر بن يزيد عن السار الذي يشرى به الارض والدار هو الدرهم والدينار دون السبيكة وفدخال عبه السلام: (ولو حمله حلياً او نقراً) اى جعل ذلك المال بيعته حلياً، والا لقل عليه السلام (ولو اشترى به حلياً) مثل مسأله من اشترى الارض والدار .

والحاصل انه ينبغي الجزم بعدم الزكاة في الحلي المصوغ من الدرهم والدينار، لاسيما اذا كان مما يخرن به عملاً او احياء، بحيث لا يكون مدحراً ومكتزاً، وبالأولى اذا كانت هذه المسكوكات مباحرة عن تداولها في المعاملات السوقية كما في عصرنا الذي حرت المعاملة على - انطوط^{٣١} دون مسكوكات الذهب والفضة، وانما قلنا باوثوية ذلك لاجل ان عنوان الدرهم والدينار الواقع في الدليل ظاهره هو ما يتداول التعامل به، وكان هو الرائج في السوق في المعاملات .

لأزكاة في السبائك :

(قال المحقق: وكذا لأزكاة في السكك والقار والتبر. وقيل: اذا

٣١- البوط يسمى بالعربية اسكاس .

عندهما كذلك فرارا وجبت الركاة ولو كان قبل الحول. ولإستحباب أشه
 اما لو حمل الدراهم والدنانير كذلك بعد طول الحول وحت الركاة اجماعا).
 السائل جمع سيكه. وهي ما ادب وادرع في قلب. والمفار جمع
 نقرة، وهي القطعة المدانة من خصوص الفضة، او منها ومن اذهب واسر
 الذهب والفضة قبل تصعتهما، او غير المصروب منهما، او غير المصنوع
 منهما، او تراهما.

وقد دلت على نفي الركاه فيها روايات منها .

- ١- ما في صحيح الكليني عن عيسى بن يقطين عن ابي ابراهيم عليه السلام
 في حديث قال: «ليس في سائل الذهب وبقار انفسه شيء من الركاة»^{٣٢}.
- ٢- ما رواه الشيخ في الصحيح عن حنبل بن دراج عن ابي عبد الله وابي
 الحسن عليهما السلام انه قال: «ليس في النسر ركاه انما هي على اسنانير
 والدراهم»^{٣٣}.

لوسيلة الذهب والفضة فرارا :

اختلف في وجوب الركاه لو كان السائل بعد الفرار قبل دخول
 الحول، فمن الصدوقين والسيد المرتضى و الشيخ و جماعة الوجوب ، وعن
 كثير من القدماء والتحرير عدده والوجه في ذلك اختلاف الروايات

٣٢- الوسائل، باب ٨ من ابواب ركاة الذهب والفضة، الحديث ٢

٣٣- الوسائل، باب ٨ من ابواب ركاة الذهب والفضة، الحديث ٥

فمن الروايات التي تدل على الوجوب :

١- موثقة اسحاق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عن رجل له مائة درهم وعشرة دنانير اعطه زكاة؟ فقال عليه السلام «ان كان ضربهما من الزكاة فعليه الزكاة»^{٣٤}.

٢- موثقة محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحلبي فركب ركعة؟ قال لا الا ما قرأه من الركعة»^{٣٥}.

٣- ما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال «قلت له لرجل يحمل لأهله الحلبي من مائه دينار والمائتي دينار» وراي قد قلت ثلاثمائة، فعليه الركعة؟ قال سن فركب ركعة قلت فان قرأه من الزكاة؟ فقال ان كان قرأها من الركعة فعليه الركعة، وان كان اما فعله ليجعل به فليس عليه ركعة»^{٣٦} وظهر هذه الروايات بل صريح الاخير منها ذلك قبل حصول التحول، صروحه وجوب الركعة بعد مضي التحول سواء كان يقصد الفرار او التجمل او غير ذلك.

وتعارض هذه الروايات روايات آخر منها :

١- ما رواه الصدوق والكليني عن عمر بن يزيد قال: «أقمت لأبي عبد الله عليه السلام رجل قرأ سورة من الزكاة فاشترى به أرضا او دارا اعطه شيء؟ فقال لا - الى ان قال - وما منع نفسه من فضله اكثر مما منع من حق

٣٤- الوسائل، باب ٥ من أبواب زكاة الذهب والعصاة، الحديث ٣

٣٥- الوسائل، باب ١١ من أبواب زكاة الذهب والعصاة، الحديث ٧.

٣٦- الوسائل، باب ٦ من أبواب زكاة الذهب والعصاة، الحديث ٦، والباب

١١ الحديث ٦.

الله الذي يكون فيه»^{٣٧}.

٢- مارواه الصدوق عن علي بن يقطين عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «لا تجب الزكاة فيما سلك. قلت: فن كان سبكه فرارا من الزكاة؟ قال: إلا ترى أن المنفعة قد ذهبت منه، فذلك لا يجب عليه الزكاة»^{٣٨}.

٣- رواه الأخرى عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: «لا تجب الزكاة فيما سبك فرارا به من الزكاة إلا ترى أن المنفعة قد ذهبت فذلك لا تجب الزكاة»^{٣٩}.

٤- رواية هارون بن حارحة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «وأنه جعل ذلك المال حليا أراد أن يمر به من الزكاة عليه تركه؟ قال: ليس على الحنفي زكاة، وما أدخل على يمينه من النقصان في وضعه، ومنعه نفسه فضله أكثر مما يجب من الزكاة»^{٤٠}.

٥- مارواه الشيخ بسنده عن زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام، إن أباك قال من مر بها من الزكاة، فعليه أن يؤديها، فقال: صدق أبي

٣٧- الوسائل، باب ١١ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ١. ولا محال لأربوهم أن المعنى هو تحوير المال بطل الزكاة، وسرد عصيان مال يكون الفرار بعد تحويل الحال، ويستشهد على ذلك من صوره في مع الحق- الثالث بالفعل، وكذلك ما في الروايات النادرة من ذهب المنفعة والفصل، بل المعنى هو ذلك بالاقتضاء

٣٨ و٣٩ و٤٠- الوسائل، باب ١١ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٢ و٣ و٤.

ان عليه ان يؤدي ما وجب عليه. وما لم يجب عليه فلا شيء عليه منه»^{٤١} وقد تضمن ان فوات الشيء قبل ان يتم شرائط وجوبه لا يلزم تداركه ، وانما يجب ذلك بعد تمامية الموضوع وتحرر الحكم

اقول هذه الرواية يمكن بها الجمع بين الروايتين ، بان يكون ما تضمنت وجوب الزكاة ناطرا الى الفرار بعد تمامية لحول ، وما تضمنت عدمها نظرا لفرار قبل تماميته لكن هناك رواية اخرى تمنع عن ذلك وهي مرواه الشيخ عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له ، الرجل يحصل لأهله بطي من مائه دينار والمائتي دينار ، الى ذل قلبه ، فانه قريبه من الركاه ، فقال ، ان كان قريبه من الركاه ، فعليه الركاه . وان كان اما فعله سبحانه به فليس عليه ركاه»^{٤٢} وهذه الرواية بما فيها مفصله بين قصد الفرار واجتنال لا يمكن حملها على ما يكون بعد تمامية لحول ، فلا يتم ذلك الجمع انما ذكرناه . وحيث قدما يرجح ما دل على عدم الركاه سدا ، واما يقال ان مقتضى قاعدة عدم ثبوت الحكم بعدم موضوعه بحكم عدم وجوب الركاه ، وذلك فيما جعله مسكه او فرارا او غير ذلك قبل تمامية لحول ، وان كان بقصد الفرار اما بعد تماميته فتحب ركاه لعدم تحلف الحكم عن موضوعه سواء قصد الفرار او لم يقصده . وهو قول المحقق (وجبت لركاه اجماعا)

كيفية اخراج زكاة النقدين :

(قال المحقق: واما احكامها فمسائل الاولى لا اعتبار باختلاف

٤١- انوسائل ، باب ١١ من ابواب زكاة الذهب والعصه ، الحديث ٥

٤٢- الوسائل ، باب ١١ من ابواب زكاة الذهب والعصه ، الحديث ٦.

الرابعة مع تساوي الجوهرين، بل يصم بعضها إلى بعض. وفي الإخراج أن تطوع بالأربع. والا كان له الإخراج من كل حس نقطة)

مراده من تساوي الجوهرين أي في كونهما من حس واحد. واختلاف الرتبة غالباً يكون من حيث العوددة والرداءة. وأما السيط فما كان بعضه حيداً وبعضه رديث، بأن يدفع من كليهما. فوجوبه سب إلى الشهور. وهو المفعول عن الشهيدين والمحقق الثاني أيضاً. سكر عن الشيخ ولعلامة أن ذلك على العقيلة. وكذا عن صاحب الجواهر. فعلم بحوار الإخراج من. -
أردى عملاً باطلاق الأدلة المشتبهة على دفع نصف دينار أو خمسة دراهم. وذلك محكم. فانه كما أن الإحلاق بعم العشرين ديناراً والمائتي درهم. -
يجيد مهما وردى. كذلك يعم النصف دينار و خمسة دراهم. ولو كان التقسط محكماً لزم فما أعطى الحصة درهم من أحد أن يكون دفعاً لأزيد من الواجب، مع أنه هو هو. وكذا يرم فيما كانت أربعة دراهم حاد مسوية في القصة لخسة دراهم رديث. فيما كانت اثنتان كلها رديثه أن يكتفى به. مع أنه لا يقال بذلك. وربما كان هناك للتقسط محاذير أخرى، فينتدّر

الدراهم المعشوشة :

(قال لمحقق الثاني - الدراهم المعشوشة لأركه فيها حتى يسمع حاصلها نصافاً ثم لا يخرج المعشوشة عن الحياد)
أما نفي الركاة عنها ما لم يبلغ حاصلها النصاب، فلأن الركاه لم توصع على ما يسمى دراهم، بل على الذهب والفضة، كما هو صريح الروايات

استصينة لوضع الزكاة على تسعة اشياء محصورة فيها^{٢٤} فليس للدرهم ولا
بعضها موضوعه، حتى يجب لزكاة في المائة منها. وان لم يكن ما فيها
من النقص بهذا الوزن.

وما وجوب الزكاة على المعشوشه اذا كان خالصا بمقدار انصاف
فربما يشكك بان ارباب ذلك على الزكاة في نذهب والنقص اذا كانت
درهم ودرهمين. وهما اسهل لتخاض منها دون المعشوش

نكن ندفعه ان الموضوع هو الذهب والنقصه، والشرط ان يكونا
معشوشين بكمه معدله، واسم درهم والدينار لا مدخله به، فلو سمي
المكوك بالورق او الميره او سبيح اخر مدوله في اعمالك لم يصير
اصلا بل تعدى ما نؤمن ان درهم والدينار وعددهم قد جدا طريقا
لسعره بالوزن، واحتمل ان المقدار الخاضع لوجود في المعشوش يمكن
معقوشته بمش المعاملة ولو سما داخل في موضوع ما يجب فيه الزكاة.

وتدل على ما ذكره ما رواه الكشي عن ربه الصائغ قال: «قلت لأبي
عبد الله عليه السلام: اني كنت في قرية من قرى خراسان. يسل لها بحاري،
برأيت فيها درهم تعين ثلث فضه، وثلث ماء، وثلث رصاصا، وكانت تجوز
عندهم - لي ان قاله - ففت رأيت ان حال عليه الحوب وهي عدى، وفيها ما

[٢٣] - وقد ذكر في ابواب سماي عشرة روايه في الباب ٨ من ابواب
ما يجب فيه الزكاة، وكلها مشتمله على لفظ الذهب والنقصه من دون ذكر درهم
والدينار.

يجب على فيه الزكاة أذكىها قل عليه السلام. نعم أتماهوا ما لك^{٤٤} قلت :
فإن أخرجتها إلى بلدة لا يقع فيها مثلها فمقت عندى حتى حال عليها -
الحول أذكىها؟ قل: إن كنت تعرف أن فيها من الفضة الحالصة ما يجب عليك
فيه الركة فركه ما كان لك فيها من الفضة الحالصة من فضة ودع ما سوى
ذلك من الخبيث . قلت : وإن كنت لأعلم ما فيها من الفضة الحالصة إلا أننى
أعلم أن فيها ما يجب فيه الزكاة؟ قال: فاسبكها حتى تحصل الفضة ويحرق
الخبيث، ثم تزكى ما حصل من الفضة لسعة واحدة»^{٤٥}

قد اشتمل هذا الحديث على أمر وهو أنه إن كان المكتسب يصرف
تفصيلاً مقدار الفضة الحالصة من تلك الدراهم فحب عليه أن يؤدي الزكاة
الواجبة، وإن كان لا يعرف كذلك، وإنما يعلم احتمالاً أن فيها مقدار النصاب،
وتردد بين الأقل والأكثر فعينه يلزم أن يسبكها حتى يحصل له العلم -
التفصيلي بما يجب عليه و يؤديه ، مع أن الفحص لا يجب في إثبات
الموضوعية، وتحري البراءة عن الزكاة أن شك في أصل بلوغ لنصاب وعن -
الرائد على المتيقن أن تردد بين الأقل والأكثر

ويحكى عن المشهور عدم وجوب الفحص مع اشتداد بلوغ المقدار -
الخالص من الدراهم المغشوشة حد النصاب، وعن بعض عدم القائل بالتصية

٤٤- هذا أمر به الصمري أى منحب فيه الزكاة ما لك، وإذا نصبت
إليه الكرى، أن المال الذى يملكه المكلف إذا حال عليه الحول وجبت منه
الزكاة (أدب الحواب عن سؤال الراوى

٤٥- أبو سائل، باب ٧ من أبواب زكاة الذهب وأعضه، الحديث ١

مع الشك في النصاب .

ثم انه ربما يقال سروب التصفية في مثل نصاب في الزكاة . ومقدار
الريح في الحسن ، ومقدار ابدال لاستطاعة النجح . وجود ذلك مما لا يحصل
العمم الا بالخص والاحتاسه ونحوهما فلا يجري اعادة للزوم المعاملة
الكثيرة من احرائها بالافحص وبذل في تفري ذلك . من الأصول في
مجرىها لا تكون دائما مطابقة وقوى صاحب (الجوهر) وجوب الاحتار
لأجل ان الباء على العدم يوجب اسقاط كثير من الوجبات^{٤٦}

وفيه : ان المكلف ان علم احتمالا بان في احرائه ابراءه في الوافي
التي ينشأ بها تدريجاً تدرج المعاملة القطعية . فذلك امر يسع عم المكلف .
فمن حصل له ذلك يحاط به على تحري اواقع المعلوم احتمالا في
الموضوعات التدرجية ، ومن لم يحصل به ذلك يجري لراءه فليس هناك
ما يحكم به على الكلفة ، وما علم الاحتمالي بالمخالفة للواقع في الاصول
التي تحرى في الموضوعات بالاصافة الى جميع الممكنين فيما ينشأ بها
وما لا ينشأ بها فلا وجه لكونه منها من احراء كل مكلف فيما يلي
والحاصل : ان هذا الحديث - ان هم سنده - فلا بد من الأخذ به . والا
فالقاعدة محكمة ، فليست

بعم يخص مورد الحديث به اذا علم بسوء النصب احتمالا . وشك
في مقداره ، اي تردد الامر بين الأقل والأكثر . ولا يشمل ما اذا شك في اصل

٤٦- الحواشر ج ١٥ ص ١٩٦ ولكنه قال "وهو موى حداً من بكر
اجماع على خلافه".

النصاب، إلا أن يكون المعنى في قول السائل (وإن كنت لا أعلم ما فيها من -
 الفضة) أي لا أعلم مقدار أصلها، والمعنى في قوله (إلا أنني أعلم أن فيها
 ما يجب فيه الزكاة) أي أعلم بوجود الفضة، لكن ذلك خلاف ظاهر
 وما ذكره المحقق (قده) من أن المعشوشة لا تخرج عن لجباة، فبرده
 ما لا يكون منها شيئاً على مقدار الواجب - ولا فلا اشكال في الإخراج
 من المعشوشة بمقدار يعلم اشتراكه على فرصة الزكاة

هل تلزم التصفية ؟

(قال المحقق: الثالثة - إذا كان معه دراهم معشوشة، فإن عرف قدر
 الفضة أخرج الزكاة عنها فضة حاله، وعن الحمله بها، وإن جهل ذلك
 وأخرج عن حمتها من الجيد حساباً حراً أيضاً وإن مكس سرق تصفيتها
 ليعرف قدر الواجب)

لروم التصفية أنه هو لأجل منعه الرواية أسفده عن زيد -
 لصائم، وعن الأكثر القول بركوه ذلك، لكن عن المصنف في (المعتبر)
 والعلامة في بعض كتبه، وجماعه من المتأخرين رجحان قول بعدم التصفية،
 والاكتفاء بالمتيقن لدور الأمر من الأقل ولاكثر، والبررة عن الزائد
 على المتيقن، لا سيما في الشبهات الموضوعية.

زكاة القرض :

(قال المحقق: لرأيه - مال القرض أن تسركه المفترض بحاله حولاً
 وحت الزكاة عليه دون المقرض، ولو شرط الركاك على المقرض قيل: لسنم

الشرط، وقيل: لا يلزم، وهو الاشبه).

هنا جهتان من البحث :

الأولى. ان المستقرض يجب عليه الركاة مع اجماع شرائطها. ولا خلاف في ذلك، وبديل عليه مصافا الى العمومات. الروايات الخاصة المذكورة في لوسائل في باب اسبع من نواب من تحب عليه الركاة، ففي بعضها في جواب زرارة حيث سأل (على من ركاته؟ على المقرض او المستقرض؟) قال عنه السلام: «لا بل ركاتها ان كانت موسوعة عنده حولا على المقرض» وفي بعضها في جواب يعقوب بن شعيب حيث سأل (على من اسركاة؟ على المقرض او على المستقرض؟) قال عنه السلام: «على المستقرض لان له ثمنه وعليه زكاته».

الثانية: في صحة ان يشترط المقرض ركاته على المقرض. وقد اختلف

فيه على اقوال :

انقول الأول صحة الشرط. وسقوط الركاة عن المقرض وبرومها عن المقرض. وقد اجماعه الشيخ في (سهاة) حيث قال في باب المقرض واحكامه: «وإذا استقرض انسان شيئا كان عليه ركاته ان تركه بحاله، وان اذره في تجاره كان عليه مثل مالوك ذلك المال له منك وسقط ركاته عن لقارض. الا ان يشترط المقرض عنه ان يركه به فحينئذ يجب ركاة على القارض دون المقرض»^{٤٧} لكنه اطلق في باب الركاة حيث قال «وما ل

٤٧ النهاية في مجرد المعنى واعداوى شرح اصطلاحه ص ٣١٢ ص ٤٧

القرض ليس فيه ركاة على صاحبه، بل تجب على المستقرض ركاة ان تركه بحاله حتى يحول عليه الحول»^{٤٨}.

واستدل عليه : ١- بعموم (المسلمون عند شروطهم)

وفيه : انه محض بما لا يخالف الكتاب والسنة، والشبه فيما نحن فيه مصداقية، لاستبصار ملاحظته ان لركاة من العبادات .

٢- بصحيفة معسور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل - ستقرض مالا فحان عليه الحول وهو عده قال : «ان كان الذي قرضه يؤدي ركاته، فلا زكاة عليه وان كان لا يؤدي ادى المستقرض»^{٤٩}.

وبصحيفة عبد الله بن سنان قال : «سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : باع ابي من هثم بن عبد الملك ارضا بكدا وكدا العديار، وشرط عليه ركاة ذلك لمل عشرين، واما عمل ديث لأن هشام كان هو الوالي»^{٥٠}.
وبصحيفة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : «باع ابي ارضا من سليمان ابن عبد الملك بمل وشرط في بيعه ان يركي هذا المال من عسده لست سنين»^{٥١} وتقريب الاستدلال به من الصحيحين هو صحة اشتراط ركاة على الغير مطلقا، لعدم خصوصية في خصوصية الشئ .

وعن الصدوق في (المنع) انه قال : «وان بيع شيئا وبقيت ثمنه ،

٤٨- النهاية ص ١٧٦، طبع بيروت .

٤٩- الوسائل، باب ٧ من ابواب من تحب عنه الركاة، احدث ٢

٥٠- الوسائل، باب ١٨ من ابواب ركاة الذهب والفضة،

٥١- الوسائل، باب ١٨ من ابواب ركاة الذهب والفضة،

واشترطت على المشتري زكاة سنة أو سنتين أو أكثر، فأبدلك حير بزمه
دونك» .

وعن (فقه الرضا): «فإن بعث شئ وبعت شئ واشترطت على-
المشترى زكاة سنة أو سنتين أو أكثر من ذلك فإنه يلزمه دونك»^{٥٢}.

القول الثاني: صحة الشرط وعدم سقوط الركة عن المقرض إلا بعد
أن يؤديها المقرض وأحار هذا القول الشبهات في (إسنادك) و صاحب
(المندارك) وتقريب كلامهما أن صححة مصورين حارم تدل على حواز
أن يؤدي المقرض الركة مطلقاً، ولو نزعاً. وأنه على تقديره لاركة على
لمستقرض، فإذا حار ذلك صح اشتراؤه عنه وليس في شيء من-
الروايات سقوطها عن المقرض بمجرد الشرط، فيصوم أدلتها يحكم
بوجوب ركة على المقرض وما دلت عليه الصححة بحكم سقوطها
على تقدير أداء المقرض وعن العلامة في (المخلف) بعد أن روى صححة
مصورة أنه قال «إنه نقول بوجوه. فإن المقرض لو سارع بالأداء سقط
عن المقرض. أما الوجوب مع شرط فممنوع. وليس في الحديث ما يدل
عنه» والظاهر أنه أراد عدم السقوط بمجرد الشرط

القول الثالث بطلان الشرط وهو ما أحساره المحقق. وربما يسب
ذلك إلى المشهور. واستدل عليه. بأن الركة من العبادات واشترطها
على غير من وحت عليه باطل. ولا يعقل أن يكون الشرط مشرعاً للباطل

وفيه ان ذلك لا يتوجه على الشيخ، فانه يرى ان لشرط يوجب تعلق امر العادة على المقرض، فيخرج المقرض عن كونه موضوعاً لها، فيسقط عنه المقرض عادة حتى ينشئ ما ذكره. واما على غيره من القائلين بصحة الشرط فلمهم ان يقولوا بجواز اشراط العادة على الغير اذ اكات من جهة من قل الدين مع قيام الدليل عنه كدلت عليه صححه

هل يجوز النبرع بأداء زكاة الغير ؟

رأينا ان صححه منصور تدل بطلاقها على حوار اسرع بأداء ركاه المقرض. واما النبرع بأداء زكاة الغير مطلقاً فيحتاج الى تقيح مناط قطعي. وهو مشكل. وايضاً. بمدة في المقام هي هذه الصحيحة، واما. بصحة ضمان لأخرين فلا يصح الحكم منهما. والأخرى ان يضار الي احكامهما، فان من لم يبعد ان يدخر المعصوم الماء الى ان يحول عليه. الحوزة، فكيف بالأحوال؟ وهل المقصود بالشرط من باب اسرار هشام وسليمان بما التزم به من ثبوت اركاه في مال استجاره، فراد عليه سلام دفع شرهما بالاشتراط عنهما. وربما كان لتعليل بولاية هشام مشعراً بذلك وجوده. مضاف الى انهما في خصوص الاشتراط في من البيع واستقاده الاطلاق بحيث يعم القرض تحتاج الى تقيح مناط قطعي، وهو مشكل.

المختار :

تلخص مما تقدم ان المقرض لو اشترط على المقرض في ضمن عقد القرض صحة شرطه، ووجب تكليفاً على المقرض، ولا يسقط الا بعد

داء المقرص . والاستدلال على ذلك بمجموع أمور أربعة :

١- حواز اداء المقرص ركعة المقرص . وبهذا ثبت صحة منقصور ابن حازم .

٢- ان ما حذر في حد دائه وحج شرائطه ، يثبت ذلك بمجموع (المسلمون عند شروطهم)

٣- وجوب الركاة تكسفاً ووضعاً على اسفقرص . ويثبت ذلك بمجموع الدليل ، وبالتصوص الخاصة .

٤- سقوط ركعة عن اسفقرص بقاء المقرص ، ثبت ذلك بصحيفة منصور بن حازم . وبذلك نلاحظ ان لا يركى مرتين في عام واحد ، فليدبر فاته حقيقى به .

المال المدفون :

(قال لمحقق' رحمه - من دفن مالا وجهل موضعه ، او ورث مالا ولم يصل اليه ، ومضى عنه احوال ثم وصل اليه ركعة له واحدة ستحباً)

يدل على ذلك ما رواه الكلبى عن سدير الصيرفى . وعن اسحاق بن عمار ، وغيرهما من الرويات . واما التركية لسنة واحدة فهي مذكورة في رواية المدفون صريحاً بلامعترض ، وكذا في روايات المال العائب بأجمعها الا في رواية واحدة هي ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قل «لا صدقة على الدين» ولا على المال العائب

عنه حتى يقع في يديك»^{٥٣}.

لكن يجمع بينهما بأن المراد من نفى الصدقة على المال العائب أنه لا يجب تركه في حال عيونه، لا أنه لست عليه بعد الوقوع في يده، ولا ينافي وجوبها بعد الوقوع في يده، والثمد على ذلك موثقة عبد الله بن بكير عن زرارة وفيها قوله عنه السلام: «فلا زكاة عليه حتى يخرج هذا خرج زكاة لعام واحد»^{٥٤}.

وأما المال الموروث العائب عنه، فالصرح به في الرواية نفى الزكاة حتى يحول عليه الحول وهو عده، فمسمى الأحده يظهر هو دوران الأمر بين نفى الزكاة بعد الوصول إلى يده أصلاً حتى انسحابه وهو في المال العائب الموروث، ووجوبها في السدوق وفي ماله لشخصي الذي غلب عنه ولا يدر على أحده سكن فقهاء ومهم المحقق (قده) كأنهم يرون وحدها مسدود في السكن. وهم يجعلون شرط وجوب الزكاة أن يتمكن من التصرف في محبوبه لحول وكذا حسب التركيبة سنة على الانسحاب وحدث مشكل. فإن نقض وحده الساط بوقف على انقطع بها، وهو غير حاصل. وليس يتمكن من التصرف شرماً على انقطاعه بل الشرط في المال العائب هو عدم القدره على أحده بنقصي لجمع بين الروايات التي منها موثقة ابن بكير عن زرارة، وفيها التصريح بأنه أن كان يده متعبداً وهو قدر على أخذه فعليه الزكاة لكل ما مر به من السنين.

٥٣- الوسائل، باب من أبواب من يجب عليه الزكاة

٥٤- افتعينا اثر صاحب المدارك حيث ذكرها كذلك.

والحاصل: ان الأظهر وجوب الزكاة لسنة واحدة في المال المدفون ، وكذا في ماله العائث عنه مع عدم القدرة على احده ومع عدم ايداعه نفقة لأهله عني ما يأتي ذكره، وعدم ثبوت الزكاة أصلاً في المال الموروث مع عينه نعم، مقتضى التسامح في أدلة السنن هو القول بحس إعطاء الزكاة فيه لسنة واحدة .

ما يتركه نفقة :

(قال المحقق السادسة - اذا ترك نفقة لأهله فهي معترضة للاتلاف سقطت الزكاة منها مع عيبة المالك، وتجب لو كان حاصراً. وقيل: تحب فيها على التقديرين، والأول مروي) .

مورد البحث هو ما اذا حلف نفقة لأهله مقداراً يبقى حوله ، و هو محدّد النصاب. والمشهور ذهبوا الى ما ذكره المحقق (قده). والقائل بأحلاف هو ابن ادریس. ومذكره المحقق من المعرصة للاتلاف هو بمثابة بيان حكمه ، والمعدة هي الروايات المذكورة في الوسائل في الباب السبع من أبواب زكاة الذهب والفضة ، وهي ثلاث روايات اثنتان منها ترجع الى واحدة اي الراوي واحد، والمروي عنه عليه السلام واحد ، والثالثة صحيحة ابن عمير فلا محيص عن المصير الى ما قال به المشهور .

ثم انه لو كان عائلاً في بعض الحول، ثم حضر، هل عليه ان يزكي ؟ الظاهر ذلك فان العام (وهو وجوب الزكاة في المملوك لذي كان بقدر النصاب وحال عليه) ثابت، وتخصيصه دائر بين الأقل (وهو الفائت تمام

الحول) وبين الأكثر (اعنى مطلق العائب) فيقتصر في التحصيل على الأقل
نعم، بناء على اشتراط التمكن من التصرف في تمام الحول لا يكون عليه
الركاة.

لا يخلط في النصاب بين جنسين :

(قال المحقق: البقرة لا يحل الركاة حتى يسمع كل حرس بصافاً،
ولو قصر كل حرس او بعضها لم يجبر بالجس الآخر، كمن معه عشرة دقاير
ومائة درهم او اربعة من الابل وعشرون من الممر)
تدل على ذلك الروايات التي منها :

١- ما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة أنه قال لأبي عبد الله عليه
السلام، «رحل عنده مائة وتسعة وسبعون درهماً، وتسعة عشر ديناراً،
أيزكيها؟ قال لا، لس عنه ركاة في الدرهم ولا في الدينير حتى يتم .
قال زرارة، وكذلك هو في جميع الأشياء قال قلت: رحل كس عنده اربع
ايق وتسعة وثلاثون شه وتسع وعشرون مبرد يزكيها؟ قال لا يزكي
شيئاً منها، لأنه ليس شيء منها تماماً فليس تحب فيه الركاة»^{٥٥}.

٢- وفي رواية الشيخ عن زرارة مثله الا ان فيها، «حتى يتم اربعون
ديناراً، والدرهم مائتي درهم»^{٥٦}.

٣- ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر ولأنه

٥٥- الشطر الاول في الوسائل، باب ٥ من ابواب ركاة الذهب والفضة،
الحديث ١، والشطر الثاني في الوسائل، باب ١ من ابواب ركاة الانعام، الحديث ٢
٥٦- الاستبصار ج ٢ ص ٢٨ .

عليهما السلام. «الرجل يكون له العلة، لكثرة من اصنف شتى او مال من فيه صنف تجب فيه الركاة، هل عليه في جميعه زكاة واحدة؟ فقال لا، إنما تجب عليه اذا تم فكان يجب في كل صنف من الركاة يجب عليه في جميعه في كل صنف من الزكاة فان اخرجت ارضه شيئاً قدر ما لا تجب عليه الصدقة اصنافاً شتى لم تجب فيه ركاة واحدة»^{٥٧}

وربما يفيد بمعارضتها مع موثقة اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قل: قلت له: «تسعون ومائة درهم - وسبعة عشر ديناراً اعني في - اركاة شيء؟» فقال اذا اجتمع الذهب والفضة فبيع ذلك مائتي درهم فبيعها اركاة، لأن عين لهما الدراهم وكل محل الدراهم من ذهب او متاع فهو عرض مردود ذلك الي الدراهم في الزكاة والديارات»^{٥٨} لكن الانصاف ان هذه الموثقة لا تقاوم تلك الصحيحة التي توفق اليه نظواهره - بل و بصورتها، مضاف الى معارضتها بما رواه هو نفسه في دليل الرواية التي تضمنت بمرار، وسدكره عن قريب. فلا بد من حمل اسوئته على ان المراد من كل واحد من القدين اذا بلغ لمائتين على ما قبله صاحب (الوسائل) . ويشهد عليه ما رواه محمد بن مسلم قال «سألت ابا عبد الله عنه السلام عن - الذهب كم فيه من الزكاة؟ قال: اذا بلغ قيمته مائتي درهم فعليه الزكاة»^{٥٩} او من حمها على ان المراد هو ما كان ذلك بقصد التفرار عن الزكاة، بطير ما في

٥٧- الوسائل، باب ٢ من ابواب ركاة الغلاب، الحديث ١

٥٨- الوسائل، باب ١ من ابواب ركاة الذهب والفضة، الحديث ٧

٥٩- الوسائل، باب ١ من ابواب ركاة الذهب والفضة، الحديث ٢

رواية أخرى لاسحاق بن عمار قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل له مائة درهم وعشرة دنانير أعيه زكاة؟ فقال: إن كان فتر به من الزكاة فعليه الزكاة. قلت: لم يفر بها، ورث مائة درهم وعشرة دنانير. قال: ليس عليه زكاة قلت: فلا تكسر الدراهم على الدنانير ولا الدنانير على الدراهم؟ قال: لا»^{٦٠}.

وعلى تقدير حملها على هذا المحل يكون المراد الاستحباب على ما تقدم البحث عنه .

خلاصة ما توصلنا اليه :

- ١- استخراج نصاب الذهب والفضة من النصوص .
- ٢- تحديد الدرهم بأن لعشرة منه تعادل سعة مثاقيل شرعية، وخمسة وربع صيرفية .
- ٣- الزكاة لم توسع على مجرد العدد الخاص من الدراهم، بل على كمية من الفضة، فالعبرة بالوزن لا بالعدد، والعدد سريق إلى ثلث للكمية.
- ٤- لو مسح من نفس الدرهم كله أو بعضه فلامحل بالاستصحاب لا حكماً ولا موضوعاً
- ٥- لا بد في زكاة التقدين من كونهما مقوشين سكة لمعاملة، للنصوص، ولا تفرم فعليه المعاملة بهما، بل لو كانا سقط عن ذلك لم يصح .
- ٦- الحول معتبر في زكاة التقدين، للنصوص المسبقة .

٦٠- الوابل، باب من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٣.

٧- لا زكاة في الحلي، للنصوص .

٨- لو حملت الدراهم والدنانير حطباً فلاتجب الزكاة فيها لاسيما إذا كان ممّا يتزوّج به فعلاً أو حياً .

٩- لا زكاة في السمك، للنصوص

١٠- لو اشترط المقرض على المقرض اداء الزكاة في ضمن عقد المقرض صح شرطه. ولا يقط عن المقرض الا بعد اداء المقرض .

-(القول في زكاة الغلات)-

(قل اسحقق، والنظر في الجنس، واشروط، وبنو حق، اما الاول فلا
 تحب اركاف فيما يخرج من الارض لا في لأحناس الاربعه، الحنطه والشعير
 واسمر والريب، لكن يستحب فيما عدا ذلك من الحبوب مما يدخل
 المكيا، واسيران كالدره والأرز والعدس والسماش وابسب والسيس
 وفيل، الست كالشعير والعلس كالحنطه في ابو حوب، والاول اشبه
 اما عدم وجوبها فيما عدا الاحناس الاربعه فتدس عليه لروايات
 المتواتره المنضمة لعمو رسول الله (ص) عما عدا السعه، وكثير من هذه
 الروايات ذكرها في الوسائل في الباب ٨ من ابواب ما يحب فيه الزكه
 واما استحبابها في الحبوب فيما يكال ويوزن فمدل عليه الروايات
 المذكورة في الباب ٩ من تلك الأبواب .

ثم ان التقيد بلحوب لأجل عدم لاسحبب فيما لا يكون اشمرحناً
 كالخضروات من البطيخ والقثاء والبقول والفواكه وبحود ذلك، ويدل على
 هذه الروايات المذكورة في الوسائل في الباب ١١ من تلك الابواب .

واما السلت فالضم فالتسكون : والعلى محركة ، فوق فيهما .
 الخلاف من الشيخ وابن ادريس والعلامة والشهيد والمحقق الثاني و
 جماعة من الأصحاب القول بوجوب الزكاة فيهما ، ويحكي عن (المبوط)
 قوله : « لست شعير . والعلى نوع من الحطة » وقوله : « اذا جمع عنده
 حطة وعس سم بعضه الى بعض لأبها كلها حطة »^١ وعن (لخلاف) :
 « لست نوع من الشعير » وعن العلامة في (المواعيد) « العلى حطة » .

ويمكن الاستدلال لهم بكتاب جمع من أهل اللغة حيث عدوا السلت
 من نوع الشعير ، والعلى من الحطة فمن (الصحاح) العلى ضرب من الحطة
 حسان في قشر ، وهو صماء أهل صعاء ، واللب نلعة ضرب من الشعير
 ليس له قشر وعن (القاموس) لست «لسم الشعير . وضرب منه ، والعلى
 محركة ضرب من البير يكون حسان في قشر . وهو صعاء صعاء . وعن الخليل
 في كتاب (الحسن) : السب شعير لا فشرعيه وهكذا في بعض آخر من كتب
 اللغة . والجواب :

أولاً :- كتب اللغويين عني صعاء ، منها ما ذكر . ومنها ما ان السلت

١ - قال في المروء : « وفي كتاب السب الذي هو كسعيو في اللغة
 وبروديه وكالحطة في ملاحه وعدم الشعر » . اشكل . فلا يرد الاحتياط فيه ،
 كالإشكال في العلى الذي هو كالحطة بل قيل انه نوع منها في كل قشر
 حسان ، وهو صعاء أهل صعاء فلا يرد الاحتياط فيه أيضاً »

٢ - لكنه عدنا سب في كتاب النهاية مع الحبوب اسي فيها الزكاة نسبة

والعس شيهان بالشعير والحطة، ونحو ذلك مما يفيد المعايرة .
فعن (المحيط). العس شجرة كالبر، وعن (العائق): السلت حب بين
الحطة والشعير الى غير ذلك .

وثانياً - لو سلمنا ان السلت نوع من الشعير، والعس نوع من الحطة،
لكنه حيث لا يطلق عليهما في العرف العام اسمهما لا مجال لاجراء الحكم
فيهما، ومتى عارض العرف العام مع اللغة اخذ به .

وثالثاً - يكفى الشك في ثبوت الزكاة فيهما، فان الاصل عدمها، ولا
اقل من اصل البراءة عن الوجوب. ويؤكد هذا الشك ذكر است في عداد
الاجوب التي ذكر الشعير فيها في المتعدد من الروايات وذلك يعطى انه
بعايره لا انه ذكر الخاص بعد ذكر الكلى

« شروط زكاة الغلات »

الشرط الأول: النصاب :

(قال المحقق) واما الشروط، فالنصاب، وهو خمسة اوسق، و اوسق
ستون صاعاً والصاع تسعة ارطال بالعراقي، وسنه بالمعدي، وهو اربعة
امداد، والمد رطلان وربع، فيكون النصاب العس وسبعائة رطل بالعراقي .
وما نقص فلا زكاة فيه وما زاد فيه الزكاة، ولو قل

اما ان النصاب خمسة اوسق، وان اوسق ستون صاعاً، وانه لو نقص
مه شيء لا يكون فيه الزكاة، فتدل عليه الروايات في الباب الأول من ابواب
ركاة الغلات، ومنها الرواية السادسة من هذا الباب عن ابي عذافه عليه السلام

قال: «ليس فيمادون خمسة أوسق شيء والوسق ستون صاعاً» ومهد
 الرواية الثامنة من هذا الباب، وفيها: «وإن كان من كل صنف خمسة أوساق
 غير شيء، وإن قل فليس فيه شيء وإن نقص البئر والشعير والنمر والرييب
 من خمسة أوساق صاع أو بعض صاع فليس فيه شيء»

وتعارض هذه الروايات الروايات المذكورة في الباب لثالث من هذه
 الأبواب هي بعضها عدم اعتبار النصاب، وأنه يركن القليل والكثير^٢ وهي
 بعضها أن النصاب وسق، وفي بعضها أنه وسقان. لكن الأول قد خرج مخرج
 التقية من الحنفية فأنهم على ما في (نقته على أسداه الأربعة) يرون أنه
 يجب أن يخرج زكاة كل ما تخرجه الأرض من الحنطة والشعير وغيرها مما
 ذكروها، سواء كان قليلاً أو كثيراً، فلا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول.
 وفي كتاب (بداية المجتهد) لا يترشد (أنه قال أبو حنيفة: ليس في-
 الحبوب والشمار نصاب، وقال صار الجمهور أني احتج بالنصاب وهو خمسة
 أوسق والوسق ستون صاعاً ونصاب أربعة أمداد).

وأما الثاني والثالث فلم نجد من العامة قائلًا بذلك. وقد حملهما-
 الشيخ على الاستصحاب، وحمل صاحب (الحدائق) على لزمه حيث أنه يرى
 عدم لزوم التقائل من العامة في الحصول على النقة. وعلى كل حال لا يعاومان
 الصحاح الساجدة على عدم الركاه في الأقل من خمسة وسق

٢- وقد ذكر صغرهما في الباب، الحديث ٦.

٣- اعرف أبو حنيفة هذه اعتبار النصاب، وأما المذاهب الثلاثة الأخر
 فيعبرون بالنصاب ويرونه خمسة أوسق

بحديث الصاع والمد :

واما ان الصاع تسعة ارطال بالعراقي، وستة بالمديني، وانه اربعة امداد، وان المد رطلان وربع، فمدل على ذلك ما رواه جعفر بن ابراهيم - انهمداني عن ابي الحسن عليه السلام، ورواية عيسى بن بلال وهما مذكوران في الباب ٧ من ابواب زكاة الفطرة، وما رواه الفصل عن الرضا عليه السلام في الباب ١٣ من ابواب زكاة الغلات .

واما ان المد رطلان وربع فهو قسم حديثين احدهما للاحرائي حديث (ان الصاع تسعة ارطال) وحديث (ان الصاع اربعة امداد) واما ان الصاع الفان وسعته رطل بالعراقي فواضح، ضرورة انه خمسة اوسق وكل وسق ستون صاعاً، فصير ثلاثمائة صاع، وحيث ان الصاع تسعة ارطال فبضربها في الثلاثمائة نلح العدد الى ذلك ثم ان الرطل العراقي * مائة وثلاثون درهماً، وكل عشرة دراهم حمة

د- الصاع والرطل والمد كمية مكال، وانما يحسب بالوزن لان المكال كان يحصى على هذا التقدير، واما ان الرطل العراقي مائة وثلاثون درهماً فذلك مضاف الى ما ساق عليه الفقيه من احسن ما في زكاة الفطرة في حديث جعفر الهمداني ان الصاع تسعة ارطال مديني، وسبعة ارطال بعراقي، وان الصاع يكون بالوزن الفان ومائة وثمانين درهماً، وانفراد من الدرهم الدرهم، وورد في حديث ابراهيم الهمداني ان الفطرة تسعة ارطال بوزن المديني، والرطل مائة وخمسة وتسعون درهماً، تكون الفطرة الفان ومائة وتسعين درهماً والحاصل ان الصاع بعد ان كان بهذا العدد من الوزن قد قسم بسبعة

مشقيل صيرفيه وربع مثقال. فيكون الصاع ستمائة واربعه عشر مثقالا وربع
مثقال صيرفي فيكون انصباب وهو ثلاثمائة صاع مائة واربعه وثمانين الف
وماثنتين وخمسة وسبعين مثقالا. وبيان آخر الرطل وهو مائة وثلاثون
درهما يكون ثمانية وستين مثقالا وربع مثقال صيرفي. والصاع وهو تسعة
اربعين اى الف ومائة وسبعين درهما كما في الرواية يكون ستمائة واربعه
عشر مثقالا وربع مثقال صيرفي فيكون لصاب بالمس التبريري الذي هو
ستمائة واربعين مثقالا صيرفي مائين وسبعه وثمانين مثاقيل وخمسمائة
وحمس وتسعين مثقالا صيرفيا اى مائين وثمانين مثاقيل من الاحمه
واربعين مثقالا صيرفيا .

وهذا المسمى هو لدى عربى صاحب لخواهر بغير المعنى في انجف
الأشرف في زمانه (قدس سره) وصرح بأن احمه ستمائة مثقال صيرفي
واربعين مثقالا وقد عسر (قده) الصاب هذا المسمى اثني عشر ورته الاربع
الوقية وخمس مثاقيل صيرفية .

اقول. الورقة اربعة وعشرون حقة. لكن الحقة في زمان بغير
المسمى تسعمائة وثلاثة وثلاثون مثقالا وثلث مثقال صيرفي. فيكون انصباب
هذا المسمى ثمان وربع وحبس حقيق وتسعمائة اربع اوقية. واسم المسمى

اسم كبر كل مائة منه وثلاثون رطل الرطل البصري. وان ستمائة اقسام
فكل مائة منه وحمسه وسبعون وهو الرطل المسمى

٦- وان شئت عرفت بحسب الإصطلاح المذكور ثمان وربع وحبس
حقيق وسبعة ارباع

بالأوقية في الاصطلاح: ربع الحقة، ويكون «لما قيل ربع الأوقية ثمانية وخمسين مثقالاً وثلاث مثقالاً، وما ذكرناه تقدر على معرفة النصاب حسب الأوزان الأخرى، وهو العالم سبحانه .

ثم إنه قد عرفت أن الصاع أربعة أمداد كما في النص^٧ وأن الصاع تسعة أرطال بالعراقي وسنة أرطال بالمدي كما في النص أيضاً وأن المد رطلان وربع رطل عراقي كما انفيد من دينك انصبي . ولما كان الرطل العراقي مائة وثلاثين درهماً، والرطل المدي مائة وخمسة وتسعين درهماً يكون الصاع ألفاً ومائة وسبعين درهماً، ويكون بمد مائتين وتسعين درهماً ونصف درهم. لكن في أبواب الوضوء في باب ٥٥ رواية المفيد التي فيها إرسال عن المروزي: قل: قال أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام . «العلل صاع من ماء والوضوء بمد من ماء، وصاع البس (ص) حصة أمداد، والمد وزن مائتين وثلاثين درهماً» وموثقة سماعة قال: «سأله عن الذي يجزى من الماء للعلل، فقال: غسل رسول الله (ص) صاعاً ووضوءاً بمد، وكان الصاع على عهد حصة أمداد، وكان المد قدر رطل وثلاث أواق»^٨

٧- وذلك في صحيحه المطبوع عن أبي عبد الله عليه السلام وفيما رواه في المنصور عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام . وفيما رواه في (الحصائل) عن الأعمش عن جعفر بن محمد، وهذه الروايات في الباب ٦ من أبواب ركعة الفطرة

٨- جمع أوقية وهي سدس نصف الرطل كما في (المسجد) وعلى هذا ثلاث أواق تعادل ربع رطل .

أقول: هاتان الروايتان لا تقاومان ماسبق . مضافا الى ان الرواية الأولى ضعيفة، والرواية الثالثة تسمى عن اختلاف عهد النسي (ص) مع عهد الأئمة، مضافا الى ان في روايات لسان ٣٢ من أبواب الحساب في بعضها : انه (ص) يقتل بحمة امداد بينه وبين صاحبه . ويعتزلان جميعا من الماء واحد، وفي بعضها، كان رسول الله (ص) يعمل بصاع . ودا كان معه بعض سائه يعمل بصاع ومد، وفي بعضها: في كفة غسل رسول الله (ص) وروجه : كان الذي اعتسل به النسي (ص) ثلاثة امداد والذي اغتسلت به متدين، انما احرا عهما لأشهما اشركا فله جميعا

والحاصل . ان روايات الصاع واسد في خصوص مورد الوضوء والعمل محضة فما تقدم لأسكن ان يصرح اليه الاشكال . ويمكن الفرق بين صاع - الماء الذي يتمل للظهور . وصاع انطعام وكذا بين الرطل وامد في - الموردين، حيث ان هذه مكييل والماء في مكياله يحلف ورنأ مع الطعام في ذلك المكيال، ويظهر من الصدوق وشيخا المجلسي وصاحب الحقائق - المصير الى الفرق المذكور .

تنبيهان :

الأول . حكى عن العلامة في (استدكره) « ان الصاب يعتبر بالكيل ، لأن الأوساق مكيلة، وانما نقلت للوزن لتخصص وتحقق وحينئذ ان سيم يكن الترجه الاعتبار بالكيل حاسه . فلامحيص من القول بكفايته بو حصل ، وافق الوزن اولا » .

لكن قال في (التمهي): «النصب معتبرة بالكيل والاصواع، وأغنى الوزن لضبط والحفظ، فلو بلغ النصاب بالكيل والورن معا وحسب الزكاة، وبوسع «لورن دون الكيل فكذلك ولو سمع بالكيل دون بورن كالشعير فانه خف من الحطة مثلاً لم يجب الركاه على الأقوى.»

قول: بعد الإعراف من الكيل هو البساطة لوجه ما اوده، فمب ذكره في (لذكره) هو الأوجه الا ان قال: انه قد عرف من قوله عنه السلام (ان انصب ثلاثمائة صاع) ومن قوله في رواية ركاه العطره (ان الصاع لف ومائة وسبعين درهما) ان لمدار على الورن كما يمرى من دلثان لرطل - ائمر في مائه وثلاثون درهما، ضروره ان لصاع تسعة رطل كما في النص. وذلك العدد دايم سمه فسام يكون كل واحد هذا مقدار.

ثاني. ذكرت العلاب رسمه سمه انصب، لكنّه بعد ليس لاتباعه (وهذا طاهر في التبر و لرسب. فانه حسن تعلق الوجوب الى زمان يسهل توجه اليهما النقص في الورن) فهل المدار في لنصب على حال تعمق - الوجوب في حال كونها رسمه كفته بما يكون بحيث يقع لنصاب يسهل، والا لم يتعلق به حكمي في (المدارك) عن العلامة في (الذكره) انه قال: «النصاب لمعتبر وهو خمسة اوسق انما يعتبر وقت حصد النسر و يس - لعب والعنة، فهو كان لرطل خمسة اوسق اللعب او العنة ولو جفت تمر او زبيباً او حطه او شمير، نقص فلا زكاه حصعاً، وان كان وقت تعلق - الوجوب فصاعاً».

وذكر في (المدارك) ما حاصله: انه لو لم يصدق على الياس من ذلك

أنوع اسم التمر أو الرطب مما لا يجب مثله. وإنما يؤكل رطباً كالهلات
وابيرين وشبههما اتجه سقوط الركاة فيه مطلقاً
أقول: الذي وصل إلينا من الروايات :

١- مارو هالكليسي في الصحيح عن سعد بن سعد الأشعري قال :
«سألت أبا الحسن عنه السلام عن أقل ما يجب فيه الركاة من الير والشعير
والتمر والرطب. فسأله خمسة أوساق موسى السبي (ص) فجب. كم الوسق؟
قال: ستون صاعاً قلب. وهل ثلثي لعم ركاه. وإنما يجب عليه إذا
صبره زيباً أقل بعد إذا حرته أخرج ركاه»^١

٢- مارو داسج في الصحيح عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله
عليه السلام قال: «من في الحمل صدقة حتى تبلغ خمسة أوساق. والعم
مثل ذلك حتى تكون خمسة أوساق رطب»^٢

٣- وفي حديث آخر «ليس في الحمل صدقة حتى تبلغ خمسة أوساق.
والعم مثل ذلك حتى يبلغ خمسة أوساق والوسق ستون صاعاً»^٣

ولامجال للإسديان بهذه الروايات على اعتبار اليس هي العم ،
والعدي التي عبره بعدم القبول بالفصل. ضرورة أن الموضوع من الأول هي
العتب هو الرطب. فاعتبار الرئيسة لتحقيق الموضوع، لا لاغناء اليس ،
فلا وجه لتنسك بعدم القول بالفصل وحيداً من الإجماع المنقول
من العلامة (قده) فهو ولا كان مقصي إطلاق الدلة هو اعتبار النصاب

١٠٠٩ و ١١٠١٠ أوساق - باب ١ من أبواب ركاة العلات - الحديث ١

فبما يصدق عنه اسم الحنطة والشعير والتمر ربطاً كان أو يابساً .

أما ما قيل من : ان المفهوم من كون وجوب لإخراج وقت تصفية الحنطة والشعير ، واقطاف التمر ، ان المصاط هو سهمه فان ذلك إنما هو في ذلك الوقت

ففيه : أولاً - لا دليل عليه غير الإجماع ، وثانياً - لا ملازمة بين الأمرين ، ضرورة امكان الإحلاب ، ان يكون اعتبار النصاب في وقت ، وان يكون - الاخراج في وقت .

والحاصل انه لا شبهة في ان الحكم يسم وجود موضوعه ، وحيث ان الحكم بوجوب الزكاة متحقق حال صدق اسم لثمر وغيره . فلا بد من ثبوت الموضوع وهو ما لم يطلع حد لنصاب ، لفعل نعم يمكن ان يكون - الموضوع عبارة عما يبلغ ناسه حد نصاب . ويعرف ذلك بالخصر والتمسك لكن يحتاج ذلك الى دليل . والإطلاقات محكمة .

والخلاصة ان اعتبار اليس في ملاحظة النصاب في عبية الإشكال من دعوى العلامة الإجماع على ذلك ، ومن عدم ورود النص في ذلك . ثم انه لولا الإطلاقات لكان اعتبار السس على القاعدة ، لمكان اشك في وجوب الزكاة مما لا يكون يابساً بالغا حد النصاب .

ان قلت : عنوان التمر لا يصدق على غير ابياس . قلت : هذا ينافي ما التزم به المشهور من تحقق الزكاة من حين الاحمرار والاصفرار ، فابهم يستدلون على ذلك بصدق التمر .

وقت تعلق الزكاة في الفلات :

(قال المحقق. والحد الذي تتعلق به الزكاة ان يسمى حطة او شعيراً
، و ثمر او زيب . وقبل ' بل اذا احمر ثمر النخل؛ او اصفر او انعقد الحصرم.
والاول اشبه) .

ما اختاره المحقق (قده) مقول عن ابن الحنيد، وو لدا العلامة، وانه
يسل صاحب (اسدرك) وصاحب (الدخيرة). لكن لمشهور هو القول الآخر
ولهذين القولين ثمرات مهمة :

احدها ان البائث يوقل ذلك الى غيره قبل ان يسمى بتلك الاسماء
فعلى قول محقق تجب الزكاة على من انتقل اليه بخلافه على القول الاخر،
فانها على المالك الناقل .

ثانيها. لو مات قبل اسمه فعلى قول لمحقق تجب الزكاة على الورثة
داً بمع نصيب كل واحد منهم حذ النصاف. وربما يجب على بعضهم دون
الاخر حسب نصيبه. وعلى القول الاخر لا يجب الزكاة على احد منهم، واسا
تؤخذ من صل التركة لأنه دين مالي وكذا لو مات قبل تسمية بذلك، وعليه
دين مستغرق، فلا زكاة اصلاً على قول المحقق لا على الميت وعلى غيره،
لأن التركة ليست ملكاً للرماء على المشهور. وليست ملكاً لملكاً للورثة. واما
على القول لآخر فالزكاة قد وجبت على الميت وكانت حقاً مالاً في دمه .
فما ان تقدم على حق الرماء اولا يكون كذلك . والتفصيل موكول الى
محله .

ثالثها: ان المالك يجوز له قبل التسمية بذلك ان يعترف فيها بانحاء التصرفات حتى الاتفاق على قول المحقق، ولا يجوز على لقول الآخر ويصير بو ا تلف .

رابعها: ما اذا بلغ الطفل بعد بدو الصلاح قبل التسمية فحذف الأمر على القويين كما هو واضح .

وينبغي ان يذكر مقدمة، ثم تكتم في دقة القولين، وهي: ان كل ماله الترتيب الطوبى بحسب الحالات او الأرومة او الصور الموعدة، ان شئت في تعلق الحكم على السقدم من المراتب او على الأخير منها، فلاصل عدم تعلق الحكم على المتقدم، والميقن نفسه بالأخير، سواء كان هذا الشك لأجل الردد في السعوى المسمى او العرفي او لعدم ذلك .

وايضاً كل حكم ربى على عنوان، اذ المسمى باسمه، ظاهره انه ربى على ما كان بالفعل دون ما لا يقصده او ما بالقوة .

اذ اتضح ذلك فقول قد وقع الخلاف في ان الموضوع لو حوّل تركاة هو تلك المسكن بما لها من القيمة وصدق الأسماء عليها باحتمال الشايخ، او هو بدو الصلاح أى انعقاد حب واشداده في الخطه والشعر، والاحمرار والضرار في التمر. وانعقاد احترمه في ربى؟

ولسذكر ما قاله العلامة شيخنا الاعظم الانصارى (قدس) في كتاب تركاة: قال: «مسألة الأقوى تعلق تركاة بالخطه ولشعر بعد انعقاد الحب، وبالتمر بعد احمراره واضفراره، وبالزبيب بعد انعقاد الحصرم . لصدق الخطه والشعر بمجرد اشتداد الحب، فتعلق بهما تركاة بالعمومات،

فثبت في البر والحصر بالإجماع المركب»^{١٢}.

قلت ان سائما صدق بحطه والشعر على الحب في اول اشتداده ،
بدت مما يقول به المحقق وغيره . و هم يقولون مع ذلك بتعلق الركاه
بالمر و لرب ، فأي الاجماع المركب ؟ الا ان يقال ان كل من غير بهذا
النسر اي شتداد الحب وبعده قل في سر و ريب فالن و الحصر .
مكن يوجه عليه ان الدليل على هذا التعبير هو صدق الحطه والشعر . وهم
فائلون فيها ومخالفون فيما عداها . فلامحال للإجماع المركب

ثم قال الشيخ : «مضافا الي ان مقتضى لمومات وحب اركه فيما
سعه لسماء . وادله بعلق الركاه بالحطه مثلا لانهم لتقيدها ، لأن
مبادر منها الأحساس الاربعه في مقابل الأحساس الآخر»

قلت : أولا ان عموم موصول ليس بمر دكي يشمل جميع لحوب .
هذا مع قطع النظر عن السان في الروايات الآخر بان ذلك من العلاب الاربعه
ثانيا . هذه مسمومات وارده لبيان حكم آخر ، وهو مقدار ما يجب
من اركه ، فلا عموم لها من جهة اخرى حتى تؤخذ به

ثالثا . لاوجه لمادكر من المبادر ، فان ما ذكر عبارته عن ارادته ماده
هذه الاحساس في قبل الاحساس الآخر المعنوية معاويها المعنوية ، والماده هي
ما كانت بانفوة حطه او تبرا مثلا . وقد تقدم ان العاوين والأسماء ظهورها
في المعنوية . مضافا الى انه كيف يدعى المبادر . مع انه يصح سلب عنوان

١٢ . السر من السر مالون ولم يفتح . وهو الذي في غير هذا يسمى

التمر عن البسر؟ وكذا عنوان الرّيب عن الحصرم؟ ولم يثبت من اللعة وضع لعدا التمر والزبيب على ما يعمهما. بل خلافه ثبت في الرّيب ويظهر من (المصباح المير) أنه في التمر كذلك وما في بعض كتب اللعة من استعمال لعدا التمر في البسر لا اثر له. فانه اعم من الحقيقة .

ثم قال الشيخ (قده) «مضافا الى صحيحة سليمان بن خالد: (ليس في النخل صدقة حتى يلع خمسة اوساق والعنب مثل ذلك حتى يكون خمسة اوساق زيباً)»^{١٢} فان اظهر منه ثبوت الركاة في ثمرة النخل وفي العنب بمجرد بلوعها خمسة اوساق اذ قدرت ثمرا وزيبا، فقوله (زيبا) حال مقدرة، وجعل النخل مقدرة وان كان على خلاف الظاهر، الا انه لا محال لا تكراره عند تصنف وتقدير الثمرية في ثمر النخل انه يستعد من بلوع خمسة اوساق لان ما يجعل في الوسق وهو حمل الاول هو التمر غالبا لا الرطب. فهو كمعوت: ان هذا الررع الاحصر كذا وكذا حملا ووسقا»

قلت: تفريب كلامه . ان ليس المقدّر في خمسة (ليس على ان يحل) خصوص التمر ضروره انه بعد ان لم يكن المراد نفس الشجرة لا تد ان يكون العدول الى ذكره لأجل الخضريّة وبحوها وديث اما يتم اذا ريب الثمرة الشاملة للأصناف من البسر والرطب والتمر اما لو كان المراد خصوص التمر لم يكن وجه للعدول. وانه ايضا لعدم مختصر، وحسب ان يكون المعنى: ليس فيما يصدق عليه ثمرة النخل صدقة حتى تبلغ خمسة

١٢ - وهي الرواية السابعة من الباب الأول من ابواب ركعة العلات في الوسائل .

وساق على تقدير ان يصير مراً وقد استعيد حالة التمرية من التعبير بالساق الذي هو الحمل على مادكره (قده) ثم لعب بعد ان كان الساق هو الاوساق في حال الزبيبة فاسمى ' وكذلك لعب حتى تبلغ حصة اوساق على تقدير ان يصير زيباً

اقول: يتوجه على كلامه: اولاً - ان لربب لعب جامد لا يقع حالاً فان الحال ما كان مشتت بين حال لعب او المعمون. وهو ما سرلة الوصف عربياً تبين عن حصة اوساق. كما في قولك: عندي حصة وطلال دبا، او حصة امين عسلا وحث ان السبر في تحفيقه هو السد اليه وما يرتفع منه الالهام سرلة الوصف المقدم عليه يكون اسمى: لس في لعب صدقه حتى يكون زيباً بمقدار خمسة اوساق.

ثانياً - حسب انه حال، وان لم يكن مشتملاً كما اجاره بعض النحاة^{١٤} - على خلاف جمهورهم - لكن لا وجه لتقدير الحال من ذلك عاره عن اثبات الركاه في اللعب فعلا بشرط ان يكون رسه حصة اوساق، وذلك خلاف ظاهر الرواية، فان ظاهرها تفي الصدقة عن اللعب الى عاية ان تكون في حال ارسه حصة اوساق

وبعد هذا جرى. ان لحصة الإثائية اذا نصب احبار كان مفادها الاشتراط به^{١٥} فاسمى. ان الصدقة في اللعب اما هي اذا كان زيباً بمقدار

١٤ - كما قاله ابن الحاجب في التكملة، فيما اذا كان السقط يدل على

منه

١٥ - وذلك بخلاف الحمل العبرة التي تكون الحال فيها مبررة الوصف.

حمسة اوسق .

لايقاب: قد اورد صاحب (مصاحح الكرامة) على صاحب (الدحيرة) في توجيهه معنى الرواية في افاضه وجوب الصدقة بحاله ثبت به ابلوع فيه حمسة اوسق حار كونه ريبا. وقال «ان حاصل هذا الوجه ان الصدقة يجب في العيب اذا كان ريبا. ومن السطوة روال وصف لعيبه عند كونه ريبا. كما نقول: يجب صلاح العريضة على الصغير اذا كان كبيرا. و ان خسر سقوط مثل هذا الصغير عن درجه الاعتبار. فلان من الصغير الى التقدير اذا ورد مثله في الأخبار»

لا نقول. ما ذكره في (مصاحح الكرامة) في عايه اسعد من فصله. وبه كم فرق بين انقصه الايديه اذا نصب بيد العوان. وبين انقصه اليه نفسه بذلك. بجعله مدحولا ككسبة حتى. ولقول بان الصلاة لا تحب على الصغير حتى يكون كبيرا في عايه اصححه والمتاه

ثم انه هذا الين بحري في قوله عبه السلام (يس في اسحل صدقه) بعد تسليم ان المراد ثمره السحل. لاختصاص الثمر. اي المعنى ان ثمره اسحل لاصدقة عيه حتى تباع الى حد ان يجعل في وساق حصة. والوسمه فريه على التمرية. على ما ذكره الشرح الانصاري من ان الوسق حمل الابل. و هو غالبا في حال التمرية .

ثالثا - لو فرضنا دلالة الرواية على ما قلناه (فده) فعليه الامر ثوب ازكاة على ما يصق عليه العتب دون ما هو محاربه من ثوبها على الحصرم. الا ان يقال بان كل من قال به في العيب قال به في الحصرم. وذلك لاجماع-

الركب .

وفيه انه لاحجية لذلك .

ثم قال لشيوخه . رويدل عليه ايضاً صححه سعد بن سعد عن مولانا .
لربما عليه سلام (وهل على لعب ركده . او لما تحب عليه اذا صيره
ربياً؟ فاعلمه لسلام نعم اذا حرصه اخرج ركته) والظاهر ان زمان
حرص اللعب من زمان ضروريه ربما بعده .

قلت هذه اوابه هي مرواه لكلشي عن سعد بن . سألت ابا الحسن
عن اقل ما يجب فيه ركاد من سر والشعر والريث . فـ . حمة اوسق
نوسق اسي (ص) فبب كم الوحق؟ فـ . سون بـ . فب . وهل اللعب
زكاه . او لا . تحب عليه اذا صيره ربياً؟ فـ . نعم اذا حرصه اخرج
ركاته^{١٦}

والجواب . ولا . ان هذه الرواية حيث تضمنت الاحراج . وذلك انما
هو بعد يس اللعب وضروريه ربما فدل على ان جواب (نعم) راجع الى
قول السائل . (انما تحب عليه اذا صيره ربياً) وسمي انه اذا حرص الريب
على لشجر . وعرف به بعد ارجح اوسق اخرج ركته فلا دلالة فيه على
تعلق الوجوب باللعب .

ثاماً - بوسلسا مادكره (فده) فوجه عليه مبدء من ان الوجوب
في اللعب حتى عما هو مبدء من تعلق الوجوب بالحرص . وبما عداه

١٦- الوسائل . باب ١ من اجواب زكاة اعلان . الحديث ١

في اعمالات الآخر اعني البر في السر ، واعتماد الح في الحطه والشعر ، الا بالقول بالاجماع المركب ، وليس بصحة .

ثالثاً - ان هذه الصحيحة معارضة لصحيحة اخرى من سعد عن ابي الحسن لرضا عليه السلام ، بن ظاهر وحدثهما . وان احذف ما نقله سعد ، قال .
« سألت عن الرجل يحل عليه اركعة في السنة في ثلاث اوقات ، أي حرص حتى يدفعها في وقت واحد ؟ فقال : متى حلت أحصرها . وعن الركعة في الحنطة والشعر والسر والريب متى يجب على صاحبها قال : إذا ما صرم وإذا حرص »^{١٧} وهذه الصحيحة ان كان معناه - كما هو اظهر - ان الوجوب هو حين الصرم وحرص معناه . وحينئذ تكون قريه عني ان سراد من لحرص في لصحيحة المقدمة هو حرص الريب على الشجر كما ذكرناه . وعني هذا ولوجوب معناه وجوب الاخراج . ضرورة ان تحقق الوجوب لا يوقف على الصرم . وان كان معناه ما ذكره الشيخ حيث دل . « واما قوله في صحيحة اخرى بسعد - وذكرها الى ان قلنا - فيحصل الحمل على التحجير بمعنى انه محتر في ذلك . ويحتمل ان يراد من زمان الصرام زمان فائدة الحمل للصرم والاكل لا وقت تعارف الصرم . فلهذا . ان الاحتمال لثاني لا وجه لان يصار اليه ، اما لاحتمال الاول فالتحجير مضاف الى انه خلاف طهر ووالجميع . ومضاف الى ان التحجير لا يلائم ما للركعة من جهة الوضوء ، انه مضاف لتعيين الوجوب في زمان الحرص على ما ذكره من انه قبل ان يبيي بعدة

١٧- الوسائل ، باب ٥٢ من ابواب المسحوس للركاء ، الحديث ١

والصرم : القطع والحر

ثم انه احمل في الصحيحة الاولى ان يكون كلمة (خرصة) في قوله عليه السلام (نعم اذا خرصة اخرج زكاته) بالحاء المهملة اي الحرص بمعنى انصرم بحيث لا يبقى شيء، وقيل، ان ذلك متعين في الصحيحة الثانية حيث لا وجه لتجمع بين امرين يحصف رماهما. وفيه: ان مجرد الاحتمال لا يوجب رفع اليد عن صحة الحديث المروى في الكتب.

ثم انه قد استدل على المشهور بحر ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «لا يكون في الحب ولا في الحل ولا في العنب زكاة حتى ينبع وستين، والوسق ستون صاع»^{١٨} وعن (مفتاح الكرامة): ان ضعف سنده مجبور بالشهرة، واشتماله على ما لا نقول به غير قادح في الاستدلال. وفيه - بعد تسليم افجبار السند -

اولاً - ان الرواية واردة لبيان مقدار النصاب، ولا ظهور لها في بيان الموضوع بحدوده، ولعمد اكنى بالاشارة اليه

وثانياً، هي ظاهرة في فعله النصاب، لا بعدا ليس

وثالث، هي في الحطة والشعير توافق المشهور. واما في الحل فمع ما كان من ثمرته احصر قبل الاحمرار والاصفرار، وفي العنب بعد كونه حصرماً، وكلاهما خلاف المشهور.

ورابعاً، ان تضمنها في العمدة مياكات الرواية موقوفه لسانه بما لا نقول به كيف لا يكون قادحاً في الاستدلال؟ واما لا نقدح في الاستدلال ما

إذا تضمنت الرواية لجريئ أحدهما مما لا يفتان به فيؤخذ بالآخر .
 وناقول بأن الرواية محمولة على الاستحباب في كمية الوشق دون
 أصل الركعة، ووقت الوحوب والاستحباب في تعيق الزكاة واحد، لادليل
 عليه والمعدة على قائله .

ثم إن الشيخ بعد كلامه قال: «وكيف كان دلالة الصحيحين على
 إطلاق الوحوب في زمان الحرص مما لا ينكر» على ما هو المصرح به في
 (المعتبر) بل الظاهر أن المعارف هو ما قبل يس الثمرة. ومه يظهر التمسك
 للمطبب دلالة الدالة على الحرص وتعين لى صلى الله عليه وآله عبد الله
 ابن رواحة حارصاً ثم قال: «ومما ذكرنا ظهر حوار المسك ناخراً لحرص
 كما دته عليه في (البالك) أدرمان لحرص كما صرح به في (معتبر) هو
 قبل يس الثمرة» .

«قول» أما دلالة الصحيحين على تعلق الوحوب في زمان الحرص
 فمستم، لكن الحرص فيهما هو حرص الرب على الثمرة، على ما عرفت فيما
 تقدم، وما ما هو المعارف من كون الحرص قبل يس الثمرة، فعلى تقدير
 نسيمه لا دليل على كونه ما ظا لتعلق الوحوب. ولا على كونه هو المراد
 من الرواية كما عرفت، وسيظهر لك ان شاء الله .

وأما أحوار الحرص. مع ما في ما عرفت من الإجماع على حوارها،
 فتفصيل الكلام في صمن أمور :

الأمر الأول: أنه عن (لمعتبر) نقل الإجماع من ومن أكثر العامة على
 جواز الخرص مدلاً عليه بما روى عن «أن النبي صلى الله عليه وآله كان

يسئ الى الناس من حرص عليهم وحملهم وكرومهم»^{١٩} ولأن ارباب الثمار يحتاجون الى الاكل والتصرف في ثمارهم فلو لم يشرع الحرص لرم الضرر وعن (المعتمر) في بيان وقت الحرص قوله: روى ادا النبي صلى الله عليه وآله كان يسئ عبدالله بن رواحه يحرص على يهود حير بحمهم حين يطيب اقول. اولاً: ان الرواية عامية .

ثانياً: انه حكاية فعل من صلى الله عليه وآله لايعلم انه لاجل اركاء وكانت الحبل واركوم في الاراضي الخراجية التي سب اقبالة يشترك المسلمون فيها كما يبدن عليه ما ذكر من المرسنة الاخرى ابداله على حرص الحبل على يهود حير ثم ان الروايتين يقوى اتحادهما فيراجع سنن ابي داود .

ثالثاً: ان مذكوره من التعميل يسى صحه على ان يكون قضية لامرر ولا صرار مشرعة. وقد برهن ان القضية اما بمعنى الحكم اثبت على الكللى سبب في بعض الامراء عن كونه مصداق له فالاستدلال المذكور بكلا شقيه غير تام .

رابعاً: ان الرواية دللت على الحرص حين يطيب، وذلك عند ما يكون رطباً لا عند الاصفرار والاحمرار .

الامر الثاني: ما ورد من الحرص في الصحيحين المتقدمين. وقد عرفت انه يقوى كون المراد هو الحرص على الشجر خصوصاً في الصححة الثانية التي اردف الحرص فيها مع الصرم .

الأمثلة الثالث: ما ذكره في الوسائل في الباب التاسع عشر من ركعة الغلات من الروايات الدالة على الحرص، لكن كلها في حرص التمر لا البسر، وذلك عبارة عن حمل الحرص بدلا عن المكيل والاصوع، فلا يتم الاستدلال بشيء منها على قول المشهور: مضافا الى انها في الحل فقط دون لكرم. واما ما ذكره بعض من الإجماع على حوار الحرص فغايه، يمكن القول به لاجله هو كفاية الحرص عن التكليف بالكيل او الوزن، فانه دليل لبي يقتصر على متيقنه على تقدير الاستدلال به.

فتلخص: انه لا دليل على قول المشهور، والحق ما ذكره المحقق (قده) هذا وقد يقال: ان الزكاة لو كان وجوبها مقصورا في سلع على التمر والربيع دون البسر والحصرم لزم منه صياغها، لان الناس يحتاجون بجعل الرطب والعنب ديبا أو خلا او غير ذلك، ويجرى على ذلك البيع وشوه. وفيه: أولا - ليس الامر كذلك نوعا لأنهم يجرون بالتمر والزبيب، ويستعيدون منها حتى بعد اخراج الزكاة اكثر مما يسيدونه من البسر والحصرم.

وثانيا: ليس ذلك لأريد من صياغة الدرهم والدينار حليب او غيره فراراً عن الزكاة.

وثالثا: لو تم الدليل على عدم جواز الاحتيايل والبيع، ونحو ذلك فعليه وجوب ابقاء البسر والحصرم، وعدم جواز اتلافهما لا بالتصميم نظير ما قدمه من عدم الجواز في الدرهم والدينار بمجرد دخول الشهر - الثاني عشر، وان لم يتم الحول.

والحاصل: ان ما ذكره غير واحد من ان الحرص لاجل الاسيما لدى

المالك، وتحويز تصرفه بالضمآن، فلو سلمناه مع عدم الدليل عليه - فماذا هو حكم شرعى غير مرتبط بمسألة تعلق وجوب الزكاة .

وقت الإخراج :

(قال المحقق . وقت الإخراج في العلة إذا صعب . وفي التمر بعد اختراجه، وفي الزبيب بعد اقتطافه) .

اخراف التمر بالحاء المعجمة وآخره الفاء، اخراؤه وفي (المذكّر) .
«في جعل ذلك وقت الإخراج تجزؤاً، وما وقع عند يس الثمرة وصيرورتها سراً وزيباً . وهذا الحكم مجع عليه بين الأصحاب بل قل في (المتهم) اتفق العلماء كافة على أنه لا يجب الإخراج في الحبوب إلا بعد النضج، وفي التمر إلا بعد التشيس والنضج، ونحوه قل في (التذكرة) ..» وقل في (المروّة الوثقى) «وقت الإخراج الذي يجوز للساعي مطالبة المالك فيه، وإذا اخرها عنه صعب، عند نصف العلة، واجداد الثمرة . واقتطاف الزبيب . فوقت وجوب الأداء غير وقت التعلق» وعن العلامة في (التذكرة): «و أما الإخراج فلا يجب حتى تجزأ الثمرة وتشمس . وتحفف . وتحصد العلة وتصفى من الشن والقشر بلا خلاف» .

قلت: ظاهرهم الإنفاق على تأخر وقت الإخراج عن وقت التعلق . وذلك يتصور على أنحاء :

١- أن معنى التعلق بثبوت الزكاة بما لها من موضع . فتأخر التكليف أدائها عن زمانها، مشروطاً بوقت الإخراج . ويشكل أن مقتضى إطلاق جملة (أنوار الزكاة) هو ثبوت الحكم بثبوت موضوعه، والتفكيك يحتاج

لى دليل .

٢- ان معناه هو ايجاب الزكاة من حين تعلقها، لكن نحو تقييد بواحد بوقت الإخراج. وبشكل يستحالة الواجب المعلق

٣- ان معناه هو الايجاب الموسع من وقت التعلق الى وقت الإخراج، وبشكل: اولا بتصريحهم بعدم الوجوب قبل وقت الإخراج، وثانياً- بلزوم فورية اداء الزكاة عند انتهاء هذا الواجب الموسع. ولعل لظاهر عدم الفورية بهذا النحو، وكفاية العمل ونحوه كما هو كذلك هي ركاة التقدير .

٤- ان معناه هو الايجاب الموسع من ول وقت لتعلق، وان ما في زكاة الإخراج من التصفية والإخراج والاقطاع مقدمات للواجب، وبشكل سابقه من تصريحهم بعدم الوجوب قبل ذلك، وبأن لازم ذلك وجوب هذه الأمور لأجل اسبقية، ولم يمهّد من أحد القول بالوجوب، فإن ظاهرهم جعل هذه الأمور من الأمور لمادية الطمئة، وانما رتبوا عليها وجوب الإخراج. ٥- ان معناها هو الايجاب الموسع من وقت التعلق، و ان وقت الإخراج هو وقت معرفة مقدار الزكاة، وتبسيطها في الخارج، اى معرفة ان العشر ونصف العشر الذى يجب اعطاؤه كذا وكذا من المقدار او ان العشر ونصف العشر بعد استثناء مؤنة الررع والنفقة ونحو ذلك

وربما يشهد لذلك خبر ابي مريم المروى في (الكامي) عنه عن ابي- سداثة عليه السلام في قول الله عز وجل (وآتوا حقه يوم حصاده) قال، «تعطى المكس يوم حصادك لضعت، ثم اذا وقع في البيدر، ثم اذا وقع في الصاع العشر ونصف العشر»^٢ حيث ان الوقوع في صاع ملازم للتصفية

٢- الوسائل، باب ١٣ من ابواب زكاة العلات، الحديث ٣.

والإختلاف والإقتطاف، ويكون المعنى ان الزكاة وان تعلقت بتمامية النصاب، لكن العشر يعطى مما بقى بعد اخراج المؤنة للتصفية وغير ذلك، او العشر يتم بمقداره ولو فوج في الصاع. ويشكل ما تقدم من تصريحهم بعدم الوجوب قبل وقت الاخراج، وذن مفاد الرواية عسر ذلك، واما هي موقفة لاعطاء العشر ونصف العشر في قبل الضم.

هذا ولو كتبنا نص الروايات. ولم يصدا الاحماع عن الاحد بظاهرها، لقنا بعدم اختلاف وقت التعلق والاخراج. فان الحكم لا يتخلف عن موضوعه، وقل ان الملاقى بحاب الزكاة على الغلاب، وان كان يقتضى ان يكون وجوبها من حيث السمة ناسبتها. لكن يقيد بصحيفة سعد بن سعد حيث قال عليه السلام: في جواب سؤال لراوى: متى تجب على صاحبها؟ قال عليه السلام: «ادا ما صرم وادا ما حرص» فان طاهرها ان الوجوب مشروط بالصرم، ولا وجوب قبله. وظاهر الحرص حينئذ هو معرفة النصاب، ومقدار ما يلزم ابتداءه من اجل اركانه حين الصرم. وذلك وقت الإخراج ايضا بقربة صدر الصحيحة حيث قال عليه السلام: متى حلت اخرجها، وان بيت عن دهنك، فلا بد من المصير الى وجوب الزكاة موسما من وقت التعلق بى وقت التصفية والاختلاف والاقطاف، ويؤول قولهم بعدم الوجوب قبل ذلك بجوار التأخير وبعدم احاطة المسكين لو حرص مطلبه لزكاة او بعدم حوار مطالبة الساعى لها قبل ذلك، وانه على فرض انه طالها لم تجب اجابته، اللهم الا ان يقال: ان الصحيحة قد وقع السؤال في صدرها عن الاشياء التى يعتبر فيها الحول، وفي دلها عن الغلاب الاربع، ولو كان الصدر شاملا لهذه لما تصدى للسؤال عنها بالاستقلال، مضافا الى كلمة الحول المناسبة

لما فيه الحول، وحيث تقدم عنوان الإخراج في ماعداء الغلات لا يكون لحمة (من نص على صاحبها) ظهور في أصل الوحوب، فلم يتقن أنه يسأل عن وقت وجوب الإخراج. وعلى هذا فعمومات الزكاة في الغلات سالمة وقاضية بتعلق حق الزكاة وصعاً على المسميات بهذه الأسماء^{٣١}. ولصاحب أيضاً يعتبر في ذلك الوقت. ثم وحب إعطاء الزكاة وإخراجها عما في يده يشترط بالصرم، ويقيد الصرم بالتصمية بقربة خير بي مريم المتضمن للوقوع في الصاع فاته ملازم لذلك، فليتدبر.

الشرط الثاني: أن تملك بالزراعة:

(قال المحقق. ولا تجب الزكاة في الغلات إلا إذا ملكت بالزراعة لا بعيرها من الأسباب كالإتباع والهبة ويركي حاصل لررع، ثم لا تجب فيه بعد ذلك زكاة ولو بقي أحوالاً).

مراده من المشتني في الجملة الأولى حدوث ما يسي بأسمائها في ملكه، سواء كان ذلك بحرث البذر أو بالمرارعة أو المضافة أو التملك قبل التسمية «بحدي» سبب الملك، بخلاف ما لو حصل التملك بعد التسمية. والدليل على ذلك السير المستمره التي توجب القطع بعدم وحب الزكاة على من اتاعها أو ورثها أو نحد ذلك، وإن بنت ما بلغت. دلم يطالب أحد منهم بالتركية

وأما الجملة الثانية وهو عدم تكرار الزكاة فدل عليه ما رواه الكليني في الصحيح عن زرارة وأنه عيّد حبيماً عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«أيما رجل كن له حرث أو ثروة، فصدقها فليس عليه فيه شيء، وإن حال عليه الحول عنده، إلا أن يحول مالا» فإن فعل ذلك فحال عليه لحول عنده فعليه أن يركيه والا فلا شيء عليه، وإن ثبت ذلك العام، إذا كان بعينه فأتى عليه صدقة العشر، فإذا أداها مرة واحدة. فلا شيء عليه فيها حتى يحول مالا ويحول عليه الحول وهو عنده»^{٣٢}

الشرط الثالث: استثناء المؤمن :

(قال المحقق: ولا تجب الزكاة إلا بمدحراج حصة السلطان والمؤمن كلها على الأظهر).

هاها مسائل أربع :

- ١- استثناء ما يأخذه السلطان، ثم إعطاء الزكاة من الباقي .
 - ٢- استثناء المؤمن كلها مما تقدم على وقت الحلق. وما تأخر عنه ، أو استثناء خصوص لتأخر عن وقت الحلق ؟
 - ٣- اعتبار النصاب بعد استثناء ذلك. أو قبله. أو يعقل . ففي استثناء حصة السلطان يكون اعتباره بعده، وفي لمؤن قبله ؟
 - ٤- إذا كان ما يأخذه السلطان بمسوا الزكاة فهل تجب الزكاة فيـه .
- ساقى أم لا؟

أما المسألة الأولى: فما يأخذه السلطان تارة بحوال المقاسمة، وهي من أقسام المزارعة وتقسيل الأرض بالحصة من حاصل الزرع، وأخرى بمسوا-

٢٢- أبو سائل، باب ١١ من أبواب زكاة العلات، الحديث ١

الخراج وهو يشبه الاجارة، وثلاثة لا يعوان ذلك بل لمجرد الاستيلاء حسب القوتين الموصوعة بانقهر والقلية، سواء كان ذلك من الدرهم والدينار او من علة نحو الكلفة وهذا على نحوين: احدهما - ان يأخذ الخراج لاجل قبضه الارض - وجعلها تحت يد الرارع وتفويضها اليه. ثانيهما - ان يأخذه لاجل الررع في الارض الخراجية .

ثم ان الأراضي الخراجية هي المفتوحة عنوة العسرة، ويمكن تعميمها لما شترطه الولي في الأراضي - فيشمل الموات المفتوحة عوة التي هي بلا امام ، والأراضي التي صولح عليها او التي اسلم اهلها طوعا وتركت في ايديهم لكنهم لم يعمروها، وبالجمة فالذي يأخذه السلطان يعوان المقاسمة ليس ركاته عى لراع - وده - اولاً - غير ممنوك لراع، وثانياً - قد نص على ذلك في الب ٧ من ابواب ركاة لعلا في الوسائل، ففي بعض الروايات: «و ليس على جميع ما اخرج الله منها عشر اسما عليك العشر فيما يحصل في يذك بعد مقاسمته لك» وفي بعضها «وعلى السقيين سوى قالة الارض - العشر ونصف العشر في حصصهم» وفي بعضها «وعليهم في حصصهم العشر ونصف العشر» فلا اشكال في التأخود مقاسمه .

واما الذي يأخذه السلطان يعوان الخراج فهو تارة من الدرهم والدينار ونحوهما في ادمه. واخرى من العلة نحو الكنى في ادمه ، لا من خصوص مانتبه الارض، فهما من قبيل الإحارة ، وثالثة من العلة من خصوص مانتبه الارض، ولا يمكن ان يكون من باب لاحارة لصاد ذلك لغيرها، وهل يصح في الخراج ذلك؟ لم اجد من تعرض به عاجلاً، وعلى كل حال فالمشهور استثناء ذلك، وان الزكاة فيما يبقى بعده. وعن جماعة: ان

لخراج بحكم المقاسة عد الأصحاب . وذلك يشعر بالإجماع، ويستدل عليه بما في رواية صفوان والسرطي من عمو - قوله عليه السلام (و على - امتقين سوى قباة الأرض العشر ونصف العشر) و نقالة من القبول شيء ليعم الخراج، وما في صحيحه أبي بصير وابن مسهم من عمو الوصول في قوله عليه السلام (فعليت مما أخرج الله منها الذي سمعت عليه وبس على جميع ما أخرج الله منها العشر أنا عليك العشر وما يحصل في يدك بعد مقاسته لك) .

وقه انه بعد تسليم ان المراد من القالة ما بعد الخراج . وانه يدرك ما يعمل في مال الإحارة كما في بعض روايات السراغة (الرحل يتفعل الأرض بالدائير أو اندراهم قال عليه السلام لا بأس) يقول أولا - قد اشتمل دليل برواية على كلمة (في حصصهم) وذلك يعطى ان القالة كانت نحو السراغة . وثانياً - سم الاستدلال لو كان الخراج من اقسام الثلث وقل سمعته، حيث انه يصح التعبير حينئذ سوى نقالة أي معداه مساقى، وما اذا كان من تقسيم لأولين فتحتاج الدلالة على ان يكون المعنى سوى ما يعادل قبالة لأرض مثلاً أو عينة، وذلك خلاف الظاهر^{٢٣}.

وبهذا البين يدفع الاستدلال بالصحة وبه اذا كان الخراج ما درهم والديار أو الكلى من القلة يرم ان يكون المعنى فعليت مما أخرج منها

٢٣ - ولا يوهم ان القالة هي الخراج وما كان من قبل مال الإحارة وعنه فلا بد من تقدير حمله ما عاقل لا لدفاعه، بأنه لا شاهد على ان القالة معاهها ذلك فانها من القبول فيعم ما كان نحو الإسراك كالمراغة والمقاسة وغير ذلك

مبادل الذي قاطعك عليه مثلاً أو قسمة، مصافاً إلى أن يحصل ما في يده بعد انقاسمة هي الحصة التي تبقى في يده بعد اخراج حصة السلطان فإن القسمة فرع الشركه. وهي لا تصدق على ما بمبادل الخراج الذي هو بمثابة الأجرة في الدعة، نعم يتم الاستدلال بها لو صح الخراج من القسم الثالث.

وبالحاصل. أنه لا يتم الاستدلال بدستاء الخراج على إطلاقه، ولعلته لذلك قال علامه في (التدكره) على ما حكى عنه: «لو صوب الامام على الأرض الخراج من غير حصة فلا قرب وحوب الزكاة في الجميع. وقد يستدل على ذلك بما في (الفقه الرضوي)^{٢٤}. وليس في الحطة والشمير شيء أبى أن يبلغ خمسة أوسق، والوسق ستون صاعاً، والتسع أربعة أمداد والمدان ثمان واثني وسعون درهما ونصف. فادع مع ذلك وحصل بعد خراج السلطان ومؤنة العبارة وانقره اخراج مئة العشر أن كان سقى بالمطر أو كان بعلاً، وإن كان سقى بالدلاء فيه نصف العشر وفي التمر والريث مثل ما في الحطة والشمير»

أقول: عرّ بعض هذا التعبير الصدوق في (الفقيه) و(المقنع) و(الهداية) وكذلك الشرح المصنف في (المقنعة) على ما يحكى عنهما وعلى ذلك فالقول بانشاء الخراج هو الأقوى، لهذه الرواية الرصوية المعمول بها عند الأصحاب. وحصول الوثوق بصدورها. نعم يمكن أن تكون موافقة من عدا الصدوق والمفد لهذه الرواية ليست لأجل العمل بل هي ما يروونه من أمثولة التي يستثنى، لكن عمل هذين العلمين بها حيث اقتضاها تعين العبارة،

٢٤- وقد يستدل بالروايات التي في أسانيد ١ من أبواب زكاة العلات

ومن دأبها ذكر من الروايات بصورة الفتوى في هذه الكتب يكفى في المقام.
ثم انه ربما يستدل على استثناء الحراج بعد عن الشيخ في الصحيح عن
رفاعة قال «سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل به الصبغة فيؤدى خراجها،
هل عليه فيها عشر؟ قال (ع): لا»^{٢٥}.

وقد روى في وسائل عن الكشي في الصحيح عن رفاعة عن ابي
عبد الله عليه السلام قال: «سأله عن الرجل يرث الأرض أو يشرى بها، فيؤدى
خراجها الى السلطان هل عليه فيها عشر؟ قال لا»^{٢٦} وكيفية الاستدلال ان
لرواية تنفي الزكاة بانكليه فتحصى بالاجماع على ثوب لزكاة، بعد
استثناء الحراج في (المعبر) «خراج الأرض يخرج وسطاً ويؤدى زكاة ما
هي «داكن» هذا للعلم، وعليه فقهاؤنا وفيه الإسلام» وفي (لحديث):
«لا خلاف بين الاصحاب في استثناء حصه السلطان، والمراد بها ما يجعله
على الأرض الخراجية من الدراهم، ويسمى خراجاً او حصه من الحاصل ويسمى
مقاسمة».

لا يفتا. س في الرواية عام يصل الحصبص، والصبغة لقمه مفرد
لا يقله.

لانا نقول: الب في جواب المصوم عليه السلام يرجع الى حلة،
هل عليه فيها عشر؟ والصبر الذي يرجع الى الصبغة يراد به تزيينة بقطر
عشر غلظها نحو الجمع أو غلظها التي اسم الجنس، وعلى أي منهما يصح

٢٥- لاحظ: مدائمه للراقي

٢٦- وسائل- باب ١ من أبواب زكاة الغلات، الحديث ٢

التخصيص .

بل يقال في تقريب الاستدلال بوجه آخر . وهو ان السلب في قول -
لعموم (ع) يمكن ان يكون سلب العموم نظير ماورد في صحيح أبي -
نصير ومحمد بن مسلم من قوله عليه السلام «وليس على جميع ما اخرج الله
منها عشر» فليس في البين سالية كلية حتى يحتاج الى استخصيص بالاحصاء ،
صروره ان سلب العموم بمثابة سالية جزئية . وبكفي في ثبوت الركاة وما
في هذا الجراح عموم اداتها

قلت . اولاً - ان الاحصاء المذكور ليس يحصل وثانياً - لامجان
بصير بأن معاد الرواية سلب العموم . صروره ظهورها في عموم السلب
وكونها سالية كلية فهي في سياق الروايات التي سمي الركاة بعد الجراح في
نفقة كلها وسأني ذكرها عن قرب ان شاء الله .

وثالثاً - ما ذكر من التقدير مسلم لكن المقدر هو عو ان العنه دون لعالم
سحو العموم ، والعلة اسم للحاصل من الأرض الذي هو مركب من الاجزاء .
ونفي الحكم عن المركب وانثاته للعالم من اخرائه في غاية الاستعجال . ومن
الواضح ان الباقي بعد الجراح كذلك . ولو فرض ان المقدر كن هو العالمات
سحو العموم لوجه عليه ان الحصص بالاحصاء تخصيص للأكثر

وما الذي بأحده السلطان لا بعوا ان الجراح بل بالأسيلة والقهر
حب قوايهم اموصوعه فالظاهر عدم وجوب الركاه فيه بعدم التمكن
من الصرف وان كان من الدرهم وانديار . وجوده فينبع دخوله في -
المؤنة ويتوقف على القول بامتنائها .

تنبيه :

قد عرفت اتفاق الكل من اصحابنا على ثبوت الركة فيما يسمى بعدخراج
السلطان، سواء فيما يستأجره الخراج ام لا. وكذلك تقول لعمدة الا ابو حنيفة
فانه يقول: «لا عشر في الارض لخراجه بقوله (ص): لا يجمع عشر وخراج
في ارض واحدة، ولا يجمع خصال له تعالى لا يجمعان في السار لو احدى ركة
سائة والتجارة»^{٢٧}

وقد تقدمت الروايات المقتضية لركاة في باقى ما يحدده السلطان
كقوله عليه السلام: (اب عليك العشر فيما تحصل في يدك بعد مفاصله لك)
وقوله عليه السلام: (وعلى المتقلين سوى قاه الارض العشر) اى غير ذلك، لكن
ورد في هذا، روايات في الوسائل في الباب ١٠ من ابواب ركة العلات،
منها ما رواه الكليني عن سهل عن ابي الحسن موسى عليه السلام حيث قال:
«ان كان لسلطان يأخذ خراجه فيس عليه شيء، وان لم يأخذ السلطان منها
شيئا فعليك اخراج عشر ما يكون فيها» ومنها حديث ربيعة الذي قدمناه
آخرا. ومنها ما رواه الشيخ عن ابي كهمس عن ابي عبد الله عليه السلام «من

٢٧ ورد ما روي عن لا يجمع عشر وخراج. فانه هو فاعا كان
الخراج المأجود حرة على الكافر في ارضه دون ما هو محض البحث. وانما يحق
اذا كانا معا يربى كالسوم والتجارة لا يجمعان لعدم بركة اعمال مرتين، واين
ذلك من حق واحد مسقط على جميع اعمدة يؤخذ بعضها وسقى الباقي، وفيه
ذلك الحق المسقط ؟

أخذ منه السلطان الحراج فلزكاة عليه».

ولا يمكن الأخذ بهذه الروايات فاتها موافقة لمذهب أبي حنيفة، ولم نقل أحد من الأصحاب بمضمونها، فلا يوثق صحة الصدور فيها، سواء قلنا معارضتها مع الروايات المثبتة للزكاة في ما يحصل في بدائع، أم قلنا بعدم المعارضة حيث أن الروايات المثبتة البعيدة بحسب السد كلها في المقاسمة، وهذه الروايات في الحراج. وهما امران متغايران اللهم إلا أن يقال باستعمال الحراج في كليهما كما ذكره صاحب (الحدائق) أو يقال: أن بعض الروايات النافية للزكاة قد ورد في المقاسمة أيضاً، وهي المصممة التي رواها الشيخ عن محمد بن مسلم. ولا يصح الأضمار في روايته، قال: «سألته عن الرجل يتكاري الأرض من السلطان ثلث أو نصف هل عليه في حصته زكاة؟ قال: لا»^{٢٨}. ثم إن الأصحاب ربما حملوا نفي الزكاة في الروايات على نفيها في المجموع الذي لا ينافيه الإثبات في الباقي بعد الخراج وربما حمل الحراج في هذه الروايات على الزكاة التي يأخذها السلطان نظراً إلى أن ما يأخذها بعنوان الزكاة ممضي، على ما نطق به الروايات التي منها:

١- «رواه الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقة المال يأخذها السلطان، فقال: لا أمرك أن تعيد»^{٢٩}.

٢٨- الوسائل، باب ٧ من أبواب زكاة العلاب، الحديث ٥، وإذا كانت

المقاسمة من باب المراجعة أمكن القول بأن التعسر بامكانه من هذه الصحيحة يدل على كونه من الحراج من بعض الحاصل دون المقاسمة

٢٩ و ٢٠- الوسائل، باب ٢ من أبواب أصحاب الزكاة، الحديث ٥ و ١

٢- ما رواه يعقوب بن شبيب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن-
اعشور التي تؤخذ من الرجل، يحتسب بها من ركاته؟ قال: نعم إن شاء»^{٣٠}
التي غرد لك من الروايات

لكن يتوجه على هذا الجدل: أن استعمال الجراح في الركاة خلاف-
الظاهر، مصافاً إلى معارضة الروايات الأخرى الباطلة بعدم إخراجها من مؤخذ صواب
الزكاة عن الركاة الواحدة كما في الصحيح عن زيد الشحام أو أبي إسامة قال
«قلت لأبي عبد الله عليه السلام، جعلت فداك إن هؤلاء السعدقيين يأتونا و
يأخذون ما يصدقه فنعطيهم أياها أخرى عما؟ فقال: لا»^{٣١}

نعم احتج عن المعارضة بأن جمع سهم من الركاة أن أحدث ولم
يمكن إحقاقها أو إلماع منها أخرى، وإن أعطى مع إمكان ذلك فلا
يخرى ومنحصراً بحث: أن الجراح يشي وشرك الركاة في الباقي
وأما لمائة لثمنه: وهي أشياء المؤن كلها، وإعطاء ركاة من الباقي.
وبحث في ذلك من جهتين: أحدهما في أصل حوار ذلك، والآخر في
ملاحظة النصاب في جميع الخصال، أو فيما بقي لمراع على تقدير الوصول
دستاء المؤن

أما الجهة الأولى فمن أكثر أقدماء وسأخرين اختاروه، وهو المشهور
ومن جملة القائلين: الشيخ العبد، والصدوق، والشيخ في (سنة)، وابن
أدریس، وسائر، وابن حمزة، ولصنف ههنا، وفي (المعتبر)، وإعلامه،
والمحلى لأول، والمحقق الثاني، وغيرهم ممن ذكره في (مفتاح الكرامة)

٣١- الوسائل، باب ٢ من أبواب المسحوق للركاة، الحديث ٦

وقال: «لو ادعى مدّع الإجماع لكان في محضه» وعن جماعة خلاف ذلك، حيث قالوا بعدم الاستثناء. ويحكى ذلك عن الشيخ في (الخلاف) وبعض من القدماء والعالم من المعاصرين هم المتأخرون كالشهيد الثاني و صاحب اسمعالم والمدارك والحدائق، فيها مبحثان .

المبحث الأول :- في عدم استثناء المؤن . ورنما ينوهم انه لا يحتاج لى دليل، فانه على طق عمومات ايجاب الركاة في العلاء، وليس كذلك فان العمومات الأولية سبجرت التشريع فذكر حينئذ ما استدلل به على ذلك فنقول :

١- منها ما روى عن ارضا عنه السلام قال . «والعشر من الحنطة والشعير والتمر والربى، وكل ما يخرج من اجنوب دا بلغت خمسة وسق وفيها العشر ان كان يسمى سحاً وان كان يسمى بالدوالى وفيها نصف عشر للمعسر والميسر»^{٣٢}.

٢- ما رواه زرارة عن ابي جعفر عنه السلام قال «ما است الارض من لحطة والشعير والتمر والربى ما بلغ خمسة اوساق، و يوسق ستون صاعاً فذلك ثلاثمائة صاع وفيه عشر، وما كان منه يسقى بارشاء والدوسى واسواصح وفيه نصف العشر، وما سقت الماء والبرج او كان معللاً وفيه العشر تاماً» .

٣- ما رواه ابن بكير عن احدهما عليه سلام قال، «فى ركاة الحنطة والشعير و تمر والربى ليس فيما دون خمسة اوساق ركاة فاذا بلغت

خمسه اوسق وحت فيها الزكاة - الى ان قال - والزكاة فيها العشر فيما سقت اسماء او كان سبغاً او خفف العشر فما سقى بالعرب والنواضح
 قريش لا استدلال ان (ما) الموصولة مع صلها تعد العموم، فتشمل ما يقابل المؤنة وغيرها وبصورة اخرى الموضوع هو ما كان حصة اوسق .
 وهو يعبر ارائه على ما يقابل المؤنة والتشمل عليها

ويمكن ان يافق: فان كون خمسة اوسق اسفاده محضه وامر آمحياً
 اولاً، من الأوصاف، وتلك لا إطلاق لا للعموم، وحيث ان الروايات مسوقة
 لبيان حد النصاب ومقدار الزكاة من حيث العشر ونصفه، فلا تعدد ذلك.
 الإطلاق ويشهد على ان الكلام لم يكن مسوقاً الا لذلك هو انه لم يتعرض
 فيه لاستثناء الحراش ونحوه، ولو كان لكلام لسان العينة النامه لهذا الحد
 من النصاب كان اللازم التعرض لذلك .

ثم ما في صحيح أبي بصير ومحمد بن مسلم «وليس على جميع ما
 اخرج الله العشر اب عليك العشر فيما يحصل في يدك بعد مقاسمه لك» .

وفي (استدراك) بعد ذكره بعض الروايات قال «واظهر من ذلك دلالة
 مرواه الشيخ في الحسن عن أبي بصير ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه
 السلام بما فلا له هذه الارض اسي زارع هلها ما ترى فيها ؟ قال :
 كل ارض دفعها لك لسلطان ما حربه فيها . فليث فيما اخرج لله تعالى
 منه الذي قاطعت عليه، وليس على جميع ما اخرج الله منها العشر . انما العشر
 عليك فيما يحصل في يدك بعد مقاسمه لك» قال «وهذه الرواية كالضريحة
 في عدم استثناء شيء مما يخرج من الارض سوى المقاسمة، اذ المقام مقام

البيان، واستثناء ما عسى أن يوهّم اندراجها في العموم، وعرضه (قده) أن حصّة السلطان مع أنها لم تكن ممنوكة للراعي وقع التصريح باستثنائه دفعاً لتوهم اندراجها في العموم، فلو كان ما يقابل المؤنة مستثنى لزم التصريح بذلك.

قلت. أولاً - أن جملة (اثنا عشر عيك فيما يحصل في يدك) صادقة بـ «وكان المراد ثبوته فيه في الجملة، واثبات أن المراد ثبوته في كلّه، وجميع أجزائه، يحتاج إلى الإصلاق وسوق الكلام، ثمّ هو في قبال سلب العشر عن جميع ما حرج الله منها ويكفي في ذلك الثبوت في الجملة وثانياً - مقتضى المسحة التي ذكرها في (اسدراك) من حميه (فتاخرته) هو استثناء المؤنة. فإن التجارة هي الأسراج

وثالثاً - لمقاسمة في البراعة تسمع الشرط. وربما بشرط المؤنة على صاحب الأرض وربما بشرط على الراعي. وربما جعل المقاسمة فيما يقى بعد مدار ما يقابل المؤنة. ولعل الرسوم المعروفة في ذلك الزمان كانت المقاسمة من المحو الثالث. وهذا لإحسان بحري سوء كات السخنة (فتاخرته) أو كات (فيما حرثته) وهي بعض روايات اسراجه ما روى الكليني عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأله عن الرجل تكون له الأرض من أرض أخرج ويدفعها إلى الرجل عني أن يعمرها ويصنعها ويؤدى حراجها وما كان من فضل فهو بينهما قال لا بأس»^{٢٣}

هـ - ومنها أن إيجاب العشر في النصوص فيه مؤنّته أهل وضع -

العشر فيما مؤتته أكثر يدل على عدم استثناء المؤنة، فانه لو كان يستثنى ما يقابل المؤنة بنت ماطعت لكان ما يستثنى بالساء وما يستثنى بالنواصيح وغيرها على حد سواء من دون فرق بينهما. قال الشيخ الأجل الأضاري (قده) في ضمن كلامه: «ثبت من الشارع جعل العشر فيما سببت سيحاً ونصفه فيما سفته الدوابي فان من الممطوع ان التفاوت بينهما من جهة كثرة المؤنة في الثاني دون الأول - إلى ان قال - فهو مني على احتساب المؤنة لم يكن في ذلك فرق بين الأمرين، وكيف يحسب مؤنة السبي سوحنة لا سقاط نصف العشر من حصة المؤنة ويخرج نصف العشر بعد احرارها؟».

ويوجه عنه: أولاً - ان ما يستثنى بالساء ايضا فيه مقدار المؤنة فليس دأبم لتحفظ فيه أصلاً وثباتاً - يمكن استثناء لمؤن التي قد يدل لأجلها من كلاً لتكوين، وانما ينصف فيما سفته الدوابي والنواصيح لأجل تحمل الزارع كثرة مشقة والتعب البدني، مصداقاً الى ان الحكم الواقعية لا يعيظ بها علماً.

٦- ومنها مرواه مكبسي عن محمد بن علي الشجاع الياورى «انه سأل ابا الحسن الثالث عليه السلام عن رجل اصاب من صيغته من الحظوة مائة كرم ما يركب - فأخذ منه العشر عشرة اكرار، وذهب منه سبب عمارق لصيغته ثلاثون كراً، وبقي في يده سنون كراً، ما الذي يجب لك من ذلك؟ وهل يجب لأصحابه من ذلك عليه شيء؟ فوقع عنه السلام، لي منه الخمس مما يعصل من مؤنته»^{٢٤} فقرر بالاستدلال ان المعصوم عليه السلام اقتره

على أحراج العشر من دون استثناء المؤنة .

اقول : أولا - ان كلمة (مايركي) تفيد ان الحصة لم يكن كلها مائة كر بل المائة كر كان مباركي من الحصة، ولعل ذلك مايفي بعد استثناء المؤنة، وثانياً - لم يكن قد صدر منه اعطاء العشر حتى يكون في حيز التقرير، بل قد احدث منه ذلك، ولا يعرف الا واحد من هؤلاء وثالثاً - ان محمد بن عبي اشجاع في السد مجهول. ولا محل ليقول بالاحتياط فان الشهرة مع الاستثناء .

٧- ومما موثقة اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال : «سألت عن الحصة والسر عن ركانهم . فقال، «عشر ونصف العشر. العشر مما سقت الماء، ونصف العشر مما سقى بالسموي»^{٣٥} فقلت : ليس عن هذا اسألك إنما اسألك عما خرج منه قليلا كان او كثيرا له حدير كي ما خرج منه، فقال : ركة ما خرج منه قليلا كان او كثيرا له من كل عشرة واحد، ومن كل عشرة نصف واحد قلت : فما حصة والسر سواء؟ قال نعم»^{٣٦}

تفرب الإسدلال، انه امر عليه السلام بركة ما خرج منه نحو لكتله، فلا تستثنى لمؤنة وجه : ان الرواية تظهرها تفيد عدم اعتبار النصاب، فلا بد من تأويلها او حملها على الاستحباب .

ادلة استثناء المؤنة :

الحث الثاني في ادلة المشهور القائلين باستثناء المؤنة .

٣٥ - السان الباقه يستغنى عنها من الشر

٣٦ - ابوسان - باب { عن أبواب ركود العلات، الحديث ٦

ومن المعلوم انهم يريدون المؤنة التي تخص الغلات، فلو صرفت
المؤنة لشيء منها ولررع آخر لس فيه لركاد، فلا بد من ملاحظة مالها
من النسيب من تلك المؤنة، وحيد شكل الامر بالاضافة الى التمس والماءات
الحاصلة في الحقل والبكر، فان لمؤنة تصرف في ذلك، وكون الداعي من
صرفها هو تحصيل ربحه لا يوجب تمييز واقع، فانه قد حصل في قبيل المؤنة
شيء له الماسة ولو نفي داع كان

وعلى هذا فم، ان تصد المؤنة على انفس والحظه مثلا، او يقال
ان لمؤنة تصرف في ثبات العقب، والحظه امر ينولد من ذلك، لعل وان
وهي العقب بعد ضروره ساء لجميع المؤنة فهو، والا فستشئ الرائد من
من الحظلة ولعل لا وفق القاعدة وبالإحتياط هو الثاني وعلى كل فمما
استدل به على المشهور :

١- اصابة عدم ثبوت الحق فيما يقابل المؤنة، واصل الرأه عن وجوب
بركيته، وانت حير من التمسك بذلك اما يتم لو ثبتت المساقتات التي
ذكرناها في ادلة الفائلس بعدم الإمتشاء حتى ظهور الروايات، المشيئة لزكاة
نحو الاطلاق والعموم .

٢- ما عن (المفسر) و (المهي) من التمسك بقاعدة لاصرر واجب
عه: تاره فانه لا يكون هناك سرر بعد نفاء تيمه اعشار، وهي تزيد على
حساره لمؤنة وجه، اولادتها تكون المؤنة بمقدار تمام الحاصل، او بمقدار
اساقى بعد العشر . وثانياً - ان الصرر نذاركه لا يخرج عن حقيقته واطلاق
لا ضرر يعم الاستدراك منه وغيره واجب ايضاً من ايجاب الزكاة هو حكم
قد تعلق بها هو نقص مالي وصرر، ولا يعقل ان يشمل لاصرر فان ما يقتضي

ثوب الشيء لا يعقل اقتصاءه لنفسه، والا لزم تأثيره في المتقاضين و فيه
 أولاً أن الزكاة بناء على ملك المحقق والعلامة ملك مشاع مشترك لأربابها،
 والزراع من أول الأمر لم يملك العشر لأنه قد ملكه و مر ببدله حتى
 يصور الحكم عليه بالضرر. فإيجاب الزكاة عبارة عن إيجاب دفع مال الغير
 لأربابه، وعلى هذا فليحد ما صرفه الزارع من مؤنة بررع يمكن القول
 بأن اعتبار ملكيته العشر^{٢٧} من حسم الحاصل لغير الزارع مستلزم لاصرارها،
 فيرتفع بالاصرر، ومقتضى عموم أن بررع للزارع يكون العشر فيما يعدل
 المؤنة ملكاً للزارع، وثانياً - لس الكلام في أن إيجاب العشر في حسم
 نفسه ضرر حتى يمتشي مادكر، بل المقصود أن يجابه ما يعدل مؤنة مستلزم
 للضرر من جهة أخرى ولا ضرر يوقعه من حيث هذا الإلتزام وتكون
 حاكماً عليه .

وبما رة أخرى أن الحكم المحمول على بذل المال من أركاه والنفقة
 وغير ذلك، قابل لأن يرتفع بحكومه بالضرر. فعدم ارتفاع الحكم المتعلق
 به هو نقص مالي وضرر في نفسه معنى، وعدم ارتفاعه بس استلزامه للضرر
 من جهة أخرى معنى آخر. والمقصود في المقام هو الثاني والجواب أحسب
 عنه. ولا يفرق فيما ذكر بين القول بأن الزكاة ملك مشترك مشاع، أو أنها
 حق مالي في جميع ممتلكة الزارع .

وتقريب آخر أنه لو لم نقل بحكومة لاصرر على الحكم المتعلق بما
 هو نقص مالي وضرر، فلا أقل من تراحم لأضرار الطارى في الضرر من جهة

٢٧ - هذا بالنسبة إلى الحبيب الوصفي، وأما الحبيب الكليني فيجب إعطاؤه .

حرى، وعليه يساقطان، اى الحكم بذل المال حيث يراحمه ما يقتضى فيه
لا بد من ارباعه، ففى مانحن فيه ينفى العشر فيما بعدل مؤنه فى ملك ماله
بالحق فيه للعير، والحاصل ان مادكره المحقق والعلامة من السمك بلا ضرر،
لا يتوجه عنه ما احبب سوء قلنا ان الزكاة ملك لأربانها او قلنا ما بها حق
مالى

نعم، يمكن الجواب بالمدققة فى الموضوع ان يقال: ان الزارع
صرفه للمؤنه قد ضرر ووقع فى الحارة، فعدم استثناء المؤنه عاره عن
عدم التدارك، وهو عدم النفع الحار للضرر، لا انه يسمه ضرر، وحينئذ لو
كان معاد لأضرر هو ايجاب التدارك ولو كان الضرر بفعل المكلف نفسه
والصك به فى محبه، واما على ما هو التحقيق من ان معاد لأضرر هو معنى
الحكم بسنن معنى الموضوع، او هو معنى الحكم الضرر، و ان معاده
على القول بمرور التدارك هو الضرر من العير فلا محل لذلك.

٣- ومنها ان الحراح اما كان استثناءه لاحل كونه من المؤن، وهذا
امساط حار فى سير المؤن قلت: ليس ذلك بمعد، لكنه، ليس مما يقطع به
حتى يتعدى الى غيره.

٤- ومنها ما دللت عليه الآية المباركة «يسألونك ماذا ينقون؟ قل:
لعمرو»^{٣٨} وقوله تعالى «احدا لعمرو»^{٣٩} والمعنى عذر عما يفصل عن المؤنة، او
مما يفصل عن العقبة، وقد ورد فى الحديث عن امير المؤمنين عليه السلام فيما

٣٨- سورة العنكبوت، الآية ٢١٩

٣٩- سورة الاعراف، الآية ١٩٩.

رواه الكليني انه قال لعامله: «ياك ان تسرب ملبا او يهوديا او نصرانيا في درهم حراج او تسع دابة عمل في درهم فانما امرنا ان تأخذ منهم العفو»^١ غريب الاستدلال ان العفو لا يصدق على ما يعادل المؤنة.

وقد احسب مرة بان المؤنة هي مؤنة الرارع نفسه، لا مؤنة الررع، كما هو محل البحث. و اخرى بان ظاهر الجملة هو اخذ تمام العفو، وكذا اتفاقه، وابن ذلك من الزكاة التي هي العشر؟

اقول. من الرابع في (لمعداب): «يسألونك ماذا يعمون؟ قل العفو اي ما يسهل انفاقه. و (جد العفو) اي ما يسهل قصده وتبؤله» وعن الطرسى «يعفو يوسف من غير اسراف ولا اقارب وهو البروى عن ابي عبد الله عليه السلام وعن ابي حمزة الباقر عليه السلام يعفو مفضل عن قوب السه» وفي (مجمع البحرين) «روى عن الصادق عليه السلام: يعفو هو اوسط من غير اسراف ولا فناء. وعن الباقر عليه السلام مفضل عن قوب السه وسخ ذلك بآية اركاء. وعن ابي عاصم مفضل عن لاهل واميار. وقيل: افضل المال واطيه» وفي (نصير البرهان): «عن الكليني عن ابن ابي عمير عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قل. سألته عن فوسه تعالى (يسألونك ماذا يعمون قل العفو) قال. العفو الوسم. وعن ابي عاصم عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام مثل ذلك. وعن عبد الرحمن قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى (يسألونك ماذا يعمون قل العفو) قال «الدين اذا انفقوا لم يرفهوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) قال: برلت هذه بعد

هذه هي الوسند وعن يوسف عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام في قوله تعالى (وَأَلْوَنُكَ مَا دَا يُفْقُونَ فُلَ الْعَمَى) قال الكافي، وفي رواية أبي بصير: القصده، وأيضا في (تفسير البرهان) في آية (خذ العفو) عن ابن ثابت عن عبيد بن موسى الرضا عليه السلام في حديث: أن الله عز وجل أمر به بدراهم الناس، فقال: خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين. وعن أبي عبيد الله عن سمع الله عليه السلام وهو يقول: إن الله تعالى أذن رسولاه، فقال: يا محمد خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين. قال خذ منهم مظهر وبسر، والعفو بوسط، وعن الشيخ في محاسنه عن جعفر بن محمد عنه السلام في حديث قال (مس)، إلا وإن مكارم الدنيا والآخرة في ثلاثة أحرف من كتاب الله عز وجل خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين وتفسيره أن تصل من قطعك، وأن تعفو عن منك، وتعطي من حرملك.

أقول. اظاهر أن ما ورد في الروايات هو من المصاديق لمعهوم المعوى، وكذا ما عن بعض كبار اللمعة من كون المعو ما يتعلق عن المعقه، أو عن المؤنة وما ذكره الرابع هو معنى المعو أى ما يسهل المعقه، وما يسهل قصده وتناوله، وعلى هذا والحوادث أن المؤنة هي مؤنة الرابع أحسن عن رأيه. وأن المؤنة في غيره بعض أهل اللغة لم تذكر نحو الموسوعية وكذا الحوادث أن ظاهر الآية هو أن كل ما لا يمكن له أن لا يأخذ بالحق العفو قريبه على أنهم مروا به على شيء، فيأخذون عنه، وكذا الأخذ بالمعوى يراد به ما سر أحد تناوله في كل مورد بحبه، وعليه فالباور به هو اتفاق ما سهل انذقه، والظاهر أن إعطاء العشر مما يعادل المؤنة ليس كذلك.

١- ومنها ما في (البحار) عن (فقه الرضا): «ليس في الحطة والشعير شيء» أي أن يلحق حصة أوسق، والوسق ستون صاعاً، والصاع أربعة أمداد، ولقد مائتان واثنتان وتسعون درهما ونصف، فإذا سمع ذلك وحصل بغير حراج السلطان ومؤنة العمارة والقرية أخرج منه العشر إن كان سقى بماء اسطر أو كان سلا وإن كان سقى بالدلاء والعرب^١ نصف العشر وفي التمر والريب مثل ما في الحطة والشعير^٢ وفي عبارة الصدوق في (المنهاج) و(المفهم) و(التهذيب): (وحصل بعد حراج السلطان ومؤنة القرية) وفي (منتهى المصداق) بعلامة حالي المامقاني (قده) عن (فقه الرضا): «ولا زكاة في مال حتى يحوب عليه تحول، وهو على كمال حد ما تحب فيه الركاه بعد الحرص والحداد والحصد، وحروج مؤنتها منها. وحراج السلطان. وعن (رياض) نمراد بمؤنة العمارة والقرية مؤنة الررع قطعاً، كما صرح به جدي لمجلسي فما حكاه عنه حالي العلامة معمر بن نصحه» وربما توهم أن كلمة (بغير) في ما ذكره عن (البحار) متعلق بما بعده أي أخرج العشر، أي أن الحراج والمؤنة لا يوجب إسقاط لعشر. بل هو معهما وإنه خير بما فيه من عدم الإسقاط والظاهر أنه كان يعارف في القرى صرفاً بسؤال للررع، فيكون هي المشناة.

ثم إن ذكر الصدوق لذلك في كنهه نحو الإرسال السلم مع ما تقدم

١- العرب: الندوة العظيمة التي تتحد من جلد الثور.

٢- نقل ذلك الشيخ الصدوق في (منازل العقبه)، لاحظ، ج ٢

ص ٣٥، طبع مكتبة الصدوق ١٣٩٣ هجرية

فيه في مقدمة الكتاب^{٤٣} من أن ما ينسب في الكتاب موجود في أصول الحديث، وإنما حذف الاستاد منه، يوجب الاطمینان بمرور حديث بعين هذه اللفاظ، والظاهر أن كتاب (الفقه الرصوي) لاشعة في اشتغاله على الأحاديث الواردة عن المعصوم عليه السلام وكان الصدوق حبيراً ونصيراً مدبثاً، وعلى هذا فلا محيص عن الاعتماد على هذه الرواية.

٦- ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في زكاة النمر والريث قال: «يرك للحارس العدق والعدون، والخارس يكون في الحل ينظره فترك ذلك لماله»^{٤٤} وصحيحة الفضلاء السروية عن (الكافي) عن أبي حمزة عليه السلام في قوله الله عز وجل (وآتوا حقه يوم حصاده) قال أبو حمزة عليه السلام: «هذا من الصدقة يعطى المسكين نفسه بعد القبض، ومن الجداد لحقه بعد لحقه حتى يفرغ، ولا يرك للحارس آخر ما معلوما ويرك من الحل مع قدره ومجروره، ويرك للحارس يكون في الحائط العدق والعدقان والثلاثة لحفظه أيام»^{٤٥}.

قول: في (الهدب) عن الكليني، «وترك للحارس آخر ما معلوماً» وفي (الكافي): «ويعطى الخارس آخر ما معلوماً وفي نسخة (المسند) على ما

٤٣- فإن الصدوق رحمه الله تعالى سبغ كتابي هذا، وسبغته في المعجم، لتسوع من يعرف حافيه، وحذف الاستاد ثلاثاً شغل حقه، ولا يصعب حفظه ولا منه قاربه إذ كان ما ينسب فيه في الكتب الأصوات موجودة مسبوقة على المشايخ، أسماء الفقهاء اشعاف رحيمهم الله.

٤٤ و٤٥- الوسائل، باب ٨ من أبواب زكاة الغلات، الحديث ٣ و٤ وصدر

أشائية في الباب ١٣ من أبواب زكاة الغلات، الحديث ١.

حكى عنها، «ويسرك للحارص قدراً معلوماً» وتقرّب الاستدلال بالصحيحة الأولى فيأن تعليق الحكم بالوصف لاسمها إذا كان جملة حرية مشعر «لعلية فكون الحارص مطرعة لدنك^{٤٦} والصحيحة الثانية ولتعليل بالحقد يبيد أن ما كان بهذه المثابة من المؤن ترك لاجله ما يبدله لكن نوقش في ذلك بعض المسقات التي تقبل الجواب عنها .

والحاصل من جميع ما ذكر أنه بطلان بحوار استثناء المؤن، خصوصاً مع ملاحظة أن قدماء الأصحاب السقاريس لعصر الأئمة يقولون بذلك في قبال العامة المخالفين له .

تنبيهات:

الأول - استؤنة هي لئال الذي يصرف في الررع والعله ويسر عنها بلحاره البليه كحررة لعلاح والحارث . وحررة السمي ، وحرره العوامل والآلات، وحرره الحارص والحاصل إلى عبر ذلك ما يحتاج إليه الحاصل . وكيفية البدر المشري أو المملوك له ملكاً طبعاً ليس فيه حق الركاة وأما ما لا يكون فيه صرف المال خارجاً كما «داكاف أرض الرراعه من الاراضي - سموات، او كانت ملكاً موروثاً. او كانت مشترقة ولو لاجل الزراعة وكما اذا كان هو الحارث والعلاح، وكانت الآلات والعوامل ملكاً به، او كان العامل في الزرع ولده واقرباءه واصدقاءه المتربعين له إلى عبر ذلك فليس

٤٦ - اشارة إلى أن النظر ليس بمعنى الرؤية، والا لتعدي بكلمة إلى .

ذلك من المؤنة فلا يجب احره مثلها منها، ولا حل ذلك ترى في كلماتهم يقولون. ان المؤنة هي ما تتكرر في السنة ومرادهم ان المال الذي يصرف ولا يبقى في قال ما يكون له القاء كالنهر المحفور لاجل الررع او الحائط لمعمور لأحده والعوامل والالاب المشره لذلك لكن ربما تجد في كلمات بعضهم كالشيخ الأضرى من احتمال تقسيط ما اعد للرع في السنين بأن يحمل لكل سنة قطا منه المؤنة وربما نقل أيضا بان منقش مائته نسب لإسعاد من الالاب وغيرها حتى مثل ثياب العامل فهو من لمؤنة والحقيق ان المؤنة كما ذكره هي ما حصل به حرة ماله نسب صرفه في الزرع، وفي حصول الفلة .

الثاني - كلما شككتا في كون شيء مؤنة العله اى في انطاق هذا العنوان عليه، فمس له حالة سابقه حتى تصحب، وحشد فان لم نقل بالإطلاق والعموم في ادائه بركه، فاصل البراءة فما يعادل ذلك محكم . وان قلنا به، ولم يكن لإستثناء المؤنة دليل لفظي فبحث ان المحصص المي يقتصر فيه على متيقنه فبمعنى لعموم والإطلاق يحكم بركه فيما يعادل ذلك، وان كان به دليل لفظي فان رجع لشك الى شبهة الحكيه فبتمسك العام اقتصارا في التحصيص على متيقنه، وان كانت شبهة موضوعية فلا يمسك به في شبهة المصادقة وجرى اصل البراءة على ما ذكرناه ايضا

الثالث - لو صرفت المؤنة في عمالات الاربع وغيرها من الأثمار و لحبوب لا بد من التوزيع، فلا حشى من العلاب لا نفسها منها وذلك واضح .

الرابع - ان معنى استثناء المؤن عبارة عن تدارك الخسارة الواردة من

صرف المال، ويجئ ان ما يصرف في العلات على ضربين: احدهما سم تخص به العنة كاحرة حرستها بعد حصولها والمصارف التي يصرف فيها بعد تعلق الوجوب واحرة الحصاد والجذاد والإختراف والإقتطاف والبيس والنشمس وبحودك وهذا لا اشكال في استثناء ما يعادله من العلات ثانيهما ما يصرف في نبات الررع كاحرة الحرث والعلقة والقي والعوامس وآلات الرراعه واحرة الأرض وبحودك، وحسب فان كنت قيمة اسبن مثلاً وانه لمؤنه ذلك، فهل يقل ان هذه بهذه وماخره فيه قداسوه منه فلا يشي شيء من المؤنه من العلات فانها من عوائد الررع، ولحارة المانة اني تحملها في الررع غير نامة لمكان ذلك الإسياء والتدارك، او يقل ان هذا القسم من المؤنه يورع للى ولعنة كما كان الامر كذلك في التيه المتقدمه، او يقل ان هذه مصارف قد صرفت لاجل تحصيل العلة فهي مؤنتها ؟

قلت: الظاهر ان الأخير لا وجه له فان المصروف فيه في الخارج هو نبات الررع وكون الداعي هو العلة لا يصر بالخارج عن حقيقته، والسامحة لعرفة في عدها مؤنه العلة لا وجه للإعساده عنها نعم حيث ان لعلة هي ما بالفعل ما هو بالقوة الكثئة في الررع تكون المؤنه مصروفة فيها بالنبع، وفي الرتبة لماخره، ومع حصول الإسياء والتدارك في الرتبة المتقدمة تخرج عن كونها مؤنه لعلة وكذا الظاهر ان توريع بعض الاوجه به مباشره منه من ان العنة من عوائد ما صرفت فيه المؤنه، وقد سوغاها منه قسم تحصل من قبل هذا العائد حارة مابة فمعين المصير ابي المقالة الأولى فلا يشي شيء من هذا القسم من المؤنه من العلات ويكون التيس مثلاً في

قبالها. نعم هذا فيما اذا وقت قيمة التبر لذلك، واما اذا قصت عنه، فالظاهر استثناء الباقي من الغلة من التدارك اذا لم يحصل في الرتبة المتقدمة تصل - النوبة الى مدهو بالسع. والحاصل ان مؤنة تبارع اروع ان وقت بها قيمة التبر مثلا فهو. والا فلولم يكن للتبر قيمة. او كانت ولم تف باحجاده فيؤخذ كلها او ابقي منها من نفس العلات

الحامس - ربما يحصل في المؤنة من السابقة منها على وقت تعلق وجوب الزكاة، فلا تنشي من الغلة لأنها حارة وردت على المالك نفسه ولا ترتفع ارباب الزكاة. وبين اللاحقة منها فشي لانها وردت على المالك وارباب الزكاة كنهما. وفيه ان يقول بذلك يرادف هذه القول ببناء المؤنة. فان استثناء المؤنة اللاحقة عماره عن عدم تحصيل حارة ارباب الزكاة على المالك، فكأنهم كانوا مدبوسين للمالك بما صرفه في مالهم فاستوفى دينه منهم. و اين ذلك من استثناء المؤنة على علاقة على ما قام الدليل عليه؟ وانما لو تم القول بذلك فاما هو على ميثك من يرى - الزكاة ملكا مشاعا لأربابها، دون ميثك من يراها حقا ماليا فيمكنه المالك ٤٧.

٤٧ - من بعض الاكابر في الاستدلال على هذا التفصيل ان المؤنة

السامعة انما لا تنشئ لمكان العمومات للدلائل على التحصين. واما مدحه فاستثاؤها لمكان الشركة م. اورد على نفسه بانها ليست شركة حقيقية، ولهذا لا تحرى جميع احكام الشركة، ولو سلمنا انها حقيقية نقول ان المالك قد صرف المؤنة بغير اذن ولي المشركون فلا يستحق شيئا ثم احب ان عدم حرمان احكام الشركة لاجل عدم الدليل على التحصين والمالك أمين من من

ثم ان الفرق بين هذا التفصيل، وبين ما اخترناه في التنبيه المتقدم واضح. فان نقول: ان المؤنة التي تصرف في نفس معلقة تستوفي منها وان لم تكن - اركاة ملكا متاعا لأربابها لما قدمنا دليل على استثناءها عن الإطلاق. وما مؤنة التي صرفت في نيت الزرع. وفعل تعلق حق الزكاة حيث نهاتسوفي وتدارك ذلك مثلا فلا يفي موضوع للحاردمالية حتى تدارك من - العنة. ولذلك قلنا: انه لو لم تكن للبس قيمة وكاف ولم تكن وفيه تدوركت كل مؤنة او السقدار لبقى منها من الغلاب. وان كانت هي مصروفة قبل تعلق حق الزكاة



سؤال ثالث: هل انصبب ملاحظ في ما حصل من العنة كلها ثم يستثنى المؤن وبعض عشر ونصفه من اياها في هذا الاستثناء او يلاحظ بعد استثناءها ونسب ابقى بعده حد النصاب يركي. والا فلا. او يفصل بين المؤن السدقة سي وقت تعلق حق الزكاة. ويستثنى ما عداها من العنة. ويلاحظ نصاب في الباقي. وبين المؤن اللاحقة فيلاحظ لنصاب قبل استثناءها. ويحصل - اخرى من كان كل معلقة حصة اوسق وكانت لمؤن بمقدار وسق، فعلى - الأول يركي الأربعة اوسق. وعلى الثاني لا يركي لعدم كونه نصابا وثاء عن التفصيل ان كان مع المؤن السابقة حصة اوسق لا يركي. وان كان مع -

→

الشارع، ولما تصرف باي وجه كان فيه صلاح اجنسركين" ويظهر لك من خلال ما تقدم الجواب عن ذلك

المؤمن اللاحقة بهذا المقدار يركب في الأقوال ثلاثة. والمشهور هو الثاني،
ومهم الشيخ الصدوق والمصنف الشيخ الطوسي في (المسومة) وابن ادرس
والعلامة في (المهمل) و(التحرير) وقال جمع دلائل ومهم صاحب
(المدرك) و(الدخيرة) والعلامة في (الندكرة) حيث قال: «الاقرب ان
المؤنة لا تؤثر في نقصان المصاب. وان اثره في نقصان المرمى فلو سمع الزرع
حصة اوسق مع المؤنة واد. سقطت المؤنة قصر عن المصاب. وجبت الزكاة
نكح لا في المؤنة بل في الدمي» وعن الشهيد الثاني والمحقق الكركي. يقول
بالتفصيل.

والمشهور هو المصور لوجه .

الأول - فان اعقبت الرصوى. وما ذكره الصدوق في (نقبة) بعنوان
الرواية وافى به في (السنن) و(الهداية) مع التراجم في مقدمه كتابه من
يقضى به هو الحدث بسقاط السد يدل على ذلك من في الأول (يس في
الحظلة ولشعير شيء الى ان يبلغ حصة اوسق) الى ان قال عليه السلام
(اداء مع ذلك وحصل بعير حراج السلطان ومؤنة العمارة والقرية اخرج منه
اعشر) وهذا لصدوق: «ليس في الحظلة ولشعير. الى ان قال. واداء بلغ
ذلك وحصل بعد حراج السلطان ومؤنة قرية) ومن الواضح ان ظاهر ذلك
هو حصول في يده بعير الحراج والمؤنة. او بعدهما لا ان كلمة (بعير) و
كلمة (بعد) متعلقه به بعده اي اخرج اعشر بعد ذلك. فيستصحب اما هو بعد
استثناء المؤنة

ان قلت: ان مؤنة القرية والعمارة لعبها عارة عما كان المرسوم في عده

اهل القرية ان يؤخذ من كل زراعة شيء لاجل ما تنصاح اليه القرية وبكونه

ويكون ذلك سبابة الخراج وحينئذ يبقى استثناء سائر المؤن بلا دليل .
قلت: لو سلمت ذلك بقولنا تعدى لي ذلك تنفيح الماط . فتمام
حيدها .

الثاني: ما تقدم من الرواية التي حكها حالي العلامة المامقاني (قده)
في (متهى المقاصد) عن (نفقه الرضوي) اعنى قوله (ولاركاة في مال حي
يعول عليه الحول وهو على كمال خدماتجب فيه لركاة بعد الحرس والجناد
والحصاد وخروج مؤنتها منها وخراج السطان) فان ظاهره ان حد النصب
يلاحظ بعد التصفية وخروج المؤنة .

الثالث: ان مقتضى تفسير العموم يسهل بفاقه وتناوله مع ايلارمه
بين النصب وبين اعطاء العشر حسب دلالة قوله عليه السلام (اد بلغ خمسة
ارسق فيها العشر) هو اعتبار النصب بعد المؤنة، وبما ان مقتضى كون
لنصاب بعد الإحراق والإقتطاف مع ماورد انه برك عني وعدفن وثلاثة
لحارس لحفظه ان النصاب بعده هذه المؤنة

الرابع: انا لو ترك عن الأحاد بالأدلة سقطت في استثناء لمؤنه وسكنما
مسلث لحدس القطعي في ذلك من جميع ذلك، ودهاب مشهور القدماء اليه.
نقول: بعد ان كانت المصنوعات الأولية في اركاة في التسعة^١ لبيان اصل-
النشريع والذي يصح الاستدلال به هو ما دل على ان كل ما بلغ خمسة اوسق
يجب فيها العشر مثلاً، وعموم الموضوع في هذه القضية يشمل ما لا يعادل شيء

٤٨- المعداد منها وهي الأسماء الثلاثة، والمكس منها وهي اطلاق.

الأربعة، والمورون منها وهذا الدسار والدرهم

منه للمؤنة، وما يعادل كنه له، وما يشمل على ما يعادلها. وظاهر الحكم هو وجوب العشر في تمام الحصة بجمع أجزائها وحيث لا يمكن المصير إلى ذلك لما كان انعم باستثناء مؤنة. فعلم أن الحصة أوسق إذا كانت كلها معادلة بمؤنة خارجة عن هذا النوع بالتخصيص بها أو الصرف في ظهور الحكم بالإستخدام في المصير أي إلى وجوب العشر في بعض الحصة لا في تمامها، ولما كان التخصيص أهون من الإستخدام فيضار أنه ويكون أساقى تحت العام هو ما يعادل شيء منه للمؤنة.

بل يمكن أن يقال، أن ظهور الكلام في عدم الإستخدام بمثابة المخصص المتصل يقتضي لذلك.

ونعرب آخر الفسفة (ما منع حصة أوسق فيها عشر) قضية كلية في حد ذاتها، ولو سوغها لإطلاق من حيث كون الملوع أي ذلك بعد المؤنة أو قبلها، وحيث لا يمكن لأحد بها كذلك سكان العلم بعد العشر في المؤنة في دور الأمر بين تعيين الإطلاق بما بعد المؤنة وبين ارتكاب أمرين: أحدهما، تخصيص الكلية بما كانت حصة أوسق كلها بمقدار المؤنة حتى يكون الدقي ما لا يعادل كله لمؤنة والآخر، حمل المصير على الإستخدام، والنقيض أهون من ذلك

ونعرب ثالث: أن قضية ما بلغ حصة أوسق فيها العشر لما كان ظهورها ثبوت العشر في تمامها^{٤٩} إذا لوحظ مع القضية المتقنة وهي عدم العشر فيما يعادل المؤنة فحيث لا يعقل كونها بشرط شيء من حيث الإشتغال على ما

٤٩- لا بالإستخدام وهو ثبوته في بعضها لا محال له

يعادله لئلا تنقص. فلا يعقل كونه لا شرطا فيه فرع امكان ان يكون شرطا شيئا. ضرورة ان امكان الاطلاق نامكن التقييد فيعين ان يكون شرطا لا عن كونه مشتملا على ما يعادل المؤنة

الحادث. لو تنزل عن جميع ما ذكر وقد تصادم الظواهر. وعدم ترجيح احد الظهورين على الآخر. وتساوقهما. فالأصل الرأفة من وجوب الركاه فيما بقي بعد انشاء ما يعادل المؤنة اذا لم يكن معه على حد النصاب وان كان المجموع نصابا.

ان قلت: ان تساوق الظهورين اما هو لعدم الاحتمالي اما تنقيده النصاب بكونه بعد انشاء المؤنة. او تنقيده وجوب الركاه بكونه في لاهي بعد انشائها وذلك من باب دوران الأمر بين تعيين الموضوع أو الحكم. وجب ان لحكم مع موضوعه فيعلم تفصيلا بحصول التقييد منه. ام لمه. او مع موضوعه فيحصل العلم الاحتمالي. ويبقى اطلاق الموضوع على حاله فيحكم شوب الركاه في كل مبلغ حصه حتى المشمل على ما يعادل المؤنة وذلك عاره عن اعتبار النصاب قبل انشائها

قلت: يستحيل هذا الإطلاق وأنه يبره من وجوده عدمه. حيث انه يرتفع به التمسك بالنسبة في ناحية الحكم. فلا يحل العلم الاحتمالي فلانكون الشبهة في ناحية الموضوع بدوينة. حتى يصح الإطلاق منه. مثلا لو ورد: اكرم. اسافر ثم علمنا احتمالا بالتقييد بما بعد اليوم. وتردد الأمر بين ان يكون لا اكرم في لحد لمطبق المسافر. او يكون لتنس فالمر في الغد. لا يصح

الأخذ بطلاق المسافر حسب العلم تفصيلا من أجل العلم بأن طرف لإكرام لا محاله يكون في العبد لما ذكره من أنه يلزم من إطلاق عذمه . ومن-
الإحلال عدم الإحلال . فلا يثبت في العبد وجوب الإكرام من تلقى في-
السفر قبله . بل تجري البراءة عنه .

واستدل على القول لأول (وهو اعتبار النصاب قبل استثناء المؤن) بأن
قضية إذا بيع أمانة حملة وسقى وحب فيها ركعة مقتضاها سببية النصاب
وجوب الركعة في جميع ما أشمل عنه فرفع يدعى بسببية مقدار الضرورة
فلا تحب الركعة في بعض ما أشمل عليه أعني ما يعدل المؤن .

والجواب . أن ضروره ك ترفع بذلك ترفع أيضا بغير مقدم
الشرعية بكونها بعد المؤن وبعبارة أخرى بدور الأمر من التصرف في أسالي
بالإستثناء ، والسرف في العدم ، تنقصد ، ولا يرجح لأحدهما على الآخر .
ويستدل على التفصيل بأن عدم ركعة في ما يعدل مؤن اللاحقة ليس
بعود استثناءه بعد النصاب حتى يحتاج إلى الدليل عليه ، بل حيث ارتدك
أن مؤن حارثتها تحب نحو لشركه على الباتك وأرباب الركعة جميعا ، والا
يلزم تحميل ما حصره أحد الشريكين على الآخر وهو باطل . وأما مؤن-
البقة فهي التي يستثنى ما يعادلها وقد حصر لذلك كتب . والدليل على
ذلك أن ظاهر قضية وجوب ركعة في الحمة أو سق ثوبها في جميع جرئها
وهذا لظهور ينلزم أن يكون النصاب بعد ذلك مؤن ، حيث لا يمكن الجمع
بين قيام الدليل على استثناء المؤن بنحو الاحتمال وبين هذا لظهور الا
بدلك .

وبعبارة أخرى أن مقتضى سببية النصاب ثبوت الركعة في كله لا في

بعضه، فلا بد من تأخر النصاب عن استثناء ما يعادل المؤن، وإلا لزم ثبوتها في بعضه، بل ربما لا يبقى شيء كما إذا كان النصاب كله بمقدار المؤن، وهذا بخلاف ما لو استثنى قبل النصاب، فركاة في كل النصاب وفي الصورف المذكورة يكون عدم الركاة بعدم الموضوع.

والجواب: أن تحقق حق الركاة ليس نحو الشركة بل هو حق مالي، وعلى فرض الشركة لم يكن صرف المؤن، بل من ولى الشريك حتى يحسب عليه. والدليل على استثناء المؤن يوم السابقة واللاحقة منها فليندرج حيدا.

الى هنا ينتهي الجزء الأول من كتاب الركاة للإمام الميلاي

وبينه الجزء الثاني وأوله: المباح في زكاة العلاف

قريباً انشاء الله تعالى. وقد انتهينا من طبعه في

ذكرى السنة الأولى من وفات سماحة

قدس سره

*

الفهرست

- ١- موحى من برجة حياة مرجع الطائفة آية الله العظمى السيد الجلالى
قدس سره (٤)
- ٢- نسبه الشريف (٥)
- ٣- ولادته، نشأته (١٢)
- ٤- اساتذته (١٣)
- ٥- مشايخه فى الرواية (١٦)
- ٦- من يروى عنه (١٦)
- ٧- يعود مرشعه (١٧)
- ٨- مقالة الوسائل (٢١)
- ٩- أسفاره (٢٣)
- ١٠- الهجرة الى كربلاء (٢٣)
- ١١- السفرة الأخيرة الى حراسان (٢٤)
- ١٢- الخطابات التوجيهية الى المؤتمرات (٢٥)
- ١٣- محلى درسه (٣٦)
- ١٤- المؤسسات العلمية (٣٦)
- ١٥- المؤسسات غير العلمية (٣٨)
- ١٦- آثاره العلمية (٣٩)
- ١٧- هذا الكتاب (٤٠)
- ١٨- تفانيه فى سبيل الولاية (٤٣)
- ١٩- الوفاة (٤٥)
- ٢٠- نهاية المطاف (٤٥)

الفصل الأول

- ٨ من تجب عليه الزكاة
- ٣٧-١٠ الشرط الأول : البلوغ
- أشار السويع في الذهب وأبعضه، أينتم هل هو الصغير؟ لو بلغ الطفل في أثناء الحول، استدلال المشهور وما عشه، ناسد المشهور بين آخره، لو أبحر الولي لمال الصغير، الإحتجاب أم الوحوب؟
- لحق الربح وعي من الحسارة، في النجارة، في المصارعة، صمار، أولى لمال السم وانحاره لنفسه، لو لم يكن يقدر من ولأ أو جاء، شراء غير أدلى أو غير الممنوع منه من الأداء من مال اليتيم، حكم الزكاة في غلات الطفل، أدلة القائلين بالوحوب، أدلة القائلين بعدم الوحوب، المحتار، حكم الزكاة في مواشي الطفل، خلاصة ما توصلنا إليه
- ٤٢-٣٨ الشرط الثاني: العقل
- حكم الزكاة في مال المصروع، خلاصة ما توصلنا إليه
- ٤٦، ٤٣ الشرط الثالث : الحرية
- لأركاء على المداون، لو حر راعده، الفرق بين مكاتب المصق والمشروط، خلاصة ما توصلنا إليه .
- ٥٤-٤٧ الشرط الرابع : الملك
- بعمامة الملك، الغرور المبررة على بعمامة الملك
- ٧٨-٥٥ الشرط الخامس : التمكن من التصرف
- ملاحظة الصور في المسألة، الإستنتاج، مع صاحب الخواهر، تنبيه، هل يعسر في وحوب الزكاة إمكان الإيصال إلى المستحقين؟ فروع اشتراط التمكن من التصرف، أفعال المعصوم، أفعال المائب؛

أعمال المرحوم ، الوقف ، الضال والمفقود ، القرص - اسد .
خلاصة ما توصلنا إليه .

٧٨-٨٤ عدم اشتراط الإسلام في وجوب الزكاة
، وإذا ما انكسر فلا يصح منه ، ولو لم يمت من الكافر ، وتلقب من المسلم ،
لو سميت من اطفال والمحبور ، خلاصة ما توصلنا إليه

الفصل الثاني

٨٥-١٠٣ ماتحب فيه الزكاة وما سجد
احصار الاحاس الركونه في سعة ، هل تسحب الزكاة في كل
ما يسجد من الارض ؟ نظره في الصوص - التحصين - استثناء ،
مال استخارة ، تعريف ما استخارة ، هل تسحب الزكاة في ما
استخارة ، فوجبه بقول الاستصحاب ، انحل الاثاث - اعمال والحمر
والرقق ، اليهود يسحبون - خلاصة ما توصلنا إليه

الفصل الثالث

١٠٤-٢٥٠ القول في زكاة الانعام
١ شرط الاول اعتبار النصب
٢ نصاب الإبل ، ملاحظة الصوص في نصابه ، وهم ودفع .
١٠٤-١١٢ نسيه
١١٢ ب - نصاب البقر
ج - نصاب الغنم ، العائدة على القول - حكم ما من النصابين -
وحدة ايمان لا ايمان . خلاصة ما توصلنا إليه
١٢٥ الشرط الثاني السوم

حكم صغار الإبل والنقر والعم، خلاصه ماوصل اليه ١٢٦-١٢٤
الشرط الثالث: الحول

اشتراط الحول في الحيوان والعبد، بخلاف الحول بمضى أحد عشر شهراً، هل يوجب وجوب الزكاة في تمام الشهر أو ثلثي عشره، هل يصح التقييد بين الأشهر؟، انقطاع الحول باختلال شروط الزكاة، حكم إعرار من الزكاة، إعرار حول السحابة في حول الأمهات، ما هو نصاب ما يعمل وما ليس كذلك، تدينس يتعلق بمفهوم املكه، إرداد الامتياز، وأثره في الحول، خلاصه ماوصل اليه

الشرط الرابع: ان لا يكون عوامله، هل يوجد شرط خامس؟ ١٦٦

المرضية: ١٦٨-٢٠٧

المرضية في الإبل، اسمير من أحد الأربعة والخمسين، المرضية في الغنم، الأبدان، لمن يحررها، هل يؤثر القيمة أو يفي في هذا الحررها، التفاوت درجته، أساس، إعرار، حوار، دفع الفسخ، اول ما يؤخذ في الزكاة، أموال من احدثع والشيء، عدم أحد الهرم والمصب، عدم الحجير للسعي، خلاصه ما توصلنا اليه

اللواحق في زكاة الأنعام: ٢٠٨-٢٥٠

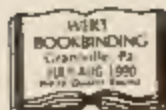
كيفية تدوير الزكاة، مناقشة الوجوه المذكورة، المحابر، اتصال في صورة التقربط، الإيصال إلى الساعي والإمام، لو أضر امرأة نصاباً، بوهلك النصف، لو حال على نصاب أخوان، دخول امرء والنساء في نصاب واحد، قول قول المالك، لو كان للمالك أموال مفرقة، لو كان النصاب كله مرصفاً، عدم أحد الربى والأكوبة ومحل الضرائب، كفاية الذكر والأنثى

الفصل الرابع

- ۲۵۱-۲۸۹ القول في ركاه الذهب والعصه
صباح الذهب ، صباح العصه . تحديد الدرهم من نسيه في .
۲۵۱ ۲۵۹ اسعص ار كاه قبله
شروط ركاه الفدين . الشرط الأول : كونهما معونين حكمه .
امعمله ، الشرط الثاني : الحبر ، الشرف الثالث ، الهك من التصرف .
لاركاه في الحبر . لاركاه في السمك ، وسمك الذهب ، اعصه
دراد ، كفه احراج ركاه اسعص ، اندرهم اعفوشة ، هل يلزم
اسعص ؟ . ركاه اسعص ، هل يجوز التسرع رداء ركاه اسعص ؟ .
امان المدبوس . اسعص سعة ، لا يخلط في الحساب من حسن ،
خلاصة ما توصلنا اليه .

الفصل الخامس

- ۲۹۰ القول في ركاه العلات
۲۹۲ شروط ركاه العلات
الشرط الأول : اصباح ، تحديد اصباح والمدد سهران . وقت
تعقب الركاه في الفلات ، وقت الإخراج ،
الشرط الثاني : ان تملك الزراعة ،
الشرط الثالث : استشاء امون ، ادله استشاء امونة ، سحبت



Princeton University Library



32101 073381905